



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

المباحث اللغوية والنحوية في كتابي
(المُخترع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح
ديوان أبي تمام) للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)

رسالة قَدَّمها

عدنان أحمد رشيد

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة
ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في اللغة العربية تخصص (اللغة
والنحو)

بإشراف :

أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صدق الله العظيم

النساء : ١١٣

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث اللغوية والنحوية في كتابي «المختصر في إذاعة سرائر النحو» و«شرح ديوان أبي تمام» للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)) . التي قدّمها الطالب (عدنان أحمد رشيد) . جرى بإشرافي في كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع

اسم المشرف : أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

التاريخ : / / ٢٠١٤م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

أ.د. فرات جبار سعد الله

معاون العميد للشؤون العلمية

والدراسات العليا

التاريخ : / / ٢٠١٤م

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (آل عمران : الآية ١٦٩) .

هذا جهد بذلت فيه ما أستطيع . .

أهديه إلى شهداء العراق كافة . .

ولاسيما الشهيد : (دريد عدنان الجبوري) . .

تغمدهم الله برضوانه ورحمته

عدنان



إقرار المقوم العلمي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث اللغوية والنحوية في كتابي
﴿المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو﴾ و﴿شرح ديوان أبي تمام﴾ للأعلم الشنتمري
(ت ٤٧٦هـ)). قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية بإشرافي، ولأجله وقعت .

التوقيع :

اسم المقوم :

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / ٢٠١٤

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة
بـ (المباحث اللغوية والنحوية في كتابي «المخترع في إذاعة سرائر النحو» و«شرح
ديوان أبي تمام» للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)) التي تقدم بها الطالب
(عدنان أحمد رشيد) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفي ما له علاقة
بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها بتقدير () .

رئيساً

عضواً

الاسم : أ.م.د. مكي نومان مظلوم

الاسم : أ.م.د. محمد يحيى سالم

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

عضواً

عضواً ومشرفاً

الاسم : أ.م.د. علاء حسين علي

الاسم : أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى .

الأستاذ المساعد الدكتور

عميد كلية التربية الأساسية

جامعة ديالى

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

المحتويات

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ - ث	- المقدمة .
١ - ١٤	- التمهيد : سيرة الأعلام الشنتمري وكتابه :
١ - ٨	أولاً : سيرته .
١	أ- اسمه وكنيته ومولده ونسبه .
٢	ب- سيرته وثقافته .
٣	ج- شيوخه .
٣ - ٥	د- تلاميذه .
٥ - ٧	هـ- آثاره .
٧ - ٨	و- وفاته .
٨ - ١٤	ثانياً : وصف عام للكتابين .
٨	أ- كتاب (المُخْتَرَع في إِذَاعَة سرائر النحو) .
٨ - ٩	ب- كتاب (شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) .
٩ - ١٠	ج- عنوان الكتابين .
١١ - ١٢	د- الغاية من تأليف الكتابين .
١٢ - ١٣	هـ- أهمية الكتابين .
١٣ - ١٤	و- نظرة موازنة بين الكتابين .
١٥ - ٦٠	الفصل الأول : منهج الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين :

... المحتويات ...

الصفحة	الموضوع
٢٥ - ١٥	المبحث الأول : منهج الشنتمري في الكتابين :
١٨ - ١٥	١- ترتيب الموضوعات .
١٩	٢- الحوار والمفاتيحة .
٢٠	٣- تأجيله القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية .
٢١ - ٢٠	٤- الاختصار .
٢١	٥- التأثر بالمنطق .
٢٣ - ٢١	٦- العناية بالمعاني اللغوية .
٢٤ - ٢٣	٧- عنايته البلاغية .
٢٥ - ٢٤	٨- توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها .
٣١ - ٢٦	المبحث الثاني : موارده اللغوية :
٢٧ - ٢٦	أولاً : الأخذ من الشيوخ .
٢٧	ثانياً : النقل من الكتب .
٣١ - ٢٧	ثالثاً : الأعلام .
٢٩	- طرائق ذكر الاعلام .
٣١ - ٢٩	- طرائق الشنتمري في النقل من الشيوخ .
٦٠ - ٣٢	المبحث الثالث : أدلة الصناعة في الكتابين :
٤٩ - ٣٢	أولاً : السماع .
٣٧ - ٣٣	أ- القرآن الكريم .
٣٩ - ٣٧	ب- الحديث الشريف .

الصفحة	الموضوع
٤٩ - ٣٩	ج- كلام العرب .
٤٤ - ٣٩	١- الشعر .
٤٩ - ٤٥	٢- النثر .
٥٢ - ٥٠	ثانياً : القياس .
٥٢	ثالثاً : الاجماع .
٥٣	رابعاً : استصحاب الحال .
٦٠ - ٥٤	خامساً : العلل .
١١٩ - ٦١	الفصل الثاني : المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين :
٨٢ - ٦١	المبحث الأول : المصطلحات الصوتية :
٦٦ - ٦١	أولاً : المصطلحات العامة .
٨٢ - ٦٦	ثانياً : المصطلحات الخاصة .
٦٨ - ٦٦	أ- المصطلحات الخاصة ب(أعضاء النطق) .
٧٣ - ٦٨	ب- المصطلحات الخاصة ب(مخارج الحروف) .
٧٩ - ٧٤	ج- المصطلحات الخاصة ب(صفات الحروف) .
٨٢ - ٧٩	د- المصطلحات الخاصة ب(التعامل الصوتي) .
٩٧ - ٨٣	المبحث الثاني : المصطلحات الصرفية :
٩١ - ٨٣	أولاً : المصطلحات الخاصة بالحروف .
٩٤ - ٩١	ثانياً : المصطلحات الخاصة بالأسماء .

الصفحة	الموضوع
٩٤ - ٩٧	ثالثاً : المصطلحات الخاصة بالأفعال .
٩٨ - ١١٩	المبحث الثالث : المصطلحات النحوية :
٩٩ - ١١٠	أولاً : المصطلحات البصرية .
١١٠ - ١١٥	ثانياً : المصطلحات الكوفية .
١١٦ - ١١٨	ثالثاً : المصطلحات المشتركة .
١١٨ - ١١٩	رابعاً : مصطلحات نادرة (قليلة الاستعمال) .
١٢٠ - ١٧٥	الفصل الثالث : المباحث اللغوية في الكتابين :
١٢٠ - ١٣١	المبحث الأول : المباحث الصوتية :
١٢٠ - ١٢٢	١- الإخفاء .
١٢٢ - ١٢٤	٢- ظاهرة الإشباع .
١٢٤ - ١٢٥	٣- إدغام المتلين .
١٢٦ - ١٢٨	٤- لام المعرفة .
١٢٩ - ١٣١	٥- النون .
١٣٢ - ١٥٩	المبحث الثاني : المباحث الصرفية :
١٣٢ - ١٣٧	أولاً : العدول الصرفي .
١٣٧ - ١٤٢	ثانياً : الإبدال والإعلال .
١٤٣ - ١٤٦	ثالثاً : النسب .

الصفحة	الموضوع
١٥٢ - ١٤٦	رابعاً : التصغير .
١٥٩ - ١٥٢	خامساً : الجموع .
١٧٥ - ١٦٠	المبحث الثالث : المباحث الدلالية :
١٦٠	- توطئة .
١٦١	- الترادف .
١٦٣ - ١٦٢	- النحت .
١٦٤ - ١٦٣	- المشترك اللفظي .
١٦٨ - ١٦٤	- التماثل الدلالي .
١٧٥ - ١٦٨	- التقابل الدلالي .
٢١٢ - ١٧٦	الفصل الرابع : المباحث النحوية في الكتابين :
١٨٦ - ١٧٧	المبحث الأول : مباحث الأسماء .
٢٠١ - ١٨٧	المبحث الثاني : مباحث الأفعال .
٢١٢ - ٢٠٢	المبحث الثالث : مباحث الحروف .
٢١٦ - ٢١٣	- الخاتمة .
٢٣٨ - ٢١٧	- المصادر والمراجع .
A	- ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية .

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

وبعد .. فإنَّ أبا الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) علم من أعلام نحاة الأندلس . إمتاز بثقافة لغوية ونحوية عالية تمثلت في كثرة مصنفاة ، التي جعلت اسمه ذائعا بين النحاة واللغويين الأندلسيين ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع فهو :

١- دراسة لكتابي عالم ذي مكانة عالية في درس النحوي واللغوي ، هما (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) .

٢- بحث يكشف عن الجهد اللغوي والنحوي الذي يتضمّنه هذان الكتابان اللذان لم ينالا حظاً من الدراسة والبحث يرقى إلى مقامهما البارز في العربية ولاسيّما كتاب (المخترع) .

٣- بحث يكمل جهد باحثين معاصرين أفاضل عنوا بدراسة الأعلم الشنتمري ، وهم كل من : (محمد محمود شعبان) في أطروحته : (الأعلم الشنتمري وأثره في النحو) مع تحقيق كتابه (شرح أبيات الجمل للزجاجي) ، و(زهير عبد المحسن سلطان) في رسالته : (الأعلم الشنتمري وآثاره) مع تحقيق كتابي (النكت) و(تحصيل عين الذهب) ، و(رفاه نوري هادي) في رسالتها : (الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية) ، و(عبد الله خلف صالح) في رسالته : (الحجة النحوية عند الأعلم).

ويأتي بحثي هذا ليتمّم البحث في الجهد اللغوي والنحوي الذي بذله الأعلم في مؤلفاته من خلال دراسة كتابيه هذين .

وقد جاء في مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، تلتها خاتمة .

- ففي التمهيد تناولت بالدراسة : سيرته ، فتحدثت عن حياته ، ونشأته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره العلمية ، بإيجاز ؛ لأنّ ثمة باحثين يجيء ذكرهم قد تناولوا هذا الأمر ، وتكلموا عليه بما يغنيني عن الإطالة . وتناولت في التمهيد وصف كتابيه (المُخْتَرَع) و(شرح الديوان) وصفاً عاماً ، وتضمّن عنوان الكتابين ، والغاية من تأليفهما ، وأهميتهما ، كما عقدت نظرة موازنة بين الكتابين من حيث العنوان ، والغاية من التأليف ، وأهميتهما . كان هذا التمهيد تأسيساً للدخول في صلب موضوع البحث .

- أما الفصل الأول : فتناولت فيه (منهج الأعلام الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين) وتألّف من ثلاثة مباحث : خصصت الأوّل : لمنهج الأعلام اللغوي والنحوي ، والآخر : لموارد الأعلام اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها . وقد انحصرت موارده في السماع من شيوخه ، والنقل عن الكتب والأعلام ، مرتباً إياها على حسب وفيات مؤلفيها ، ثم تحدثت عن أساليبه في النقل عنها ، وكانت على ثلاثة أنواع ، (الأوّل) : النقل المباشر . و(الثاني) : النقل غير المباشر . و(الثالث) : النقل بالمعنى . والمبحث الثالث : خصصت به دراسة أدلة الصناعة النحوية في الكتابين مصنفاً إياه على خمسة أقسام (الأوّل) : السّماع - متمثلاً بشواهد القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر والنثر ، و(الثاني) : القياس ، و(الثالث) : الاجماع ، و(الرابع) : استصحاب الحال ، و(الخامس) : التعليل ، متحدثاً فيه عن العلل التي علّل بها الأعلام الشنتمري مسائله اللغوية والنحوية . وقدّمت في البحث أمثلة لتلك الشواهد ، ومواضع الاحتجاج بها في سياق المباحث النحوية ، وعرضت نماذج من أقيسته وعلله .

- أما الفصل الثاني : فخصصته لدراسة المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين ، بغية الكشف عن طبيعة الاستعمال الاصطلاحي فيهما ودلالات هذا

- الاستعمال ، وقُسِّم الفصل على مبحث للمصطلحات الصوتية ، وآخر للصرفية ، وثالث لدراسة المصطلحات النحوية .
- أما الفصل الثالث : فتناول (المباحث اللغوية في الكتابين) وكان في ثلاثة مباحث ، الأول : المباحث الصوتية ، والثاني : المباحث الصرفية ، والثالث : المباحث الدلالية .
- الفصل الرابع : وقد بحثت فيه عما جاء في الكتابين من مادة نحوية وما أسهمت به في مجال الدراسات النحوية ، وقُسِّم الفصل على مباحث ذات علاقة بالاسم ، والفعل ، والحرف ، متابعاً ترتيب كتاب (المُخْتَرَع) .
- وختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم ما تيسر للدراسة التوصل إليه من نتائج وما كشفت عنه من جهد نحوي ولغوي بذل في الكتابين ، ندعو الله تعالى أن ينتفع بها أهل العربية أجمعون .
- وقد عَوَّلْتُ في رسالتي على كتب نحوية ولغوية قديمة ومعاصرة مبنوثة في اثنائها ومثبتة في فهرست مصادرها ، فمن كتب معاني القرآن : معاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، ومعاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ، ومن كتب اللغة : العين للخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ، وتهذيب اللغة للأزهري (ت٣٧٠هـ) ، ولسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) وغيرها ، ومن الكتب النحوية : الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، والمقتضب للمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، وغيرها من المصادر الخاصة بأصول النحو ومذاهبه ، والكتب الصوتية والصرفية ، وكتب الحديث الشريف ، وكتب الأمثال ، والدواوين الشعرية التي استعنت بها في تخريج الشواهد الحديثية والشعرية ، ومن الكتب اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية المعاصرة : علم الدلالة لأحمد مختار عمر ، وعلم اللغة ، د. محمود السعران ، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، ومعاني النحو ، د. فاضل

السامرائي ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح سليم الفاخري ،
ودروس في التصريف ، د. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ودراسات في علم أصوات
العربية ، د. داود عبده ، وعلم الأصوات ، د. كمال بشر .

وأخيراً .. أحمّد الله تعالى حمد معترفٍ بالفضل ، شاكرًا لجزيل النعم على ما
أولانيه من عنايةٍ وما أمدني به من صبرٍ وهدايةٍ بلطفه ومَنِّه وكرمه .

ومن دواعي الأمانة والإخلاص والاعتراف بالحسنى أن أتقدّم بثنائي وامتثاني
لأستاذي المشرف الدكتور (مازن عبد الرسول الزيدي) على جميل رعايته وحسن
مشورته وعلى ما قدّمه من جهد في قراءة فصول هذه الرسالة وشرفها بأرائه السديدة
وملاحظاته القيّمة .

شكري وثنائي لأساتذتي في قسم اللغة العربية الذين أحاطوني برعايتهم وعنايتهم
منذ سني دراستي الأولى ، وإلى أهلي جميعاً ، وأصدقائي ، وأحبتني الذين تحملوا معي
رحلة البحث الشاقة في هذا الزمن الصعب .

وبعد فهذا هو جهدي ، وقد أخلصتُ البحث فيه ، ووهبت له من صبري
وإخلاصي . فإن أكن قد أصبت فيه فبعنايةٍ من الله جلّت قدرته وبلطف منه.

وان كانت الأخرى فمن النفس ، نسأل الله تعالى العصمة من الزلل والهداية من
الزيغ .

اللهم لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من أمرنا رشداً

التمهيد

سيرة الأعلام الشنتمري

وكتابه

أولاً : سيرته العلمية .

ثانياً : وصف عام للكتابين .

التمهيد

سيرة الأعلام الشنتمري وكتابه

أولاً : سيرته :

أ- اسمه وكنيته ومولده ونسبه^(١) :

هو يوسف بن سليمان بن عيسى^(٢) ، وقد عُرف بالأعلم الشنتمري الأندلسي النحوي ، وجاءت شهرته بـ(الأعلم) ؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقاً واسعاً^(٣) ، وكنيته أبو الحجاج^(٤) . ولد سنة (٤١٠هـ) في شنتمرية^(٥) ، والشنتمري نسبة إلى شنتمرية الغرب ، مدينة في الأندلس ، من مدن اكشونية^(٦) ، وتسمى اليوم (فارو - FARO) ، وتقع في المنطقة الجنوبية من البرتغال^(٧) .

(١) أود أن أشير إلى أنني لن أفصل القول في سيرة الأعلام الشنتمري وأسهب الحديث عنها ، لأن ثمة باحثين أفاضل قد أفاضوا الحديث في هذا الموضوع وهم : الدكتور محمد بن شريفة محقق كتاب (شرح الديوان) : ٤١-٥٤ ، والدكتور حسن بن محمود هنداوي محقق كتاب (المخترع) : أ-ز ، والدكتور زهير عبد المحسن سلطان في أثناء تحقيقه لكتابه (النكت في تفسير كتاب سيبويه) : ٢١ ، و(تحصيل عين الذهب) : ١٢-١٣ ، وحننا نصر الحتي محقق كتاب (شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل) : ٧-١٤ ، ورفاه نوري هادي في رسالتها : الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية (رسالة ماجستير) : ٩-٢١ ، وعبد الله خلف صالح في رسالته : الحجة النحوية عند الأعلام الشنتمري (رسالة ماجستير) : ٥-١١ .

(٢) معجم الأدباء : ياقوت الحموي : ٦٠/٢٠ ، وانباه الرواة ، للقفطي : ٥٩/٤ .

(٣) معجم الأدباء : ٦٠/٢٠ ، والمصباح المنير ، للرافعي : ٦٥٥/٢ .

(٤) ينظر : الصلة ، لابن بشكوال : ٩٧٦-٩٧٧ ، ووفيات الاعيان ، لابن خلكان : ٨١/٧-٨٢ .

(٥) ينظر : نفح الطيب ، للمقري : ١٥٢/٤ ، والاعلام ، للزركلي : ٢٣٣/٨ .

(٦) ينظر : الروض المعطار ، للحميري : ٣٤٧ .

(٧) ينظر : وفيات الأعيان : ٨٣/٧ .

ب- سيرته وثقافته :

كانت ولادته في مدينة شنتمريّة التي نُسب إليها ، وفيها تلقى مبادئ الدروس في اللغة والأدب^(١) ، وبعد أن قوّي عُوْده وتفتّحت عبقريته رحل إلى قرطبة في سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وأقام بها مدة ، وأخذ عن أشياخها وكان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، فعلا صبيته وشاع ذكره وكثُر تلاميذه فكانت الرحلة في وقته إليه^(٢)

ارتحل إلى أشبيلية قاعدة بلاد الأندلس - مدينة الملك والسلطان - قاصداً بلاط الملك المعتضد بالله بن عبّاد ، ليُشغل وظيفة المؤدّب لولده ، ومن بعده المعتمد ابن عبّاد^(٣) .

فبرز أبو الحجاج في الأوساط العلمية الأندلسية عالماً بارعاً ، وقد لقي عند آل عبّاد ما شجّعه على الانصراف إلى التصنيف فنصف غالب كتبه عندهم^(٤) .
وساعد شيخه أبا القاسم إبراهيم بن محمد زكريا الإفليلي (ت ٤٤١هـ) في شرح شعر المتنبيّ ، وظلّ عاكفاً على التدريس والتأليف حتى أخريات أيامه^(٥) .

(١) نفع الطيب : ١٥٢/٤ .

(٢) وفيات الأعيان : ٨١/٧ .

(٣) ينظر : الذخيرة ، لابن بسام : ٤٧٤/٢ .

(٤) ينظر : المعجب ، للمراكشي : ٧٥ ، والمغرب في حلي المغرب ، لعلي بن موسى المغربي :

٣٩٧ ، وأحكام صنعة الكلام ، محمد بن عبد الغفور الكلاعي : ٧٥ .

(٥) ينظر : الذخيرة : ٤٧٤/٢ .

ج- شيوخه :

درس الأعلام الشنتمري على ثلاثة من الأشياخ الذين انتهت إليهم رئاسة النحو واللغة والشعر في حاضرة قرطبة التي كانت قبلة الدارسين في بلاد الأندلس^(١) ، وهم :

١- أبو بكر مسلم بن أحمد الأديب المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة^(٢) .

٢- أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا ، المعروف بابن الإفليبي ، المتوفى سنة إحدى وأربعين وأربعمائة^(٣) .

٣- أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي ، المعروف بابن الحراني المتوفى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة^(٤) .

د- تلاميذه :

كان التدريس والتأليف أهم أعمال الشنتمري ، لغزارة علمه وسعة معرفته ، وعمله الدؤوب في خدمة علوم العربية وآدابها ، فأمضى فيه شطراً كبيراً من حياته، وقد اختصه آل عبّاد بتدريس أولادهم ، فكان مؤدّباً لولد المعتضد بالله ومن بعده المعتمد على الله^(٥) ، وقد ذكرت المصادر عدداً كثيراً من تلامذته الذين درسوا عليه، وهم :

١- أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨هـ)^(٦) .

(١) ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) ، للأعلام الشنتمري : ١٤ .

(٢) الصلة : ٦٤٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٢١/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٦١/١ .

(٥) ينظر : الذخيرة : ٤٧٤/٢ .

(٦) ينظر : وفيات الأعيان : ٨١/٧ .

٢- أبو بكر محمد بن سليمان الكلاعي كاتب الدولة اللثمنية ، المعروف بابن القصيرة (ت ٥٠٨هـ) (١) .

٣- محمد بن أبي العافية النحوي الاشبيلي (ت ٥٠٩هـ) (٢) .

٤- أبو عامر محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مسلمة (ت ٥١١هـ) (٣) .

٥- علي بن عبد الرحمن بن محمد بن مهدي بن عمران التتوخي ، المعروف بابن الأخضر (ت ٥١٤هـ) (٤) .

٦- أبو محمد عبد المجيد بن عبدون (ت ٥٢٠هـ) (٥) .

٧- عبد المجيد بن عبد الله بن عبد ربه الفهري (ت ٥٢٧هـ) (٦) .

٨- سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي ، المعروف بابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) (٧) .

٩- عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى الزهري الشنتريني (ت ٥٣٠هـ) (٨) .

١٠- أبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب بن عبد الغافر العامري (ت ٥٣٢هـ) (٩) .

(١) ينظر : الصلاة : ٨٣٠/٣-٨٣١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣٣/٣ ، وأنباه الرواة : ٧٣/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣٢/٣ .

(٤) ينظر : الصلاة : ٦١٧/٢ ، بغية الملتمس ، للضبّي : ٥٥٣/٢ ، انباه الرواة : ٢٨٨/٢ .

(٥) ينظر: فوات الوفيات، لابن شاکر الکتبی : ٣٨٨/٢ ، وقلائد العقبان ، لابن خاقان : ٤٣/١ .

(٦) ينظر : الصلاة : ٥٦٦/٢ .

(٧) ينظر : فوات الوفيات : ٧٩/٢ .

(٨) ينظر : الصلاة : ٦٣٨/٢ .

- ١١- أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي (ت ٥٣٣هـ) (٢) .
 ١٢- محمد بن عبد الغني بن عمر بن عبد الله بن فندلة (ت ٥٣٣هـ) (٣) .
 ١٣- أبو الوليد إسماعيل بن عيسى بن حجاج اللخمي (ت ٥٣٤هـ) (٤) .

هـ- آثاره :

للأعلام الشنتمري مؤلفات مفيدة أثرى بها المكتبة العربية ، وهي مختصة باللغة والنحو والأشعار ، ومن آثاره المطبوعة :

- ١- شرح الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) على ديوان زهير بن أبي سلمى ، بتحقيق : د. فخر الدين قباوة ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠م - والطبعة الثانية - دار العلم العربي ، ١٩٧٣م .
 ٢- شرح أبيات جمل الزجاجي للأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، بتحقيق : محمد محمود شعبان ، الطبعة الثانية ، دار العلم العربي ، حلب ، ١٩٧٣م .
 ٣- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، وقد طبعت دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ في جزأين ، الأول في تسع وخمسين وثلاثمائة صفحة ، والثاني في خمس وخمسين وثلاثمائة صفحة .
 ٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وقد طبعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، بمجلدين يقعان في سبع وسبعين وأربعمائة وألف صفحة ، مع الفهارس بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان .

(١) الصلة : ٨٤٦/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٥/١ ، وفهرسة ابن خير ، الأشبيلي : ٤٤٧ .

(٣) الصلة : ١٣٥/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٢٨/٢ ، وبغية الملتمس : ٢٨٢/١ .

٥- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، طبع على هامش كتاب سيبويه ، بمطبعة بولاق سنة (١٣١٦هـ) ، ثم نشرته دائرة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٢م ، بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان .

٦- شرح حماسة أبي تمام للأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ) : تجلّي غرر المعاني عن مثل صور الغواني ، والتحلّي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة ، بتحقيق وتعليق : علي المفضل حمودان - دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ١٩٩٢م .

٧- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ) : قدّم له ووضع فهارسه : حنا نصر الحنّي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٨- شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، الطبع : فيديبرانت ، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب ، حققه الأستاذ إبراهيم نادن ، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) في جزأين^(١) .

٩- المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو ، وقد طُبِعَ بمطبعة - دار كنوز اشبيليا - للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧هـ ، وحققه الدكتور حسن بن محمود هنداوي ، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)^(٢) .

- المخطوطة^(٣) :

(١) عُدَّ كتاب شرح الديوان من المخطوطات .

(٢) وقد ذكر محققو مؤلفات الأعلام الشنتمري هذا الكتاب في ضمن كتبه المفقودة . ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) ، والنكت (مقدمة المحقق) .

(٣) ذكرها الدكتور زهير عبد المحسن سلطان محقق كتابي "النكت" و"تحصيل عين الذهب" .

- ١- الفرق بين المسهب والمسهب^(١) .
- ٢- المسألة الزنبورية وإجابة الأعلام الشنتمري عنها^(٢) .

- المفقودة^(٣) :

- ١- فهرسة الأعلام الشنتمري .
- ٢- شرح الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي .
- ٣- المسألة الرشيدية حول اشتقاق اسم الله عز وجل .
- ٤- رسالة في الرد على ابن السراج .
- ٥- معرفة الأنواء .
- ٦- معرفة حروف المعجم .

و- وفاته :

ذكرت مصادر كثيرة ترجمت للأعلام الشنتمري ، أنه كُفَّ بصره في آخر عمره^(٤) ، وتوفي سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة أشبيلية من جزيرة الأندلس^(٥) . رحمه الله تعالى .

وقد رثاه عبد الجليل بن وهبون المرسي بقصيدة مطلعها^(٦) :

(١) وقد ورد في كتاب (نفع الطيب) : ٧٧/٤ ، وورد أيضاً في (شرح ديوان أبي تمام) : ٥٦/١ ، نقلها عن نفع الطيب .

(٢) أوردها المقرئ في كتابه (نفع الطيب) : ٧٩-٨٦ .

(٣) في النكت : ٢١ مقدمة المحقق ، وتحصيل عين الذهب : ١٢-١٣ مقدمة المحقق .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان : ٧٩/٦ ، والصلة : ٦٨١ ، وانباء الرواة : ٦١/٤ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ٨٢/٧ ، والأعلام : ٢٣٣/٨ .

(٦) ينظر : القصيدة في الذخيرة : ٤٧٨/٢-٤٨٥ .

سَبَقَ الفَنَاءُ فَمَا يَدُومُ بَقَاءُ تَفْنَى النُّجُومِ وَتَسْقُطُ البَيْضَاءُ

إلى أن يقول :

مَاتَ ابْنُ عَيْسَى مَنْ يَقُولُ بِهِ عَسَى شَفَقاً وَلَيْسَ مَعَ الحِمَامِ رَجَاءُ

ثانياً : وصف عام للكتابين :

أ- كتاب (المُخْتَرَع فِي إِذَاعَةِ سِرَائِرِ النُّحُو) :

الكتاب صغير الحجم لا يتجاوز مئة واثنين وثلاثين صفحة ، من القطع المتوسط ، ويغلب على محتواه الجانب النحوي مع إشارته إلى علوم اللغة الأخرى ، فضلاً عن تركيز المؤلف على التعليل في عرضه للمسائل النحوية ، وإن كان لا يخلو من الموضوعات اللغوية الأخرى صوتاً وصرفاً ودلالةً ، وقد أُلّف الأعلام الشنتمري هذا الكتاب في زمن الشباب ، كما أشار إلى ذلك بقوله : "وكان بدء صنعته يوم الجمعة من عشر ذي الحجة من عام اثنين وأربعين وأربعمائة"^(١) وكانت ولادته سنة (٤١٠هـ) (٢) .

ب- كتاب (شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) :

وهو كتاب ضخم يقع في جزأين يضمّ مائة وسبعة وخمسين قصيدة ، يتضمّن الجزء الأول القصيدة الأولى إلى القصيدة الواحدة والخمسين ، ويتضمّن الجزء الثاني القصيدة الثانية والخمسين إلى القصيدة السابعة والخمسين بعد المئة ، وتجاوز عدد صفحاته الألف صفحة ، وكان الأعلام الشنتمري مركزاً عنايته في هذا الشرح على إيضاح معاني أبي تمام وتفسيرها ، مع بيان غرض الشاعر من المديح والرثاء والهجاء

(١) المخترع : ١٣٢ .

(٢) ينظر : نفع الطيب : ١٥٢/٤ ، والأعلام : ٢٣٣/٨ .

وغيرها من فنون الشعر ، وقد غلب المدح والرثاء في شعر أبي تمام ، ولم يخلُ هذا الشرح من المستويات اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية، فضلاً عن إشارته إلى جوانب صوتية قليلة^(١) .

ج- عنوان الكتابين :

ذُكر لكتاب (المخترع) أكثر من عنوان ، فقد ذكره الأستاذ رمضان ششن في كتابه (نوادير المخطوطات العربية) بقوله : "إنَّ لأبي الحجاج كتاباً عنوانه (المقالات الثلاث في الصرف والنحو)"^(٢) ، أما العنوان الآخر فقد ذكره محقق الكتاب بقوله : "وبعد البحث والتفتيش ترجَّح عندي أن العنوان الصحيح لهذا الكتاب هو (المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو)"^(٣) وثمة عنوان آخر ذكره الناسخ للكتاب في آخره بقوله : "وهو كتاب (المقالات الثلاث في حكم الاسم والفعل والحرف) صنعة يوسف بن سليمان ..."^(٤) ، والمصنّف لم يُصرِّح باسم الكتاب ، إلا أنه أشار في مقدمته إلى العنوان في مواضع عدّة ، ومنها قوله : "نريد - بحمد الله وطوّله - أن نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو ، وتجليه وجوه حقائقه وإذاعة مطوي سرائره"^(٥) ، وذكر المحقق أن أعلام الشنتمري صرح في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام بأن له كتاباً اسمه : (المخترع في إذاعة سرائر النحو)^(٦) ، وخالصة القول ان الكتاب طُبِعَ ونُشِرَ بعنوان (المخترع في إذاعة سرائر النحو) ومما يجدر التنبيه عليه (الاشتباه أو الخطأ) الذي

(١) ينظر : شرح الديوان : ١٠٢/١ .

(٢) المخترع (مقدمة المحقق) : أ ، نقلاً عن : (نوادير المخطوطات العربية: ١٣٥/٢) .

(٣) المصدر نفسه : ب .

(٤) المصدر نفسه : ١٣٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٥ .

(٦) ينظر : المخترع (مقدمة المحقق) : ج .

ورد في مقدمة الدكتور زهير عبد المحسن سلطان محقق كتابي^(١) الأعلام الشنتمري ، فقد أورد كتاب (المخترع) مرتين ويعنوانين عند ذكره لمصنفات الأعلام ، مرة في تصنيفه للمخطوطات فذكره بعنوان (المقالات الثلاث) ، وأخرى في تصنيفه للمفقودات بعنوان (المخترع في النحو) فعده مؤلفين مُنفصلين^(٢).

وأما في كتابه (شرح الديوان) فلعلنا لا نحتاج إلى البحث في عنوان هذا الشرح ، فقد أشار المؤلف إليه في مقدمة الكتاب بقوله : "والذي خصصته به أعزّه الله تعالى شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، بعد أن تكلفت له قرب شرح معانيه"^(٣) نعلم أن صياغة العنوان ينبغي أن تكون "شرح الأعلام الشنتمري لديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، دون ان ننسى براعة الأعلام في صياغة عناوينه"^(٤).

د- الغاية من تأليف الكتابين :

صدر الأعلام الشنتمري مؤلفاته وشروحه بمقدمات تتضمن طريقتة في التأليف ودواعي هذا التأليف ، وهي مؤلفات كانت تؤلف دوماً بأمر من ملوك أشبيلية الذين

(١) الكتابان : النكت (مقدمة المحقق) : ٢٦-٢٧ ، وتحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) : ١٧-١٨ .

(٢) اعتمد هذا التصنيف من قبل بعض الباحثين ومنهم الباحثة رفاة نوري هادي في رسالتها : الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، الصفحة (١٧) ، وقد ذكرت كتاب (المخترع) مرتين ويعنوانين .

(٣) شرح الديوان (مقدمة الأعلام) : ١٤٢/١ .

(٤) شرح الديوان : ٩٩-١٠٠ .

خُصَّ بهم^(١) ، فقد ذكر الأعلام الشنتمري عدة أسباب دعته إلى تأليف كتابه (المخترع) في مقدمته ، سأوردها - بإيجاز - في نحو مما يأتي :

١- أنه أَلَّفَه لكشف غوامض النحو ، وذلك في قوله : "نريد - بحمد الله وطوله - ان نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو ..."^(٢) .

٢- وإظهاراً لعلمه إذ قال : "وكان الذي دعانا إلى اختراع هذا الكتاب ، وحملنا على العناية به - أن الله عزَّ وجلَّ أخذَ على العلماء أن يبينوا للناس ما أودعهم من العلم ..."^(٣) .

٣- وألَّفَه صلة ، بقوله : "ومما قوَّى النية ، وأكَّد البصيرة في اختراعه ، والتلطف لابتداعه ... من أشهر جاه العالم إليه ، ووقفت آمال البشر عليه ، الملك الفاضل ابن الملوك الفضلاء ..."^(٤) .

أمَّا غايته من تأليف (شرح الديوان) فنجدها جليَّة في مقدمته ، إذ إنَّه خُصَّ هذا الشرح بالملك المعتضد بالله ، وقد صرَّح بذلك في قوله : "والذي خصصته به أعزه الله تعالى شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي بعد أن تكلفت له قرب شرح معانيه ، وتبيين أغراضه وتقريب مراميه ، وفتح مغالقه"^(٥) ، وغاية أخرى نجدها في رجائه الإنصاف من أهل العلم بالإقرار في تميِّز شرحه على جميع شروح ديوان أبي تمام التي أُلِّفت قبله ، وذلك في قوله : "... ما أرجو أن العالم المنصف سيقر بفضلته على

(١) ينظر : شرح الديوان : ٥٤/١ .

(٢) المخترع : ٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٦ .

(٤) المخترع (مقدمة المؤلف) : ٦-٧ .

(٥) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

ما تقدمه من الشروح المؤلفة فيه"^(١) ، ولعلنا نستدلّ من ذلك على أن الأعم الشنتمري مُطَّلَع على الشروح التي سبقته ، إذ يظهر لنا بوضوح معرفته وسعة علمه وإحاطته بفنون الشعر وسعة تصوره لمفهوم الشرح الأدبي ، ومدى تعمقه في دراسة شعر أبي تمام .

هـ- أهمية الكتابين :

تكمن أهمية كتاب (المخترع) العلمية في كونه خلاصة موجزة لآراء العلماء في الموضوعات النحوية واللغوية التي تناولها الأعم الشنتمري في هذا الكتاب ، فقد وقف على دلالات ، وأشار إلى أحكام وأبنية نحوية وصرفية وغيرها من علوم العربية ، فضلاً عن وقوفه على علل كثيرة ، وأشار إلى بعضٍ منها بأنها من اختراعه ، مما يعني أن فيها زيادات واستدراكات على الدرس النحوي السابق له ، وهو من غير شك جهد يستحق الوقوف عنده وتأمّله ، إذ لا يتأتى إلا لذوي التمكن من العلم والخبرة والدراية بدقائقه وتفصيلاته .

ويُعدُّ كتابه الآخر (شرح الديوان) مصدراً لا غنى عنه للدارس الباحث في شعر أبي تمام ، فقد اعتمد الأعم الشنتمري في شرحه للديوان على النسخة التي جلبها أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) إلى الأندلس ، وهي بخط يد أبي تمام^(٢) ، وهو ما يعطي أهمية لها كونها بيد الشاعر نفسه ، وهنا أودّ أن أشير إلى ضياع جميع نسخ الكتاب

(١) شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

باستثناء هذه النسخة المحققة التي بين أيدينا^(١) . وتميّز هذا الشرح من غيره من الشروح الأخرى ، بأنه مثلّ الأسلوب الأندلسي في تفسير النص الشعري عند أبي تمام وإبراز معانيه ، مما أكسبه أهمية لدى أهل العلم في الشرق والغرب^(٢) .

و- نظرة موازنة بين الكتابين :

إذا نظرنا في الكتابين نظرةً مُوازنةً أمكننا الإشارة بإيجاز إلى مواطن التشابه والاختلاف بينهما على النحو الآتي :

١- من حيث العنوان :

اختلف الكتابان في العنوان لاختلاف موضوعاتهما ، فنجد كتاب (المخترع) من الكتب التعليمية المختصرة ، وعنوانه يدلّ على أنه من الكتب النحوية ، أما (شرح الديوان) فهو كتاب ضخم ، وعنوانه يدلّ على أنه من الكتب الأدبية ، وهو من الكتب التي أُلِّفت في شرح دواوين الشعر .

٢- من حيث الغاية من التأليف :

تشابهت غاية التأليف في الكتابين ، وتمثلت بكشف الغامض في العبارات ، وتبيان الأغراض والمرامي ، وتجليّة الحقائق ، وإيضاح المعاني ، سواء أكان ذلك مادة نحوية أم شعرية .

٣- من حيث الأهمية :

(١) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١/١٣٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٤٧ .

تشابه الكتابان من حيث الأهمية فكتاب (المخترع) خلاصة موجزة لآراء العلماء في الموضوعات النحوية وغيرها من علوم العربية ، ويقف على دلالات بعض تركيباته وأساليبه فيقدم - بذلك - مادة تتدرج في ضمن موضوعات العربية ، في النحو والصرف والصوت والدلالة ، وكتاب (شرح الديوان) مصدرٌ مهمٌ ينهل منه الدارس والباحث في الشعر وغيره من علوم العربية ، ويقدم مادة تتدرج في ضمن المؤلفات الأدبية ولا يخلو من الموضوعات النحوية والصرفية وغيرها من علوم العربية .

إذن التشابه يكمن في الغاية من التأليف ، وأهمية الكتابين ، أمّا الاختلاف ففي

العنوان .

الفصل الأول

منهج الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين

- المبحث الأول : منهج الشنتمري في الكتابين .
- المبحث الثاني : موارد اللغوية .
- المبحث الثالث : أدلة الصناعة في الكتابين .

المبحث الأول

منهج الشننمري في الكتابين

١- ترتيب الموضوعات :

اعتمد المؤلف ترتيباً مغايراً لمنهج التبويب النحوي ، في كتابه (المخترع) وقد نبّه على ذلك في قوله : "ونضع ذلك الكتاب على غير رتبة الكتب الموضوعية في هذه الصناعة"^(١) ، معللاً ذلك بقوله : "لأن غرضه ليس من أغراضها"^(٢) ، فقد رتب الأعلام الشننمري كتابه على ثلاث مقالات في - الاسم والفعل والحرف - ورتب كل مقالة منها على فصول ، وقدم مقالة الاسم إذ بدأ بها ، وقد تضمنت عدّة فصول في تمثيل حدّ الاسم وخواصه والمعاني اللازمة له وغيرها من الموضوعات الماثورة في الكتاب ، وكذلك مقالتي الفعل والحرف ، وتناول في كلّ فصل من فصول المقالات والموضوعات النحوية والصرفية المتنوعة وغيرها من موضوعات اللغة الأخرى ، ومن أمثلة الموضوعات النحوية ، ما أورده الأعلام في المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف ، في قوله : "فمن المعاني اللازمة له أن يكون مخبراً عنه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ ، كقولك : قام زيد وعبد الله ، وضرب أخوك ورجل معه ، وزيد في الدار ، ولو أسندت شيئاً من هذه المعاني إلى الفعل أو الحرف لم يكن للكلام معنى"^(٣) .

(١) المخترع (مقدمة المؤلف) : ٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٢ .

ومن أمثلة الموضوعات الصرفية ما أورده في خواص الاسم ، وذلك في قوله :
 "ومن خواصه التصغير ، وهو على ثلاثة أبنية : فُعَيْلٌ ، لكل اسم ثلاثي ، وفُعَيْعِلٌ ،
 لكل اسم رباعي أو خماسي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِيلٌ ، لكل ما زاد على الأربعة
 ورابعه حرف لين . وتمثيل هذه الأبنية فُلَيْسٌ ودُرَيْهَمٌ ودُنَيْبِيرٌ ، فكل اسم مصغر لا
 يخلو من أن يكون على أحد هذه الأمثلة"^(١) .

أما في كتابه (شرح الديوان) ، فإن ترتيب قصائده لم يكن ترتيباً على وفق
 الأغراض الشعرية والقوافي وتوالي الحروف ، كما في الشروح التي سبقته^(٢) ، فقد سار
 الأعلام الشنتمري في الشرح بحسب ترتيب القصائد في النسخة التي رواها أبو علي
 القالي ، وأكملها ابن الافليلي شيخ الأعلام ، وليس لها ترتيب معين ، وإنما جُمعت فيها
 قصائد أبي تمام منقولة من القراطيس التي كتبها الشاعر بخط يده ، وطريقة الأعلام
 الشنتمري في شرحه لهذا الديوان متماثلة الخُطوات ، ومتشابهة المراحل ، فهو يبدأ
 شرح القصيدة بمَوْجَزٍ يُعَرِّفُ فيه بغرضها مدحاً أو وصفاً أو رثاءً أو هجاءً أو غير ذلك
 ، مع تخصيص الغرض وذلك بالتبنيه على الممدوح ، أو المرثي أو المهجو أو
 الموصوف ، ثم ينتقل بعد هذا إلى شرح الأبيات الشعرية ، وطريقته فيها تتأرجح بين
 شرح بيت واحد ، وبين شرح أكثر من بيت ، اثنين أو ثلاثة أو أكثر^(٣) .

(١) المخترع : ٥٧ .

(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المحقق) : ٩٣/١ ، (يقول أبو بكر الصولي في مقدمة شرحه:
 "وأنا مبتدئ بالمديح على قافية الألف ثم على توالي الحروف" أبو بكر الصولي : أخبار أبي
 تمام : ٥-٦) . وهو أول شارح لديوان أبي تمام .

(٣) ينظر : شرح الديوان : ١٠٥/١ .

ومن أمثلة شرحه لأكثر من بيت ، قوله في شرح أبيات القصيدة الثامنة والثلاثين بعد المئة :

هُوَ الدَّهْرُ لَا يُشْوِي وَهَنَّ المَصَائِبُ وَأَكْثَرَ آمَالِ النُّفُوسِ كَوَادِبُ
فِيَا غَالِبًا لَا غَالِبًا لِرِزِيَّةٍ بَلِ المَوْتُ لِاشْتِكَ الَّذِي هُوَ غَالِبُ
وَقُلْتُ أَخِي قَالُوا أَخٌ مِنْ قَرَابَةٍ فَقُلْتُ نَعَمْ إِنَّ الشُّكُولَ أَقَارِبُ
نَسِيبِي فِي رَأْيِي وَحَزْمِي وَمَذْهَبِي وَإِنْ بَاعَدْتَنَا فِي الأُصُولِ المَنَاسِبُ

"قوله "لا يشوي" أي لا يخطئ (شوى) من رمى ، وقوله فيا غالبا أراد اسم رجل فلما نونه ضرورة نصبه ، والشكول الأشكال المتشابهون في الأخلاق أي هو نسيبي مناسبة مشاكلة وإن لم يكن أصلنا واحداً" (١) .

وقد استند الأعم الشنتمري في ترتيبه للموضوعات إلى عدد من الأسس ومنها

:

أ- الأصالة والفرعية :

فالأصل أولى بالتقديم من الفرع ، وقد وجّه الأعم الشنتمري بهذا الأساس تقديم الاسم فبدأ في المقالة الأولى في حدّ الاسم وفصوله وخواصّه وأخر الفعل ، كما علل البدء بالنكرة قبل المعرفة ، وذلك بقوله : "والاسم أول الكلام ، والنكرة قبل المعرفة ، والفعل ثان" (٢) .

(١) المصدر نفسه : ٣٨٠/٢ .

(٢) ينظر : المخترع : ١١ .

ب- القلة والكثرة :

وقد تناول الأعلام الشنتمري جملة من الموضوعات النحوية مع موضوعات أخرى على وفق هذا الاعتبار (القلة والكثرة) ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : "وأما الفعل فغير محدود ولا معروف الكمية ؛ لإبهامه ووقوعه على القليل والكثير من جنسه؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام زيدٌ فمحمّل أن يكون قيامه مرة أو مرتين أو مراراً، وأن يكون قليلاً في ذاته وكثيراً"^(١) .

ج- الخفة والنقل :

ومما استند إليه أيضاً ، في تناوله قسماً من المسائل النحوية وغيرها ، هذا الأساس (الخفة والنقل) ومن أمثله قول الأعلام في أصل الإعراب الذي تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الواو والياء والألف : "وعلة ذلك أن الحركات أخصر وأخف من الحروف ، ولاسيما هذه الأحرف الثلاثة التي لا تحتل الحركات لثقلها في أنفسها ..."^(٢) .

٢- الحوار والمفاتيحة^(٣) :

وهو أسلوب عني به العلماء القدماء ، فكان سمة بارزة في منهج التأليف النحوي واللغوي آنذاك ، ويتمثل غالباً بطرح السؤال ثم الإجابة عنه ، وهو ما لجأ إليه

(١) المصدر نفسه : ٥٨ ، وللمزيد ينظر الصفحات : ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٦٥ ، و٦٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٠ .

(٣) ينظر : العين : ٣/٢ ، فتش : الفتش والتفتيش : طلب في بحث .

الأعلم الشنتمري أسلوباً في عرض المسائل وطرح الآراء المختلفة ، ومنه : (فإن قيل ... فالجواب ، أو فإن قال قائل ... ويقال له أيضا وغيرها) ، وقد أفاد الأعلم الشنتمري من هذا الأسلوب في تناوله للمسائل والأحكام النحوية واللغوية ، والتعليل لها وبيانها ، ومن الأمثلة على ذلك ، استعماله هذا الأسلوب في مسألة تعدّي الفعل إلى المفعول به من غير واسطة لقوة دلالة معناه وذلك في قوله : "فإن قال قائل : ما بال "مررتُ بزیدٍ" و"لقيتُ زیداً" اختلفا في التعدي ، ومعناهما متفق في أكثر المواضع ؟ فالجواب : أن لقيت إذا وقعت بمرور فهي لا تدل على مرور موافق لمرور به البتة ، ولا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يكون لقي غير واقع بملقي ، كما لا يجوز أن يكون ضرب غير واقع بمضروب ، فصارت لقيت في قوة الدلالة على المفعول به بمنزلة ضربت ، فتعدت بغير واسطة، كما تعدت ضربت ، وباينتها مررت في ذلك فلم تجر مجراها"^(١) .

٣- تأجيله القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية :

استعمل الأعلم الشنتمري هذا الأسلوب في كتابه (المخترع) فهو يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى فصولها ، إذ كان حريصاً على أن يذكرها في مواضعها ، تجنباً للاضطراب والتكرار الممل والاستطراد .

(١) المخترع : ٩٣ .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله في حدّ الاسم وفصوله وخواصه : "...
فالاعراب أصل في الاسم كما أن البناء أصل في الفعل والحرف ، وسنأتي على
تفصيل ذلك إن شاء الله" (١) .

٤- الاختصار :

اتبع الأعلام الشنتمري الإيجاز والاختصار منهجاً في عرض موضوعات كتابه
(المخترع) ، وهذا ما نجده في عدّة مواضع من هذا الكتاب ، ومثال ذلك قوله: "وذكرنا
أيضاً في ذلك الفصل حرف الأمر ، وحرف النهي ، وحرف الشرط ، وبيننا عللها في
جزمها ما بعدها ، فاستغني الآن عن ذكرها ها هنا ، فالتمس موضعها من الفصل
تجدها مبيّنة إن شاء الله" (٢) .

وأودّ ههنا أن أشير إلى أن الأعلام الشنتمري مع اعتماده أسلوب الإيجاز في
عرض المسائل والاختصار في طرح مضموناتها ؛ إلا أنه كان يسهب في عرض
بعضها إن تطلب الأمر ذلك ، ومن أمثلة ذلك قوله : "قد أتينا على آخر هذه الأقسام
مما لا ينصرف في المعرفة بعد ذكرنا ما لا ينصرف البتة ، واحتجنا إلى تطويل هذا
الفصل لكثرة تصرفه في الكلام ، وتشعب علله ولم يبق منه إن شاء الله أصلاً ولا فرعاً
إلا استوعبناه" (٣) .

(١) المخترع : ٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٤-١٢٥ .

(٣) المخترع : ٣٧ .

٥- التأثير بالمنطق :

يظهر هذا التأثير في أقوال وعبارات كان الأعلام الشنتمري يرددها ويستدل بها، وسمت تحليله النحوي أو اللغوي بالمنطق ، ومن ذلك قوله في كلامه على قوة تعدي الفعل إلى المكان : "فتعدي الفعل إلى كل مكان مبهم كتعديه إلى كل زمان مبهم ، ولم تبلغ قوة مضارعة المكان للزمان أن يكون كقوة مضارعة الزمان للفعل من أجل أن المكان جوهر موجود أبداً ؛ والزمان عرض متغير من حال إلى حال ، كما أن الفعل عرضٌ منتقل غير ثابت"^(١) .

٦- العناية بالمعاني اللغوية :

ان النظر في شرح ديوان أبي تمام يبرز طريقة الأعلام الشنتمري في الشرح الأدبي ، وهي في مكوناتها الظاهرة لا تكاد تختلف عن الطريقة المتبعة لدى أغلب الشراح ، في إيضاح معاني النصوص الشعرية ، وتقريبها من الأفهام فهو يبني نمط عرضه على مستويين أساسيين ، هما :

أ- المستوى المعجمي : الذي يُعنى بتفسير الألفاظ تفسيراً موجزاً ومركزاً ببيان دلالتها المعجمية .

ب- الغرض الشعري : ويهدف إلى إيضاح غرض الشاعر المقصود .

(١) المصدر نفسه : ١٠٢ .

مع تجزيء هذا المعنى أحياناً وإيضاح أنواع المعارف المسهمة في تكوينه^(١). وقد أكد ذلك الأعلام الشنتمري في مقدمة شرح الأشعار الستة ، بقوله : "فائدة الشعر معرفة لغته ومعناه ، وإلا فالراوي له كالناطق بما لا يفهم ، والعامل بما لا يعلم"^(٢) ، فكانت عنايته بشرح شعر أبي تمام الطائي وتقريب معناه جلية واضحة ، وهو بهذا يدل على قدرته وتمكنه من تحليل معاني شعره وإدراكه العميق لخفاياه ، فكان على إيجازه واختصاره يتصف بالدقة وعنصر الإشارة والإيحاء إلى المعنى .

وعناية الأعلام الشنتمري بالمعنى في هذا الشرح تشبه طريقته في شرحه الدواوين أو الأشعار الستة ، فقد بيّن الدكتور محمد رضوان الداية في وصفه طريقة الأعلام في شرحه لهذه الدواوين بقوله : "وهو يبدأ الشرح بإيضاح لغوي لعدد من المفردات الغريبة ، ويتبعه بشرح المعنى ، وهو لبق في شرحه الغريب من الألفاظ ، ويتوخى أن يكون ذلك ملائماً لمعنى البيت"^(٣) .

ولزيادة الاطلاع على هذه المستويات المكونة لطريقة الأعلام في شرحه ، أورد هذا المثال ، من القصيدة الأولى في شرحه للبيت الخامس يقول الأعلام : "قال أبو تمام حبيب بن أوس الطائي يمدح محمد بن يوسف الطائي :

وَمِنْ وَشِي خَدِّ لَمْ يُنَمِّمْ فِرْنِدُهُ مَعَالِمٍ يَذْكُرْنَ الْكِتَابَ الْمُتَمَنَّمَا

(١) ينظر : شرح الديوان : ١٠٢/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٠١/١ .

(٣) ينظر : شرح الديوان : ١٠٥/١ ، ود. محمد رضوان الداية : تاريخ النقد الأدبي في الأندلس :

المنم تدقيق الشيء مع تحسينه ، ومنه الوشي المنم ، والكتاب المنم تدقيق الحروف المُحَسَّن بالضَّبِّط والنَّقْط ، وفرند الحد والسيف مأوَّها ورونقها ، والمعالم الآثار الباقية في الديار من آثار الحي ، وهي الرسوم من الأطلال . يقول تبدل أيضاً غاشي هذا المنزل من النظر إلى خد موشي النظر إلى هذه المعالم ، وجعل للخد وشياً لما فيه من البياض ، وماء الشباب رونقه إلا أنه غير منم أي ليس بوشي في الحقيقة ، يريد تبدل بهذا كله النظر إلى رسوم خفية لدروسها تذكره النظر إلى كتاب دقيق منم ، أي هذه الرسوم كهذا الكتاب"^(١).

٧- عناية البلاغية :

ومما عني به الأعلام الشنتمري في شرحه لديوان أبي تمام الاستعمال البلاغي في كلام الشاعر ومعانيه ، فقد تخلل الشرح عبارات : "وهذا مثل" أو "وهذه استعارة ومثل" أو "هذه كناية" أو "جعل هذا مجازاً" وغيرها . وفي مقابل هذه العبارات نجد أن هناك تمييزاً بينها وبين المعنى أو الحقيقة المقصودة من كلام الشاعر ، ومن الأمثلة على ذلك ، قول الأعلام في شرحه للبيت الثامن عشر من القصيدة الخامسة :

إِذَا كَانَتْ الْأَنْفَاسُ حُمْرًا لَدَى الْوَعَى وَضَاقَتْ ثِيَابُ الْقَوْمِ وَهِيَ فَضَافِضُ

"... وإنما جعل الأنفاس حُمْرًا وان كانت غير ملونة مرتبة إغارة وتشبيهاً بالنار

لشدة حرها ، ويروى جمرًا"^(٢) .

ومن أمثله أيضاً ما جاء في شرحه للبيت (١٥) من القصيدة (٥٩) :

(١) شرح الديوان : ١٤٥/١ .

(٢) شرح الديوان : ٢٠٣/١ .

فَانْتَاشَ مِصرَ مِنَ اللَّتْيَا وَالَّتِي بَتَجَاوَزَ وَتَعَطَّفَ وَتَعَمَّدُ

"انتاش انتقد ، واللتيا والتي كناية عن الداهية الهينة والشديدة"^(١) ، وقد أحصى محقق شرح الديوان الإشارات البلاغية التي أوردتها الأعلام الشتمري في شرحه لشعر أبي تمام الطائي ، ورتبها في جدول ضمّ المصطلحات البلاغية^(٢) .

٨- توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها :

وقد عني الأعلام الشتمري بالأصل اللغوي لطائفة من الكلمات كما ذكر اشتقاق كلمات أخرى ، فمن الأمثلة على الأصل اللغوي ، ما أوردته في كتابه (شرح الديوان) ، وذلك في شرحه للبيت (٢٦) من القصيدة (٣٤) :

وَالْجَعْفَرِيُّونَ اسْتَقَلَّتْ ظَعْنُهُمْ عَنِ قَوْمِهِمْ وَهُمْ نُجُومٌ كِلَابٌ

"الظعن جمع ظعينة ، وهي المرأة في الهودج ، وقد يقال للهودج ظعينة وحده ، وللمرأة أيضاً ظعينة ، وأصله من الظعن وهو الرحل"^(٣) .

أما الاشتقاق ، فمن أمثلته ما ذكره الأعلام الشتمري ، في اشتقاق كلمة (اللؤام) إذ قال في شرحه للبيت (٣٣) من القصيدة نفسها :

وَالسَّهْمُ بِالرِّيشِ اللَّوَامِ وَلَنْ تَرَى بَيْتًا بِلا عَمَدٍ وَلَا أَطْنَابِ

"واللؤام أحسن الريش ، وهو أن يلصقوا بطن ريشة بظهر أخرى ، واشتقاقه من الالتئام"^(١) .

(١) المصدر نفسه : ٥٧/٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٧/١ ، ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٠٤/١ .

المبحث الثاني موارده اللغوية

ليس بدعاً أن يعتمد الأعلام الشنتمري على المؤلفات السابقة له مصدراً لتأليف كتبه أو موارد لعرض مادتها ، فقد أخذ علوم اللغة العربية من معين ثر ، حين درس النحو واللغة والشعر على ثلاثة من الشيوخ الذين انتهت إليهم رئاسة هذه العلوم في

حاضرة قرطبة في الأندلس^(١) ، فاستقى المباحث ذات الطبيعة النحوية واللغوية والأدبية ، والتي جاءت مبنوثة في أثناء كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان)، معزوة إلى علماء النحو واللغة والأدب ؛ إلا أنه كان مقلداً في ذكر العلماء والتصريح بأسمائهم ، ولاسيما في كتابه (المخترع) وذلك عند استقصائه المادة اللغوية والنحوية، ويمكن بيان مصادر الأعلام الشنتمري على النحو الآتي :

أولاً : الأخذ من الشيوخ :

اعتمد الشنتمري على النقل من المصادر التي سبقته فضلاً عن أخذه عن شيخه أبي القاسم الإفليلي (ت ٤٤١هـ) ، فقد ذكره في مقدمة شرحه لديوان أبي تمام بقوله : "واعتمدت من الروايات فيه على رواية أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي ، لصحتها وشهرة قصائدها مع ما ضمّه إليها الشيخ أبو القاسم بن الإفليلي"^(٢) . ومن الأمثلة على أخذ الشنتمري عن الشيوخ ، ما ورد في شرحه للبيت (٤٨) من القصيدة (٢٤) :

وَعَشِيَّةُ التَّلِّ الَّتِي نَعَشَ الْهُدَى أُصِلُّ لَهَا فَخْمٌ مِنَ الْأَصَالِ

"التل الجبل ، والأصل العشي ، وهو يكون واحداً حكى ذلك ابن السكيت^(٣) ، ويكون جمع أصيل ..."^(٤) .

(١) وهم : أبو بكر مسلم بن أحمد الأديب (ت ٤٣٣هـ) ، أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا ، المعروف بابن الإفليلي (ت ٤٤١هـ) ، أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي ، المعروف بابن الحراني (ت ٤٤٢هـ) . ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) : ١٤ .
(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٠٢/١ .
(٤) المصدر نفسه .

ثانياً : النقل من الكتب :

وأودُّ أن أشير ههنا إلى أن الشنتمري لم يذكر الكتب التي رجع إليها في مسائل اللغة والنحو في كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان) ، ويبدو أنه كان يكتفي بذكر المؤلف من دون ذكر الكتاب أو الإشارة إليه ؛ لأنه اقتصر في استقصائه على آراء بعض العلماء المشهورين ، والله العالم .

ثالثاً : الأعلام :

استقصى الأعلام الشنتمري آراء بعض العلماء في اللغة والنحو ، وهم من العلماء المعروفين في هذين العلمين ؛ إلا أنه كان مقلداً في ذكر أسماء العلماء ، والتصريح بها في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وفيما يلي ذكر لأسماء العلماء وعدد المرات التي ذكروهم فيها :

رقم الجزء والصفحة	الكتاب الذي ذكر فيه	عدد مواضع ذكره	العالم
٣٠	المخترع	١	أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)
٣٦	المخترع	١	الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)
١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ١١٦	المخترع	١١	أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ)

٥٠٩/١	شرح الديوان	١	(ت٢١٠هـ)	أبو عبدة معمر بن المثنى
٦٣ ، ١٨ ، ١٧	المخترع	٣	(ت٢١٥هـ)	سعيد بن مسعدة الأبخش الأوسط
١٦٩/٢ ، ٣٠٢/١	شرح الديوان	٢	(ت٢٤٤هـ)	ابن السكيت يعقوب بن إسحاق
١٦	المخترع	١	(ت٢٤٩هـ)	أبو عثمان بكر بن محمد المازني
١١٦ ، ٤٧ ، ٤٦	المخترع	٣	(ت٢٨٥هـ)	أبو العباس محمد بن يزيد المبرد
٥٠٩ ، ١٤٣ ، ١٤٢/١	شرح الديوان	٣	(ت٣٣٦هـ)	أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي
٣٠٢ ، ١٤٣ ، ١٤٢/١	شرح الديوان	٣	(ت٣٥٦هـ)	أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي القالي
٥١٠ ، ٤٢٦ ، ١٤٢/١	شرح الديوان	٥	(ت٤٤١هـ)	أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفريقي

- طرائق ذكر الأعلام :

اتبع الأعلام الشنتمري أسلوبين في ذكر العلماء الذين نقل عنهم مادته اللغوية

والنحوية في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) وهما :

١- ذكر كنية العالم أو لقبه .

٢- ذكر اسم العالم فقط .

ومن أمثلة الأسلوب الأول ما أورده في كتابه (المخترع) قوله في الأحرف الثلاثة : "وكان الأخفش يزعم أنها دلائل إعراب كالحركة المتعقبة في آخر الكلمة..." (١)

ومثال الأسلوب الثاني من كتابه (شرح الديوان) وذلك في شرح للبيت (٣) من القصيدة (٨٤) :

أُصِلُّ كَبْرِدِ الْعَصْبِ نَيْطٌ إِلَى ضَحَى عَبَقِ بَرِيحَانِ الرِّيَاضِ مَطِيبٌ

"الأصل هنا واحد وهو العشي وقد حكى يعقوب أنه يكون واحداً وجمعاً..." (٢).

- طرائق الشنتمري في النقل من مصادره :

كان للأعلم الشنتمري طرائق متعددة في كتابيه اتبعها عند نقله عن مصادره وسأذكرها على النحو الآتي :

١- النقل المباشر :

وهو ما ينقله عن كتب العلماء من دون أن يقول : نقل عن فلان ، أو رُوِيَ عن فلان ، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قول الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع): "والدليل على أن التاء في هذين الأسمين كالحرف الأصلي أن بعض العرب يقول أُخْتِي وَبِنْتِي^(٣) ، فينسب إليه لفظه ..."^(٤) .

(١) المخترع : ٦٣ .

(٢) شرح الديوان : ١٦٩/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٦٣/٣ . وهو قول يونس .

(٤) المخترع : ٢٤-٢٥ .

٢- النقل غير المباشر :

وهو أن ينقل أقوال العلماء عن طريق آخرين ، من ذلك قول الأعم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) في كلامه عن العهد : "... حدثني إبراهيم بن المعلى ، قال : سمعت محمد بن الحسن أبا العباس الأحول يقول : العهد الملح ، ومنه قولهم : ملح فلان على ركبته ، أي عهده غير محفوظ عنده"^(١) .

٣- النقل بالمعنى :

وهو التصرف بالنص الذي ينقله من مصدره ، فيحذف منه حيناً ، ويغير بعض لفظه حيناً آخر ، من غير أن يُخِلَّ بالمعنى ، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله الأعم الشنتمري من نص كلام سيبويه في الاسم الذي على وزن (أفعل) المنصرف في النكرة ، إذ قال^(٢) : "ثم قال : (فإن قلت هذا أفعل لم تصرف ؛ لأنه صفة على وزن (الفعل) ، فعلا كان بمنزلة أربع في الانصراف ؟ " . والذي قاله سيبويه في هذه المسألة ورد في "باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف" : "إذا قلت : هذا رجلٌ أفعلٌ لم أصرفه على حال ؛ وذلك لأنك متلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كلُّ أفعلٍ زيد نصب أبداً ؛ لأنك متلت به الفعل خاصة"^(٣) .

(١) ينظر : شرح الديوان : ٥٠٩/١ .

(٢) شرح الديوان : ١٥ .

(٣) الكتاب : ٢٠٣/٣-٢٠٤ .

المبحث الثالث

أدلة الصناعة في الكنايين

أدلة الصناعة :

هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله^(١) . وحدّها السيوطي (ت ٩١١هـ) بقوله : "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحالة المستدل"^(٢) ، أما فائدة أدلة الصناعة فهي : "التعويل في

(١) ينظر : لمع الأدلة ، للأنباري : ٨٠ .

(٢) الاقتراح ، للسيوطي : ١٣ .

إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل" (١) . وقد اعتمد النحاة في تععيد الأحكام النحوية على هذه الأصول بأنواعها كالقياس والسماع والإجماع والحال (٢) ، وكان الأعلام الشنتمري واحداً من هؤلاء النحاة الذين اعتمدوا على جملة من الأصول في استقاء قواعدهم النحوية على النحو الآتي ذكره :

أولاً : السماع :

هو : "الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة" (٣) ، ويُعدُّ السماع أول أصول اللغة والنحو ، وأهمها فهو الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها ، وهو شاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها (٤) .

وقد عوّل عليه الأعلام الشنتمري في استنباط الأحكام النحوية ، وتقرير المسائل اللغوية ، وتجلي ذلك في استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب : منظومه ومنثوره في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) وسأبيّن ملامح اعتماد الأعلام الشنتمري على السماع ، وابدأ ب :

أ- القرآن الكريم :

(١) لمع الأدلة : ٨٠ ، وينظر : الاقتراح : ١٨ .

(٢) ينظر : لمع الأدلة : ٨١ ، والاقتراح : ١٤ .

(٣) لمع الأدلة : ٨١ .

(٤) ينظر : الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ١٠٤ .

هو عماد الأدلة النقلية جميعها ، و : "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"^(١)، وهو ذروة الفصاحة وأعلاها نقاءً وصفاءً وأصالةً ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم^(٢) ، فقد عني اللغويون والنحاة بالاستشهاد بآيات الذكر الحكيم ، ومنهم الأعلام الشنتمري فالناظر في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) يجده قد عوّل على الشاهد القرآني ، واعتمد عليه في توجيه الأحكام النحوية ؛ إلا أنه كان قليل الاستشهاد في هذين الكتابين^(٣) . وها أنذا أقدم بين يدي البحث أمثلة للشواهد القرآنية التي وردت في الكتابين ، ومن ذلك ما جاء بشأن حذف المضاف إذا أمن اللبس إذ قال الأعلام : "إن هذه الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتاً للزمان ... ثم اختصر لفظ الزمان ، فحذف لعلم السامع ، فقام الموقّت له مقامه ، كما حذف أهل من قوله عز وجل : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾^(٤) فقامت القرية مقامه"^(٥) . فقد اتخذ الأعلام من هذه الآية دليلاً يثبت به صحة اختياره في حذف المضاف ، وقيام المضاف إليه مقامه في الإعراب^(٦) .

(١) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١٤/١ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو ، د. خديجة الحديثي ٣١ .

(٣) إذ بلغ عدد الآيات المستشهد بها في كتابه (المخترع) خمساً ، أمّا في كتابه (شرح الديوان) فلم يتجاوز السبع .

(٤) يوسف : ٨٢ .

(٥) المخترع : ٩ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ، للرضي الاسترابادي : ٢٨٣/٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري : ٢٠/٢ .

وقد تتوعت أنماط عرض الأعلام الشنتمري للشاهد القرآني ، فقد يستدل أحياناً بأكثر من آية واحدة على المسألة التي يعرضها ، ومن ذلك ما جاء بشأن إلغاء (ما) وتقدير سقوطها ، في قوله : "كما أُلغيت مع حروف الجر في نحو قوله عز وجل : ﴿ فِيمَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيٌّ لَكَ آيَاتٌ مِنْ رَبِّكَ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُنْكَرِينَ ﴾ (١) ، و﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ ﴾ (٢) ، وإنما جاز هذا فيها؛ لأن (ما) لم تغير بدخولها من المعنى شيئاً فبقي اللفظ على ما كان عليه قبل سقوطها" (٣) .

وقد يأتي الأعلام الشنتمري بالشاهد القرآني تعصيماً لشاهد شعري وتقوية له ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في نعت سَوَاقٍ بِحُطْمٍ ؛ لأنه نكرة ، وليس بمعدول عن حاطم، وذلك بقوله : "وكذلك يُحكم على ثُعَلٍ وَأُدَدٍ بِحُكْمِ عُمَرٍ وَقُنْمٍ حتى يأتي أمر يبين أنه منقول من باب النكرة المبنية على فُعَلٍ في أسماء الأجناس وصفاتها ، نحو جُعَلٍ وَنُعْرٍ وَحُطْمٍ ، كما قال (٤) :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٍ

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٣) المخترع : ١٢٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٢٣/٣ . هو الحُطْمُ القيسي ويروى أيضاً لرُشيد بن رميض العنزي .

ونحو ما لا لبداً ، قال الله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأَ ﴾^(١) ، وكنحو غُرْفٍ وظلِّم ؛ لأن هذا في أنه اسم للجمع منكور بمنزلة جُعِلَ في الواحد منكور^(٢) ؛ لأن (فَعَلَ) لا يعدل عن (فَاعِلٍ) إلا في باب المعرفة ، نحو : عُمَرَ وَزُفْرًا^(٣) .

وقد وجدت الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) يعتمد على الشاهد القرآني دليلاً على اقتباس أبي تمام المعاني من القرآن الكريم^(٤) ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٣) من القصيدة (٦٠) :

لا تَمْنَعْنِي وَقْفَةً أَشْفِي بِهَا دَاءَ الْفِرَاقِ فَإِنَّهَا مَاعُونَ

"... ووقوفك معي بالديار حتى أبكي عليها وأشفي الداء الذي أودعني فراق أهلها ماعون ، يجب عليك إعطاؤه فلا تمنعني ذلك فتكون من الذين يمنعون الماعون ، وإنما أشار إلى قول الله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾^(٥) (٦) .

ومن منهج الأعلام الشنتمري الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم في (شرح الديوان) على المسائل النحوية ، ومن ذلك ما أورده في شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٥٩) :

يَوْمَ أَفَاضَ جَوِيَّ أَغَاضَ تَعَزَّيًّا خَاضَ الْهَوَى بِحَرِي حِجَاهُ الْمُرِيدِ

(١) البلد : ٦ .

(٢) المختار : ٢٨ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢٣/٣ .

(٤) فقد صرح الأعلام بلفظة (أشار) للدلالة على الاقتباس .

(٥) الماعون : ٧ .

(٦) شرح الديوان : ٦٣/٢ .

" ... وإنما تثنى البحر إبتاعاً لقول الله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾^(١) ... وردّ المزيد على الحجى فأفرد ؛ لأنّ البحرين هما الحجى"^(٢) .

ويأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني تعزيزاً للمعنى الذي يخلص إليه من البيت الشعري ، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٥٣) من القصيدة (١) :

هو اللَّيْثُ لَيْثَ الْغَابِ بِأَسَا وَنَجْدَةً وَإِنْ كَانَ أَحْيَا مِنْهُ وَجْهًا وَأَكْرَمًا

قال الأعلم " ... وإنما جاز ان يفضله على الأسد في هذه الأخلاق ؛ لأن الأسد ينسب إليه الحياء والكرم ، وقد يجوز ان يكون تفضيلاً في الحقيقة ، وان على لفظ التفضيل ، كما تقول الإيمان خير من الكفر ، وليس في الكفر شيء من الخير البتة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾^(٣) " (٤) .

وقد يأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني دليلاً على إثبات مسألة صرفية ، ومن أمثلة ذلك ما أورده في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٥٢) :

لَمَعَتْ أَسِنَّةُ فَهْنٍ مَعَ الضُّحَى سُرُجٌ وَهْنٌ مَعَ الظَّلَامِ نُجُومٌ

"يقول لمعت أسنة ذلك اليوم فهن مع شمس الضحى شمس ، والسرج جمع سراج وهو هنا الشمس من قوله عز وجل : ﴿ وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا ﴾^(٥) وهو مع نجوم

(١) الرحمن : ١٩ .

(٢) شرح الديوان : ٥٦/٢ .

(٣) سورة الفرقان : ٢٤ .

(٤) شرح الديوان : ١٥٧/١ .

(٥) نوح : ١٦ .

الليل نجوم ..."^(١) . ويظهر مما تقدم ان الأعلام الشنتمري قد اعتمد في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) على الشاهد القرآني ، واستدل به على صحة ما ذهب إليه من حكم أو إثبات مسألة أو تعزيز معنى ، واختتم بالإشارة إلى أن الكتابين قد خَلُوا من الاستشهاد بالقراءات القرآنية .

ب- الحديث الشريف^(٢) :

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل^(٣) . أما موقف الأعلام الشنتمري ، فقد استشهد به في كتابه (شرح الديوان) إذ بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها سبعة أحاديث^(٤) ، ووظف الأعلام الشنتمري مجمل هذه الأحاديث في التنبيه على مصادر معاني أبي تمام أو زيادة في توضيح معاني البيت الشعري ، ولم يعتمد عليها في استدلالها في موضوعات اللغة الأخرى كالنحو والصرف وغيرها . وأما كتابه (المخترع) فقد خلا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ولعل ذلك عائد إلى صغر حجمه واقتصاره على موضوعات معينة ، ومع هذا فإن الأعلام الشنتمري يُعَدُّ من المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف ، فضلاً عن استشهاده بأقوال الصحابة وزوجات النبي (رضي الله عنهنّ) وسأعرض لذلك لاحقاً .

(١) شرح الديوان : ٢/٢-٣ .

(٢) جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، لأن النبي ﷺ أفصح من نطق بالضاد كما أشار هو نفسه إلى ذلك . ينظر : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣٧٥ وما بعدها ، وفي أدلة النحو : ١٦ ، والشاهد وأصول النحو : ٦١ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩٧ .

(٣) ينظر الشاهد وأصول النحو : ٦١ .

(٤) ينظر : شرح الديوان ١/٣٢٢ ، و٣٥٣ ، و٣٧٥ ، و٤٢٨ ، و٤٣٣ ، و٥٤٧ ، و١٩٠/٢ .

فمن أمثلة استشهاد الأعلام بالحديث الشريف في التنبه على مصادر معاني أبي تمام ، ما جاء في شرحه للبيت (٥) من القصيدة (٣٧) :

وَبَلَّاقِعًا حَتَّى كَأَنَّ قَطِينَهَا حَلْفُوا يَمِينًا فِي بَلَاكِ غَمُوسَا

إذ قال : "حلفوا يميناً غموساً ، فخلت منهم وصارت بلاقع بعدهم . وإنما أخذ هذا من قول النبي ﷺ^(١) : (اليمين الغموس تذر الديار بلاقع)"^(٢) .

وقد يأتي الأعلام بقول من أقوال الصحابة تعصيماً لشاهد شعري وتقوية له وزيادة في توضيح المعنى وتعزيز الشرح ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٣٢) من القصيدة (٣٧) :

أَلْوَى يُذِلُّ الصَّعْبَ إِنْ هُوَ سَاسَهُ وَتَلِينُ صَعْبَتُهُ إِذَا مَا سَيْسَا

" ... فإذا ساس الصعب ووليه أدله ، وإذا أصبح هو أسيس لان جانبه ، وذلت صعبتة ، وهذا كما قال الهذلي :

إِذَا سَيِّدَتُهُ سَيِّدَتِ مِطْوَاعَةً وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كَفَاهُ

ويُعرف منه حسن الطاعة إذا كان مرؤوساً ، وهذا كما قال عمر رضي الله عنه^(٣) : (قَدْ أَلْنَا وَإِيْلَ عَلَيْنَا)"^(٤) .

ومنها ما يأتي كما هو دأب الأعلام في بيان مصادر كلام الشاعر ، مستشهداً بقول من أقوال زوجات النبي ﷺ ، وذلك في شرحه للبيت (٢٣) من القصيدة (٢٩) :

يَقُولُ فَيُسْمَعُ وَيَمْشِي فَيُسْرِعُ وَيَضْرِبُ فِي ذَاتِ الْإِلَاءِ فَيُوجِعُ

(١) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٧٢٤/٣ .

(٢) شرح الديوان : ٤٢٨/١ .

(٣) ينظر : الكشف والبيان ، للنيسابوري : ٨٧/١ .

(٤) شرح الديوان : ٤٣٣/١ .

"يقول هو جهير الصوت ، فإذا قال أسمع ، ومُجَدَّ في سعيه ، فإذا مشى أسرع ، ومجتهد في الدين ، فإذا ضرب في جدٍّ أوجع ، وإنما أخذ هذا من قول عائشة في عمر (رضي الله عنهما) (١) : (كان عمر إذا مشى أسرع ، وإذا كَلَّمَ أسمع ، وإذا ضَرَب أوجع)" (٢) .

نخلص مما عرضناه إلى أن الأعلام الشنتمري ممن يستشهد بالحديث الشريف وأقوال الصحابة ولكنه مقلٌّ في ذلك .

ج- كلام العرب :

هو المصدر الثالث لما يُستشهد به في اللغة والنحو ، ويُقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منشور ومنظوم (٣) . وأول فروع هذا الرافد الذي عوّل عليه العلماء هو :

١- الشعر :

وهو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم ؛ لأنه ديوانهم ومرجع أنسابهم وسجل تاريخهم ووقائعهم (٤) . وقد اعتنى الأعلام الشنتمري بالشاهد الشعري ، ولم يتجاوز في الاستشهاد عصور الاحتجاج ، فكل من أخذَ عنه كان شاعراً يُحتجُّ به ، سواء أكان من الجاهليين أم المخضرمين والإسلاميين ، فمما استشهد به في كتابه (المخترع) لإثبات المسائل النحوية ، ما أورده من كلامه على دليل الإعراب في الاسم المعتل ، وذلك في قوله:

(١) ينظر : الكامل ، لابن الأثير : ٦٠-٥٩/٣ .

(٢) شرح الديوان : ٣٥٣-٣٥٢/١ .

(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٧٧ .

(٤) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٢-٢٩ .

"فنحن نجد الاسم المعتل تدخله الحركة التي هي دليل النصب في قولك رأيت القاضي والغازي ، وتدخله الحركات الثلاث إذا اضطر الشاعر كما قال^(١) :

لا بَارِكَ اللّهُ فِي العَوَانِيِّ فَمَا يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهَنَّ مُطَبَّبُ

فحرك الياء بالكسر كما يُحركها في حال النصب"^(٢) . فأجرى المعتل مجرى الصحيح^(٣) ، وردّه إلى أصله^(٤) .

ومن أمثلة ما استشهد به الأعلام من الشعر على المسائل الصرفية في (المخترع) ما جاء في كلامه على المؤنث المعدول ، إذ يقول : "وفجار إنما هو معدول عن اسم المصدر ؛ وكأنه في التقدير معدول عن فَجْرَة والدليل على ذلك قول النابغة^(٥) :

إِنَّا إِقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَإِحْتَمَلَتْ فَجَارُ

فجعل بَرَّةً اسماً علماً للبرِّ ، فلم يصرفه ، ولو عدله فقال بَرَارٍ لوجب أن يبينه كما بنى فَجَارٍ حيث عدله عن فجرة"^(٦) . فاستدل بالشعر على جعل (فجار) معدولاً عن الفجرة المؤنثة (معرفة علماً)^(٧) .

والأعلام الشنتمري في بعض الأحيان ينسب البيت إلى قائله : وفي بعضها لا ينسب ، ومما نسبه من شعر ما أورده في جواز قطع الصفة في المعرفة مع الواو ، وذلك في قوله : "ان النعوت قد تذكر على طريق الثناء والمدح بعد أن يعرف الممدوح

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات . ينظر : ديوانه : ٣ .

(٢) المخترع : ٧٨-٧٩ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٥٤/٣ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٧٤/٢ ، وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ١١٥ .

(٥) ينظر ديوانه : ٥٥ .

(٦) المخترع : ٤٧ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٣ ، والمقتضب : ٣٧٤/٣ ، والخصائص : ٢٦٠/٣ .

عيناً ، ولهذا وجب أن يُقَطَّع من الأول كثيراً ، ويُحْمَل على إضمار أعني ، أو على إضمار مبتدأ ، كما قالت الخَزِينَةُ بنت هَفَّان (١) :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

فقطعت النازلين والطيبون من القول ، وحملت كل واحد منهما على إضمار (٢) . فاستدل بالشعر على نصبِ مَعَاقِدِ (الطيبون) ، وان المثني والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما نون (٣) .

وقد يسوق الأعلام في المسألة الواحدة أكثر من بيت شعري لشعراء مختلفين ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كلامه على دليل أخذ الحركات من الحروف (الألف ، والواو ، والياء) قوله : "دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها ، كقولك : أبو وأبا وأبي ؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مفتوحاً ألفاً ، كقول جرير (٤) :

بَانَ الْخَلِيْطُ وَلَوْ طُوِّعْتُ مَا بَانَ وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا

وان كان مضموماً واواً ، كقول الأعشى (٥) :

هُزَيْرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَامٌ لَائِمُو غَدَاةً غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وان كان مكسوراً ياءً ، كقول زهير (٦) :

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمِي بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَتَلِّمِ (١)

(١) ينظر : ديوانها : ٢٩ .

(٢) المخترع : ٥٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ .

(٤) ينظر : ديوانه : ١٦٠ .

(٥) ينظر : ديوانه : ١٢٧ .

(٦) ينظر : ديوانه : ١٦ ، والبيت مطلع معلقته .

فاستدل الأعلام بالشاهد الشعري على وصل القافية بالألف والواو والياء في حالة الرفع والنصب والجر (٢) .

أما في كتابه (شرح الديوان) فقد وظف الأعلام الشنتمري النص الشعري لغرض بيان المعاني وزيادة إيضاح دلالتها كما في قوله في شرح البيت (٣٣) من القصيدة (٢٨) :

حَتَّى اسْتَفَادَ الْحَقُّ وَهُوَ الْمُشْتَفَى مِنْكُمْ وَمَا لِلدِّينِ فِيكُمْ تَارُ

"والمعنى أنهم يشنفون بما يدركون من نهك الإسلام ، ولا يكون للإسلام فيكم شفاء لأنهم غير أكفاء للمسلمين ، وهذا كقول زهير (٣) :

فَإِنْ يُقْتَلُوا فَيُشْتَفَى بِدِمَائِهِمْ وَكَانُوا قَدِيمًا مِنْ مَنَايَاهُمْ الْقَتْلُ" (٤)

وكذلك استشهاد الأعلام الشنتمري بالشعر لمقابلة معنى عند أبي تمام على معنى عند غيره كما في قوله في شرح البيت (٣٠) من القصيدة (٤) :

فَوَ اللَّهُ لَوْ لَمْ يُلْبَسِ الدَّهْرَ فِعْلُهُ لَأَفْسَدَتِ الْمَاءَ الْقَرَّاحَ مَعَايِبُهُ

"يقول لولا أن هذا الممدوح تلافى الزمان ، وحلاه بكرمه ، وألبسه برود فضله ، لتناهى فساده ، وغير كل شيء بمعايبه حتى الماء القراح الخالص العذب ، وهذا ضد ما قال الفرزدق (٥) :

(١) المخترع : ٧٦-٧٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٠٤-٢٠٥ . ، (باب وجوه القوافي في الإنشاد) .

(٣) ينظر : ديوانه : ٣٥ .

(٤) شرح الديوان : ٣٤١/١ .

(٥) ينظر : ديوانه : ٣٥ .

وَلَوْ لَبَسَ النَّهَارَ بَنُو كَلْبٍ لَدَنَّسَ لَوْمُهُمْ وَضَحَ النَّهَارِ^(١)

ويستشهد الأعلام الشنتمري بالشعر ، ليوافق به بين المعاني التي يوردها أبو تمام في أشعاره كما في قوله في شرح البيت (١٤) من القصيدة (٤٩) :

سَفِيهُ الرُّمَحِ جَاهِلُهُ إِذَا مَا بَدَأَ فَضْلُ السَّفِيهِ عَلَى الْحَلِيمِ

"وهو لشدة بأسه وخروجه في الحرب عن القصد يبدو من رمحه ما يظهر ، ويبدو من السفية الجاهل في تجاوز فعله وخرقه فيه ، وهذا كقوله^(٢) :

لَهُمْ جَهْلُ السِّبَاعِ إِذَا الْمَنَايَا تَمَشَّتْ فِي الْقَنَا وَحُلُومُ عَادٍ^(٣)

ونجد الأعلام الشنتمري قد وظف النص الشعري أيضاً للإشارة إلى مصادر معاني أبي تمام ، ومن ذلك ما جاء في شرح البيت (٧) من القصيدة (٩٩) :

قَتَلْتُهُ سِرًّا ثُمَّ قَالَتْ جَهْرَةً قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ لَا بِظَبِيٍّ أَعْفَرِ

"يقول قتلنتي سراً بما أودعت قلبي من الحزن ، ثم قالت جهرة به لا بظبي أعفر ، وهذا مثل في الدعاء على الإنسان عند الشماتة به ، وإنما ذكر الفرزدق ؛ لأنه قال حين بلغه موت زياد^(٤) :

أَقُولُ لَهُ لَمَّا أَتَانِي نَعِيَهُ بِهِ لَا بِظَبِيٍّ بِالصَّرِيمَةِ أَعْفَرُ^(١)

(١) شرح الديوان : ١٩٦/١ .

(٢) وهو من قصيدة أبي تمام التي مطلعها :

سَقَى عَهْدَ الْحِمَى سَبْلُ الْعِهَادِ وَرَوْضَ حَاضِرٍ مِنْهُ وَبَادٍ .

(٣) شرح الديوان : ٥٣٠/١ - ٥٣١ .

(٤) ينظر : ديوان الفرزدق : ٢٠١/١ ، وهو من قصيدة قالها في هجو مسكين بن عامر وكان رثا زياد بن أبيه .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ، ما قاله الشنتمري في شرحه للبيت (٢٣) من

القصيدة (٤) :

سَمَا لِلْعُلَى مِنْ جَانِبَيْهَا كَلَيْهِمَا سُمُوٌّ عُبابِ الْبَحْرِ جَاشَتْ غَوَارِبُهُ

"شبه سموه إلى العلى شيئاً بعد شيء ، وتماديه في ذلك بسمو البحر إذا هاجت أمواجه وارتفعت وتتابعت شيئاً بعد شيء ، وإنما اقتدى في هذا التشبيه بقول امرئ القيس (٢) :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوٌّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالٍ" (٣)

وجدير بالذكر أن الأعم الشنتمري لم يستشهد بالشعر في كتابه (شرح الديوان) في المسائل النحوية والصرفية والصوتية .

٣- النثر :

عني علماء العربية بكلام العرب مما جاء في منثور حواراتهم ، وعلى مقتضى عاداتهم ، واتخذوا منه شواهد في تقعيد القواعد النحوية^(٤) ، ونعني بكلام العرب المنثور والمنظوم .

أ- لغات العرب :

(١) شرح الديوان : ٢٤٢/٢-٢٤٣ .

(٢) ينظر : ديوانه : ٣١ .

(٣) شرح الديوان : ١٩٤/١ .

(٤) ينظر : ارتقاء السيادة : ٤٧-٥١ .

تُعدُّ لغات العرب أحد روافد النثر التي استقى منها النحاة ، وعوّلوا عليها في مؤلفاتهم ، ومنهم الأعلام الشنتمري ، فقد عوّل على هذا الرافد النثري في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وكان في بعض الأحيان يوجّه بعض الأحكام النحوية والصرفية في ضوء لغات العرب ، وسأضع أمثلة لذلك من الكتابين : فمن أمثلة ما استشهد به من لغات العرب في كتابه (المخترع) في المسائل النحوية ، ما جاء في كلامه على الحرف الملقى عن العمل ، وذلك بقوله : "ومن هذه الحروف (ما) في لغة بني تميم ، في قولك : ما زيدٌ قائمٌ ، وعلتها أنها لا تستبد بنوع دون نوع ؛ لأنك تدخلها مرة على الاسم ومرة على الفعل" ^(١) أي لا يعملونها في شيء ^(٢) . ومن أمثلة ما استشهد به الأعلام في كتابه (المخترع) من لغات العرب من غير أن يسمّيهم في المسائل الصرفية ما أورده في ما امتنع صرفه من الأسماء على وزن (فَعْلان فَعَلَى) ، إذ يقول : "هو مضارع لأحمر لأنه صفة مثله ... والدليل على ذلك أن الهاء لا تلحقه ... ودليل ثان أن العرب تنسب إلى بهراء وصنعاء : بهرانيّ وصنعانيّ ، فأبدلوا الهمزة نوناً" ^(٣) .

ومن أسلوب الأعلام الشنتمري أنه يعزز استشهاده بلغات العرب بشواهد شعرية ، ومن ذلك ما جاء في كلامه على عمل (لا) وذلك في قوله : "ومن أجل ضعف (لا) تلزم عملاً واحداً في جميع اللغات ، ولا لزمها أن تكون عاملة البتة كما كانت (إنّ)

(١) المخترع : ١٢٨ .

(٢) ينظر الكتاب : ٥٧/١ .

(٣) المخترع : ١٩-٢٠ ، وينظر : الكتاب : ٣٣٦/٣ . في صنعاء : صنعاني وفي بهراء قبيلة قضاة .

وحروف الجر لازمين لعمل لا يتعديانه ، وهما مع ذلك غير مفارقين للعمل ؛ ألا ترى أن بعض العرب أعملها عمل (ليس) فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، كما فعل أهل الحجاز بـ(ما) كما قال^(١) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

رفع براح بـ(لا) وأضمر الخبر^(٢) . حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم (براح) وحذف الخبر^(٣) . أمّا في كتابه (شرح الديوان) فقد أورد لغات العرب شاهداً مرتين فقط ، أحدهما ورد في (نو) بمعنى (الذي) في شرحه للبيت (٢١) من القصيدة (٤) :

إِذَا أَنْتَ وَجَّهْتَ الرِّكَابَ لِقَصْدِهِ تَبَيَّنَتْ طَعْمَ المَاءِ ذُو أَنْتَ شَارِيهِ

"فكان في ذلك بمنزلة من نظر إلى ماء فتبين طعمه قبل أن يشربه ، وقوله :
"ذو أنت شاربه" وهي لغة لطبي^(٤) .

والثاني ما استشهد به الأعم على مسألة صرفية بلغة بني تميم وذلك في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٢٥) :

بِالقَائِمِ الثَّامِنِ المُسْتَخْلَفِ إِطَّادَتْ قَوَاعِدُ المَلِكِ مُمْتَدًّا لَهَا الطَّوْلُ

(١) وهو لسعد بن مالك القيسي . ينظر : الحماسة : ٢٦٦/١ ، وينظر : الكتاب : ٢٩٦/٢ .

(٢) المخترع : ١٢٠-١٢١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٥٨/١ و ٢٩٦ ، والمقتضب : ٣٦٠/٤ ، وشرح المفصل : ٢٦٧/١ .

(٤) شرح الديوان : ١٩٣-١٩٤ .

"وكان ينبغي أن يقول اطّادت ولا يهمز ؛ لأنها منقلبة من واو ولكنه همزها ضرورة وتشبيها بالألف الزائدة التي قد يهمزها بعض العرب ، نحو احمارّ واصفارّ فيقول : أحمرّ وأصفرّ ، ويقول في دابة دأبة ، وهي لغة مشهورة"^(١) .

ب- الأمثال :

الأمثال التي تقع شواهد نثرية في النحو العربي شواهد موثقة^(٢) ، إذ يجتمع في المثل أربعة أمور : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة^(٣) . وقد احتج الأعم الشنتمري بالأمثال وأقوال العرب في كتابيه (المخترع)^(٤) و(شرح الديوان)^(٥) ، فمن أمثلة الشاهد المثلي في (المخترع) دليلاً على المسائل النحوية ما جاء في كلامه على الفعل (عسى) وذلك بقوله : "... ولضعف (عسى) لم تعمل في المقدم عليها ، ولا تُصرّف في مفعولها ، وإنما يكون مفعولها أبداً أن وصلتها ، كقولك : عسى زيد أن يقوم ، ولو قلت عسى زيد القيام لم يجز ، وعسى زيد قائماً لم يجز إلا في الشعر ، كما قال : عسى الغوير

(١) المصدر نفسه : ٣١٢/١ .

(٢) ينظر : مقدمة المستقصى للزمخشري .

(٣) ينظر : مجمع الأمثال ١٤/١ .

(٤) ينظر : المخترع : ١٣٦-١٣٩ . ذكر (المحقق) ثمانية عشر ومائة من الأمثال والأقوال من تراكيب ونماذج نحوية وهي الأغلب في فهرس الأمثال .

(٥) ينظر : شرح الديوان : ٤٣٧/٢ . ذكر محقق الكتاب سبعة من الأمثال والأقوال المأثورة فقط في فهرس الأمثال .

أَبُوسًا ، وهذا مثال شاذ لا نظير له في هذا^(١) فالشذوذ في هذا المثل ورود خبر (عسى) اسماً صريحاً مع أن المعروف في خبرها أن يكون مضارعاً مقروناً بأن أو مجرداً منها ، فأجروا فيه (عسى) مجرى (كان)^(٢) .

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) على المسائل الصرفية ، وقد أزدقه الأعلم الشنتمري بشاهد شعري ، ما جاء في شرحه للبيت (١١) من القصيدة (٣١) :

يَقُودُ نَوَاصِيهِمْ جُدَيْلُ مَشَارِقِ إِذَا آبَهُ هَمٌّ عُدَيْقُ مَغَارِبِ

"الجُدَيْلُ تصغير جَدَلٍ ، وهو عود ينصب للآيل تحتكُ إليه فتشفى به ، ومن قول الأنصاري يوم السقيفة : "أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ وَعُدَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ"^(٣) والعُدَيْقُ تصغير عَدَقٍ^(٤) ، وهي النخلة ، والمُرَجَّبُ المشتد ، وهذا مثل يضرب لكل من كان عالماً بشيء ، وهذا التصغير معناه التفضيم والتعظيم ، ونحو هذا في كلامهم كثير قال لبيد^(٥) لبيد^(٥) :

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ"^(٦)

(١) المخترع : ١١٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٣١٦/٩-٣١٧ .

(٣) ينظر : الأمثال للأصمعي : ١٠٦ ، ومجمع الأمثال : ٣١/١ .

(٤) ينظر : النخلة : أبو حاتم السجستاني : ١٥٣ ، (قال : والعَدَقُ بالفتح ، عند أهل الحجاز : النخلة . وأما العَدَقُ بالكسر ، فالقنو ، ويقال : القنا) .

(٥) ينظر : ديوانه : ١٣٢ ، والبيت من قصيدة للبيد في رثاء النعمان بن المنذر .

(٦) شرح الديوان ٣٧٢/١ .

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) أيضاً ما أورده في شرحه للبيت (٣٩) من القصيدة (٣٩) :

وَهَرَجَامًا بَطَشَتْ بِهِ فُقَلْنَا خِيَارُ الْبَزِّ جَاءَ عَلَى الْقَعُودِ

"هرجام ملك من ملوك العجم ، يقول بطشت به فأهلكته فكان بمنزلة الذي قيل فيه : (خيار البزجاء على القعود) ، وهذا المثل في حرب البسوس^(١) ، وكان رجل قد أخرج بنيه يتصيّدون ، فلقبهم أعداؤهم فقتلوهم ووضعوا رؤوسهم في أوعية الصيد على فُعود كان لهم ، ووجّهوه بينهم ، فظن أنه موقر صيداً ، فلما فتح الأوعية نظر إلى رؤوس بنيه فقال خيار البزجاء على القعود ، فذهبت مثلاً في كل هالك"^(٢) .

ثانياً : القياس :

وقد حدّه أبو البركات الأنباري بقوله : "هو حَمَلٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٣) ، وقال أيضاً : "هو حَمَلٌ فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل

(١) البسوس هي خالة جساس بن مرة الشيباني ، وكانت لها ناقة ، يُقال لها سراب ، فرأها كليب وائل في حمّاه وقد كسرت بيض حمام كان قد أجاره ، فرمى ضرعها بسهم ، فوثب جساس على كليب فقتله ، فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة ، حتى ضربت العرب بشؤمها المثل . ينظر : مجمع الأمثال : ٤٣٩/٢ ، وشرح الديوان : ٤٥٢/١ .

(٢) شرح الديوان : ٤٥٢/١ .

(٣) لمع الأدلة : ٩٥-٩٨ ، وينظر : الاقتراح ، للسيوطي : ٢٠٣ .

على الفرع^(١) . وللقياس أربعة أركان : "أصل : وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلّة جامعة"^(٢) .

فالقياس أخذ به النحويون البصريون والكوفيون وسواهم ، على تفاوت مقدار الأخذ ، وعدّ أصلاً من أصول هذا العلم^(٣) . أمّا موقف الأعلام الشنتمري من القياس في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) فقد أفاد منه وتردد ذكره في مواضع من الكتابين ، وتمثلت هذه الإفادة في الاحتكام إلى القياس في تفعيد المسائل النحوية والصرفية وغيرها .

وسأعرض أمثلة مما وقفت عليه في الكتابين ، وابدأ بـ(المخترع) :

١- بيان ما يقاس عليه :

ومن أمثله في (المخترع)^(٤) قوله : "ووجب للمضمر البناء من حيث وجب للمبهم ، وعلته كعلته ، فقس المضمر عليه"^(٥) . وجاء أيضاً : "وجب ان تأتي صفات الله عز وجل بعده على طريق الثناء عليه والتعظيم له لا على معنى التبيين لإسمه وإخراجه من الالتباس بغيره ، والذي يجري في هذا الباب مجرى المدح لأنه ضده فقسه عليه"^(٦) .

(١) المصدر نفسه : ٩٣-٩٥ .

(٢) الاقتراح : ٢٠٨ .

(٣) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٩٥ .

(٤) ينظر : أمثلة القياس في المخترع : ١٣ ، ١٥ ، ١٩ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ١١٦ .

(٥) المخترع : ٤٤ .

(٦) المخترع : ٥٥ .

٢- بيان ما كان أسهل من طريق القياس :

جاء في (المخترع) : "فلما كان الفعل فرعاً والاسم أصلاً ، كان أسهل من طريق القياس لا الاستعمال أن يدخل الفعل على الاسم في الجر" (١) .

٣- بيان ما يطرح من القياس :

ومن ذلك في (المخترع): "فلما كانت الألف كما وصفنا، ولم يكن بدّ من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما ، وجب أن يطرح هذا القياس الذي قدمنا" (٢) .

٤- بيان ما ينبغي قصره على القياس :

ومن أمثله في (المخترع) : "فلما كانت الخمسة أسماء في حال أفرادها محذوفة معربة بالحركات وكان حذفها شاذّاً ؛ لأن الذي كان يجب لها في القياس أن تكون أواخرها منقلبة إلى الألف بمنزلة (قفا وعصا) ونحوهما من الأسماء المقصورة رُدّت في حال الإضافة ، وكان ينبغي أن تكون مقصورة على القياس" (٣) .

٥- بيان ما جاء على غير قياس :

ومما ورد في (شرح الديوان) مثالان فقط ، أحدهما ما أورده الأعم في شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (٣) ، في بيان ما هو على غير قياس :

بَكَرَ فَمَا افْتَرَعَتْهَا كَفُّ حَادِثَةٍ وَلَا تَرَقَّتْ إِلَيْهَا هِمَّةُ النُّوبِ

(١) المصدر نفسه : ١٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٢ .

"ولما جعلها بكرة ذكر الاقتراع وهو الافتراض ، والنوب جمع نائبة على غير قياس" (١) . والثاني أورده الأعلام في بيان ما هو على غير قياس أيضاً (٢) .

ثالثاً : الإجماع :

والمراد به إجماع نحاة : البصرة والكوفة (٣) ، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا (٤) .

وقد استدل الأعلام الشنتمري به ، في كتابه (المخترع) في موضع واحد فقط ؛ إلا أنه لم يصرح بعبارة (الإجماع) وإنما عبر عنه بـ(متفق) ، جاء ذلك في قوله : "وأما ما فيه ألف التانيث فمتفق عليه في أنه لا ينصرف بوجه ، اسماً كان أو صفة... " (٥) .

رابعاً : استصحاب الحال :

هو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" (٦) ، وقد استدل النحاة البصريون والكوفيون بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس (٧) . واعتدَّ به الأعلام الشنتمري وتمسك به ، والألفاظ التي استعملها للدلالة عليه هي : (الأصل) و(على أصله) وغيرها ، ولم يورد لفظ

(١) شرح الديوان : ١٧٤/١ - ١٧٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣١١/٢ .

(٣) ينظر : الاقتراح : ١٨٧ .

(٤) الخصائص : ١٨٩/١ ، وما بعدها ، باب القول على إجماع أهل العربية .

(٥) المخترع : ١٨ .

(٦) لمع الأدلة : ١٤١ ، والاقتراح : ٣٧٤ .

(٧) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٤٥٠ .

(استصحاب الحال) صراحة ، وقد استدل به في مواضع كثيرة^(١) ، في كتابه (المخترع) ومن ذلك :

١- مثال التمسك باستصحاب الحال على صرف الاسم المؤنث ، قول الأعلام :
"وأما هُنْدٌ وما أشبهه فهي على أصلها ؛ لأنها لم تنزل اسماً لمؤنث ، فكانت
لذلك أخف شيء ، فلذلك جاز فيها الصرف"^(٢) .

٢- واستدل الأعلام بالأصل على تمكُّن الاسم ، بقوله : "فالتمكن على ضربين :
تمكن متناه ، وتمكن ناقص ، فالمتناهي منهما : أن يكون الاسم مُستقراً على
أصله ، غير مضارع لغيره ، والتمكن الناقص : أن يخرج الاسم عن أصله
بمضارعه الفعل"^(٣) .

٣- ومثال استصحاب الحال في فعل الأمر ، قول الأعلام : "وفعل الأمر لم يخرج
إلى مثل ما خرج إليه الفعل الماضي من المضارعة ، فلم يخرج عن السكون
الذي هو أصله"^(٤) .

خامساً : العلل :

العلة هي : "الوصف الذي يكون مظنة الحكم في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة
أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها
وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"^(٥) . وقد عني نحائنا العرب المتقدمون بالتعليل

(١) ينظر : المخترع : ١٠ ، ١٣ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٢ ،
١١٦ وغيرها .

(٢) المصدر نفسه : ٣٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١١٢ .

(٥) النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) ، د. مازن المبارك : ٩٠ .

لمسائل النحو^(١) ، ومنهم الأعلام الشنتمري إذ لا نكاد نقف في كتابه (المخترع) على حكم نحوي أو مسألة نحوية ، أو صرفية عرض لها ، إلا يذكر تعليلها ويكشف أسرارها ، وهو لا يكتفي بذلك بل يتصور اعتراضاً على ذلك الرأي ، ويجيب عن ذلك الاعتراض ، مُعلِّلاً للسؤال والجواب ، فنجد العلل في كتابه (المخترع) تُزيل ما في القواعد اللغوية والنحوية من غُموض ، فضلاً عن أنها تُيسِّر إيصال القواعد إلى أذهان الدارسين ، ومن العلل التي وردت في (المخترع) ما يأتي :

١- علة كراهية اللبس :

وهي من العلل التي توخَّاهَا العرب في كلامهم ، بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ليتحاشوا ما خلط بين المعاني^(٢) ، ومِمَّا علَّله بها الأعلام الشنتمري تعليله لزوم علامة التأنيث ، بقوله : "وعلة ذلك أن الاسم المؤنث قد يقع للمذكر كما قد يقع الاسم المذكر للمؤنث ؛ فاذا أسند الفعل إلى المؤنث ألحق العلامة لئلاً يلتبس بالمذكر المسمَّى به"^(٣) .

٢- علة التخفيف :

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول ، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخالفاً بكلامهم^(٤) . ومِمَّا جاء منها في (المخترع) : "وأما أيان

(١) من ذلك ما ذكرته كتب التراجم أن : "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل عبد الله بن

أبي إسحاق الحضرمي" : إنباه الرواة : ١٠٢/٢ .

(٢) ينظر : علل النحو ، للوراق : ٨٢ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٧٧ ، ٣٨٥ .

(٣) المخترع : ٥٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١١٣/٤-١١٥ ، وعلل النحو : ابن الوراق : ٨٣ ، والشاهد وأصول النحو :

٣٧٢-٣٧٣ .

فظرف يصلح للزمان والمكان ... ووجب له السكون فَحَرَكَ لالتقاء الساكنين ، وُحْصَ بالفتحة لختها مع قريبا من الذي أخذت منه ، وهو الألف" (١) .

٣- علة الشبه :

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً^(٢) ، والعرب تميل إلى تشبيه الشيء بالشيء ، وتعطيه حكمه ، يقول سيبويه : "وهم ممّا يُشَبَّهون الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع الأشياء"^(٣) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء على المستوى الصوتي ، إذ يقول الأعم : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بَعْنَةً وسهولة دون تكلف حركة من اللسان ، وهي مع ذلك أقرب حروف الزيادة شَبْهاً بحروف المدِّ واللّين"^(٤) .

٤- علة الفرق :

وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذ يُعْطَى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخياً لدقة الدلالة^(٥) ، ومن ذلك ما ورد في (المخترع) ، إذ يقول الأعم الشنتمري : "قلما كان الاسم المفرد قد وجب له أن يعربَ بالحركات ، وكانت الحركات مناسبة لهذه الأحرف الثلاثة ، من حيث كانت مأخوذة منها ، وجب ان يكون الاسم المثني معرباً بتلك الأحرف ؛ لأنّها أصل الحركات ، مع ما أرادوا من الفرق بين اعراب الواحد والمثني"^(٦) .

٥- علة كثرة الاستعمال :

(١) المخترع : ٤٥ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٨٣ .

(٣) الكتاب : ٦٤٦/٣ .

(٤) المخترع : ٥١ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٨٤ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٢٩ .

(٦) المخترع : ٦٠ .

وهي علة يستدل بها في الغالب ، لبيان بضعة أحكام منها الحذف^(١) ، ومن أمثلتها في (المخترع) : "... وهذا أيضاً يقوي دخول حرف النداء على الألف واللام في اسم الله تعالى مع كثرة الاستعمال ، وكون الألف واللام فيهما عوضاً من همزة إله المحذوفة"^(٢) .

٦- علة الاستئصال :

وهي ان يستقلوا عبارة أو كلمة أو حرفاً أو حركة^(٣) ، ومنها ما علله الأعلام في قوله : "... إلا أن يكون ما قبل الاسم الآخر ياء كمَعْدِي كَرِب ؛ فإن العرب تُسَكِّن الياء استئصالاً للحركة فيها لانكسار ما قبلها مع ثقل الاسم المركب"^(٤) .

٧- علة النظير :

مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ؛ حَمَلًا على الجرّ ؛ إذ هو نظيره ، أي : الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل^(٥) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء في كلام الأعلام على "قَفًا ونظائرها من الأسماء ، قائلاً : "أن قَفًا وما أشبهها، وان كانت ألفها لا تتحرك فهي على تقدير ما تحرك من سائرهما السالم الذي على وزنها ، نحو : حَجَرٍ وَحَمَلٍ وَسَفَرٍ ، وما كان على أبنيتها ، فكانت هذه الأسماء ونظائرها كأخواتها"^(٦) . ومنها أيضاً ما أورده الأعلام في حديثه عن تحريك الساكن ، وذلك بقوله بقوله : "ألا ترى أن الساكن إذا احتيج إلى تحريكه حُرِّك بالكسر ؛ لأن الكسر نظير الجر"^(٧) .

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٤٨١ ، وعلل النحو : ٨٤ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٦٨ .

(٢) المخترع : ٧٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣/٤٥٨ ، وعلل النحو : ٨٦ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٧٤ .

(٤) المخترع : ٢٤ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١/٢٩٣ ، والاقتراح ، للسيوطي : ٢٦٠ .

(٦) المخترع : ٧٩ .

(٧) المصدر نفسه : ٤١ .

٨- علة كراهية التقاء الساكنين :

إنماز العرب بكراهيتهم التقاء الساكنين ، لذلك يلجؤون إلى التحريك^(١) ، قال سيبويه : "هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك ، لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بَكْرٌ ، وَمِنْ بَكْرٍ"^(٢) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلام في كلامه على المبني من الأسماء ، قائلاً : "وأما كيف فاسم يسأل به عن الأحوال ، فتضمن معنى حرف الاستفهام ، فبني لذلك ، وحرك آخره لالتقاء الساكنين"^(٣) .

٩- علة التعويض :

مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء ، ولذلك لا يُجمع بين الميم وحرف النداء المحذوف إلا في الضرورة^(٤) . وقد وردت هذه العلة في (المخترع) إذ يقول الأعلام : "... إلا اسم الله ، فإن حذف حرف النداء لا يجوز معه ، لا تقول : الله أغفر لي ، إلا أن تعوض الميم ، فتقول : اللهم اغفر لي"^(٥) .

١٠- علة الوجب :

وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه ، أي : الرفع من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة^(٦) . وقد علّل بها الأعلام الشنتمري ، ومن ذلك ما ورد في كتابه (المخترع) ، إذ يقول : "... فلما كان الاسم هو المستحق بالإضافة ، وكان الجرّ سمتها ، وجب ألا

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٣٧٠-٣٧١ .

(٢) الكتاب : ١٧٣/٤ .

(٣) المخترع : ٤٥ .

(٤) ينظر : الاقتراح : ٢٥٩ .

(٥) المخترع : ٧٠ .

(٦) ينظر : الاقتراح : ٢٦١ .

يتعدى بالجرّ الأسماء ، كما لم يتعين بالإضافة^(١) . ومنها أيضاً ما علله بقوله : "فأما إنَّ وأخواتها فبنيت على الفتح ؛ لأن منها ما ضوعف آخره ، وهو إنَّ ولكنَّ ولعلَّ وكانَّ ... وعلّة أخرى أوجبت لهذه الحروف الفتح دون غيره ، وهي ان هذه الحروف مشبهة بالأفعال الماضية ، فوجب أن تختص بحركة الفعل الماضي وهي الفتحة"^(٢) .

١١- علة النقيض :

مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملاً على نقيضها (إنَّ) و(لا) تأكيد للنفي ، و(إنَّ) تأكيد للإثبات ، وهما متناقضتان^(٣) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلام في حديثه عن (لا) النافية ، قائلاً : "ثم خصت بالنصب ؛ لأنها نقيضة (إنَّ) حيث كانت نفيًا ، و(إنَّ) للإيجاب ، والنقيض يجري عليه حكم نقيضه في كثير من الكلام"^(٤) .

١٢- علة الأصل :

يقول السيوطي : "كـ(اسْتَحُوذَ) وقياس بابه (اسْتَحَادَ) ، لتحرك الواو فيه ، وأصلاتها ، وانفتاح ما قبلها ، لكنه بقي على الأصل تنبيهاً عليه^(٥) . وقد علل بها الأعلام الشنتمري في كتابه (المخترع) ، قائلاً : "والهمزة في عِلْبَاءِ وَقُوبَاءِ مبدلة من واو ، كرهوا ثبوتها متحركة طرفاً بعد ألف زائدة ، كما كرهوا ثبوتها في نحو بِنَاءِ وِرْدَاءِ ، والأصل بناي وِرْدَاي ؛ ألا ترى أنها ثبتت على أصلها إذ جاءت الهاء بعدها ..."^(٦) .

ومن أمثلة تعليل الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) الآتي :

(١) المخترع : ٥٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٩-١٣٠ .

(٣) ينظر : الاقتراح : ٢٦٠ .

(٤) المخترع : ١٢٠ .

(٥) ينظر : الاقتراح : ٢٦٤ .

(٦) المخترع : ٣٤ .

١- علة الضرورة :

ومن ذلك ما جاء في شرح الأعم للبيت (٣١) من القصيدة (٢) :

شُرِحَتْ بِدَوْلَتِكَ الصُّدُورُ وَأَصْبَحَتْ جُمُعُ العُيُونِ إِلَيْكَ وَهِيَ سَوَامٌ

"وقوله جمع العيون أراد بها العيون جمع فقَدَّم التوكيد ضرورة وأنزله منزلة كل وجميع فأضافه إلى التوكيد"^(١) .

٢- علة الوقف :

وقد علل بها الأعم في شرحه للبيت (١) من القصيدة (١٢٦) :

إِحْدَى بَنِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةٍ بَيْنَ الكَثِيبِ الفَرْدِ فَالْأَمْوَاهِ

"الكثيب كدس الرمل ، والفرد المنقطع عند معظم الرمل ، وحرك الهاء من مناة للوقف ، كما يُحرك المجزوم والموقوف ، وذلك جائز في الشعر"^(٢) .

٣- علة النقل :

ومن أمثلتها ما جاء في شرح الأعم للبيت (٢١) من القصيدة (٥٢) :

غَيْثٌ حَوَى كَرَمَ الطَّبَائِعِ سَرْمَدًا وَالغَيْثُ يَكْرُمُ تَارَةً وَيَلُومُ

"هو كالغيث إلا أنه كريم الطبع وجود أبداً ، والمطر وجود مرة ويكرم ويبخل تارة ، ويلوم ، وخفّف همزة يلوم وألقى حركتها على ما قبلها على قول من قال في المرأة مرأة"^(٣) .

٤- علة الفصل :

(١) شرح الديوان : ١٦٥/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٤٣/٢ .

(٣) شرح الديوان : ٤-٣/٢ .

ومما علله بها الأعلام الشنتمري ما ورد في شرحه للبيت (٣٤) من القصيدة (٤٥) :

وَنَادَيْتِي التَّوْبَ لَأَنْتِ إِمْرُؤٌ سَلَكَ وَلَا اسْتَنْتِي سِوَاكَ بِرَافِدٍ

"والباء زائدة في قوله برافد لتأكيد النفي ، وكان يجب أن يقول ولا أنا بمستن رافد سواك فلم يمكنه إدخال الباء على استثناء ؛ لأنه فصل فنقلها إلى المفعول ضرورة"^(١) .

٥- علة التخفيف :

ومن أمثلتها في (شرح الديوان) ما ذكره الأعلام في شرحه للبيت (٤٩) من القصيدة (٢) :

لَبَّاسٌ سَرَدِ الصَّبْرِ مُدْرِعٌ بِهِ فِي الْحَادِثِ الْجَلِّ إِدْرَاعَ اللَّامِ

"واللام جمع لأمة وهي الدرع وأصلها بالهمز ؛ لأنها من الالتئام فخففها للردف"^(٢) .

(١) المصدر نفسه : ٥٠٣/١-٥٠٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٩/١ .

الفصل الثاني المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين

- المبحث الأول : المصطلحات الصوتية .
- المبحث الثاني : المصطلحات الصرفية .
- المبحث الثالث : المصطلحات النحوية .

المبحث الأول المصطلحات الصوتية

جاءت المصطلحات الصوتية متناثرة في كتابي الأعلام الشنتمري (المخترع وشرح الديوان) وبعد تتبعها وإحصائها تبين لي أن هذه المصطلحات في الكتابين يمكن تقسيمها على قسمين ، قسم عام خاص بالمصطلحات الصوتية العامة كالحرف والصوت ، والساكن والاستئقال ، وقسم خاص بأعضاء النطق وأسماء بعض مخارج الحروف وصفاتها ، والمصطلحات المستعملة في التعامل الصوتي من خلال الظواهر الصوتية المعروفة ، كالإدغام والإمالة والإبدال ، وغير ذلك ، وسأحاول عرض تلك المصطلحات التي وردت في الكتابين مرتباً إياها بحسب حروف الهجاء وعلى النحو الآتي :

أولاً : المصطلحات العامة :

١- الاستئقال :

الاستئقال من النقل نقيض الخفة^(١) ، واستكراه النطق بالصوت عند إجرائه على الأصل ، مما يضطر إلى المخالفة في التخفيف والإبدال^(٢) . وقد استعمله الأعلام الشنتمري ومن ذلك قوله : "وفي هِيَاك ، والأصل إِيَاك ، وإنما أُبدِلت ... من الهمز لخفتها وثقل الهمزة"^(٣) . وفي موضع آخر حَسُنَ تَتَّبِعَ الأعلام الشنتمري ما يتكلفه المتكلم ، وما يعترض النطقَ ، مُعَلَّلاً به تجنب ثقل الواو والياء ، قائلاً : "فلما كانت الواو والياء ثقيلتين ، وكان المنتهي باللفظ إلى آخر الكلمة قد جهد نفسه ولسانه في

(١) ينظر : لسان العرب ، (ثقل) : ٢٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٨٣/٤ ، ٤٨٤ ، والمقتضب : ٤٠٦/١ ، والدرس الصوتي عند المبرد ،

رسالة ماجستير غير منشورة : ٦ .

(٣) المخترع : ٦٩ .

التكلم بها من أولها إلى منتهاها ، وجب لذلك أن تجنب الياء والواو ؛ لئلاً يخرج المتكلم من تعبِ التكلم إلى ثقلِ الواو والياء" (١) ، ولذلك سلك العرب سبلاً شتى للتخلص من هذا الاستتقال ، إبدالاً ، وحذفاً ، وإدغاماً ، وقلباً ، ومفهوم مصطلح الاستتقال عند الأعلام الشنتمري لا يخرج عمّا ذكره جمهور العلماء من سابقه كالخليل (٢) وسيبويه (٣) .

٢- الحرف :

الحرف الطرف والجانب (٤) . وهو الرمز الدال على الصوت الذي يُكوّن مع غيره الكلام (٥) . وهذا المصطلح ذكره الخليل ومن ذلك قوله : "ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسّنتاه ؛ لأنهما اطلق الحروف وأضخمها جرساً" (٦) ، وأمّا سيبويه فقد ذكر في الكتاب في باب الإدغام هذا المصطلح قاصداً الصوت ، بقوله : "هذا باب الحروف العربية ، ومخارجها ، ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها" (٧) ، وقد استعمله الأعلام بمعنى الصوت ، ومن أمثلته في (المخترع) قول الأعلام : "ولكن العرب تتصرف فيما كان على (فَعَلَن) مما عينه أحد حروف الحلق" (٨) ، وفي هذا كلام صريح بأنّ المقصود بالحرف هنا الصوت ، وذلك من خلال تحديد

(١) المخترع : ٥١ .

(٢) العين : ٥٦/١ .

(٣) الكتاب : ٤٤٦/٤ .

(٤) ينظر : اللسان ، (حرف) : ٥٥/٤ .

(٥) ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، رسالة ماجستير : ١٤٠ .

(٦) العين : ٥٣/١ .

(٧) الكتاب : ٤٣١/٤ .

(٨) المخترع : ١١٥ .

الأعلم لموضع الصوت أي المخرج ، ومفهوم مصطلح (الحرف) عند الأعلام الشنتمري لا يخرج عمّا ذكره الخليل وسيبويه ، فقد استعمل (الحرف) بكلا المعنيين الصوتي والرمزي .

٣- الساكن :

ورد هذا المصطلح في كتاب العين^(١) ، واستعمله سيبويه^(٢) ، وقد أورده الأعلام الشنتمري في (المخترع) واستعمله في أكثر من موضع قاصداً به نقيض المتحرك ، وهو يرتبط عنده بمدلول صوتي ، ومن ذلك ما أورده في قوله : "فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة ، وجب أن يكون البناء بالسكون ؛ لأن السكون ضد الحركة"^(٣) . وقال الأعلام في موضع آخر في أثناء كلامه على ألف الوصل: "ووجب لها الكسر في الأصل ؛ لأنها جلبت ساكنة ، وما بعدها ساكن وكسرت لالتقاء الساكنين"^(٤) ، ومن ذلك أيضاً قول الأعلام الذي يظهر مدلولاً صوتياً: "ألف الوصل جلبت إلى اللام الساكنة ، لئلاً يُبتدأ بساكن ، وكان حقها أن تكسر في الابتداء بها على حكم التقاء الساكنين"^(٥) . يمكننا أن نستشف من كلام الأعلام في هذه النصوص ، أن علاقة الحركة والسكون بالدراسات الصوتية علاقة جوهرية تبدو واضحة من خلال حديثه في النص الأول ، الذي أشار فيه إلى التضاد بين الحركة والسكون . وفي النصين الآخرين أشار الأعلام إلى عدم إمكانية الابتداء بالساكن أو التقاء الساكنين ، ذلك أنّ

(١) ينظر : العين : ٤٩/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٣٧/٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٧٥ .

(٣) المخترع : ٣٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٣ .

إحداث شيء لم يكن موجوداً ، يعني تغيير حالة المحدث وآلة الأحداث من واقع إلى واقع آخر ، فلا بد من الحركة للانتقال عند النطق ، إذ لو استمرّ السكون على حاله لما حدث شيء آخر ، ولم يكن هناك صوت . وقد أوضح الأعلام في حديثه عن التقاء الساكنين ضرورة تحريك أحدهما لعدم إمكانية الجمع بين ساكنين ؛ لأن اجتماعهما يعني انقطاع النفس^(١) . وقد تابع الأعلام سيبويه في عرض مصطلح الساكن^(٢) .

٤- الصوت :

هو الأثر السمعي الذي يصدر طواعية عن تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم (جهاز النطق)^(٣) . وقد تردّد هذا المصطلح في الكتاب ، واستعمله سيبويه إلى جانب مصطلح (الحرف) ومن ذلك قوله : "لأن النون لم تدغم فيهن حتّى يكون صوتها من الفم وتُقلّب حرفاً بمنزلة الذي بعدها"^(٤) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، ومن ذلك في (المخترع) قوله : "والألف كقولك أزيدُ ، وهي لما دنا منك كل الدنو ... فلم تصح للبعيد ولا للنائم ولا المعرض عنك ؛ إذ كان كل واحد من هؤلاء

(١) ينظر : الكتاب : ٥٤٥/٣ ، و ٤٧٥/٤ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان : ٢٩٥ .
 إذ يقول : "لقد عرفنا ان السكون وحده في النظام الصوتي للغة العربية يقف في مقابل الحركة أيّاً كانت هذه الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ، فيكون بينهما قيمة خلافية فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف ، وهو يشتمل على السكون أيضاً في القواعد الصوتية الخاصة ، نحو (ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن) و(ليس في اللغة التقاء ساكنين) ومن قواعد اللغة الوقف بالسكون" .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٧٥/٤ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، د. خليل إبراهيم العطية : ٦ .

(٤) الكتاب : ٤٥٦/٤ .

يحتاج إلى مدّ الصوت وبيانه" (١) . فنجد الأعم في هذا النص ، وفي مواضع أخرى (٢) ، قد استعمل مصطلحي (الصوت) و(الحرف) بكلا المعنيين الصوتي والرمزي ، وقد عدّ المعاصرون هذا مأخذاً على القدماء ، وأطلقوا الحرف على الرمز الكتابي دون الصوت (٣) . ومهما يكن من أمر ، فليس العرب الأوائل وحدهم الذين خلطوا بين (الحرف) و(الصوت) فقد ظلّ كثير من العلماء الأوربيين إلى عهد قريب يسلكون المسلك نفسه (٤) .

٥- المتحرك :

قد سبقت الإشارة إلى علاقة الحركة والسكون في الدراسات الصوتية عند ذكر مصطلح (الساكن) (٥) ، وتبيّن ان الأعم الشنتمري كان يطلق (الحرف) الساكن والمتحرك ، ويريد بهما الصوت ، وممّا أورده الأعم عن المتحرك ويريد به مدلولاً صوتياً ، ما جاء في (المخترع) في كلامه على إشباع الحركات التي هي من (الواو والألف والياء) ، إذ يقول : "دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها كقولك : أبو وأبأ وأبي ، الا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت أتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الرّوي ، إن كان مضموماً وواواً وإن كان

(١) المخترع : ٦٩ .

(٢) ينظر : مصطلح (الحرف) في هذا الفصل .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٧٥ . فالدكتور تمام حسان يقول : "ومن الواضح أن سيبيويه مع تفريقه بين أصول الحروف وفروعها لم يكن يُفَرِّق بين اصطلاح (الحرف) و(الصوت) على ما يفرق علم اللغة الحديث ...".

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : ١١٢ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٣١ .

(٥) ينظر : مصطلح (الساكن) من هذا الفصل .

مفتوحاً ألفاً وإن كان مكسوراً ياءاً^(١) . وفي النص إشارة نافعة لرأي يُؤيِّدُه المحدثون ، فالفرق بين الفتحة وبين ألف المد ليس غير اختلاف في كمية الصوت ، وألف المد ليست إلا فتحة طويلة ، وكذلك الياء المدية ليست في الحقيقة غير كسرة طويلة ، وما الواو المدية إلا ضمة طويلة^(٢) . ويبدو أنهم توصلوا إلى كون الحركات أبعاض (الحروف) عن طريق دراسة (الإشباع) الذي أطلق عليه ابن جنِّي (مطل الحركات) ، وملاحظتهم أن الضمة متى أُشْبِعَتْ صارت واواً ، والفتحة متى أُشْبِعَتْ صارت ألفاً ، والكسرة تصير ياءاً عند الإشباع^(٣) .

ثانياً : المصطلحات الخاصة :

أ- المصطلحات الخاصة ب(أعضاء النطق) :

١- الحلق :

هو الفراغ الواقع بين الحنجرة والقم^(٤) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري ، كما ورد عند غيره من العلماء الأوائل ، مقسماً على ثلاث مناطق فضلاً عن أنه مخرج لطائفة من الأصوات اللغوية^(٥) . وقد ذكره الأعلام الشنتمري مرتين^(٦) ،

(١) المخترع : ٧٦ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية : ٣٨ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١/٥٠ .

(٣) ينظر : سر صناعة الاعراب : ٢٠٠/١ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١ ، قال ابن جنِّي : "وبدلك على ان الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى اشبعت واحدة منهن حدث

بعدها الحرف الذي هو بعضه ..."

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية : ١٨ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٦) ينظر : المخترع : ٧٤ و ١١٥ .

ومن ذلك قوله : " ... والفتحة من الحلق ؛ لأنها من الألف" (١) ، متابعاً بذلك سيبويه (٢)

٢- الشفتان :

وهما من أعضاء النطق المتحركة ، ويساعد انطباقهما وانفراجهما في نطق طائفة من الأصوات (٣) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام وذكره مرة واحدة مُراداً به هذا العضو وذلك في قوله : "... والضمّة من الشفتين لأنها من الواو" (٤) . وما ذكره الأعلام هنا ترديد لكلام سيبويه ، إلا ان سيبويه عبر عن هذا العضو بالشفة تارة ، وبالشفتين تارة أخرى (٥) .

٣- اللسان :

اللسان عضو عضلي مرن ، وهو معقد التركيب . ومكون من مجموعة العضلات التي تمنحه مقدرة على الحركة باتجاهات مختلفة ، مما يجعله يسهم بفاعلية في إنتاج الأصوات اللغوية ، حتّى سُمّيَت اللغة باسم اللسان (٦) . وهو أكثر أعضاء

(١) المخترع : ٧٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٣ . قال سيبويه : "فلحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف" .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٨ .

(٤) المخترع : ٧٤ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٣ . قال سيبويه : "ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا مخرج الفاء ، وممّا بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو" .

(٦) أصوات اللغة ، عبد الرحمن أيوب : ٧٢-٧٧ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٥٦ .

النطق إسهاماً في العملية النطقية^(١) . ويقسم دارسو الأصوات اللسان على عدة أقسام لتسهيل تحديد مخارج الأصوات^(٢) . وهذا ما نجده في الكتاب . إذ ذكر سيبويه عبارات : ظهر اللسان ، وطرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وحافته وهي جانبه^(٣) . وقد سارَ الأعلام الشنتمري على خطى سيبويه في التعبير عن هذا العضو؛ لكنه اقتصر على ذكر عبارة (وسط اللسان) مشيراً إلى هذا العضو في قوله : "... وهي الكسرة ، وذلك انها من وسط اللسان"^(٤) .

ب- المصطلحات الخاصة بـ(مخارج الحروف) :

١- أختها في المخرج :

الحلق مهمته - لكونه - فراغاً رتانياً تضخيم الأصوات عند صدورها من الحنجرة ، فضلاً عن أنه مخرج لطائفة من الأصوات اللغوية^(٥) . وقد أشار الأعلام الشنتمري إلى مخرج (أقصى الحلق) من خلال حديثه عن إبدال (الهاء) من (الهمزة) ، إذ يقول : "وفي هِيَاك والأصل إِيَاك . وإنما أبدلت في هذه المواضع من الهمزة لِخَفْتَهَا ، وثقل الهمزة ؛ ولأنها أختها في المخرج"^(٦) ، ومخرج (الهمزة) عند الخليل (أقصى الحلق) . جاء في العين : "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق"^(٧)؛ إلا ان الخليل جعل هذا المخرج للهمزة فقط ، في حين ضمَّ المخرج نفسه عند تلميذه سيبويه ثلاثة

(١) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٥٦ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ .

(٤) المخترع : ٧٤ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٦) المخترع : ٦٩ .

(٧) العين : ٥٢/١ .

أصوات ، وأضاف إلى (الهمزة) (الهاء والألف) ، وذلك في قوله : "للحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف"^(١) .

من هذا يتضح أن الأعلام الشنتمري قد أخذ بما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن تعبيره (اختها في المخرج) يعني (أقصى الحلق) فالهمزة والهاء منه . ويُعَضَّدُ ما ذهبَتْ إليه فيما أحسب ما ورد في الكتاب ، إذ يقول سيبويه : "هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد"^(٢) .

٢- حروف الحلق :

يُعزَى أيُّ صوتٍ إلى الموضع الذي خرج منه ، فيسمى حنجرياً مثلاً لصدوره من الحنجرة بمساعدة أعضاء النطق الأخرى ، كما يسمى حلقياً لصدوره من الحلق^(٣) . ومن الأصوات الحلقية (الهمزة والعين) ، وقد أشار إليهما الأعلام الشنتمري ، واستعمل مصطلح (الحلق) ، وذلك في حديثه عن (نعم وبئس) ، قائلاً : "ان الأصل فيهما نَعَمَ وبئسَ ، ولكن العرب تتصرف فيما كان على فَعَلٍ مما عينه أحد حروف الحلق"^(٤) . يريد الأعلام أن (العين) في نعم ، و(الهمزة) في بئس من حروف الحلق ، ولكنه لم يذكر أو يُشِرْ إلى ان صوت (الهمزة) من مخرج غير مخرج صوت (العين) وإن كانا من حروف الحلق . يقول سيبويه : "ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً"^(٥) . وقد قسم سيبويه (الحلق) على ثلاثة مخارج هي (مخرج أقصى الحلق ، وأوسطه ،

(١) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٤٥/٤ .

(٣) في البحث الصوتي عند العرب : ١٩ .

(٤) المخترع : ١١٥ .

(٥) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

وأدناه^(١) ، فالهمزة من مخرج (أقصى الحلق) عند سيبويه ، والعين من مخرج (أوسط الحلق)^(٢) .

٣- حروف الفم :

الفم هو فراغ يحصره من الأمام الشفتان ومن الجانبين باطن اللّحيين ، ومن الخلف فتحة الحلق ، ومن أعلى سقف الحنك باجزائه المختلفة ، أما من أسفل فيحصره الفك السفلى واللسان من فوقه ، ويمثل هذا الفراغ غرفة رنين تضيق أو تتسع تبعاً لحركات هذه الأجزاء^(٣) . أما حروفه فهي خمسة عشر^(٤) . وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في (المخترع) في كلامه على إدغام (لام التعريف) . إذ يقول عنه : "حرف يدغم في أكثر حروف الفم"^(٥) .

٤- الخيشوم :

وهو فراغ يندفع فيه الهواء عند انخفاض الطبقة ليمر الهواء الخارج من الرئتين من خلاله عن طريق الأنف ، وعن طريق التجويف الأنفي تُنطق النون والميم العربيتان^(٦) . ويراد بالخياشيم التجويف الأنفي الذي تخرج منه الغنة ، وبهذا المعنى استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، وقد تحدث عنه من حيث كونه مخرجاً للنون

(١) المصدر نفسه : ٤٣٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٣٣/٤ .

(٣) أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب : ٧٧ .

(٤) علم الأصوات اللغوية ، د. مناف الموسوي : ١٦٠ . وهي : (ق ، ك ، ج ، س ، ص ، ض ، ش ، ز ، ط ، ظ ، د ، ت ، ذ ، ث ، ف) .

(٥) المخترع : ٥٣ .

(٦) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٣٢ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ١٨ .

الخفيفة ، وذلك في قوله : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان"^(١) . وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه في الكتاب في قوله : "ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة"^(٢) .

٥- الشفتان :

وهما من أعضاء النطق المتحركة ، وتتمتعان بحرية الحركة في كل اتجاه ، وتتخذ أوضاعاً مختلفة عند نطق الأصوات اللغوية ، فمرة تنطبقان انطباقاً محكماً ، فلا يمكن للهواء عند ذلك من التسرب ثم تتفرجان بسرعة فيندفع الهواء خارجاً خلالهما ، محدثاً صوتاً انفجارياً كما هو الحال عند نطق (الباء) ، ومرة تستدير الشفتان كما هو الحال عند نطق الضمة ، وأخرى تتفرجان انفراجاً كبيراً كما هو الحال عند نطق (الكسرة)^(٣) .

وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح عاداً هذا العضو مخرجاً للواو ، وذلك في قوله : "والضمة من الشفتين ؛ لأنها من الواو"^(٤) . أما سيبويه فقد كان أكثر وضوحاً في تحديد هذا المصطلح على ما نجده في قوله : "ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو"^(٥) .

٦- المخرج :

(١) المخترع : ٥١ .

(٢) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

(٣) ينظر : أصوات اللغة : ٨٥-٨٦ ، وعلم الأصوات اللغوية ، د. مناف الموسوي : ٣٥ .

(٤) المخترع : ٧٥ .

(٥) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

والمخرج اصطلاحاً عند المتقدمين : "الموضع الذي ينشأ منه الحرف"^(١) . أو "المقطع الذي ينتهي الصوت عنده"^(٢) . وعرف عدد من دارسي الأصوات المعاصرين (المخرج) بأنه : "النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت"^(٣) ، أو هو : "مكان النطق : وهو موضع ينحبس عنده الهواء أو يَضيقُ مجراه عند النطق بالصوت"^(٤) ، وليس هناك تعارض بين هذه التعريفات ، وهي تشترك في الإشارة إلى الموضع الذي تعترض فيه آلة النطق (النَّفْس) لإنتاج الصوت ، سواء أخرج الصوت من موضع الاعتراض أم من منفذ آخر^(٥) . وقد استعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي ، في مقدمة كتاب العين مصطلح (الحَيِّز والمدرج) بجانب مصطلح (المخرج) ، وتبدو هذه المصطلحات عنده مترادفة ، وقد يكون (الحَيِّز) عنده أعمّ من (المخرج)^(٦) ، إذ يقول الخليل : "في العربية تسعة وعشرون حرفاً : منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج ... فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بحّة في الحاء ؛ لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين"^(٧) . أما سيبويه فقد استعمل مصطلح (المخرج) ، إذ عقد في آخر الكتاب باباً للإدغام ، صدره بباب عن عدد حروف العربية ، ومخارجها وأحوالها ، قال فيه : "ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً"^(٨) . أما موقف الأعلام فقد استعمل مصطلح المخرج وأوردّه في كتابيه ومن ذلك ما جاء في

(١) التحديد ، للداني : ١٠٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٢٨/٢ .

(٢) شرح المفصل : ١٢٣/١٠ .

(٣) علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٨٠ .

(٤) علم الأصوات اللغوية : ٤٢ .

(٥) مخارج الحروف العربية ، د. غانم قدوري الحمد : ٣ .

(٦) ينظر : العين : ٥٧/١ ، ومخارج الحروف العربية : ٣ .

(٧) العين : ٥٧/١ .

(٨) الكتاب : ٤٣١/٤ ، ٤٣٣ .

كلامه على إبدال (الهاء) من (الهمزة) لثقلها ، فهو يقول : "ولأنها اختها في المخرج"^(١) . يتضح من هذا النص للأعلم أنه كان متابعاً لسيبويه ، إذ انه لم يستعمل (الحيز والمدرج) في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) .

٧- وسط اللسان :

يقسم اللسان على أربعة أقسام : أقصاه ووسطه ومقدمته (وهو الذي يلي طرفه الدقيق ، وذلق اللسان (وهو الجزء المقابل للثة)^(٢) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا هذا المصطلح الذي سبقت الإشارة إليه^(٣) في الحديث عن أعضاء النطق ، في قوله : "قلما توسطت الإضافة الحالتين ، خصت بالحركة التي بين الحركتين ، وهي الكسرة، وذلك أنها وسط اللسان ؛ لأنها من الياء"^(٤) ، قاصداً المخرج ، وهنا أيضاً نجد الأعلام قد اقتفى أثر سيبويه في عرض هذا المصطلح ، إلا ان تعبير سيبويه كان أكثر شمولاً لهذا المخرج فقد ضمَّ هذا المخرج عند سيبويه (الجيم والشين والياء) في قوله : "ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء"^(٥) .

ج- المصطلحات الخاصة بـ(صفات الحروف)

١- الجهر :

(١) المخترع : ٦٩ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٣) تنتظر : الصفحة : ٦٨ من هذا الفصل .

(٤) المخترع : ٧٣-٧٤ .

(٥) الكتاب : ٤/٤٣٣ .

الجهر رفع الصوت^(١) ، وهو اهتزاز الوترين الصوتيين حال النطق بالصوت^(٢) . ويُعرّف أيضاً الصوت المجهور بأنه الصوت الذي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به^(٣) ، ويحدث الجهر في الحنجرة حين يتضامّ الوتران الصوتيان ، ويؤدي ضغط هواء الزفير إلى فتحهما ثم انطباقهما بسرعة كبيرة ، وينتج عن ذلك نغمة صوتية واضحة هي الجهر ، الذي يصاحب نطق عدد من أصوات اللغة ، التي توصف بأنها مجهورة^(٤) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، واصفاً به بعض الحروف ، ومن ذلك ما جاء في قوله : "ان النون حرف مجهور كما ان الواو والياء مجهورتان، وهي قوية في الحروف الزائدة"^(٥) . وقد ميّز الأعلام صفة الصوت المجهور من صفة المهموس ، بقوله : "وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت"^(٦) . ويبدو ان الأعلام الشنتمري قد بنى وصفه للجهر والهمس والتفريق بينهما على ما ذكره سيبويه في وصفهما ، إذ يقول سيبويه : "فالمجهورة : حرف أشبَع الاعتماد في موضعه ، ومنَع النَّقَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت ..."^(٧) ، ووصف سيبويه الصوت المهموس ، بقوله : "وأما المهموس فحرف أضعفَ

(١) ينظر : لسان العرب ، (جهر) : ٢٢٠/٥ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : ٢٠ .

(٣) ينظر : علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية ، د. غانم قدوري الحمد : ١٠٢ .

(٤) ينظر : أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب : ٥٩ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٢ .

(٥) المخترع : ٥١-٥٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٥٢ .

(٧) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه...^(١) . فالإشباع عند سيبويه يقابله القوة والإبانة عند الأعم الشنتمري ، وقد وافق الأعم سيبويه في وصف (النون والواو والياء) بالمجهورة^(٢) . ومن الجدير بالذكر ، ان الدكتور تمام حسان من المحدثين قد كرر قول الأعم الشنتمري من غير أن يطلع على وصفه للجهر بالقوة ، إذ يقول في كلامه على تعريف سيبويه لصفتي الجهر الهمس ، وما استعمله من مصطلحات ومفاهيم : "يظهر ان الإشباع والإضعاف كما يبدو من المقابلة بينهما ووضوح معنى الثاني منهما (إذ إنَّ معنى الإضعاف سلب القوة) ، يمكن فهمهما على النحو التالي :

الإشباع = التقوية

الإضعاف = إزالة القوة"^(٣) .

٢- الغنة :

(١) المصدر نفسه : ٤٣٤/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٣٤/٤ ، إذ يقول سيبويه : "فأما المجهورة فالهمزة ، والألف ... والياء... والنون ... والواو" .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٦٠-٦١ .

هي صوت من الخيشوم^(١) . والغُنَّةُ فَضْلُ صوت في الحرف كما أن اللَّين فَضْلُ صوت في حروف العلة^(٢) . وأصوات الغُنَّةِ (أي الأنفية) في العربية صوتان هما النون والميم^(٣) .

والتجاويف الأنفية تعمل على تضخيم النون والميم ؛ لأن الهواء يمرّ عند نطقهما بفراغات رنانة^(٤) . ويحدث النطق بالميم والنون عندما يسمح البلعوم الأنفي للهواء بالخروج منه وحده بحيث يكون الأنف دون الفم هو المخرج الوحيد للصوت^(٥) . وقد ذكر الأعلام الشنتمري هذا المصطلح مقترناً بصوت النون ، وذلك في قوله : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان"^(٦) . وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه ، إذ أطلقه على النون والميم ، وذلك بقوله : "ومنها حرف شديد يجري معه الصوت ؛ لأن ذلك الصوت غُنَّةٌ من الأنف ، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف ؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت ، وهو النون ، وكذلك الميم"^(٧) . نفهم من كلام سيبويه والأعلام الشنتمري أنهما أنهما قصدا بالغُنَّةِ خروج الصوت من الخيشوم ، والنون الخفيفة المراد بها الساكنة في نحو : مِنْكَ وَعَنْكَ ، فإذا لم يكن بعدها حرف البتة كانت من الفم وبطلت الغُنَّةُ ،

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٢٥/١٠ ، والممتع : ٦٧٨/٢ .

(٢) الممتع : ٦٨٩/٢ .

(٣) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٢٨ .

(٤) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٣٢ .

(٥) ينظر : أصوات اللغة : ٦٧ .

(٦) المخترع : ٥١ .

(٧) الكتاب : ٤٣٥/٤ .

كقولك : من وعن ونحوهما مما يوقف عليه^(١) . وقد أشار إليها مكي بن أبي طالب بقوله : "تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف ما قبلها"^(٢) .

٣- المدّ واللّين :

المد هو امتداد الصوت واستمراره لبعض الوقت^(٣) . واللّين اتساع المخرج لهواء لهواء الصوت^(٤) . وقد شاع في الدرس الصوتي العربي القديم استعمال هذا المصطلح المصطلح للدلالة على الحروف الثلاثة (الألف والواو والياء)^(٥) . فالواو والياء متى كانتا ساكنتين وسُبقتا بحركة من جنسيهما فهما مديّتان ، فإن سبقتا بحركة ليس من جنسيهما وهما ساكنتان فهما حرفا لين ، أما الألف فلا تأتي إلا ساكنة مسبوقه بحركة من جنسها وهي الفتحة ، لذا فهي مديّة خالصة^(٦) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، ومن ذلك ما جاء في كلامه على النون الخفيفة ، بقوله : "وهي مع ذلك أقرب حروف الزيادة شبيهاً بحروف المد واللين"^(٧) . وفي موضع آخر سبقت الإشارة إليه^(٨) ، تحدث فيه الأعلام عن (الهمزة) واصفاً إياها في قوله : "وإنما كانت كذلك ؛ لأنها لا مد فيها ولا لين"^(٩) . وقد وافق الأعلام سيبويه في مفهوم (المد واللين) إلا ان

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٠/١٢٦ .

(٢) ينظر : الرعاية : ٧٤ .

(٣) ينظر : علم الأصوات العام ، د. بسام بركة ١٧٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٥ .

(٥) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٣٧ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤/٤٤٢ ، والمدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٣٨ .

(٧) المخترع : ٥١ .

(٨) ينظر : مصطلح (الاستئقال) من هذا الفصل .

(٩) المخترع : ٦٩ .

سيبويه كان أكثر وضوحاً في عرضهما ، ومن ذلك ما جاء في باب الوقف في الواو والياء والألف ، إذ يقول سيبويه : "هذه الحروف غير مهموسات ، وهي حروف لين ومدّ ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت ، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفة ولا لسان ولا حلق كضمّ غيرها"^(١) .

٤- الهمس :

المهموس الصوت الذي لا يَصْحَبُ نُطْقُهُ اهتزاز الوترين الصوتيين^(٢) . والهمس والهمس صفة للصوت اللغوي الذي لا يتذبذب الوتران الصوتيان لدى اخراجه^(٣) ، وذلك عندما ينفرج الوتران الصوتيان بعضهما عن بعض في أثناء مرور الهواء من الرئتين ، بحيث يسمح له بالخروج دون أن يقابله أي اعتراض في طريقه ، ومن ثم لا يتذبذب الوتران الصوتيان ، وفي هذه الحالة يحدث ما يسمى بالهمس^(٤) . وقد ذكر الأعلام الشنتمري هذا المصطلح مع (الجهر) الذي سبق الحديث عنه^(٥) ، فقد أورده في (المخترع) وذلك في حديثه عن النون الخفيفة وحروف المد واللين قائلاً : "ولم يزد غيرها من حروف الزيادة ؛ لأنها لا تخلو من أن يكون بعضها مهموساً"^(٦) ، وقوله

(١) الكتاب : ١٧٦/٤ .

(٢) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٤٨ ، وأصوات العربية بين التحول والثبات ، د. حسام النعيمي : ٢٧ .

(٣) علم الأصوات العام : ١٨٠ ، وينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٢ .

(٤) علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٧٤ .

(٥) ينظر : مصطلح (الجهر) من هذا الفصل .

(٦) المخترع : ٥٢ .

أيضاً : "وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت"^(١) . وفي هذا النص للأعلم نلاحظ إشارة صوتية مهمة بقوله (أبين) مُميّزاً بهذا اللفظ بين المجهور والمهموس من الأصوات ، ويمكن القول إنَّ الأعلم فرّق بين صفتي الجهر والهمس ، إلا أنه لم يذكر السبب الذي هو ذبذبة الوترين الصوتيين التي تصحب المجهور من الأصوات، وقد تابع الأعلم سيبويه في وصف (الهمس) ، فقد عبّر عنه سيبويه بـ(الخفي) في قوله : "وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه... فأنت ترفع صوتك ان شئت ... وان شئت أخفيت"^(٢) .

د- المصطلحات الخاصة بـ(التعامل الصوتي) :

١- الإبدال :

هو إقامة صوت مقام صوت آخر لغير إدغام^(٣) . وظاهرة الإبدال لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، وان الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عملية النطق المتتابعة ، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما ، أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر ، سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة ، أو في شكل حلوله محله^(٤) . والقرابة الصوتية هي الاتحاد أو التقارب في المخرج ، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين ، فهذا المكان هو النقطة التي يتكون عندها الصوت^(٥) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري واستعمله واستعمله في إبدال (الهاء) مكان (الهمزة) لثقلها وللقرب بينهما ، إذ يقول : "أبدلت في

(١) المخترع : ٥٢ .

(٢) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

(٣) ينظر : شرح الشافية : ١٩٧/٣ .

(٤) ينظر : المنهج الصوتي في البنية العربية ، د. عبد الصبور شاهين : ١٦٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٨ .

هذه المواضع من الهمزة لخفتها وثقل الهمزة ؛ ولأنها أختها في المخرج" (١) ، ولا يختلف مفهوم هذه الظاهرة الصوتية عند الأعلام الشنتمري عنها عند سيبويه ، فحدوث ظاهرة الإبدال عندهما يكون على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، ومن أمثلة ذلك عند سيبويه ما أورده في (باب اطراد الإبدال في الفارسية) ، قائلاً : "يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم : الجيم ، لقربها منها ، ولم يكن من إبدالها بُدٌّ ؛ لأنها ليس من حروفهم ، وذلك نحو : الجُرْبُزِ ، والآجِرِّ ، والجورب" (٢) .

٢- الإدغام :

وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري ، والإدغام عنده أخفّ من الإظهار ، وقد أشار الأعلام إلى أنّ هذا النوع من التعامل الصوتي مختص بأصوات الفم ، جاء ذلك في كلامه على (لام التعريف) ، في قوله : "وحرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخفّ من الإظهار فخصّ بالاستعمال دون غيره لذلك" (٣) . ولا يختلف مفهوم هذا المصطلح عنده عمّا عند سيبويه (٤) ، وقد أفرد سيبويه أكثر من باب للإدغام ، ومنها باب سمّاه (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه" (٥) .

٣- الإظهار :

(١) المخترع : ٦٩ .

(٢) الكتاب : ٣٠٥/٤ .

(٣) المخترع : ٥٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٤٨/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٣٧/٤ .

وهو في نطق النون الساكنة نطقاً خالصاً من دون تأثر بما بعدها من الأصوات ، فلا تُدْغَم ولا تُخْفَى^(١) . وكلما تقاربت المخارج وتداننت كان الإدغام أقوى ، وكلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسناً^(٢) . فالنون الساكنة مثلاً تدغم في أقرب الأصوات إليها ، وهي اللام والراء و(تظهر) عند أبعد الأصوات عنها ، وهي أصوات الحلق الستة (ء هـ - ع ح - غ خ) وتكون بين الإظهار والإدغام مع بقية الأصوات ، وهي الحالة التي تعرف بـ(الإخفاء)^(٣) . ومصطلح (الإظهار) استعمله الأعلام الشنتمري إشارةً وذلك في حديثه عن (لام التعريف) الذي سبقت الإشارة إليه^(٤) ، إذ يقول : "حرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخف من الإظهار ، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك"^(٥) . ومصطلح (الإظهار) ورد في الكتاب وقد عبّر عنه سيبويه أيضاً بـ(البيان)^(٦) ، وتبين^(٧) ، وتبين^(٨) قاصداً بها الإظهار في مواضع عدة من الكتاب . ومن أمثلة استعمال سيبويه مصطلح (الإظهار) قوله : "وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً"^(٩) .

(١) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ١٤٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٤٦/٤ ، وشرح المفصل : ١٣٢/١ .

(٣) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات اللغوية : ٢٣١ ، وعلم الأصوات اللغوية : ١٤٣ .

(٤) ينظر : مصطلح (الإدغام) .

(٥) المخترع : ٥٣ .

(٦) الكتاب : ٤٧٥/٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٥٢/٤ ، ٤٥٥ .

(٨) المصدر نفسه : ٤٥٥/٤ .

(٩) المصدر نفسه : ٤٤٦/٤ .

ومن استعمال سيبويه مصطلح (الإظهار) بلفظ (البيان) قوله : "كقولك : أُجِبَّ حَمَلًا ، البيان أحسن لاختلاف المخرجين ..."^(١) . وأود الإشارة ههنا إلى ان باحثة فاضلة ذكرت أن المبرّد هو أول من استعمل هذا المصطلح (الإظهار) في رسالتها (الدرس الصوتي عند المبرّد) إذ تقول : "والمبرّد أول من استعمل هذا المصطلح نقيضاً للإدغام والإخفاء إذ لم يذكره سيبويه في هذا الباب ، وإنما ذكره قاصداً به الإضمار أي الضمير العائد على الأسماء"^(٢) ، وهو عزو يفتقر إلى الدقة فسيبويه سبق المبرّد في الإشارة إلى هذا المصطلح كما وضحت ، فضلاً عن أنه فصلّ القول في مصطلح (الإظهار) في الجزء الرابع من الكتاب (باب الإدغام) .

(١) الكتاب : ٤٤٩/٤ .

(٢) الدرس الصوتي عند المبرّد، فاطمة عبد الصاحب مهدي، رسالة ماجستير: ٤٣-٤٤ .

المبحث الثاني المصطلحات الصرفية

استعمل الأعلام الشنتمري في كتابي (المخترع) و(شرح الديوان) مجموعة من المصطلحات الصرفية الخاصة بالحرف ، والاسم ، والفعل ، وعليه فإن هذا المبحث سيتألف من ثلاثة أقسام ، أمّا الترتيب داخل كل قسم فسيكون باعتماد الترتيب الألف بائي على ما سيأتي :

أولاً : المصطلحات الخاصة بالحروف :

١- ألف العوض :

العوض هو أن يقع في الكلمة انتقالٌ فيتبدّارُكُ بزيادة شيء ليس في أخواتها^(١) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (١) من القصيدة (١١٢) :

أَللَّهُ أَنِّي خَالِدٌ بَعْدَ خَالِدٍ وَنَاسٌ سِرَاجُ الْمَجْدِ نَجْمُ الْمَحَامِدِ

"الألف في قوله أَللَّهُ تقرير^(٢) ، وهي عوض في العمل من حرف القسم"^(٣) . وقد ورد هذا في التراث واستعمله العلماء كسيبويه وابن السراج^(٤) ، ومن أمثلته في الكتاب في (باب ما يكون قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو) قول سيبويه :

(١) ينظر : البحث الصرفي عند ابن هشام ، (أطروحة دكتوراه) : ١٥٧ .

(٢) في المنصف في النحو ، نصير الدين فارس وعبد الجليل زكريّا : ٨ ، التقرير هو ملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عند ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره كقوله تعالى : ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَمْرِنَا يَا بَرَهَيْمُ﴾ [الأنبياء : ٦٢] .

(٣) شرح الديوان : ٢٩٦/٢ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٤٥١/٣ .

"ومن العرب من يقول : إي هَلَّه دَا ، فيحذف الألف التي بعد الهاء ... لأن قولهم ها صار عوضاً"^(١) .

٢- ألف التأنيث المقصورة :

هي التي تقع في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه^(٢) . وتوجد في اللغة العربية على الأخص في صيغة "فُعَلَى" ، مؤنث "أفعل" ، الدال على التفضيل ، مثل "كُبْرَى" مؤنث "أكْبَر"^(٣) . وهذه الألف لا ينوى بها الانفصال عن الاسم الذي هي فيه ، كما ينوى ذلك في الهاء^(٤) . والعرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنوعت للتأنيث ، ويمنعون الاسم والنعت بها الصرف^(٥) . ومن أمثلة ذلك ما أورده الأعلام الشنتمري في (المخترع) في حديثه عن امتناع الصرف في الاسم المعرفة ، مستعملاً هذا المصطلح ، بقوله : "وعلته ان كل اسم من هذه الأسماء مضارع لما فيه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : سَكْرَى ، وَغَضْبَى ، وَذِكْرَى"^(٦) . وهذا المصطلح ورد في الكتاب ، وأطلق عليه سيبويه (ألف التأنيث) ، ومن أمثلة استعماله ما ورد في (باب ما لحقته الألف في آخره ...) إذ يقول : "أما ما لا ينصرف فيها فنحو : حُبْلَى وَحُبَارَى ، وَجَمْرَى وَدِفْلَى ، وَشَرْوَى وَغَضْبَى"^(٧) ، ثم يُبيِّن سيبويه سبب منعهم هذه الصفات من الصرف ، بقوله : "وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف

(١) الكتاب : ٤٩٩/٣ .

(٢) ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف ، راجي الأسمر : ١٥٣ .

(٣) المصطلح الصرفي في ميزان التنكير والتأنيث ، عصام نور الدين : ٢٤٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٧ .

(٦) المخترع : ٣٢ .

(٧) الكتاب : ٢١٠/٣ .

الذي هو من نفس الكلمة ، والألف التي تُلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث^(١) .

٣- ألف الإلحاق المقصورة :

ان الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسّع في اللغة^(٢) . فألف "فَعَلَى" على ضربين : للإلحاق وللتأنيث ، فما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنث قولهم "مِعْزَى" ، وليس فيها إلا لغة واحدة ، تتون في النكرة^(٣) ، والمعرفة^(٤) ، تقول : هذه مِعْزَى ، واشتريت مِعْزَى ونظرت إلى مِعْزَى . وإنما أُجريت (أي نونت) ؛ لأن الألف التي فيها تلحقها ببناء "هجرع" أي بالرياعي المجرد ، والصحيح الرابع ، ويقولون في تصغيرها : مُعِيزٌ^(٥) . ويدل على زيادة ألف "مِعْزَى" أنهم يقولون في معناه : مَعَزٌ وَمَعَزٌ وَمَعِزٌ ، فتذهب الألف في الاشتقاق^(٦) . ويدل على على ان الألف ليست للتأنيث ، أنها منونة ، ولو كانت للتأنيث لما نونت على وجه^(٧) . ومصطلح (ألف الإلحاق المقصورة) استعمله الأعلام الشنتمري ، ومن أمثلة ذلك قوله في ما لا ينصرف في المعرفة من الأسماء : "ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم في آخره ألف الإلحاق مقصورة نحو : أَرْطَى وَمِعْزَى ، وما أشبهها من أسماء الأجناس أو

(١) الكتاب : ٢١١-٢١٠/٣ .

(٢) المنصف : ٣٤/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢١١/٣ و ٢٥٥/٤ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث ، للأنباري : ١٧٦ .

(٥) ينظر : المنصف : ٣٥/١-٣٦ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦/١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦/١ .

الصفات" (١) ، وقد علل الأعلام ذلك بقوله : "وعلته ان كل اسم من هذه الأسماء مضارع لما فيه ألف التانيث المقصورة ، نحو : سَكْرَى ، غَضَبَى ، وَذِكْرَى ، من حيث كانت الألف في البناءين زائدة وان كانت الواحدة لإلحاق بنائها والثانية للتأنيث" (٢) . ومصطلح (ألف الإلحاق) استعمله سيبويه ، ومن أمثله في الكتاب قوله : "وتلحق الألف رابعة للتأنيث فيكون على (فَعْلَى) فيهما ، فالاسم : سَلَمَى ، وَعَلْفَى ، وَرَضَوَى ، والصفة : عَبْرَى ، وَعَطْشَى ، يكون على (فَعْلَى) في الأسماء نحو : ذِفْرَى ، وَذِكْرَى ، ولم يَجِيءْ صفة إلا بالهاء" (٣) .

٤- ألف التانيث الممدودة :

ويراد بها الألف التي تقع في آخر الاسم الممدودة وهي احدى علامات التانيث في الاسم . وقد فَصَّلَ الخَطُّ بينها وبين الألف المقصورة ، وكتبت الممدودة ألفاً والمقصورة ياءً (٤) . ومن الأبنية التي تلحقها الألف الممدودة للتأنيث (فَعْلَاء) وهي لا تكون أبداً إلا للتأنيث (٥) . وقد عُنِيَ الأعلام الشنتمري بإيراد مصطلحات تخص علامات علامات التانيث ومن ذلك هذا المصطلح ، جاء في (المخترع) : "أما ألف الإلحاق الممدودة فلا تشبه ألف التانيث الممدودة ؛ لأن الأبنية التي تدخل فيها لا تدخل عليها ألف التانيث الممدودة البتة" (٦) . ويرى الأعلام أن أصل همزة التانيث ألف ساكنة وذلك

(١) المخترع : ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٢-٣٣ .

(٣) الكتاب : ٢٥٥/٤ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث ، لابن فارس : ٤٦ ، والمصطلح الصرفي ، د. عصام نور الدين : ٢٧٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢١٤/٣ ، والمصطلح الصرفي : ٢٨٧ .

(٦) المخترع : ٣٤ .

بقوله : "وألف التأنيث ليست مُبدّلة من واو ولا ياء ، وإنما هي في الأصل ألف ساكنة لو أوقع قبلها حرف مد هُمِزَتْ إذ لا يمكن الجمع بين ساكنين ، ولم يحذف أحد الساكنين لئلا يُشتبه الممدود بالمقصور"^(١) . وهذا ما اكده ابن جني وصرّح بأنه مذهب سيبويه قائلًا : "ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياءٍ ولا واوٍ ؛ لأننا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء ... وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح ، ويدل على صحته أن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقليها ، خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع (صحراء : صحاريّ) ..."^(٢) .

٥- ألف الوصل :

هي همزة تلحق في أول الكلمة توصلًا إلى النطق بالساكن وهربًا من الابتداء به ، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلًا عن القياس^(٣) . وهذه الهمزة تكتب وتلفظ في أول الكلام ، وتكتب ولا تلفظ في درجه ، نحو : "اجتهد يا رجل" و"يا رجل اجتهد"^(٤) ، وسميت بذلك ؛ لأنه بها يتوصل إلى النطق بالساكن ، وتسمى أيضًا : همزة همزة الوصل ، وهمزة التوصل ، والوصل ، والصلة ، والألف الوصلية ، والألف الخفيفة ، وسُمّ اللسان^(٥) . وقد أورد هذا المصطلح الأعلام الشنتمري في كتابه (المخترع) ، ومن امثله قوله : "وأما الألف الداخلة عليه فهي ألف وصل جُلبت ليتوصل بها إلى اللام الساكنة لئلا يبتدأ بساكن"^(٦) . وقد بيّن الأعلام أنها تدخل على

(١) المخترع : ٣٥ .

(٢) المنصف : ١٥٥/١-١٥٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٤ ، والمنصف : ٥٣/١ .

(٤) المعجم المفصل في علم الصرف : ٤٥٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٥٣ .

(٦) المخترع : ٥٣ .

الفعل في نحو اضرب واذهب ، وعلى ما ضورع بالفعل من الاسم المتمكن المعتل نحو ابن واسم ، واست وما اشبهها من الأسماء ، وأما دخولها في غير موضعها فهو دخولها على الحرف وهو (لام التعريف) ، والاسم غير المتمكن ، قال الأعلم : "هو: أيمن الله ، في القسم ، ففتحت هنا للفرق ، وكسرت هناك على ما يجب لها"^(١) . وقد استعمل هذا المصطلح سيبويه وأطلق عليه (أول الحروف) و(الألف الموصولة)^(٢) و(ألفات الوصل)^(٣) و(ألف الوصل)^(٤) ، وقد أفرد له في الكتاب باباً باسم (هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قُدِّمت لإسكان أول الحروف)^(٥) .

٦- الألف والنون الزائدتان :

الزائد ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً^(٦) . وأما مضاف الزيادة فما قبل الفاء وبعد الفاء وبين العين واللام ، وبعد اللام^(٧) ، ومعنى الزيادة ان يضاف الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام^(٨) . فان كان (فَعْلان) ليس له (فَعْل) ، أو كان على غير هذا الوزن مِمَّا الألف والنون فيه زائدتان انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عُنْمان ،

(١) المصدر نفسه : ٥٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨/٤ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨/٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٤/٤ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢١٨/٣ ، والمقتضب : ٣٣٥/٣ ، والمنصف : ١١/١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ١٥٩/٤ ، والممتع في التصريف : ٣٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٣٧/٦

. ٢٣٧/٦

(٨) ينظر : شرح المفصل : ١٥٦/٤ ، والهمع : ٢٣٨/٦ .

وعُزَيان ، وسِرْحان^(١) . فما كان في صدره ثلاثة أحرف من الأصل ، يحكم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل^(٢) .

وقد أكد الأعلام الشنتمري زيادة الألف والنون في (المخترع) قائلاً : "ان الألف والنون الزائدتين في سِرْحان هما الزائدتان في سَكْران في أعيانهما ، ليست النون في أخريهما مبدلة من حرف غيرهما"^(٣) .

واستعمل هذا المصطلح في موضع آخر ، بقوله : "ان عِمْران وسَلْمان بمنزلة سَكْران وعَضْبان في زيادة الألف والنون وان اختلفت حكماهما في الأصل"^(٤) . وقد ورد ورد هذا المصطلح في الكتاب وأطلق عليه سيوييه (نون بعد ألف زائدة) وأفرد له باباً سمّاه (باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة)^(٥) .

٧- أمّهات الزوائد :

ان الياء والواو والألف هن أمّهات الزوائد ، ومعنى القول أمّهات الزوائد يراد به أنها يكثر تصرفها في الكلام ، وهي فاشية وليست كالسین واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ، ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهنّ ، وبعضهنّ الحركات؛ لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات^(٦) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، وأورده في (المخترع) في كلامه على الحركات التي هي من أمّهات الزوائد ، فهو يقول : "وكانت هذه الأحرف الثلاثة أولى بذلك دون سائر الحروف لأنها أمّهات الزوائد ؛ ولأن الحركات التي هي أولى بالزيادة لخفتها

(١) ينظر : المقتضب : ٣/٣٣٥ .

(٢) ينظر : المنصف : ١/١٣٤ .

(٣) المخترع : ٣٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣/٢١٥ .

(٦) ينظر : المنصف : ١/١٥٣ ، والممتع في التصريف : ١/٢٠٨ .

واختصارها مأخوذة منها" (١) . ثم يستدلّ الأعلام بعدها على أخذ الحركات من (أمهات الزوائد) ، بقوله : "دليل ذلك أنك إذا اشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها ، كقولك أبو وأبا وأبي ، ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مضموماً واواً ، وإن كان مفتوحاً ألفاً ، وإن كان مكسوراً ياءً" (٢) ، وكان الأعلام الشنتمري متابعاً لسيبويه في استعماله لهذا المصطلح ، وموافقاً له في مفهومه ، إلا أن تعبير سيبويه عن هذا المصطلح كان أكثر دقة وشمولاً بإضافته لفظة (البدل) ، فالألف والواو والياء عند سيبويه حروف زيادة وبدل وهذا ما نجده في الكتاب ، إذ يقول سيبويه : "قأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات ؛ لأنها أخوات ، وهي أمهات البدل والزوائد ، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها" (٣) .

٨- تاء التأنيث :

وهي نوعان ساكنة ومتحركة (في حالة التقاء الساكنين) ، تدخل على الاسم والفعل للدلالة على التأنيث (٤) . ورد هذا المصطلح في (المخترع) واستعمله الأعلام ، ومن ذلك قوله في (أُخْتُ وَبِنْتُ) : "وإنما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنزلة أنّهم حذفوا لامها ، وغيروا أوائلها ، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف..." (٥) . ومن أمثلة استعمال الأعلام لهذا المصطلح في موضع آخر قوله : "إن هاء التأنيث

(١) المخترع : ٧٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٦ .

(٣) الكتاب : ٥٤٤/٣ .

(٤) ينظر : المصطلح الصرفي : ١٦٣ ، والمعجم المفصل في علم الصرف : ١٦٥ .

(٥) المخترع : ٢٥ .

مفتوح ما قبلها والإعراب واقع عليها ، كما ان الاسم المركب من اسمين يفتح ابداً ما قبل الأخير منهما" (١) .

وقد ورد هذا المصطلح في الكتاب ، واستعمله سيبويه ومن أمثله : "ومثل هذا في الاختلاف في الحرف الذي فيه هاء التانيث ، فعلمة التانيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت الحقت الهاء" (٢) .

ثانياً : المصطلحات الخاصة بالأسماء :

١- الاشتقاق :

وهو أكبر وأصغر (٣) ، بعضهم قال : الأصغر، والكبير ، والأكبر، الكبَّار (٤) .
فالأكبر : هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جني (٥) .
والاشتقاق الأصغر : هو انشاء مركب من مادة يدلُّ عليها وعلى معناه (١) .
وفي الاشتقاق يعرض في اللفظ المشتق من المشتق منه تغييرات كزيادة حركة ، وحرف

(١) المصدر نفسه : ٢٤ .

(٢) الكتاب : ١١٦/٤ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٣٢/٢ ، والممتع في التصريف : ٤٠/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٢/١ ،
والهمع : ٢٣٠/٦ .

(٤) ينظر : فقه اللغة ، حاتم الضامن : ٧٩ ، الاشتقاق الصغير ويسمى الأصغر ، أو العام ، أو الصرفي، وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية، والاشتقاق الكبير، أو القلب، أو القلب اللغوي. والاشتقاق الأكبر ، وهو الإبدال اللغوي ، وقف ابن جني في (الخصائص : ١٤٥/٢) على هذا النوع ولكنه لم يضع له اسماً ، وقد ادخله تحت باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وأورد له كثيراً من الأمثلة ، مثل : جنف وجرف ، والصقر والسقر ، والصراط والسرط ، والإبدال في اللغة قسمان: إبدال صرفي ، والإبدال اللغوي ، ونسب (عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق : ٣٩١) النحت إلى الاشتقاق وجعله قسماً رابعاً ، وسمّاه (الاشتقاق الكبَّار).

(٥) ينظر : الخصائص : ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٢/١ ، والهمع : ٢٣٠/٦ .

، وزيادتهما معاً، كضَارِبٍ مع ضَرَبٍ^(٢) . والاشتقاق مصطلح استعمله القدماء ، ومنهم الخليل ، فقد ورد هذا المصطلح في كتاب العين ، ومن امثله قوله : "جَشَأَتِ الغنم ، وهو صوت يخرج من خُلُوفِهَا ، ومنه اشْتُقَّ تَجَشَّأْتُ ، والاسم الجُشَاءُ"^(٣) . واستعمله سيبويه ، وأفرد له باباً في الكتاب سمّاه (باب اشتقاقك الأسماء...)^(٤) . وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان) ومنه ما جاء في شرح البيت (٤) من القصيدة (٢٨) :

إِذْ لَا صُدُوفَ وَلَا كُنُودَ اسْمَاهُمَا كَالْمَعْنَيْنِ وَلَا نَوَارَ نَوَارُ

"وصدوف اسم مشتق من صدف عن الشيء ، إذا مال عنه وأعرض ، وكنود من كندت النعمة إذا كفرتها ، ويقال معناها العقوق ، ونوار من نارت تنور إذا انفرت"^(٥) .

٢- التصغير :

ويسمى التحقير ، ويأتي لتحقير شأن الشيء ، نحو : زُبَيْدٌ ، وَرُجَيْلٌ ، تضع من شأنه ، وتقليل ذاته ، نحو : كَلْبٌ ، أو كَمَيْتَةٌ ، نحو : دُرَيْهَمَاتٌ ، أو تقريب زمانه نحو : فُبَيْلٌ ، بُعَيْدٌ ، أو مسافته نحو : فُؤَيْقٌ ، تُحَيْتٌ ، أو منزلته كأخِي^(٦) . واستعمل سيبويه المصطلحين (التصغير) و(التحقير) متابعاً للخليل^(١) . وعقد سيبويه في الكتاب لهذا المصطلح أبواباً عدّة منها (باب التصغير)^(٢) واستعمل الأعلام

(١) الخصائص : ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٣/١ ، والهمع : ٢٣٠/٦ .

(٢) ينظر : الهمع : ٢٣١/٦ .

(٣) العين ، (جشأ) : ١٥٨/٦-١٥٩ .

(٤) الكتاب : ٨٧/٤ .

(٥) شرح الديوان : ٣٣٦/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٣٥١/١ ، وينظر : شرح المفصل : ٣٩٤/٣ ، وشرح الاشموني : ٤١٤/٣ .

الشتنمري المصطلحين أيضاً ، ومن ذلك ما أورده في (المخترع) في كلامه على تمييز ألف الإلحاق من ألف التأنيث ، قائلاً : "أنك إذا كسرت الاسم الذي هي فيه أوحقّرتَه كسرت ما قبل الألف إن كانت رابعة ... والألف التي للتأنيث مفتوح ما قبلها في التصغير" (٣) .

٣- جمع الجمع :

قد يُجمع الجمع للتكثير والمبالغة ، وجمع الجمع ليس بقياس ، فلا يُجمع كل جَمِعٍ (٤) ، وإنما يوقف عندما جمعه من ذلك . وقد جاء ذلك في جمع القلة وفي جمع الكثرة (٥) .

وهذا المصطلح استعمله الخليل ، فقد ورد في العين ، ومن أمثلته : "والإناء ممدود : والآنية ، والأواني : جمع الجمع" (٦) . ويتردد هذا المصطلح في الكتاب ، وافرد له سيبويه باباً باسمه وذلك في قوله : "هذا باب جمع الجمع" (٧) . وأشار سيبويه إلى قلة استعمال هذا النوع من الجمع (٨) ، والغرض منه (٩) . وقد ورد هذا المصطلح

(١) العين : ١٤٢/٨ ، إذ استعمل الخليل مصطلح (التحقير) إلى جانب مصطلح (التصغير) ،

فهو يقول : "والتصغير على أربعة أنحاء : تقريب وتقليل وتصغير وتحقير" .

(٢) الكتاب : ٤١٥/٣ .

(٣) المخترع : ٣٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ ، وتصريف الأسماء والأفعال ، فخر

الدين قباوة : ٢٢٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٦١٨-٦١٩/٣ ، والمقتضب : ١٨٧/٢ ، والأصول : ١٤/٣ ، ١٧ ، ٢٠ ،

وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ .

(٦) العين : ٤٠٢/٨ .

(٧) الكتاب : ٦١٨/٣ .

(٨) المصدر نفسه : ٦١٩/٣ .

عند الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) ، وذلك في شرحه للبيت (٣٧) من القصيدة (٢٤) :

هَيْهَاتَ رُوعَ رُوعَهُ بِفَوَارِسٍ فِي الْحَرْبِ لَا كَشْفٌ وَلَا أَعْزَالٍ

"الرُّوعُ النَّفْسُ ... والأَعْزَالُ جمع عُزْلٍ ، وهم الذين لا سلاح معهم ، واحدهم أَعَزْلٌ . وهو على هذا جمع الجمع" (٢) .

ثالثاً : المصطلحات الخاصة بالأفعال :

١- فعل الأمر :

ان الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافته ، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له : أمرٌ ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له : طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له : دعاء (٣) . وقد شاع هذا المصطلح وتردد كثيراً في كتب القدماء ، ومن ذلك كتاب العين ، إذ استعمله الخليل ، ومن ذلك قوله : "والعرب قد أماتت المصدر من (يَذُرُّ) والفعل الماضي ، واستعملته في (الحاضر) و(الأمر) ، فإذا أرادوا المصدر قالوا : ذَرَهُ تَرْكاً ، أي انزُكُهُ" (٤) . وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في كتابه (المخترع) ، ومن أمثاله قول الأعلام : "إنَّ (فَعَال) اطَّرد بناؤها ... منها وقوعها موقع فعل الأمر في قولهم نَزَلِ بمعنى انزَلِ ، ودَرَكَ بمعنى ادرك" (٥) .

(١) المصدر نفسه : ٦٢٣/٣ .

(٢) شرح الديوان : ٣٠٠/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢٨٩/٤ ، والهمع : ١٥/١ .

(٤) العين : ١٩٦/٨ .

(٥) ينظر : المخترع : ٤٦ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ .

٢- الثلاثي :

هو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول^(١) . ويكون مجرداً من الزيادة ، وغير مجرد منها ، فالمجرد ثلاثة أبنية : (فَعَلَ) بفتح العين ، و(فَعِلَ) بالكسرة ، و(فَعُلَ) بالضم^(٢) . وليس في الثلاثي (فَعُلَ) ساكن العين ، إنما ذلك من أبنية الأسماء، نحو : فُلْسٌ ، وكَعْبٌ^(٣) . وهو من المصطلحات التي شاع استعمالها عند القدماء بتسميات متعددة ، تدل على ما يدل عليه مصطلح (الثلاثي) ، منها : الثلاثي، ذو الثلاثة ، أولاد الثلاثة ، بنات الثلاثة ، ذوات الثلاثة^(٤) . ومن أمثله قول الخليل : "والثلاثي من الأفعال نحو قولك : ضَرَبَ ، خَرَجَ ، دَخَلَ ، مبني على ثلاثة أحرف"^(٥) .

وتردد كثيراً في الكتاب^(٦) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، ومن أمثله في (المخترع) ما جاء في كلامه على مجيء (نَعَمَ وَيُسَّ) على لفظ الفعل قائلاً : "وأبنية الفعل الثلاثية لا تتجاوز ثلاثة أبنية ، وهي فَعَلَ ، وفَعُلَ ، وفَعِلَ"^(٧) . وفي حديثه عن (لَيْسَ) يقول : "إنما حكمنا لها أن يكون بناؤها في الأصل على فَعَلَ دون فَعُلَ فَعَلَ ؛ لأنَّ فَعُلَ في الثلاثي الذي عينه ياء معدوم أصلاً"^(٨) .

(١) التعريفات : ٧٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥/٤ ، وشرح المفصل : ٤٢٥/٤ ، والهمع : ٢/٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤٢٥/٤ ، وشرح التسهيل : ٢٥/٢ ، والهمع : ٢١/٦-٢٢ .

(٤) ينظر : العين : ٤٨/١ ، ٢١٥/٨ ، والكتاب : ٧٧/٤ ، ٧٨ ، ٣٤٥ .

(٥) العين : ٤٨/١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٧٧/٤ ، ٧٨ ، ٣٤٥ .

(٧) المخترع : ١١٤-١١٥ .

(٨) المصدر نفسه : ١١٦ .

٣- المعتل :

ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علة ، وهي الألف والواو والياء ، والفعل على ضربين : صحيح ومعتل^(١) . وقد ورد عند سيبويه كثيراً ولاسيما في باب (ما شذ من المعتل ...)^(٢) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعم الشنتمري في كتابه (المخترع) (المخترع) ، ومن أمثله قوله في حديثه عن استحقاق الفعل لألف الوصل : "ولولا مضارعة ابن واسم ، واست ، وما أشبهها للفعل لما دخلتها ألف الوصل ، ومضارعتها له أن أواخرها حذفت استخفافاً لاعتلالها"^(٣) . ثم يقول الأعم بعدها : "وغيّرت عن منهاج نظائرها ، فضارعت الفعل في حذف أواخرها كما يحذف الفعل المعتل في الجزم ، فسكنت أوائلها اتباعاً لأواخرها في التغيير"^(٤) .

٤- المهموز :

ما كان في أحد أصوله همزة سواء أبقيت في حالها ك(سأل) ، أم قلبت ك(سأل) ، أم حذفت ، ك(سل)^(٥) . والفعل مهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب ، أما مهموز العين فيجيء من ثلاثة أبواب ، في حين يأتي مهموز اللام من خمسة أبواب^(٦) .

(١) ينظر : التعريفات : ٩ ، وشرح المفصل : ٢٢٦/٥ ، والهمع : ٥٢/١ ، ودروس التصريف : ١٤٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٠ .

(٣) المخترع : ٥٣-٥٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٤ .

(٥) التعريفات : ٢٣٧ ، والمعجم المفصل في علم الصرف : ٣٣٠ ، ودروس التصريف : ١٣٦ .

(٦) دروس التصريف : ١٣٦-١٣٧ .

استعمل هذا المصطلح الخليل ، فقد ورد في كتاب العين ومن ذلك قوله : "جَزَأً :
أَجْزَأُ الشَّيْءَ : مَهْمُوزٌ"^(١) . وعقد له سيبويه باباً عنونه بـ(باب ما الهمزة فيه في
موضع اللام ...)^(٢) .

وقد أشار الأعلام الشنتمري إلى هذا المصطلح ، ومنه في كتابه (شرح الديوان)
في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (٢٥) :

يُهْنِي الرَّعِيَّةَ أَنَّ اللَّهَ مُقْتَدِرًا أَعْطَاهُمْ بِأَبِي اسْحَاقَ مَا سَأَلُوا

" ... وقوله يهني الرعية ، لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء ، وخفف همزه
يعني ضرورة"^(٣) .

المبحث الثالث المصطلحات النحوية

ان نشأة المصطلحات كانت مقترنة بنشأة النحو ، وقد تمثلت أسباب كثيرة
عاشت فيها البيئة العربية ، دعت إلى ظهور بواذر الحاجة إلى علمٍ يَنْتَظِمُ دقائق هذه
اللغة وأسرارها . وقد مرَّ النحو بمراحل تشكَّلت فيها مادته ومُدَّ بأنظارٍ وآراءٍ لعلماء

(١) العين : ١٦٢/٦ - ١٦٣ .

(٢) الكتاب : ٣٧٦/٤ .

(٣) شرح الديوان : ٣١٣/١ .

تمتّعوا بحسّ لغويٍّ فذ^(١) . ولأنّ المصطلحات ثَمَّار العلوم وأدواتها للتعبير عن موضوعاتها ، فقد كان لا بدّ للنحو في مراحل نشأته وتطوره من صناعة مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعاته ومعالم يُدَلُّ بها الحدود البارزة فيه^(٢) . وكان الأعلام الشنتمري واحداً من النحويين الأندلسيين الذين برزوا في القرن الخامس الهجري الذي انماز بنضوج المصطلح ووضوحه ، ولهذا قام مذهب الأعلام الشنتمري على الانتقاء من آراء المدرستين البصرية والكوفية ، وكذلك كان استعماله للمصطلحات النحوية ، فهي عنده مزيج من مصطلحات المدرستين جميعاً ، مع ميل واضح إلى استعمال مصطلحات البصريين^(٣) . وهذا الاستعمال المشترك للمصطلحات يدل على تعدد موارد الأعلام الشنتمري التي استقى مادته منها ، فضلاً عن سعة ثقافته النحوية وشمولها ، ويدلّ أيضاً على كثرة اطلاعه على مصطلحات المدرستين ودقته في اختيار المناسب منها لِمَا يَعرِضُ له من القضايا النحوية ، وهو في هذا المنحى لا يختلف كثيراً عمَّن سبقه أو عاصره أو جاء بعده من النحاة ، فغالبيتهم كانوا قد استعملوا من المصطلحات ما يقرب الفكرة ويجلو غوامضها بأسهل العنوانات^(٤) . وقد عرضت للمصطلحات النحوية على وفق كونها بصرية وكوفية وأخرى مشتركة، مراعيّاً في عرض هذه المصطلحات الترتيب وفق حروف الهجاء ، وابدأ بـ:

أولاً : المصطلحات البصرية :

١- اسم الفاعل :

(١) ينظر : المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : ١١٤ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٣٩ .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة ، للمخزومي : ٣٠٣ .

(٣) ينظر : الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٤٨ .

(٤) الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٤٨ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٤٢ .

أطلقه البصريون^(١) ، ويُسمّى الكوفيون اسم الفاعل (الفعل الدائم) ، وذلك لانصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال^(٢) . وقد استعمل الأعم الشنتمري هذا المصطلح في (المخترع) في كلامه على مضارعة الفعل للزمان ، واختلاف أبنيته إليه ، إذ يقول : "ان اسم الفاعل المشتق من اسم الحركة وقع على المسمّى وقت فعله للحركة ، فوجب أن يُسمّى ضارياً"^(٣) .

٢- أسماء الإشارة والأسماء المبهمة :

وهما من مصطلحات الكتاب ، ومن ذلك قول سيبويه : "وأما الأسماء المبهمة فنحو : هَذَا وَهَذِهِ ، وَهَذَانِ ، وَهَاتَانِ ، وَهَؤُلَاءِ ، وَذَلِكَ وَتِلْكَ ، وَذَانِكَ وَتَانِكَ ، وَأُولَئِكَ ، وما اشبه ذلك ، وإنما صارت معرفة ؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"^(٤) . وفي هذا النص نجد سيبويه يطلق مصطلح (الإبهام) مرادفاً لمصطلح (الإشارة) وفي مواضع أخرى من الكتاب نجد سيبويه يريد بالأسماء المبهمة الأسماء الموصولة ومنها قوله : "هذا بابُ تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة ، وتلك الأسماء : دَا ، وَتَا ، وَالذِي ، وَالتِي . فإذا تثبت دَا قلت : دَانَ ، وَإِنْ تثبت تَا قلت : تَانَ ، وَإِنْ تثبت الذِي قلت : اللَّذَانِ ، وَإِنْ جمعت فألحقت الواو والنون قلت : اللَّذُون"^(٥) .

(١) الكتاب : ١٣/١ و ٣٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٨٤/١ ، والمقتضب : ٢٣٧/١ و ٢٢٣/٢ و ٩٧/٣ .

(٢) معاني القرآن للقرّاء : ١٦٥/١ ، ومجالس ثعلب : ٢٣١/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي : ١١٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي ، د. عبد الله الخثران : ٥٠ ، والمصطلح النحوي ، عوض القوزي : ١٦٢ .

(٣) المخترع : ٨٧ .

(٤) الكتاب : ٢٥/٢ ، وينظر : البحث النحوي في التهذيب : ٤٣ .

(٥) الكتاب : ٤١١/٣ و ٢٨٠/٣ .

ونجده أحياناً يطلق مصطلح (المُبهم) على (الظروف) ^(١) . وقد ذكرَ الأزهرى في التهذيب : "أهل الكوفة يسمّون : ذا ، وتا ، وتلك ، وهذا ، وهذه ، وهؤلاء ، والذي ، والذين ، والتي ، واللاتي : حروف المثل، وأهل البصرة يسمونها حروف الإشارة والأسماء المبهمة"^(٢) . ومن الجدير بالذكر أن الفراء يعبرُ بـ(الإشارة) في قوله : "وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ^(٣) يصلحُ فيه (ذلك) من جهتين ، وتصلح فيه (هذا) من جهة ... فصلحت فيه (هذا) ؛ لأنه قد قرب من جوابه فصار كالحاضر الذي تشير إليه"^(٤) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري المصطلحين في (المخترع) قاصداً بهما (أسماء الإشارة) فكان متابعاً لسيبويه ، إذ يقول الأعلام : "قأما (هؤلاء) فوجب له البناء من حيث كان اسماً مبهماً ، يقع على من تشير إليه من جماعة من يعقل ، ومن لا يعقل ، ولتضمنه معنى الإشارة ، وانتقاله من أن يكون اسماً مشيراً ، إذا فارق الحضرة ، وهو خارج بهذه الأحوال عن أصول الأسماء المتمكنة فبني لذلك"^(٥) .

٣- البذل :

وهو من المصطلحات التي شاعت عند سيبويه وغيره من النحاة البصريين^(٦) ، ويراد به (الترجمة) عند الكوفيين^(١) . وقد استعمله الأعلام الشنتمري ، ومن الأمثلة على

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٥/٣ . إذ يقول سيبويه : "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ...".

(٢) ينظر : التهذيب ، (ذا) : ٣٧/١٥ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٤٤ .

(٣) البقرة : ٢ .

(٤) معاني القرآن : ٢٠/١ .

(٥) المخترع : ٤٥ .

(٦) الكتاب : ١١/٢ ، ١٦ ، والمقتضب : ٣٩٧/٤ ، ٤٠٢ ، والأصول في النحو : ١٤٦/١ ، ٢٨٢ ،

٣١٣ ، والخصائص : ٤٢٨/٢ ، والمصطلح النحوي : ١٦٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٧ .

على ذلك في (المخترع) قول الأعلام : "فإذا اعتبرت النعت وجدته كما وصفنا ، فلو قلت : جاءني الرجل زيد لم يكن زيد صفة ؛ لأنه لا معنى فيه للفعل ، ولكنه بدل أو عطف بيان يقوم مقام النعت" (٢) .

٤- التمييز :

وهو من مصطلحات البصريين (٣) ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح (التفسير) (٤) ، وقد استعمل البصريون مصطلح (التفسير) أيضاً ولكن التعبير بـ(التمييز) أكثر عندهم من التعبير بـ(التفسير) (٥) ، ومن أمثلة ورود هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري ما ذكره في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٤) من القصيدة (٦) :

وَمَلَانْ مِنْ ضَعْنِ كِوَاهُ تَوْقَلِي إِلَى الْهَمَّةِ الْعُلْيَا سَنَامًا وَغَارِبًا

"وقوله : سناماً ، غارِباً ، تمييز ، والمعنى إلى الهمة التي علت سناماً" (٦) . وقد ورد مصطلح (التمييز) في (المخترع) أيضاً ، وذلك في كلام الأعلام على المعاني اللازمة للاسم ، إذ يقول : "ومن المعاني اللازمة أن يكون تمييزاً لمقدار مبهم أو ما ضارع المقدار" (٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ١٦٨/١ و ١٥٩/٢ ، ومجالس ثعلب : ٢٠/١ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٧ .

(٢) المخترع : ٥٦ .

(٣) الكتاب : ١١٧/٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، والمقتضب : ٣٢/٣ وما بعدها ، والأصول في النحو : ٢٢٢/١ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، والمصطلح النحوي : ١٦٤ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٥٥/١ ، ٢٥٥ ، ٢٢٦ ، و ١٣٨/٢ ، ١٤١ ، ٣٠٨ ، وإصلاح المنطق : ٢٩٩ ، مجالس ثعلب : ٢٦٥/١ ، ٢٧٣ ، و ٤٢٥/٢ ، ٤٣٧ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٩ .

(٥) مصطلحات النحو الكوفي : ٣٠ .

(٦) شرح الديوان : ٢٠٨/١ .

(٧) المخترع : ٧٣ .

٥- حروف الإضافة :

من مصطلحات البصريين ، فقد استعمله سيبويه في أكثر من موضع في كتابه^(١) ، وتابعه المبرد وأبو بكر ابن السراج في استعمالهما إياه^(٢) ، وحروف الإضافة هي حروف الجر إذ يقول سيبويه : "وإنما فُصِلَ هذا أَنَّها أفعال تُوصَلُ بحروف الإضافة ، فتقول : اخترتُ فلانا من الرجال ، وسميته بفلان ، ما تقول : عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، واستغفرُ الله من ذلك ، فلمّا حذفوا حرف الجرّ عمِلَ الفعل"^(٣) . ويقابل هذا المصطلح عند الكوفيين مصطلح (حروف الصفات)^(٤) فقد توسع الكوفيون في مدلول (الصفة) ليدل عندهم على (الظرف والجار والمجرور)^(٥) . وجدير وجدير بالذكر أن مصطلح (حروف الصفات) بمعنى حروف الجرّ قد استعمله الخليل ، إذ يقول في كتابه العين : "إلى : حرف من حروف الصفات"^(٦) . وقد استعمل الأعلام الأعلام الشنتمري المصطلح البصري (حروف الإضافة) في (المخترع) وذلك في كلامه على الاسم المركب ، إذ يقول : "فلمّا أرادوا أن يَخْصُوا أحدهما بالثاني أُخْتُصِرَ لفظ

(١) الكتاب : ٣٨/١ ، ٣٩ ، ٩٢ ، ٢٥٤ ، و٤٩٦/٣ ، ٤٩٧ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٢٠/٢ ، والأصول : ٤١٠/١ .

(٣) الكتاب : ٣٨/١ .

(٤) معاني القرآن للقرّاء : ٢/١ ، ١٤٨ ، ١٧٨ ، و٨١/٢ ، ٤٠٤ ، واصلاح المنطق : ٨٧ ،

٢٩٩ ، ومجالس ثعلب : ٤٧٧/٢ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٧ ، ومصطلحات

النحو الكوفي : ١٢٠ .

(٥) المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٧-١٣٠ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة:

٧٧-٧٦ .

(٦) العين : ٣٥٦/٨ .

التنوين ، وحرف الإضافة^(١) وعبر عنه الأعم في موضع آخر قوله : "ولام التأكيد
ولام الإضافة للمضمر أو المستغاث في قولك يا لزيد"^(٢) .

٦- حروف المعاني :

وهو من مصطلحات البصريين التي استوحوها من كلام سيبويه ، إذ قال :
"فالكلم اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"^(٣) ، ومثل له قائلاً :
"وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ، فنحو : ثم ، وسوف ، وواو القسم ولام
الإضافة ونحوها"^(٤) ، وسرى هذا المصطلح في كلام البصريين كالمبرد الذي نقل
معنى كلام سيبويه في هذا الشأن ، إذ قال : "فالكلام كلُّه : اسم ، وفعل ، وحرف جاء
لمعنى"^(٥) ، وذكرها ابن السراج بقوله : "الحروف التي جاءت للمعاني"^(٦) ، وقد ألفت
في هذه الحروف كتب تناولتها بالبحث المفصل منها كتاب (حروف المعاني)^(٧)
للزجاجي ، وكتاب (معاني الحروف)^(٨) المنسوب للرماني وغيرها ويقابل هذا
المصطلح عند الكوفيين مصطلح (الأدوات)^(٩) ، وهو من مصطلحات العين ، إذ يقول
يقول الخليل : "وللعرب في حيث لغتان ، واللغة العالية : حيثُ ، الثاء مضمومة وهو

(١) المخترع : ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩ .

(٣) الكتاب : ١٢/١ .

(٤) المصدر نفسه : ١٢/١ .

(٥) المقتضب : ٣/١ .

(٦) الأصول في النحو : ٢٠٦/٢ .

(٧) حققه : الدكتور علي توفيق الحمد ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، الأردن ، ١٩٨٤ م .

(٨) حققه : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٨ م .

(٩) معاني القرآن للفرّاء : ١/٥٢ ، ٤٦٧ ، و ١٢/٢ ، ٢٣٦ ، ومجالس ثعلب : ١/١٥٨ ،

و ٢/٥٩٠ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ١١٧ .

أداة للرفع يرفع الاسم بعده^(١) . وقد استعمله سيبويه إذ ورد في كتابه قوله : "وللقسم والمقسّم به أدوات في حروف الجرّ ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به"^(٢) . أما موقف الأعلام الشنتمري فقد استعمل مصطلح (حروف المعاني) ، وهذا ما نجده في كتابه (المخترع) إذ جاء في كلامه على حروف الاعراب ، قوله : "وهي تُسمّى معربة ؛ لأنها على أصولها من التمكن في الاسمية ، غير مخرجة إلى مضارعة حروف المعاني المبنية"^(٣) ، وذكره أيضاً في موضع آخر بقوله : "كما كان الاعراب فرقاً بين التمكن وغيره مما ضارع حرف المعنى"^(٤).

٧- الصرف ومنع الصرف :

شاع هذا المصطلح وتردد كثيراً في كتب البصريين^(٥) . ويقابله ما عرف عند الكوفيين بمصطلح (ما يجري وما لا يجري)^(٦) . وقد وردَ هذا المصطلح في (المخترع) (المخترع) واستعمله الأعلام الشنتمري في مواضع متعددة من ذلك قوله : "فأما الاسم الذي وصف به فأربع ، تقول : مررت بنسوة أربع ، فتصرف وهو صفة على وزن أفعل

(١) العين : ٢٨٥/٣ .

(٢) الكتاب : ٤٩٦/٣ .

(٣) المخترع : ٧٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٢/١ ، ٢٦ ، و٩٩/٢ ، و١٩٣/٣ ، ١٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش :

٩٩/١ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ٢٢٥ ، والمقتضب : ٣٢٣/٣ ، والأصول في النحو : ٤٦/١ ، ٧٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٤٢/١-٤٣ ، والمصطلح النحوي : ١٦٦ ، ومصطلحات النحو

النحو الكوفي : ٩٨ ، و٢٠/٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

، كما كان أحمد وأحمر لا ينصرف البتة^(١) ، وعبر عنه أيضاً بقوله : "أما فَعْلان فَعْلانة فمنصرف في النكرة اسماً كان أو صفة ... فإن سميت به لم ينصرف في المعرفة"^(٢) ، وقد استعمل الفراء مصطلح (الصرف والمنع في الصرف) إلى جانب مصطلح (ما يجزى وما لا يجزى) ، ومن ذلك قوله : "وأسماء البلدان لا تتصرف حَفَّت أو تُقَلَّت ، وأسماء النساء إذا حَفَّ منها شيء جَرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل رَعْدٍ وَهِنْدٍ وَجُمْلٍ ، وإنما انصرفت إذا سَمِيَ بها النساء؛ لأنها تُرَدَّد وتكثرُ بها التسمية فتخفف لكثرتها"^(٣) .

٨- الظرف :

من مصطلحات الخليل^(٤) ، وقد تردد هذا المصطلح في الكتاب ، فاتخذه البصريون مصطلحاً لهم^(١) ، قبالة ما عند الكوفيين من مصطلح (المحل أو الصفة)^(٢)

(١) المخترع : ١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٢/١-٤٣ وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٤٨-٤٩ .

(٤) ينظر : العين ، (ظرف) : ٤٣/٢ ، والكتاب : ١٩٢/٢ . إذ نقل سيبويه عن الخليل ، قائلاً : "وسألته (يريد الخليل) عن قوله زيد أسفل منك ؟ فقال : هذا ظرف" . وينظر : الأعم الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٦٦ ، والمصطلح النحوية للقوزي : ١٦٣ ، إذ يقول : "المحل مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون ظرفاً أو مفعولاً فيه ، ويسميه الكسائي صفة كما نسب إلى الكوفيين عامة تسمية الظروف غايات ، ونسب الأزهري إلى الخليل اصطلاح الظرف وإلى الكسائي المحل وإلى الفراء الصفة" .

الصفة^(٢) . وقد ورد هذا المصطلح في (المخترع) ، ومن ذلك ما جاء في كلام الأعلام على ما يُبنى على الفتح في قوله : "وأما (أَيْنَ) فتضمنت معنى حرف الشرط، أو حرف الاستفهام ، فبعدت عن أصل الظرف من جهة المعنى ؛ إذ ليس الظرف موضوعاً في الأصل لاستفهام ولا شرط"^(٣) ، ومن أمثلة استعمال الأعلام لهذا المصطلح في (شرح الديوان) ما جاء في شرحه للبيت (٤١) من القصيدة (٢٥) :

لَيْسَنُفْمِ الدَّهْرِ أَوْ تُصَحَّحَ مَوَدَّتَهُ فَالْيَوْمَ أَوَّلَ يَوْمٍ صَحَّحَ لِي أَمْلُ

"... أي لأن أول يوم ، كما تقول أنا اليوم أفعل كذا وكذا ، ونصبه على الظرف ولو رفع لجاز"^(٤) .

٩- العطف :

من مصطلحات الخليل^(٥) ، التي أخذها سيبويه^(٦) ، وتبعه البصريون في استعماله^(٧) ، وأطلق عليه الخليل أيضاً (التشريك)^(٨) ، وعبر سيبويه عن هذا

(١) ينظر : الكتاب : ٤١١/١ ، و ٢٦٧/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٤١/١ ، و ٨٦/٣ ، والمقتضب : ١١٥/٢ ، والأصول في النحو : ٢٩١/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣٣٨/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦) : ٥٥/١ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧١ .

(٣) المخترع : ٤٢ .

(٤) شرح الديوان : ٣١٨/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٩٢/٢ ، و ٥٠١/٣ ، والمصطلح النحوي للقرظي : ١٠٨ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٤٦/١ ، ٢٧٨ ، و ٨٦/٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٤/١ ، ١٦٠ ، ٣٣٦/٢ ، والمقتضب : ٢٧٩/٣ ، ١٩٥/٤ ، والأصول في النحو : ٦٩/٢ ، ٧٦ .

(٨) ينظر : الكتاب : ١٨٧/٢ ، ١٨٨ ، والمصطلح النحوي : ١٠٨ ، فقد ذكر الدكتور عوض حمد القرظي أن الخليل : "قال عن الواو (واو العطف) وسمى العطف (الإشراك) كما سمي

المصطلح زيادة على ما نقله عن الخليل في الكتاب بـ(الجمع)^(١) ، ومن هذا يظهر تأثره باستاذة الخليل ، إذ انه عبّر عن مُصطلحات كثيرة في الكتاب بأكثر من اصطلاح . يقابل هذا المصطلح البصري عند الكوفيين مصطلح (الردّ)^(٢) . وقد أورد الأعم الشنتمري مصطلح (العطف) في كتابيه ، ومن أمثله في (المخترع) ما جاء في كلام الأعم على خواص التنثية والجمع في قوله : "وكان حكم هذه الأسماء إذا ضمّ إلى كل اسم منها اسم آخر يشركه في لفظه ومعناه أن يعطف عليه الواو"^(٣) . ومنه في (شرح الديوان) ما أورده الأعم في شرحه للبيت (١٣) من القصيدة (٢٥):

هَانَتْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ يُسْفِكُهَا حَتَّى الْمَنَازِلِ وَالْأَحْدَاجِ وَالْإِبِلِ

" ... ورفع المنازل بالابتداء ، وأضمر الخبر ، ويجوز عطفها على المضمر في (يسفكها)^(٤) .

١٠- الفعل المتعدي والفعل اللازم :

وهما من مصطلحات البصريين^(٥) ، يقابلهما (الفعل الواقع وغير الواقع عند الكوفيين)^(٦) .

ومن مواضع ورودهما في (المخترع) ما نقله الأعم الشنتمري في قوله : "قسم يدل على فاعل فقط ... ولا يقع الفعل بمفعول فهذا يسمى غير متعدّ ، أي غير

- حروف العطف (حروف الإشراك) " . وهنا أود أن أنبّه على وهم وقع في رسالة الماجستير (الجهود اللغوية والنحوية للحدادي) : ٩٢ ، إذ نسبت الباحثة مصطلح (التشريك) إلى سيويه .
- (١) ينظر : الكتاب : ٤٣٨/١ ، وينظر : الجهود اللغوية والنحوية للحدادي : ٩٢ .
- (٢) ينظر : معاني القرآن للقرّاء : ١٧/١ ، ٥٦ ، و ٣٢/٢ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٣٦ .
- (٣) المخترع : ٥٨ .
- (٤) شرح الديوان : ٣١٢/١ .
- (٥) ينظر : الكتاب : ٣٣/١ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٢٠٥ ، و ١٠٤/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٦٠/١ ، ١٨٥ ، والمقتضب : ٩١/٣ ، والأصول في النحو : ٢٧٦/٢ .
- (٦) ينظر : معاني القرآن للقرّاء : ٤٠/١ ، ٤٧ ، واصلاح المنطق : ٢١٥ ، والمصطلح النحوي للقرّاء : ١٨٠ .

متجاوز فاعله إلى مفعول^(١) . ومن ذلك أيضاً ما جاء في (المخترع) : "والقسم الثاني يدل على فاعل ومفعول أو أكثر من مفعول ... وهذا يسمى المتعدي إلى مفعول به أو إلى مفعولين أو أكثر على حسب تعلقه بالاسماء وقوة دلالاته عليها"^(٢) .

١١- الفعل المضارع :

وهو من مصطلحات الكتاب^(٣) ، وشاع استعماله في كتب البصريين من بعده، إذ لاقى عندهم قبولاً^(٤) . وقد سموه (المضارع) إشارة إلى فعل الحال والاستقبال ، وفيه وفيه أيضاً إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعتة في قبول علامات الاعراب وغيرها من العلامات^(٥) . واستعمل الكوفيون في مقابل (المضارع) مصطلح (المستقبل)^(٦) . وقد استعمل الأعم الشنتمري هذا المصطلح في (المخترع)، إذ أورده الأعم في كلامه على أقسام الفعل ، فهو يقول : "قسم معرب بالرفع والنصب والجزم ، وهو المستقبل المضارع"^(٧) ، وهنا نجد الأعم يستعمل المصطلحين معاً قاصداً بهما معنى واحد ، إذ يقول الأعم في موضع آخر في كلامه على عمل حرف الأمر بالجزم قائلاً : "ان الحرف الذي للأمر أوقع الفعل المستقبل المضارع موقع فعل مبني كما أوقعت لم

(١) المخترع : ٩١ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٣/١ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢١ ، ١٨٩ ، / و ٥/٣ ، ٣٥ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ٥٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٤١/١ ، و ١/٢ ، ٩٣ ، والأصول في النحو : ٣٩/١ ، ٥١ ، ١٤٥/٢ ، ١٥٧ ، والخصائص : ٤٢/٢ .

(٥) ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١١٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٦) مصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٧) المخترع : ١٠٦ .

وأخواتها ذلك الموقع ، ألا ترى أن قولك لِنَقُم يا زيد بمنزلة قولك : قُم يا زيد ، وقم مبنية على السكون لمفارقتها حرف المضارعة^(١) .

١٢- النفي :

شاع استعمال هذا المصطلح عند البصريين^(٢) ، وقد آثر الكوفيون مصطلح (الجدد)^(٣) ، وهما من مصطلحات العين ، إذ تردد ذكرهما فيه^(٤) ، ومن ذلك قول الخليل : "لا : حرف يُنْفَى به ويُجَدَّد ، وقد تجيء زائدة"^(٥) . وجدير بالذكر ان مصطلح (النفي) وان استأثر به البصريون فقد استعمله الفراء أيضاً^(٦) . وفي (المخترع) ورد مصطلح (النفي) إذ استعمله الأعم ، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن حكم الحرف قائلاً : "ثم خصت بالنصب ؛ لأنها نقيضة لـ(إن) حيث كانت نفيًا و(إن) للإيجاب"^(٧) وفي كلام الأعم على الإعراب كونه أصلاً في الاسم دون الفعل، إذ يقول يقول : "فلو كان كل اسم مُعَرَى من دلالة إعراب يبين من آخر لاختلفت المعاني على السامع ، ولم يحصل من الإخبار على فائدة ... وتمثيل هذا أن قائلاً لو قال : ضرب زيد عمرو ، وزيد ضرب عمرو ، أو قال : ما أحسن زيد ، وهو يريد التعجب أو النفي

(١) المصدر نفسه : ١١٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٣/١ ، و١١٧/٣ ، و٢٣٢/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٧٧/١ ، و٤٢٧/٢ ، والمقتضب : ١٤٦/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٥٢/١ ، ٤٣٣ ، و٨٤/٢ ، و١٣٧/٣ ، واصلاح المنطق : ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ومجالس ثعلب : ١٠١/١ .

(٤) ينظر : العين : ٣٤٨/٨ ، ٣٥٠ ، ٣٩٧ ، ٤٣٤ .

(٥) العين : ٣٤٩/٨ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٧/١ ، والمصطلح النحوي للقرظي : ١٧١ .

(٧) المخترع : ١٢٠ .

أو الاستفهام ، لم يتبين الفاعل من المفعول به ، ولا المتعجب منه من المنفي عنه ، ولا من المستفهم عن بعضه ... " (١) .

ثانياً : المصطلحات الكوفية :

١- الاستثناء المنقطع :

من مصطلحات الفراء ، فقد تردد في كتاب معاني القرآن أكثر من مرة^(٢) ، وليس للبصريين ما يقابله إلا عنوانات تناثرت في كتبهم تشير إليه فقد عبّر عنه سيبويه في باب عقده لذلك في قوله : "هذا باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول"^(٣) ، وفي موضع آخر من الكتاب أشار إليه قائلاً : "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن ... " (٤) . وممن تابع سيبويه المبرد في المقتضب إذ أورد فيه باباً باسم (ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله)^(٥) ، أو ما ورد في قوله : "استثناء ليس من الأول"^(٦) . وهم في ذلك يريدون (الاستثناء المنقطع) .

وقد استعمله الأعم الشنتمري في (شرح الديوان) وذلك في شرحه للبيت (٦) من

القصيدة (٤١) :

(١) المصدر نفسه : ٧٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٤٨/٢ ، ٣١٣ ، ومجالس ثعلب : ٥٨/١ ، ١٠١ ، و٥٥٦/٢ ، وإلى هذا أشار الباحث محمد عبد الرسول سلمان في رسالته (البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري) : ٥٨-٥٩ ، وقال : "اننا لم نجد من البصريين كالأخفش والمبرد من يستعمل هذا المصطلح بلفظه الذي استقر في درس النحوي ، ولكننا في المقابل وجدناه يتردد على لسان ثعلب وابن جرير الطبري وأبي بكر ابن الانباري مما يوحي بكونه مصطلحاً متداولاً عند الكوفيين".

(٣) الكتاب : ٣١٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٢٥/٢ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤١٢/٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٤١٧/٤ .

مَنْ لِي بَرِّعٍ مِنْهُمْ مَعْهُودٌ إِلَّا الْأَسَى وَعَزِيمَةُ الْمَجْلُودِ

"... ثم قال من لي برِّعٍ الأحبة يرده كما عهدته ثم استثنى استثناءً منقطعاً ، فقال لكن شأني وأمري الأسى والحزن ... " (١) .

٢- الفعل المستقبل :

من مصطلحات الكوفيين ، ويستعملون مصطلح (المستقبل) إذا أرادوا أن يكون الحدث دالاً على الحال والاستقبال ، وهو ما يقابل (المضارع) عند البصريين (٢) . غير ان الكوفيين يجعلون فعل الأمر مندرجاً تحت الفعل المستقبل ، ذلك ان فعل الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ، وهذا يكون مجزوماً دائماً (٣) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح مبيئاً ان الأفعال تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ، فهو يقول : "ضرب وضرب ، وتقول : يضرب ، ويضرب ، وسيضرب وسوف يضرب فنجد كل كلمة من هذه الأمثلة دالة على معنى الحدث الذي اشتقت منه ، رابطة له بزمان محصل ، إمّا ماضٍ كأمس وما قبله ، وإمّا حاضر كالآن الذي هو حد ما بين الزمان ، وإمّا مستقبل منتظر كغد وما بعده" (٤) . وفي موضع آخر من (المخترع) يبيّن فيه الأعلام (المستقبل) وانه غير الماضي والحال الذي عبر عنه بـ(الموجود) ، فيقول : "وهو المستقبل غير الماضي ولا الموجود بعد" (٥)

(١) شرح الديوان : ٤٦٤/١ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١١٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٣) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٧٢) : ٥٩/٢ ، والمدارس النحوية اسطورة

وواقع : ١١٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٥ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٠ .

(٤) المخترع : ٨٤-٨٥ .

بعد" (١) ، ثم يؤكد ما ذهب إليه بالقول : "فقد تبين بحمد الله أنّ الأزمنة ثلاثة : زمان ماض ، وزمان حاضر ، وزمان مستقبل ، وكذلك الأفعال" (٢) .

٣- الفعل الواقع وغير الواقع :

وهو من المصطلحات التي شاعت عند الكوفيين (٣) ، في مقابل مصطلح البصريين (الفعل المتعدي) (٤) . وهما من مصطلحات كتاب العين ، إذ يقول الخليل: "والإفلاتُ يكون بمعنى الانفلات لازماً ، وقد يكون واقعاً ، يقال : أفلتُ من الهلكةِ أي خَلَصْتُه" (٥) . وهذا المصطلح ورد في (المخترع) واستعمله الأعلام الشنتمري ، ومن ذلك قوله : "ومنه ما هو موجود غير واقع فيما قد مضى" (٦) ، وأورده في موضع آخر ، بقوله : "كما لا يجوز أن يكون ضرب غير واقع بمضروب ، فصارت لَقِيْتُ في قوة الدلالة على المفعول به بمنزلة ضَرَبْتُ ، فتعدت بغير واسطة كما تعدت ضَرَبْتُ" (٧) ، وفي تقسيمه لزمان الفعل يقول الأعلام : "وأما الموجود غير الواقع فيما مضى ... فهو الوقت الذي يقع فيه الإخبار من المحدث بوقوع الفعل الواقع فيه" (٨) . وهذه الأقوال للأعلام تُعَضِّدُ نزوعه إلى إيراد مصطلح المصيرين .

(١) المصدر نفسه : ٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢٠/١ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ١٧١/٣ ، واصلاح المنطق : ٢١٥ ، ومجالس ثعلب : ٥٨٨/٢ ، ٧٤١ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي ، للقرظي : ١٨٠ ، والمدارس النحوية ، لشوقي ضيف : ٢٠٠ .

(٥) العين ، مادة (فلت) : ١٢٣/٨ .

(٦) المخترع : ٨٨ .

(٧) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٨) المصدر نفسه : ٨٩ .

٤- الكناية والمَكْنِيّ :

مصطلح شاع استعماله عند الكوفيين^(١) ، قبالة مصطلح (الضمير) الذي استعمله البصريون^(٢) . وهذا المفهوم للكناية بدلالاته على الضمير والإشارة قد استعمله الخليل في كتابه العين ، ومنه قوله : "وأما ذِهٍ وذِي وذَا في هذه وهذِي وهذا فأسماء مكنيات ، وليس في البناء فيها غير الذال والألف التي بعدها زائدة"^(٣) . وقد ذكر ابن منظور في اللسان ان سيبويه قد استعمل الكناية في علامة المضمّر^(٤) . كما ذكر ذلك ذلك أيضاً الأعلام الشنتمري في كتابه (النكت)^(٥) . وهذا المصطلح ورد في (المخترع) ، ومن أمثله قول الأعلام في اشتراك الخفض والنصب فيما لا ينصرف : "نحو قولك : رأيتُ أحمدَ ، ومررت بأحمدَ ، واشتراكهما في الكناية في نحو قولك: رأيتكَ ، ومررت بك"^(٦) . ومن الجدير بالذكر أن الكوفيين يلجؤون أحياناً إلى استعمال مصطلح (الضمير) إلى جانب مصطلح (الكناية) الذي شاع عندهم ، وهذا ما نجده عند الفراء إذ استعمل المصطلح البصري في معاني القرآن^(٧) .

٥- ما لم يسم فاعله :

-
- (١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣١١/١ ، ٣٣٥ ، و ١٠٦/٢ ، و ٢٧٨/٣ ، واصلاح المنطق : ٢٨٤ ، ومجالس ثعلب : ٤٣/١ ، ٦٣ ، والمصطلح النحوي : ١٧٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٦٠ .
- (٢) ينظر : مصطلح (الضمير) من هذا الفصل .
- (٣) العين : ٢٠٩/٨ .
- (٤) ينظر : مادة (كنى) .
- (٥) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٦١٥ ، والأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٨٤ .
- (٦) المخترع : ٦٢ .
- (٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٢/٢ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٣ .

من المصطلحات التي شاعت في كتب الكوفيين^(١)، وعبر عنه البصريون بجملة تسميات منها : (المفعول الذي لم يتعدّه فعله ، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل)^(٢) ، و(المفعول الذي لا يذكر فاعله)^(٣) ، و(الفعل الذي بني للمفعول ، ولم يذكر من فعل به)^(٤) ، على ان (ما لم يُسمَّ فاعله) قد استعمله البصريون أيضاً ، كالمبرد ، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن جني^(٥) . وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في (المخترع) في معرض حديثه عن تعدّي الفعل الذي يحذف فاعله، إذ يقول: "قلما كان المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إنما هو فاعل منقول من المنصوب إلى المرفوع المشبه بالفاعل ، كان ما بعده من المفعولات باقياً على حاله إذ كان الفاعل موجوداً"^(٦) .

٦- الوَقْتُ (أو النصب على الوقت) :

وهو مصطلح يريد به الكوفيون ظرف الزمان ، والمنصوب على الوقت هو المفعول فيه عند البصريين^(٧) . وهو من مصطلحات الخليل ، فقد جاء في كتاب العين العين ما يفيد استعمال الوقت أو الموقت مراداً بها ألفاظاً دالة على الزمان . ومن ذلك قولك : "وصار في حدّهما اليوم ويومئذٍ والحروف التي وصفنا على ميزان ذلك مخصوصة بتوقيت لم يُخصَّ به سائر أسماء الأزمنة إلا بيان وقتٍ ، نحو : لقيته سنة

(١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء : ١١٢/١ ، ١١٤ ، واصلاح المنطق : ١٤٣ ، ومجالس ثعلب:

٢٠٨/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢١-١٢٢ ، ومصطلح النحو الكوفي: ٦٣.

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٤/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٥٠/٤ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٧٦/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢/٢ ، والأصول في النحو : ٨١/١ ، والجمل : ٧٦ ، وسر صناعة

الاعراب : ١٤٨/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٢ .

(٦) المخترع : ١٠٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١٣٨/١ ، ومجالس ثعلب : ١٧٥/١ ، وينظر : المدارس

النحوية اسطورة وواقع : ١٢٨-١٢٩ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٩ .

خرج ، ورأيتُه شَهْرَ يَقدُمُ الحاجُّ" (١) . وقد استعمله سيبويه وأُفرد له باباً في الكتاب باسم (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) (٢) . واستعمله الأعمش الشنتمري في (المخترع) في قوله : "إن هذه الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتاً للزمان على حدِّ قولك : زمان خلافة فلان ، ووَقْتُتْ مقدم الحاجِّ ، وزمان مضرب الشَّوْلُ ، ثم اختصر لفظ الزمان ، فَحذِفَ لعلم السامع ، فقام الموقت له مقامه" (٣) . ثم يستشهد الأعمش ممثلاً ، بقوله : "كما حذف أهل من قوله عز وجل : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾" (٤) ، فقامت القرية مقامه" (٥) . فحذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه (٦) .

ثالثاً : المصطلحات المشتركة :

ثمة مصطلحات نحوية ترددت في كتابي الأعمش الشنتمري (المخترع وشرح الديوان) وهي من المصطلحات المشتركة التي شاع استعمالها عند البصريين والكوفيين على السواء ، وهي : الاستفهام (٧) ، الاسماء المتمكنة (٨) ، والاسماء غير المتمكنة (٩) ، المتمكنة (٩) ، الإضافة (١٠) ، الإضمار (١) ، الأمر (٢) ، الترقيم (٣) ، التعجب (٤) ،

(١) العين : ٢٠٤/٨-٢٠٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٠٣/١ .

(٣) المخترع : ٩ .

(٤) سورة يوسف : الآية ٨٢ .

(٥) المخترع : ٩ .

(٦) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، للعكبري : ٢٠/٢ .

(٧) ينظر : المخترع : ٣٩ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ٩٨ ، ١٢٦ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥١ ، ٧٨ ، ٨٤ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٠ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٨ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٨ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، وينظر : شرح الديوان

. ١٦٥/١ ، و ١٥٠/٢ .

التتوين^(٥) ، الحال^(٦) ، الحذف^(٧) ، الخبر^(٨) ، الفاعل^(٩) ، الفعل^(١٠) ، الفعل
الماضي^(١١) ، المبتدأ^(١٢) ، المصدر^(١٣) ، المضاف^(١٤) ، المضاف إليه^(١٥) ،
المعرفة^(١٦) ، المفعول به^(١٧) ، النداء^(١٨) ، النعت^(١) ، النكرة^(٢) ، النهي^(٣) .

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٦٠/٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥٧ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٣ ، ١١٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٨٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٤ ،
١٠٤ ، وينظر : شرح الديوان : ٤١/١ ، ٣٢٥ ، و٣٠٥/٢ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٧٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٥٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٥ ، وينظر :
شرح الديوان : ٣٠١/١ ، ٣٠٥ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ،
١٢٧ ، ١٢٨ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٠١/١ ، و٣٠٥/٢ .

(١١) ينظر : المخترع : ٧٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٣٠ .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ ، ١٠٩ ، ١٢١ .

(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧ ، ٥٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٧ ، وينظر : شر الديوان :
٢٤٦ ، ٢٠٥/١ .

(١٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٢ .

(١٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٢ .

(١٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٦٩ .

(١٧) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، وينظر : شرح
الديوان : ٣٠٥/١ .

(١٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ ، ٤٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ١٣٠ .

ومما يجدر التنبيه عليه أن مصطلح (الفعل) في (المخترع) قد يطلق مراداً به مفهومه المعروف الدال على الحدث مقترباً بزمن محصل ، ومن أمثله ما ورد فيه: "ان الفعل أداة تعمل في الاسم ، ترفعه وتتصبه"^(٤) . وقد يطلق مصطلح (الفعل) مراداً به (المصدر) ، ومن أمثله في (المخترع) : "ان قولك ضَرَبَ دالٌّ على ضَرْبٍ ، والضَّرْبُ فعل"^(٥) ومنه أيضاً : "وان لم يكن ضَرَبَ اسماً للحركة التي هي الفعل ، كما أن الضَّرْبُ اسم لها"^(٦) ، ويبدو ان اطلاق مصطلح (الفعل) مراداً به (المصدر) من قبيل تسمية الأصل بالفرع^(٧) . وهذا ما نجده في كتاب العين^(٨) ، وكذلك في كتاب سيبويه^(٩) ، (الصفة)^(١٠) ، (الضمير والمضمر)^(١١) ، (الخفض)^(١٢) .

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٥ ، ٧٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٨ ، ٧٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٩١ .

(٥) المصدر نفسه : ٨٦ .

(٦) المصدر نفسه : ٨٦ .

(٧) ينظر : المصطلح النحوي ، للقوزي : ١٣٩ ، وهذا عند البصريين الذين يعدّون المصدر

للفعل . وينظر في تفصيل ذلك : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٢٨) : ٢١٧/١ ،

والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٩٢ .

(٨) العين : ٣٦/٢ .

(٩) ينظر : الكتاب : ٤٢/٤ .

(١٠) المخترع : ٤٠ ، وشرح الديوان : ٥٥/١ ، ٣١٤-٣١٥ .

(١١) المخترع : ٤٤ ، ٥٩ .

(١٢) المصدر نفسه : ٦٠-٦١ ، ٧٩ ، وشرح الديوان : ٤٦٤/١ .

رابعاً : مصطلحات نادرة (قليلة الاستعمال) :

ورد في (المخترع) مصطلحات ندر استعمالها ، إذ لم تتردد في الكتب النحوية كثيراً ، وهي :

١- الفعل الموجود :

قال الأعلام الشنتمري : "وأما الموجود غير الواقع فيما مضى ولا المتوقع فيما يستقبل فهو الوقت الذي يقع فيه الاخبار من المحدث بوقوع الفعل الواقع فيه ، كقولك: أنت الآن تفعل ... هو ثابت في وقته"^(١) . وبهذا المصطلح عبّر الأعلام عن (المضارع (المضارع على الحال والآن) ، والذي سبقه في استعماله المتقدمين^(٢) .

٢- الفعل المتوقع أو المنتظر :

أورد الأعلام الشنتمري هذا المصطلح قاصداً به (المضارع المستقبل) ومن أمثاله قول الأعلام : "وهذا كله في خبر ما ينتظر من الزمان وهو المستقبل غير الماضي ولا الموجود"^(٣) . وفي موضع آخر يذكر الأعلام هذا المصطلح في حديثه عن زمان (المضارع الحال) ، قائلاً : "فذلك البعض في حيز ما مضى ، وبعضه لم يقع ، فهو في حيز المتوقع المنتظر ، فإذا كان هذا الذي جعلته حالاً منقسماً على الماضي وعلى المتوقع"^(٤) . ولم يخرج الأعلام في مفهوم هذا المصطلح عن سابقيه^(١) .

(١) المخترع : ٨٩ .

(٢) ينظر في استعماله: الأصول في النحو: ٣٨/١-٣٩ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤-٧٥ .
٧٥ .

(٣) المخترع : ٨٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٩ .

(١) ينظر في استعماله : الأصول في النحو : ٣٨/١-٣٩ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٥-

الفصل الثالث المباحث اللغوية في الكتابين

- المبحث الأول : المباحث الصوتية .
- المبحث الثاني : المباحث الصرفية .
- المبحث الثالث : المباحث الدلالية .

المبحث الأول

المباحث الصونية

- من الظواهر الصوتية الخاصة بالصوامت :

تتعرض الأصوات الصامتة للتغيّر عند تجاوزها في السلسلة الكلامية ، ويتوقف مقدار ذلك التغيّر على موقع الصوت من آلة النطق ، وعلى نوع العلاقة بينه وبين الصوت المجاور له^(١) ، وتدرج في هذا الموضوع ظاهرة :

١- الخفاء :

أشار الأعلام إلى ظاهرة (الخفاء) في (المخترع) في أثناء حديثه عن إظهار النون ، قال : "ان النون حرف مجهور كما ان الواو والياء مجهورتان ، وهي قوية في الحروف الزائدة ، كثيرة التردد في الزيادة ، فلما اجتمع فيها الجهر وكثرة الاستعمال والزيادة ، وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت - وجب أن تختص بالزيادة للحاجة إلى شدة البيان وتأكيد الفرق ، ولم يُزد غيرها من حروف الزيادة ؛ لأنها لا تخلو من أن يكون بعضها مهموساً ، والمهموس خفي ، أو يكون قليل الاستعمال في الزيادة وإن كان مجهوراً"^(٢) .

يظهر في نص الأعلام عدة إشارات صوتية موجزة منها :

- ١- إظهار النون كونها صوتاً مجهوراً فضلاً عن الزيادة وكثرة الاستعمال .
- ٢- ذهب الأعلام إلى أنّ ظاهرة (الخفاء) لا تختصّ بالأصوات المهموسة .

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٥٤٤ ، والمقتضب : ١/٢١٥ ، وابن الطحان وجهوده في الدراسات

الصوتية ، رسالة ماجستير : ٩٧ .

(٢) المخترع : ٥١-٥٢ .

٣- تبرز قيمة نصّ الأعم في قوله (وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت) ، إذ سبقت الإشارة إلى أن المراد بالجهر اهتزاز الوترين الصوتيين حال النطق بالصوت^(١) .

وقد أفاد الأعم من المصادر التي سبقته في تناول ظاهرة (الاخفاء) ، وكان سيبويه أقدم من تحدّث عن ذلك ، إذ قال : "... فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللّين والمدّ ، أو بما فيها منها . وإن شئت أخفيت ... وللأصوات المجهورة فضيلتان على الأصوات المهموسة هما :

١- ان الأصوات المهموسة تحتاج إلى جهد أكبر من النطق بالأصوات المجهورة . وذلك لأن الممر يكون أمامها مفتوحاً لا عائق فيه للأوتار ، مما يحتاج إلى كمية هوائية كبيرة وجهد عضلي أكبر لدفع هذه الكمية والضغط على الهواء الخارجي لإيصال الصوت بالمستوى المطلوب ، أما الأصوات المجهورة فالعائق موجود (الأوتار الصوتية) ، والكمية المندفعة محدودة ، والطاقة المحتاج إليها في دفع تلك الكمية أقل من الحالة الأولى مما يجعل الضغط الخارجي أكبر من الأول بمجهود قليل وذلك لانتشار الهواء في الحالة الأولى ، وانحصاره في الحالة الثانية^(٢) .

٢- ان تذبذب الأوتار الصوتية لانحصار الهواء في حالة الجهر يضيف على الصوت المجهور ملمحاً رنينياً ينتج عنه نغمات موسيقية على خلاف الأصوات المهموسة التي تمتاز بضوضائية^(٣) . وذلك لانتشار الهواء فيها وتوزعه في مسافات كبيرة من تجاوب الجهاز النطقي والفضاء الخارجي ،

(١) ينظر : مصطلح (الجهر) .

(٢) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : ٩٤ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١-٥٢ .

(٣) ينظر : علم الأصوات : ١٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٦٠-٦١ .

وبذا تكون الراحة السمعية للأذن الإنسانية مع الأصوات المجهورة أكثر مما هي عليه مع الأصوات المهموسة ، ولعلّه يكون سبباً في كثرة الأصوات المجهورة في العربية مع قلة المهموسات^(١) .

٢- ظاهرة الاشباع :

وهو من الظواهر الكمية التي تلحق المصوتات عند وقوعها في التركيب ، فالزيادة في نطق الحركة هو ما سمّاه العلماء (الاشباع) ، أمّا نقصان الحركة عن حدّها فتندرج تحته أربع حالات ، وهي : الروم ، والاشمام ، والاختلاس ، والاختفاء^(٢) .

- الاشباع :

الإشباع في الاصطلاح هو : الزيادة في كمية الحركة حتى ينشأ عنها حرف من جنسها ، فينشأ عن الفتحة ألف ، وعن الضمة واو ، وعن الكسرة ياء^(٣) . وقد تُخرج المصوتات القصيرة عن طبيعتها المعتادة التي تتمثل بنطقها كوامل من غير زيادة ولا نقصان ، وهذا المفهوم عن هذه الظاهرة الصوتية ورد في (المخترع) في أثناء حديث الأعلام الشنتمري عن دلائل الإعراب من الحركات الثلاث ، إذ أشار إلى التغيرات التي تطرأ على الطول الطبيعي للمصوتات ، وأورد مجموعة من الشواهد من شعر العرب الفصحاء . قال : "دليل ذلك أنّك إذا أشبعت كلّ حركة منها حدث بعدها

(١) ينظر : الأصوات اللغوية : ٢١ ، وعلم اللغة العام - الأصوات : ١٨٨ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات ، رسالة ماجستير : ١٥٩ ، والخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أطروحة دكتوراه : ١٩٠ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٢٣/٣ ، والتحديد في الاتقان والتجويد : ٩٧ ، وفقه العربية المقارن : ٩١ ، والخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أطروحة دكتوراه : ١٩٠ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات ، رسالة ماجستير : ١٥٩-١٦٠ .

الحرف المناسب لها ، كقولك أبو وأبا وأبي ؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتَّبَعُوا الحرف المتحرِّك الذي هو حرف الروي إن كان مضموماً واواً، وإن كان مفتوحاً ألفاً ، وإن كان مكسوراً ياءً ، كقول الأعشى^(١) :

هُرَيْرَةٌ وَدَعَّهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمُو
غَدَاةٌ غَدِ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وكقول زهير^(٢) :

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمِي
بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَّمِ

وكقول جرير^(٣) :

بَانَ الخَلِيْطُ ، وَلَوْ طَاوَعْتَ مَا بَانَا وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانَا

وكذلك سائر الأبيات^(٤) .

وفي النص إشارة نافعة لما يؤيده المعاصرون ، فالفرق بين الفتحة وبين ألف المد ليس غير اختلاف في كمية الصوت ، وألف المد ليست إلا فتحة طويلة ، وكذلك ياء المد ليست في الحقيقة غير كسرة طويلة ، وما واو المد إلا ضمة طويلة^(٥) . وقد عقد له سيبويه باباً سماه (باب الإشباع في الجرِّ والرفع وغير الإشباع ، والحركة كما هي) قال فيه : "فأما الذين يُشْبِعُونَ فَيَمِطُّونَ ، وعلامتها واوٌ وياءٌ ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك : يَضْرِبُهَا ..."^(٦) . وكذلك فعل في (باب وجوه القوافي في

(١) وهو مطلع قصيدة في ديوانه : ١٢٧ .

(٢) وهو مطلع معلقته ، الديوان : ١٦ .

(٣) وهو مطلع قصيدة في ديوانه : ١٦٠ .

(٤) المخترع : ٧٦-٧٧ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ .

(٦) الكتاب : ٤-٢٠٢ .

الإنشاد) قال : "أما إذا تَرَنَّمُوا فإنهم يُلْحِقُونَ الألف والياء والواو وما يَنْوُنُ وما لا يَنْوُنُ ؛ لأنهم أرادوا مَدَّ الصوت ... " (١) .

وكرر ابن جنِّي في كتابه الخصائص ما ذكره سيبويه ، إذ عقد في كتابه الخصائص باباً سَمَّاهُ : (باب في مطل الحركات) (٢) . ويبدو أنهم توصلوا إلى كون الحركات أجزاء من (الحروف) عن طريق دراسة (الإشباع) الذي دعاه ابن جنِّي (مطل الحركات) وملاحظتهم "أنَّ الضمَّة متى أشبعت صارت واواً ، والفتحة متى أشبعت صارت ألفاً ، والكسرة تصير ياء عند الإشباع" (٣) . وقد أفاد الأعلام الشنتمري في تأييد فكرته في الإشباع من شواهد سيبويه وأدلته من المنظوم من كلام العرب (٤) . يقول الدكتور حسام النعيمي : "والذي يؤكد حديث الإشباع هذا ، أنَّ العرب ربما احتاجت في أشعارهم إلى حرف مجتلب لإقامة الوزن ، فتلجأ حينئذ إلى إشباع الحركة فيتولد منها حرف ... " (٥) .

٣- إدغام المثليين :

سبق الحديث عن معنى الإدغام في الفصل الذي عُنِيَ بالمصطلحات وسأذكر هنا إشارة الأعلام الشنتمري بهذا النوع من الإدغام ، إذ أورده في (المخترع) في أثناء حديثه عن بعض الأبنية التي يلحقها الاعتلال والإدغام فتتصرف ، قال : "فلما كانت

(١) الكتاب : ٢٠٤/٤ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١٢١/٣ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات : ١٦١ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/٤ .

(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنِّي : ٣٢٦ .

هذه الأبنية مختصة بالفعل دون الاسم ثقلت في كلامهم ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم ، واقترن بذلك أنه معرفة ، فلم ينصرف إلا في النكرة . فإن كل شيء من هذه الأبنية على لفظ الأسماء باعتلال يلحقه وإدغام كزُدَّ وشُدَّ ، ومثل بَيْع / وسِير - انصرف على كل حال" (١) .

وقد ذكر سيبويه في (باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه" (٢) . والإدغام بحسب نوع العلاقة بين الصوتين على ثلاثة أقسام ، يقول أبو بكر أحمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) : "فالمثلان ما اتفقا مخرجاً وصفة ، كالباء والباء ، والتاء والتاء ، والجيم والجيم ، واللام واللام" (٣) . ونجده عند المعاصرين : "يحصل بين الصوتين المتماثلين سواء أكان الأول منهما ساكناً في الأصل كالطاء الأولى من (قطّع) ، أو متحركاً كالميم الأولى من (شم) والذال الأولى في (شدّ) ... ففي (شدّ) سكنت الذال الأولى فأدغمت في الذال الثانية كي يتحرك اللسان بهما مرة واحدة كما يحصل الإدغام عند اجتماع حرفين متماثلين في كلمتين متجاورتين ويكون الأول ساكناً والثاني متحركاً ..." (٤) . وأود الإشارة هنا إلى ان مفهوم (الثقل) عند الأعلام قد سبقت الإشارة إليه في معرض الحديث عن المصطلحات الصوتية . وخلاصة القول : أنّ المعاصرين والقدامى اتفقوا على هذا النوع من الإدغام الذي أشار إليه الأعلام .

(١) المخترع : ٣٠ .

(٢) الكتاب : ٤/٤٣٧ .

(٣) المدخل إلى علم أصوات العربية : ٢٣٢ .

(٤) علم الأصوات اللغوية : ١٣٩-١٤٠ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٨١-٨٢ .

٤- لام المعرفة :

وهي ظاهرة من ظواهر المماثلة وأعمّها شيوعاً في الاستعمال^(١) . وقد جرى الاستعمال باختفائها مع ثلاثة عشر صوتاً ، هي أصوات مقدم الفم^(٢) . جاء في الكتاب : "و(لام المعرفة) تُدغمُ في ثلاثة عشر حرفاً ، لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ؛ واللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً ، منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجرز إلا الإدغام"^(٣) . يريد سيبويه ان علة إدغام اللام ترجع إلى قرب مخرج اللام من مخارج تلك الحروف وكثرة موافقة اللام لها في الاستعمال^(٤) .

وقد وافق المبرّد سيبويه في هذا موافقة بينة بل عوّل كثيراً على كلامه . إذ قال : "وهو يدغم إذا كان للمعرفة في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز معهن إلا الإدغام فمنها أحد عشر حرفاً تجاور اللام وحرفان يتصلان بها"^(٥) . يريد المبرّد ان لام التعريف إذا سبقت أحد الحروف التي تسمى الحروف الشمسية لا بد من إدغامها فيه وهذه الحروف على قسمين :

الأول : الحروف المجاورة في المخرج ، وهي (الراء والنون والطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء والزاي والصاد والسين)^(٦) .

(١) ينظر: الكتاب : ٤/٤٥٧ ، والمقتضب : ١/٢١٣ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤/٤٥٧ ، والمقتضب : ١/٢١٣ ، وشرح المفصل : ١٠/١٤٠ .

(٣) الكتاب : ٤/٤٥٧ .

(٤) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية : ٧١ ، ٧٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ١٢٨ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١/٢١٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ١٢٨ .

(٦) ينظر : المصدران أنفسهما .

والثاني : ما بَعُد عن اللام في المخرج واتصل معها في التفشي ، وذلك حرفان هما الشين والضاد^(١) .

جاء في (المخترع) : "وانما حُصَّت (اللام) بأن تكون سمة التعريف دون غيرها ؛ لأنها من زوائد الاسم خاصة ، وهي حرف مجهور ، وحرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخف من الإظهار ، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك"^(٢) . نلمح في هذا النص ملاحظ صوتية تنم عن تصور دقيق لهذا الصوت ومناسبته للاسم في التعريف وكذلك ظاهرة الإدغام . وأحاول أن أعرض لها على وفق الآتي :

١- وصف الأعلم (لام المعرفة) بالمجهور ، والأصوات المجهورة كلها يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق ، أما المهموس فتخرج أصواتها من مخارجها، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف ولا تصل إلى ذلك في المجهور . وفي هذا انسجام يبيئه قانون المماثلة الصوتي الذي يعالج الأصوات المتجاورة في الكلمات والجمل وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعاً إلى الانسجام الصوتي ، واقتصاداً في الجهد الذي يبذله المتكلم ، والأصل في الأصوات اللغوية ان يكون لكل صوت مجهور مقابل مهموس^(٣) .

٢- أشار الأعلم الشنتمري إلى ان اللام تختفي مع أصوات مقدم الفم بسبب التقارب الصوتي والمخرجي في قوله : (يُدغم في أكثر حروف الفم) أي ان لام

(١) ينظر : المقتضب : ٢١٤/١ .

(٢) المخترع : ٥٣ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٤٣ ، ٧٠ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية :

التعريف إذا سبقت أحد الحروف التي تسمى الحروف الشمسية لآبد من إدغامها فيه^(١) .

٣- ما ذهب إليه الأعمى في قوله (والإدغام أخف من الإظهار) موافق لما ذهب إليه القدماء ، إذ نجد الفراء يصف (الإدغام) بقوله : "فما نُقِلَ على اللسان إظهارُهُ فأُدْغِمَ"^(٢) . ويلاحظ في قول الأعمى أيضاً إشارته إلى خفاء اللام في أصوات مقدم الفم وظهورها مع بقية الأصوات^(٣) .

وقد ذهب الأعمى إلى أن (لام المعرفة) ساكنة والألف الداخلة عليها ألف وصل جلبت للتوصل بها إلى الساكن ، قال : "وأما الألف الداخلة عليه فهي ألف وصل ، جلبت ليتوصل بها إلى اللام الساكنة لئلا يبتدأ بساكن ، وكان حقها أن تكسر في الابتداء بها على حكم التقاء الساكنين ، ولكنها ابتدأت مفتوحة ، ليفرق بين دخولها في الموضع الذي يجب لها ودخولها في غيره"^(٤) .

وتكمن في هذا النص إشارة صوتية مهمة نجد لها صدقاً عند بعض المعاصرين ، إذ يقول الدكتور داود عبده : "... وفي رأيي أن الأصل هو الكسرة كما هو الحال في اللهجات لا الفتحة ، أي أن الأصل أن يقال : الولد نشيط ، بكسرة قبل اللام ، تماماً كما يقال : لعب ، بكسرة قبل اللام ، وأن الفتحة دخلت الفصحى من لهجة كانت تستعمل الفتحة لتجنب توالي الصالح في أول المنطوق وفي وسطه على السواء ، فيقال في تلك اللهجة : ضربت الولد ، كما يقال : الولد نشيط ..."^(٥) .

(١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٥٤/٢ ، وعلم الأصوات اللغوية : ١٣٨ .

(٣) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٤) المخترع : ٥٣ .

(٥) دراسات في علم أصوات العربية : ٧٤ .

٥- النون :

للنون أحكام خاصة بها ؛ لأن لها مخرجين أحدهما من الخياشيم محضاً لا يشركها فيه شيء ، وذلك إذا كانت ساكنة ، والآخر مما يلي مُخرج الرء واللام إذا كانت النون متحركة^(١) .

- مخرج الخيشوم :

وهو مخرج النون الخفيفة أو الخفية ، وهي النون الساكنة ، وأحد الحروف الفروع^(٢) . وقد أورد الأعم الشنتمري هذا المخرج في موضع واحد من كتابه (المخترع) جاء فيه : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بَغْنَةً وسهولة دون تكلف حركة من اللسان ..."^(٣) . ويبدو كلام الأعم في هذا المخرج أكثر تفصيلاً من كلام سيبويه^(٤) . إذ عبارة سيبويه هي : "ومن الخياشيم مُخرج النون الخفيفة"^(٥) . فقد زاد الأعم أنها خالصة من الخياشيم لا يشركها في مخرجها شيء . وقد اتفق جمهور العلماء على أن هذا المخرج إنما يختص بالنون الفرعية (النون الخفيفة) ، إلا أنّ سيبويه والمبرد وابن دريد وابن جنّي ذكروا هذا المخرج بعد الانتهاء من ذكر مخرج الشفة من غير إشارة

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٢ ، ٤٣٤ ، والمقتضب : ١/٢١٥ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٧١ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٣٢ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٧١ ، والدرس الصوتي عند المبرد : ٧٨ .

(٣) المخترع : ٥١ .

(٤) سبقت الإشارة إلى ذلك ينظر : فصل المصطلحات .

(٥) الكتاب : ٤/٤٣٤ .

إلى أنه مختص بالنون الفرعية وحدها^(١) . وذكره الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والرضي في مبتدأ الحديث عن الحروف الفروع^(٢) .

أما المعاصرون فقد اتفقوا مع القدامى في أمر هذا المخرج ، إلا ان بعضهم يرى إمكان الاستغناء عن درج هذا المخرج والاكتفاء بدرج مخرج النون المتحركة محتجاً بأن الغنة هي صفة من صفات النون المتحركة (الأصلية) ، فلا داعي لأن يفرد للغنة مخرجاً مستقلاً^(٣) . وجدير بالذكر أن القرّاء وافقوا الأعلام فيما ذهب إليه فالغنة عندهم هي صوت يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه ، ينقطع عند إمساك الأنف^(٤) .

- مخرج النون المتحركة :

وهو من المخارج التي أشار إليها الأعلام في كتابه (شرح الديوان) في أثناء شرحه للبيت الخامس من القصيدة العاشرة :

أَلَا بَكَرَتْ مَعْدُولَةٌ حِينَ تَعْدُلُ تُخَوِّفُنِي مِ الْأَمْرِ مَا لَسْتُ أَجْهَلُ

قال الأعلام : "وقوله م الأمر ، أي : أراد من الأمر ، فحذف النون ؛ لأنها من مخرج اللام ، ونظيره قولهم : بلحارث وبلعنبر ، يريدون بني الحارث وبني العنبر"^(٥) .

نلاحظ في هذا النصّ أمرين هما :

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣ ، والمقتضب : ١/١٩٣ ، والجمهرة : ١/٨ ، وسر صناعة الاعراب : ١/٥٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١/١٢٥-١٢٦ ، وشرح الشافية : ٣/٢٥٠ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ٧٩ .

(٣) ينظر : علم اللغة العام - الأصوات ، د. كمال بشر : ٩٢-٩٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ٧٩-٨٠ .

(٤) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ١٤٤ .

(٥) شرح الديوان : ١/٢٤١-٢٤٢ .

١- ان مذهب الأعلام في حذف النون وإشارته إلى ما يناظره في كلام العرب موافق لمذهب القدماء . إذ وردَ في الكتاب في (باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد) : "ومن الشاذّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بَلْعَنْبَرٍ وِبْلَحَارِثٍ ، بحذف النون . وكذلك يفعلون بكلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ؛ لأنّها لما كانت مما كثر في كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتيّ المخرج ، حذفوها وشبّهوها بمسّتْ ؛ لأنّهما حرفان متقاربان ، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مسّتْ لسكون اللام . وهذا أبعد ؛ لأنه اجتمع فيه أنّه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركة . ومثل هذا قول بعضهم : (عَلْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ) ، فحذف اللام ، يريد : على الماءِ بَنُو فُلَانٍ . وهي عربية^(١) . يريد : على الماء ، فالتقت اللامان والآخرة منهما ساكنة فلم يمكن الإدغام ، لأن المتحرك لا يُدغم في الساكن ، فَحُذِفَتِ اللام طلباً للتخفيف ، كما حذفت إحدى السينين واللامين في مسّت وظلت ؛ والأصل مسست وظللت^(٢) .

٢- والأمر الثاني ينحصر في قول الأعلام (فحذف النون ؛ لأنها من مخرج اللام) وفي ذلك إشارة إلى التأثير من القرب بين الصوتين ، فهذه النون أشد ما تكون متأثراً بما يجاورها من أصوات وبين اللام والنون قرب شديد يخفى معه إدراك التمايز بين مخرجها^(٣) . ونلمح أيضاً من قول الأعلام مذهبه في مخرج (اللام والنون) إذ اختلفَ في مخرج (اللام والنون والراء) إذ ان الخليل بن أحمد عدّها من مخرج واحد ، وسيبويه وجمهور القدماء يعدّونها من ثلاثة مخرج ، وعدّها الجرمي ومن وافقه من مخرج واحد ، وبذلك يمكن القول ان الأعلام الشنتمري موافق لل خليل . وقد أخذَ بذلك كثير من المعاصرين^(٤) .

(١) الكتاب : ٤٨٤/٤-٤٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٨٥/٤ ، الهامش (١) .

(٣) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٩٣ .

(٤) ينظر : مخرج حروف العربية ، بحث : ٢٢ .

المبحث الثاني

المباحث الصرفية

أولاً : العدول الصرفي :

أوردت المعجمات العربية للفعل الثلاثي (عدل) عدَّة معانٍ منها الميل فـ"عدلتُ عن الشيء ملتُ عنه"^(١) . فالعدول إذن هو التغيُّر والميل عن الجهة إلى أخرى وهو معنى يقودنا إلى المعنى الاصطلاحي له . فالعدول اصطلاحاً : "هو أن يُشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويُغير بناؤه ، إما لإزالة معنى إلى معنى ، وإما لأن يسمَّى به . فأما الذي عدِلَ لإزالة معنى إلى معنى ، فمثنى وثلاث ورباع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه ، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ..."^(٢) . وقد ورد المصطلح في التراث بمعنى : الخروج عن الأصل أو عمّا هو متعارف عليه^(٣) . وقد أشار اللغويون في جملة مباحثهم إلى اختلاف معاني الصيغ في العربية ، ومن ذلك مباحثهم الخاصة بالكلام على خصائص العربية وطاقاتها الكامنة في مباني صيغها الصرفية ، وإمكانية تبادلها من سياق إلى آخر وفق إرادة المتكلم لمعناه المقصود وغرضه المطلوب . وعلى هذا الأساس حصل العدول بين صيغ المشتقات في العربية ، ولاسيما في مستوى اللغة الصرفي ، فيما يخص صيغ المصادر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة وغيرها من الصيغ

(١) جمهرة اللغة ، (عدل) : ٣٥٥/١ ، وينظر : لسان العرب ، (عدل) : ٤٣٠/١١ .

(٢) الأصول في النحو : ٨٨/٢ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٦٢/١ ، ٣٩٩/٣ ، والكشاف ، للزمخشري : ١٣/١ ، ١٤ ، والعدول

الصرفي في القرآن الكريم ، (أطروحة دكتوراه) : ٢٩ .

لإمكانية تناولها من سياق إلى آخر لتقاربها ووجود التشابه اللفظي بين بعض صيغها^(١) . ومن ذلك :

- العدول عن اسم المصدر :

اسم المصدر على ثلاثة أنواع :

- ١- عَلم ، نحو : يَسَارٍ ، وَفَجَارٍ ، وَبِرَّةٍ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً .
- ٢- ذو ميم مَزِيْدَة لغير مفاعلة ، نحو : مضرب ، والمحمدة ، وهو ما يسمّى بالمصدر الميمي ، وهذا كالمصدر في العمل اتفاقاً ؛ لأنه مصدر حقيقة .
- ٣- إن كان اسم المصدر غيرهما ، أي : غير العلم والميمي ، نحو : مُضَارِبَة من قولك : ضارب مضاربة ، وغيرهما^(٢) .

وقد عرض الأعلام الشنتمري لأحد هذه الأنواع في كتابه (المخترع) في حديثه عن المبني على الكسر من الأسماء ، إذ قال الأعلام : "وأما (فَجَارٍ) فاسم مؤنث معدول عن اسم المصدر العلم"^(٣) . وذكر الأعلام أن (فَجَارٍ) معدول عن (فَجَرَة) في قول الشاعر تقديراً ، وذلك بقوله : "وفجارٍ إنّما هو معدول عن اسم المصدر ، وكأَنَّهُ في التقدير معدول عن فَجَرَة"^(٤) . مستندلاً على ذلك بقول النابغة^(٥) :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً ، وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

(١) ينظر : الكتاب : ١١٠/١ ، ٣٧٠/٣ ، والمقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٢ وتصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة : ١٣ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية ، رسالة ماجستير : ٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٢١/٣ ، وشرح التصريح : ٦٣/٢-٦٤ ، وشرح الأشموني : ٣٣٦/٢ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٦ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : ديوانه : ٥٥ .

فأورد الشاعر هنا (بَرَّة) من غير عدول ، ولم يبينه كفجار ، يقول الأعلام :
 "والدليل على ذلك قول النابغة : فحملتُ بَرَّةً ، واحتلمتَ فجارٍ ، فجعل بَرَّةً اسماً علماً
 للبرِّ ، فلم يصرفه ، ولو عدله فقال برارٍ لوجب ان يبينه كما بنى فجارٍ حيث عدله عن
 فَجْرَة" (١) . وما ذكره الأعلام أشار إليه النحاة من قبل ، فقد عدَّ سيبويه (فجارٍ) من
 المصادر المعدولة وتبعه جمع من النحاة كالزجاج وابن جنِّي (٢) .

ثم يعلل الأعلام الشنتمري سبب كسر ما كان على وزن (فَعَالٍ) مردداً قول
 سيبويه والزجاج ، في قوله : "وكان حقُّ هذا كله أن يُسكَّن آخره ، ولكنه حُرِّكَ لالتقاء
 الساكنين ، وُحْصَّ بالكسر ؛ لأنه مؤنث ، والكسر من علامات التأنيث ، كما كان
 الحرف الذي منه الكسرة من علامة التأنيث ، وهو الياء" (٣) .

- العُدُولُ عن فاعلةٍ إلى فَعَالٍ :

وهذا نوع آخر مما جاء معدولاً على وزن (فَعَالٍ) ، وهو الأعلام المؤنثة ، فإذا
 سميت امرأة بـ(حَدَامٍ) أو (قَطَامٍ) أو (رَقَاشٍ) فإنها مبنية على الكسر في لغة أهل
 الحجاز ، تقول : (هذه قَطَامٍ قد جاءت) و(حَدَامٍ) (٤) . قال سيبويه : "بنو تميم يقولون :
 هذه قُطَامٌ وهذه حُدَامٌ ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة ، وقَطَامٌ معدولة عن قَاطِمة أو
 قُطْمة ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو عَلمٌ ليس عن صفة ، كما

(١) المخترع : ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٢ ، والخصائص :
 ٢٦١/٣ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٧٧-٢٧٨/٣ ، والمقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ،
 للزجاج : ٧٥ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٩ .

أن عُمَرَ معدول عن عامِرٍ عِلْمًا لا صفة ... وأمَّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يُغَيِّرُوهُ ؛ لأنَّ البناء واحد ، وهو ههنا اسم للمؤنث^(١) . وقد تابعه جمع من النحاة^(٢) . ومنهم الأعلام الشنتمري فقد ذكر أن هذا العدول يجيء في الأعلام المؤنثة إذ قال : "وأما حَدَامٌ وَقَطَامٌ فاسمانِ علمانِ مؤنثانِ معدولانِ ، والأصل فيهما حَاذِمَةٌ وَقَاطِمَةٌ ، وهما في التأنيث نظير عُمَرَ وَقُتْمٌ في التذكير"^(٣) ، وفي موضع آخر يؤكد الأعلام هذا العدول بقوله : "إنَّ حَدَامٌ وما أشبهها من أسماء النساء معدولة عن فاعلة"^(٤) . وأشار الأعلام في موضع آخر إلى علل وجوب بناء (حذام وقطام) وأورد لذلك علتين عزا أولهما للمبرِّد ، وهو أنهما بعد أن عُدِلَا زادا ثقلاً خروجاً عن الأصل وتباعداً منه . وعزا الأخرى إلى سيبويه، وهو أن فعالِ اطَّرَدَ بناؤها في مواضع وجب لها فيها البناء : منها وقوعها موقع فعل الأمر كقولهم : نَزَلِ بمعنى إنزِلْ ، ووقوعها موضع النداء ، كقولهم : يَا حَبَاتِ، وَيَا عَدَارِ ، فلما اطَّرَدَ هذا في فعال ، وكانت في هذه المواضع معرفة معدولة مؤنثة أُجْرِي عليها حكم ما كان من المعدول على لفظها ، وان لم تكن علة بنائه كعلتها^(٥) . ثم ردَّ تعليل المبرِّد ورجَّح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنَّ رأي المبرِّد عنده : "فيه دخل لأنه ليس كل ما اجتمع فيه ثلاث علل يمتنع من الإعراب"^(٦) . وعزَّزَ رده رأي قول المبرِّد ، وترجيحه قول سيبويه بقوله

(١) الكتاب : ٢٧٧/٣-٢٧٨ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥ ، وشرح السيرافي

للكتاب : ١١٣/٤-١١٥ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٨٥/٣ .

(٣) المخترع : ٤٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٦) المصدر نفسه .

: "ألا ترى أنك تقول : نِسْوَةٌ ضَوَارِبٌ وَشَوَاتِمٌ ، فلا تبنيهما وفيهما ثلاث علل : الصفة ، والجمع الذي لا مثال له في الواحد ، والتأنيث ، ونحوهن كثير في العربية"^(١) . وأوْدُ الإشارة إلى أن ثَمَّةَ نحاة قد سبقوا الأعلم في ترجيح قول سيبويه ومنهم الزجاج ، وكذلك تبعهم من المتأخرين السيوطي وأبو حيان^(٢) .

- العدول في النداء (في ذمّ الاناث حال النداء) :

وهذا نوع ثالث من أنواع العدول الأربعة على الوزن (فَعَالٍ) ، ويقع عن (فَاعِلَةٌ) و(فَعِيلَةٌ) و(فَعْلَاءٌ) إلى (فَعَالٍ)^(٣) ، نحو : يَا فَسَاقِ ، أَي : يَا فَاسِقَةً ، وَيَا خَبَاثِ ، أَي : يَا خَبِيثَةً ، وَيَا لَكَاعِ ، أَي : يَا لَكُعَاءِ . وهو الصفة المؤنثة ، ولم يَجِئْ في صفة المذكر ، وجميعها تستعمل من دون الموصوف ، وهي بعد ذلك على ضربين : إمَّا لازمة للنداء ، نحو : يَا لَكَاعِ ، ولا تجيء هذه اللازمة للنداء علماً للجنس ، وإمَّا غير لازمة ، وهي على ضربين : أحدهما ما صار بالغلبة علماً جنسياً ، كما في (أَسَامَةٌ) وهو الأكثر ، وذلك نحو : لَاقِ لِلْمَنِيَّةِ ، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يخلق به ، ثُمَّ اخْتَصَّتْ بالغلبة بجنس المَنَايَا . والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقيت على وَصْفِيَّتِهَا ، نحو : قَطَاطِ ، أَي : قَاطِئَةٌ كَافِيَةٌ^(٤) .

وقد حدَّه سيبويه في الكتاب في ذكره لأنواع العدول على وزن (فَعَالٍ) قائلاً : "واسماً للوصف المنادى المؤنث كما كان فسق ونحوه مذكر ، وقد يكون اسماً للوصف

(١) المخترع : ٤٦ .

(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥-٧٦ ، والهمع : ٩٣/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٧٠/٣ ، والمقتضب : ٣٧٤/٣ ، وشرح الكافية : ١٩٥/٣-١٩٦ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٩-١٥٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١٩٦/٣ ، وشرح الأشموني : ١٦٨/٣ .

غير المنادى^(١) . وتابعه كلُّ من المبرد والزجاج وابن السراج^(٢) ، وقد تابع الأعلام الشنتمري هؤلاء النحاة مؤكداً وقوع هذا النوع من العدول في النداء ، كما وقع في الاعلام المؤنثة ، وأنه نظير (فُعَلُ) في المذكر ، جاء في (المخترع) : "وأما لكاع فوق في النداء معدولاً عن المؤنث كما وقع حذام في باب التسمية ، ونظيره من المذكر قولهم يا لُكَعُ ، كما أن نظير حذام عُمَرُ"^(٣) .

واستدلَّ الأعلام على بناء هذا المعدول ببناء المنادى المذكر بقوله : "قلما كان المنادى المذكر المفرد المعرفة مبنياً في النداء ، كان هذا المعدول المؤنث المعرفة أحقَّ منه بالبناء"^(٤) .

ثانياً : الإبدال والإعلال :

أ- الإبدال :

هو أن تقيم حرفاً مقام حرف آخر في موضعه ، إما ضرورة ، وإما صنعة واستحساناً^(٥) . نحو تاء (تراث) فهي بدل من الواو ؛ لأنها من (ورث) . وشرط الإبدال ألا يكون لأجل العوض ك(تاء عدة) فهي عوض من الواو في (وعد) وهذا ليس بإبدال ؛ لأن شرط الإبدال أن يقوم (المبدل) مقام (المبدل منه) ، ويحمل حركته، وأما العوض

(١) الكتاب : ٢٧٠/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٧٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥ ، والأصول في النحو : ٨٩/٢ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٧/١٠ ، والممتع في التصريف : ٢١٣/١ ، وشرح الشافية : ١٩٧/٣ ، والصرف وعلم الأصوات ، د. ديزيره سقال : ١٣٩ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، (أطروحة دكتوراه) : ١٢١ .

فهو أن تقيم حرفاً مقام حرف في غير موضعه^(١) . وقد أُطلق على الإبدال الذي يحصل في تاء الافتعال (أبداً قياسياً) ، إذ تبدل تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاؤه زائياً أو ذالاً أو دالاً^(٢) . وتبدل تاء الافتعال طاءً إذا كانت فاؤه أحد أحرف الاطباق الأربعة وهي (الضاد والصاد والطاء والظاء)^(٣) .

وقد تناول الأعلام الشنتمري عدداً من مظاهر الإبدال في كتابه (المخترع) سأعرضها :

- إبدال الهاء من الهمزة :

جاء في حديث الأعلام الشنتمري عن حروف الدعاء إبدال (الهاء) من (الهمز) في (هيا) إذ قال : "وهيَا ، وهي بمنزلة أيَا والهاء فيها مبدلة من الهمزة ، كما أبدلت في مُهَيِّمِن ، ومعناه مُؤَيِّمِن ، وهو بمعنى أمين ، وكما أبدلت في هَرَقْتُ ، والأصل : أَرَقْتُ ، وفي هِيَّاك والأصل إِيَّاك"^(٤) . ثمَّ علل هذا الإبدال بقوله : "وإنما أبدلت في هذه المواضع من الهمزة لخفتها وثقل الهمزة ؛ ولأنها اختها في المخرج

(١) ينظر : شرح المفصل : ٧/١٠ ، والصرف وعلم الأصوات : ١٣٩-١٤٠ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، (أطروحة دكتوراه) : ١٢١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٣٩/٤ ، وشرح المفصل : ١٠ / ، والجهود اللغوية والنحوية ، للحدادي ، رسالة ماجستير : ١٨٥ .

(٣) ينظر : شرح الشافية : ١٩٩/٣ ، وشذا العرف في فن الصرف : ١٤٨ ، والمهذب في علم التصريف : ٣١٥ .

(٤) المخترع : ٦٩ .

وبمنزلتها في الزيادة والبدل" (١) . والحديث عن إبدال الهاء من الهمزة قد ورد عند متقدمي النحاة ومتأخريهم ، إذ فصلوا الحديث عنه ، وذكروا له أمثلة وشواهد (٢) .

- إبدال الميم من الواو :

ذكر سيبويه أنّ هذا النوع من الإبدال قليل ، إذ قال : "وقد أبدلت من الواو في فم ، وذلك قليل" (٣) . وكذلك ورد عن النحاة من بعده فلم يمثلوا له إلا بلفظ الفم وحده وذكروا : "أن الأصل فيه (فَوْهٌ) عينه واو ، ولامه هاء ، يدلُّ على ذلك قولهم في التصغير : (فُؤِيهٌ) ، وفي التكسير : (أفَوَاهٌ) ، ووزنه (فَعْلٌ) بفتح الأول وسكون الثاني" (٤) . وقد تناول الأعلام الشنتمري هذا النوع من الإبدال في (المخترع) ، وذلك في حديثه عن علة إعراب الأسماء الخمسة بالأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) ، وحذف أواخرها في حال الافراد ، فتكون معربة بالحركات ، يقول الأعلام : "إلا نو مال وحده فإنه لا يفرد من الإضافة لذلك ، وكذلك (فو زيد) إلا أن يبذل من الواو الميم. فيفرد حينئذ لقوة الميم بالحركة" (٥) .

- إبدال الهمزة من الياء :

-
- (١) المصدر نفسه .
 (٢) ينظر على سبيل المثال : الكتاب : ٢٣٨/٤ . "وأما الهاء ... وقد أبدلت من الهمزة في هَرَفَتْ ، وَهَمَرَتْ ، وَهَرَحَتْ" . وينظر : المقتضب : ٦٥/١ ، والمنصف : ١٤٤/٢-١٤٥ ، وشرح المفصل : ٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني : ٨٤/٤ .
 (٣) الكتاب : ٢٤٠/٤ .
 (٤) شرح المفصل : ٣٣/١٠ .
 (٥) المخترع : ٨١ .

ورد هذا النوع من الإبدال في الكتاب في (باب حروف البديل) إذ يقول سيبويه مكتفياً بالإشارة إليه من غير تفصيل : "ف(الهمزة) تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قِضَاءٍ وشَقَاءٍ ونحوهما"^(١) . وتابعه المبرد ، الذي أفرد باباً في (المقتضب) وسمّاها أيضاً (هذا باب حروف البديل) ، وممّا تناوله فيه هذا النوع من الإبدال قائلاً: "وأما الهمزة فإنها تبدل مكان كل ياء أو واو تقع طرفاً بعد ألف زائدة ، وذلك قولك: شَقَاءٌ وِغَرَاءٌ"^(٢) .

وقد تناول الأعلام الشنتمري إبدال الهمزة من الياء مفصلاً القول فيه ، ومن ذلك قوله : "والهمزة في عِلْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ مبدلة من ياء ، كرهوا ثبوتها متحركة طرفاً بعد ألف زائدة ، كما كرهوا ثبوتها في نحو : بِنَاءٍ وِرْدَاءٍ ، والأصل بِنَايٍ وِرْدَايٍ"^(٣) . ثم يعلل بعدها ثبوت الياء على أصلها بدخول هاء التانيث ، قائلاً : "ألا ترى أنها نُبُتَتْ على أصلها إذ جاءت الهاء بعدها ، فخرجت إلى الكون ، فقالوا : دِرْحَايَةٍ ، ولو لم تكن بعدها الهاء لقليل دِرْحَاءٍ كما قيل : عِلْبَاءٌ"^(٤) . بعدها يُبيِّن الأعلام أصل الإبدال في الهمزة مُعَلَّلاً ، وذلك بقوله : "وألف التانيث ليست مُبدلة من واو ولا ياء ، وإنما هي في الأصل ألف ساكنة لو أُوقِعَ قبلها حرف مدٍّ هُمَزَتْ إذ لا يمكن الجمع بين ساكنين ، ولم

(١) الكتاب : ٢٣٧/٤ .

(٢) المقتضب : ٢٠٠/١ .

(٣) المخترع : ٣٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٥ .

يحذف أحد الساكنين ، لئلاً يُشتبه الممدود بالمقصور...^(١) . وقد ردّد هذا الكلام بعض النحاة المتأخرين كابن يعيش ، وابن عصفور ، والأشموني وغيرهم^(٢) .

ب- الإعلال :

الإعلال اصطلاحاً : هو التغيير الذي يطرأ على أحرف العلة (الألف والواو والياء) وتُلحق بها (الهمزة) ، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى قلب الحرف أو حذفه أو إسكانه^(٣) . ومعنى الإعلال التغيير ، والعلة تغير المعلول عما هو عليه ، وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغييرها ، وهذه الحروف تقع في الأضرب الثلاثة ، الأسماء والأفعال والحروف^(٤) . فالاعلال: ظاهرة صرفية تعامل معها الدارسون وفق ما يطرأ على بنية الكلمة من حركة وسكون ، حذفاً أو قلباً ، أو نقلاً ، ممّا هيا لها أبنية ، إذ إنهم قد يخصون المعتل بالبناء ولا يخصون غيره^(٥) . ومن أنواع الاعلال التي وردت عند الأعلام الشنتمري ما اصطلح عليه الصرفيون (القلب المكاني) وهو ظاهرة لغوية تقوم على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يكون في المهموز والمعتل ، وقد جاء في غيرها قليلاً ، نحو : إِمْضَحَلَّ في إِضْمَحَلَّ ، أَكْرَهَفَّ في إِكْفَهَرَّ^(٦) . أو هو جعل حرف من حروف الكلمة مكان غيره جعل ذلك الغير مكان

(١) المصدر نفسه .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٠/٩-١٠ ، والممتع في التصريف : ٢١٧/١ ، وشرح الأشموني : ٨٨-٨٩/٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥٤/١٠ ، وشرح الشافية ، للرضي : ٦٦/٣ ، والصرف وعلم الأصوات : ١٣٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥٤/١٠ ، وتيسير الإعلال والإبدال : ٦ ، والجهود اللغوية والنحوية ، للحدادي : ١٧٨ .

(٥) ينظر : تيسير الإعلال والإبدال : ٦ ، والجهود التصريفية عند الجرجاني ، رسالة ماجستير : ٢٨٠ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤٦٥/٣ ، والمقتضب : ٢٩٠/١ ، والمزهر : ٣٦٧/١-٣٦٨ .

ذلك الحرف^(١) . والقلب المكاني سماعي يكتفى فيه بما ورد عن العرب، فلا يجوز إحدائه في كلمة لم يُسمع فيها إلا إذا أدى تركه إلى اجتماع همزتين^(٢) . وللقلب المكاني خمسة أنواع: تقديم (العين) على (الفاء) ، وتقديم (اللام) على (الفاء)، وتقديم (اللام) على (العين) ، وتأخير (الفاء) عن (اللام) ، وتقديم اللام الأولى على (العين) في غير الثلاثي^(٣) . وقد أورد الأعلام الشنتمري أحد هذه الأنواع من القلب وهو :

- تقديم (اللام) على (العين) :

عرض سيبويه لهذا النوع من القلب ، قال : "إنما قلبوا كراهية الواو والياء ، كما همزوا كراهية الواو والياء ، ومن ذلك قال الشاعر^(٤) :

وكلُّ خليلٍ راعني فهو قائلٌ من أجلك : هذا هامةُ اليوم أو غد

وإنما أراد (رأني) ولكنه قلب^(٥) .

وقد ذكر الأعلام الشنتمري هذا النوع من القلب في أثناء شرحه للبيت (٣) من

القصيدة (١) :

كَيُوسُفَ لَمَّا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ وَقَدْ هَمَّ أَنْ يَعْرُورِيَ الذَّنْبَ أَحْجَمًا

"... فاستحيا منه بمنزلة يوسف ﷺ ، حين هم بامرأة العزيز فرجع عن ركوب

المعصية لما رأى برهان ربه ، وقوله رأى مقلوب راء ، ومعنى قوله (يعروري) أي

يركب الذنب وما يأتيه ومعنى أحجم وأججم كع وتأخر^(٦) . وقد ورد هذا المثال أعني :

(١) ينظر: الخصائص : ٧١/٢-٧٢ ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح

الفاخري : ٥٩ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ٢٤/١ ، وتصريف الأفعال والمصادر : ٦٤ .

(٣) ينظر : تصريف الأفعال والمصادر : ٦٥-٦٦ .

(٤) وهو كثير عزة والبيت في ديوانه : ١١١/١ ، وينظر : الكتاب : ٤٦٧/٣ .

(٥) الكتاب : ٤٦٧/٣ .

(٦) شرح الديوان : ١٥٢/١ .

: تقديم الهمزة على الألف في لفظة (رأى) عند جمع من النحاة المتأخرين وكذلك المعاصرين^(١) .

ثالثاً : النسب :

اسم ملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة ، ك(هاشمي وبصري)^(٢) . وقد عني العلماء المتقدمون بدراسته فخصّوه بمباحث مستفيضة ابرزوا فيها دلالاته المعنوية ، واحكامه وما يطرأ على الاسم عند النسب إليه من تغييرات لفظية ومعنوية وحكمية^(٣) . جاء في شرح المفصل : "النسبة التي يقصدها النحويون ، ويُسمّيها سيبويه الإضافة"^(٤) ، هو ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك ، يقال : نَسَبْتُهُ إلى بني فلان ، إذا عَزَوْتُهُ إليهم ، فهي إضافة من جهة المعنى ، وان كانت مخالفة لها من جهة اللفظ"^(٥) .

فالنسب فيه ذكر المنسوب إليه وحده مع زيادة تدلُّ على النسب بإضافة ياء مشددة وكسر ما قبلها فيما قلّت حروفه أو كثرت ، نحو قولك في النسب إلى (هاشم) : هاشمي ، وإلى (واسط) : واسطي ، وإلى من يبيع الدقيق : دقيقي ، والغرض من النسب أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه ، أو من أهل تلك المدينة، أو الضيعة ، وفائدتها فائدة الصفة^(٦) . والنسب على قسمين : سماعي وقياسي ، يقول سيبويه : "فمنه ما يجيء على غير قياس ، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم ... قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء

(١) ينظر : الهمع : ٢٧٦/٦-٢٧٧ ، وتصريف الأفعال والمصادر : ٦٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٤٣٨/٣ ، وشرح الشافية : ٤/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٥٣/٣ ، والمقتضب : ١٣٣/٣-١٣٤ ، والأصول في النحو : ٦٣/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٥٣/٣ .

(٥) شرح المفصل : ٤٣٨/٣-٤٤٠ .

(٦) ينظر : أسرار العربية : ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٣٤٩/٣ ، وتوجيه اللمع ، رسالة ماجستير :

تماماً لم تُحدِث العرب فيه شيئاً فهو على القياس" (١) . وسأعرض لطبيعة ورود هذا المبحث في كتابي الأعلام الشنتمري على وفق الآتي :

- اسم تُسب إليه :

الأسماء تنقسم في النسب على خمسة أقسام منها اسم يُسب إليه فسلم بناؤه (٢) .
ومنه ما جاء في (شرح الديوان) وذلك في شرح الأعلام للبيت (٣٤) من القصيدة (١):

أشاح بِفِتْيَانِ الصَّبَاحِ فَأَكْرَهُوا صُدُورَ القَنَا الخَطِيَّ حَتَّى تَحَطَّمَا

قال : "القنا جمع قناة الرمح ، وصدوره ما وَلِيَ الأسنَّة ، والخَطِيُّ منسوب إلى الخَطُّ ، جزيرة بالبحرين كانت تُوقَد إليها سفائن فيها الرِّمَاح ، فُنُسِبَ كلُّ رمح إليها" (٣) .
وفي موضع آخر من (شرح الديوان) نسب الأعلام نوعاً من الإبل إلى حَيٍّ من اليمن .
أورد ذلك في أثناء شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٣٢) :

إلى خَالِدٍ رَاحَتْ بِنَا أَرْحَبِيَّةٌ مَرَاْفِقُهَا مَنُّ عَن كَرَاحِهَا نَكْبٌ

يقول الأعلام : "الأَرْحَبِيَّةُ إِبِلٌ منسوبة إلى (أَرْحَب) ، حَيٍّ من اليمن ، والنكب المتجافية المفتولة من السير ... " (٤) .

- النسبة إلى "بنتٍ" و"أختٍ" :

أُخْتُفَ في النسب إلى (بنت) و(أخت) ، فذهب الخليل وسيبويه إلى ان القياس فيهما أن يقال : أَخَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ ، وذلك بأن تضيف ياء النسب بعد حذف التاء وَرَدَّ لام

(١) الكتاب : ٣/٣٣٥ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٦٣/٣ .

(٣) شرح الديوان : ١٥٢/١-١٥٣ ، وقد ورد في (العين : ١٣٦/٤) قول الخليل في باب الخاء والطاء : الخَطُّ أرضٌ تُنسب إليها الرِّمَاحُ ، يقال : رِمَاحٌ خَطِيَّةٌ .

(٤) شرح الديوان : ١/٣٨١ .

الكلمة إلى أصلها^(١) . وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ، ولا تحذف التاء ، فنقول : أُخْتِي وَبِنْتِي ، وألزمه الخليل أن يَنْسِبَ إلى هُنْتِ وَمَنْتِ ، باثبات التاء ، وهو لا يقول به^(٢) . وقد أنكر سيبويه ما ذهب إليه يونس ، بأنه ليس بقياس ؛ لأنه يلزمه في هذه الحالة إذا قال : أُخْتِي أن يقول هُنْتِي . وذلك ان التاء في (هَنْت) هي بدل من الواو^(٣) . وقد وافق بعض النحاة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه^(٤) . وقد رأى ابن جنِّي أن لرأي يونس ما يسوغه ، إذ قال : "... فقلت في الإضافة إليها بَنَوِي وَأَخَوِي ، كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها البتة ، نحو : حَمْرَاوِي وَطَلْحِي ، وَحُبْلَوِي ، فأما قول يونس بِنْتِي وَأُخْتِي فمردود عند سيبويه ، وليس هذا الموضوع موضوعاً للحكم بينهما ، وان كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوغه"^(٥) . وقد نسب الزمخشري إلى الأخفش في المسألة مذهباً ثالثاً إذ قال : "أما أبو الحسن الأخفش ، فإنه يرد الكلمة إلى أصلها عند ردِّ ما سقط منها ، فكأنه ينسب إلى (وَشِيَّة) فيقول : وَشِيِي ، كما تقول في (طَبِيَّة) : طَبِيِي"^(٦) . ولم يرتض قوله ورجَّح قول سيبويه قائلاً : "والمذهب ما قاله سيبويه ، لأن الشين متحركة ، والضرورة لا توجب أكثر من ردِّ الحرف الذاهب ، فلم يُحْتَجَّ إلى تغيير البناء"^(٧) . أمَّا موقف الأعلام الشنتمري في

(١) ينظر : الكتاب : ٣٦٠/٣-٣٦١ ، والتعليقة : ١٨٤/٣-١٨٥ ، وشرح المفصل : ٤٦٧/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٦١/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦١/٣ ، والمنصف : ١٣٩/٣ .

(٤) وهم : المبرد في المقتضب : ١٥٤/٣ ، وأبو علي في التكملة : ٢٥١ .

(٥) الخصائص : ٢٠٠/١-٢٠١ .

(٦) شرح المفصل : ٤٦٦/٣ ، وممن عزاه إليه ابن يعيش في شرحه : ٤٦٣/٣ ، والسيوطي في

همع الهوامع : ٣٦٦/٣ ، وينظر : شرح الاشموني : ٤٤٩/٣ .

(٧) شرح المفصل : ٤٦٦/٣ .

النسبة إلى (بُنْتُ وَأُخْتُ) فَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُونُسُ فِي تَائِمَا ، قَائِلًا : "وَالدليل على أن التاء في هذين الاسمين كالحرف الأصلي ، أن بعض العرب يقول أُخْتِي وَبُنْتِي ، فينسب إليه على لفظه"^(١) . وعلل الأعلام الشنتمري ثبوت التاء في النسبة في (أُخْتُ وَبُنْتُ) وحذفها في النسبة في سائر التاءات ، بقوله : "ولا يقول أحد منهم طَلْحَتِي وَلَا بُنْتِي ، ألا ترى التاء في أُخْتُ وَبُنْتُ لا تعاقبهما ياء النسبة كما عاقبت سائر التاءات"^(٢) . وقد سَوَّغَ الأعلام ثبوت التاء في نسبة (أُخْتُ وَبُنْتُ) بأنَّها عوض من اللام المحذوفة ، في قوله : "وإنَّما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنزلة ، أنَّهم حذفوا لامها ، وغيرَوا أوائلها ، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ، وألحقوهما بالاسم الثلاثي الساكن الأوسط"^(٣) .

وخلاصة القول أنَّ التاء في النسبة إلى (أُخْتُ وَبُنْتُ) على مذهبين ، أحدهما : ترك التاء ورَدَّ الواو الذي هو لام الكلمة ، وإعادة الكلمة إلى أصلها الذي هو (فعل). والثاني : إثبات التاء^(٤) .

رابعاً : التصغير :

التصغير والتحقير واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه ، فهو حلية وصفة الاسم^(٥) . وقيل بأنه : "زيادة تدلّ على ان

(١) المخترع : ٢٥ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش : ٤٠٢ .

(٥) شرح المفصل : ١١٣/٥ .

مدلول المزيد فيه مُحَقَّرٌ" (١) . وقيل هو : "تغيير صيغة الكلمة ، لتحقيق فائدة ترتبط بمعناه اللغوي أو ثق ارتباط ، لأجل تغيير المعنى تحقيراً أو تقليلاً أو تقريباً أو تكريماً أو تلطيفاً" (٢) . وذكر سيبويه أن أمثلة التصغير ثلاثة هي : على (فُعَيْلٍ) ، و (فُعَيْعِلٍ) ، و (فُعَيْعِلٍ) (٣) .

وتابعه جمع من النحاة (٤) . أما ورود التصغير في كتابي الأعم فكان على النحو الآتي :

١- كرر أمثلة سيبويه الثلاثة ، قال : "وهو على ثلاثة أبنية : فُعَيْلٍ ، لكل اسم ثلاثي، وفُعَيْعِلٍ ، لكل اسم رباعي أو خماسي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِلٍ ، لكل ما زاد على الأربعة ورابعه حرف لين" (٥) . ثم مثل بالقول : "وتمثيل هذه هذه الأبنية : فُلَيْسٍ ، ودُرَيْهَمٍ ، ودُنَيْبِيرٍ ، فكل اسم مصغر لا يخلو من ان يكون على أحد هذه الأمثلة" (٦) .

٢- انه ذكر علة اختصاص الاسم بالتصغير ، وهو : "أنه مضارع للنعته ، وذلك أن قولك عُبَيْدٌ وَعُلَيْمٌ بمنزلة قولك : عَبْدٌ حَقِيرٌ ، وغلّامٌ صَغِيرٌ ، فلما كان النعت لازماً للاسم وكان التصغير مضارعاً للنعته لم يُتَعَدَ به الاسم كما لم يتعد بالنعته" (٧) . ثم ذكر الأعم أنه لو اعترض أحد بالقول أن العرب قد قالت

(١) ينظر : شرح التصريح : ٥٥٩/٢ .

(٢) التعريفات : ٦٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤١٥/٣-٤١٦ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢٣٤/٢ ، والأصول في النحو : ٦٠/٣-٦١ ، والمنصف : ٨٨/٢ .

(٥) المخترع : ٥٧ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه .

قالت : ما أَحْيَيْسِنَ عَمْرًا ، وما أَمِيلِحَه ، فَصَغَّرَتْ : أَحْسَنَ وَأَمْلَحَ ، وهما فَعْلَانِ . ثم أجاب عنه بالقول : "فالجواب في ذلك : أنَّ فعل التعجب مضارع للاسم من جهة اللفظ ، وذلك أنه غير متصرف كما أن الاسم لا يتصرف ، وهو غير عامل ، ولا مجموع ، ولا مؤنث ، فنقصَ بذلكَ عن قوة الفعل من حيث العمل ، وكما نقص عمله زادت مُضارَعته للاسم قوة ، فلما كان فعل التعجب بهذه المنزلة ، وكان التصغير في كلامهم قد يستعمل على معنى تلطيف الشيء والإخبار عن قربه من النفس والاتصال بها ، أُدخل على فعل التعجب التصغير ، والمقصود في الحقيقة المتعجب منه لا الفعل . وجاز أن يُخصَ لفظ الفعل بذلك ؛ لأنه دال على المتعجب منه وسبب له ، والسبب قد يجري عليه في كلام العرب ما يجري على المسبَّب إليه ، فَصَغَّرَ فعل التعجب والمقصود بالتصغير المتعجب منه ، لهذه العلة ، ولا نظير له في الأفعال البتة"^(١) . وذكر بُعيد قوله هذا أن كلامه هذا مُخْتَرَعٌ ، أي لم يشر إليه أحد من النحاة . والحق ان النحاة المتقدمين سبقوا الأعلَم في ذلك ، ومنهم ابن الوراق فقد علَّلَ فعلية صيغة التعجب وإن تضمَّنت التصغير الخاص بالأسماء ، قال : "فإن قال قائل : فمن أين زعمتم أن (أحسن) في التعجب فعل ، وما تتكرون أن يكون اسماً لوجهين : أحدهما : أن التصغير يدخله ، كقولك : ما أُحْيَيْسِنَ زَيْدًا ..."^(٢) وقوله أيضاً : "وأما احتجاجهم بالتصغير فساقط ، وذلك أن فعل التعجب قد لزم طريقة واحدة ، فجرى في اللفظ مجرى الأسماء ، فأدخلوا عليه التصغير تشبيهاً بالاسم ، وليس يجب أن يكون الشيء إذا حُمِلَ

(١) المخترع : ٥٧ .

(٢) علل النحو : ٤٤٩-٤٥٠ .

على غيره لشبهه بينهما أن يخرج من جنسه ، إلا أن اسم الفاعل قد عملَ عملَ الفعل ، ولم يُخرجه ذلك أن يكون اسماً ، وكذلك فعل التعجب ، وإن صُغِرَ تشبيهاً بالاسم ، فلا يجب أن يكون اسماً ، ووجه آخر : وهو ان الفعل يدلّ على مصدره ، وإذا زادوا ياء التصغير أرادوا تحقير الجنس الذي وقع فيه التعجب ... " (١) .

- تصغير ما شدّ من الرباعي :

ذكر النحاة^(٢) أن ما شدّ من الرباعي اسمان هما : (قُدَيْمَةٌ ، وَوَرِيئَةٌ) ، تصغير (قُدَامٌ) و(وَرَاءٌ) .

وقد جاء في (المخترع) تصغير ما خالفَ بابَه من الظروف (قُدَامٌ) و(وَرَاءٌ) ولزومهما علامة التانيث ، إذ يقول الأعلام : "ان قُدَامٌ وَوَرَاءٌ خالفنا بابهما في خروجهما إلى التانيثِ دونَ سائر ظروف الأمكنة ، ألا ترى ان الظروفَ مذكّرة كلها، وتصغيرها بغيرِ هاءٍ إلا قُدَامٌ وَوَرَاءٌ ، فإنهما مُؤنثانِ ، فلما خالفنا بابهما ووجب دخول التصغير عليهما لزمتهما علامة التانيث ليشعر بتأنيثهما"^(٣) . وبعد كلامه على الهاء التي تكون في المؤنث الثلاثي للفرق بينه وبين المذكر ، يقول الأعلام : "واعلم ان قُدَامٌ وَوَرَاءٌ

(١) علل النحو : ٤٥١-٤٥٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢٧٢/٢ ، وشرح المفصل : ٤١٧/٣-٤١٨ ، وشرح الأشموني : ٤٢٩/٣ .

(٣) المخترع : ٢٧ .

شاذتان في تصغيرهما بالهاء كما شدّتا في تخصيصهما بالتأنيث من بين سائر الظروف" (١) .

- تصغير ما حذف لامه :

جاء في (المخترع) في حديث الأعم الشنتمري عن تصغير الاسم الثلاثي الذي حُذِفَ لامه ، إذ يقول : "وُحِصَّ بذلك التصغير دون غيره لأن من شأن التصغير أن يردَّ الثلاثية المنقوصة ، نحو : يَدٍ وِدَمٍ إلى أصولها ، فيقال : يَدِيَّةٌ وِدْمِيٌّ ، فكما رُدَّ إلى يَدٍ وِدَمٍ ما وجب لهما في الأصل كذلك رُدَّ إلى جُمْلٍ وِدَعْدٍ ما يجب له من علامة التأنيث في الحكم" (٢) . والأعم الشنتمري هنا متابع سيبويه في ردِّ الاسم الذي على حرفين إلى أصله جاء في الكتاب : "اعلم ان كل اسم كان على حرفين فصغرت رددته إلى أصله حتى يصير على فُعَيْلٍ" (٣) . ثم كرر ذلك في (باب ما ذهب لامه) قائلاً : "فمن ذلك دَمٌ ، تقول : (دُمِيٌّ) ، يدلُّك (دماء) على أنه من الياء أو من الواو ، ومن ذلك أيضاً يَدٌ ، تقول : (يَدِيَّةٌ) يدلُّك (أيدٍ) على أنه من ذوات الياء أو الواو ، وِدِمَاءٍ وأيدٍ دليلان على أن ما ذهب منهما لام" (٤) .

(١) المصدر نفسه : ٢٧ .

(٢) المخترع : ٢٧ .

(٣) الكتاب : ٤٤٩/٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٥١/٣ ، وينظر : المقتضب : ٢٣٥/٢ ، وشرح المفصل : ٤٠١/٣ ،

وشرح الاشموني : ٤٢٥/٣ .

- ما يستغنى عنه في التصغير :

ان كل اسم كان في أوله همزة وصل ، فإن همزته تسقط في التصغير ، سواء أكان الاسم تاماً أم ناقصاً . فمثال التام قولك في (انطلاق) و(اقتدار) : (نُطِيلِق) و(قُتَيْدِر) ، ومثال الناقص قولك في (ابن) : (بُنِي) وفي (اسم) : (سُمِي) وفي (است) : (سُتِيهَة) حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأنها إنما دخلت توصلًا إلى النطق بالساكن ، وما بعد الأصول في التصغير يكون أبداً مُحَرَكًا ، فلم يُحتج إلى الهمزة ، ولمَّا حُذفت رُدَّ المحذوف ؛ لأن الباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كان حرفين^(١) . وقد تناول الأعلام الشنتمري في (المخترع) هذا النوع من التصغير ، في كلامه على ألف الوصل التي تدخل على الأسماء التي أولها همزة وصل ، في قوله : "قادخلت ألف الوصل عليها كما دخلت على الأفعال ، كأنهم قصدوا بتسكين أوائلها إلى أن يجدوا السبيل إلى إدخال ألف الوصل عليها ، فتكون كالعوض من المحذوف منها"^(٢) . ثم يستدلّ الأعلام على صحة تعليقه بما يطرأ على هذا النوع من الاسماء من تغيير أصابها في التصغير بردّ الشيء إلى أصله للاستغناء عن ألف الوصل . قائلاً : "والدليل على صحة هذا أنهم إذا صغروا هذه الاسماء ردّوا أواخرها في التصغير ؛ إذ كان التصغير يردّ الشيء إلى أصله ، فلما ردّوا أواخرها حرّكوا أولها ، فقالوا : سُمِي ، وبُنِي ، وسُتِيهَة"^(٣) . ثم أشار الأعلام إلى أن هذا القول من مُخترعائه ، والحق أنّ سيبويه قد سبقه في ذلك ، إذ أفرد لهذا النوع من التصغير في كلامه على تصغير الاسم الرباعي باباً سمّاه (باب تحقير ما أوله ألف الوصل ...) قال فيه :

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤٥٠/٣ ، وشرح الأشموني : ٤٢٥/٣-٤٢٦ .

(٢) المخترع : ٥٤ .

(٣) المصدر نفسه .

"وذلك اِحْرَاجًا ، تقول : حُرِيْجِيْم ، فتحذف الألف؛ لأن ما بعدها لا بد من تحريكه ، وتحذف النون حتى يصير ما بقي مثل فُعَيْعِيْل" (١) . وفي (باب تحقير بنات الحرفين) يقول سيبويه : "اعلم أنّ كلّ اسمٍ كان على حرفين فحَقَّرْتَهُ رددته إلى أصله حتّى يصير على مثال فُعَيْلٍ" (٢) . وعن تصغير الاسم الثلاثي وردّه إلى أصله ، يقول سيبويه أيضاً : "... لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة ، فلو لم تَزِدْهُ لخرج عن مثال التحقير ، وصار على أقل من مثال فُعَيْلٍ" (٣) .

خامساً : المجموع :

- جمع الجمع :

هو كل ما جُمِعَ جَمْعاً مُكَسَّراً أو مُصَحَّحاً ، أو ما هو اسم جنس أو اسم جمع بالنظر إلى ما يشبهه أو ما يقابله من المفردات ، ليجمع على ما يجمع عليه ذلك المفرد . وجمع الجمع ليس بقياس مطّرد ، فلا يُجمع كل جَمْع ، وإنما يوقف عند ما سمعوه من ذلك ، ولا يتجاوز إلى غيره (٤) . قال سيبويه : "واعلم أنه ليس كلّ جَمْع يُجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب : ألا ترى أنّك لا تجمع الفكر والعلم والنظر . كما أنّهم لا يجمعون كلّ اسم يقع على الجميع نحو : التمر ، وقالوا : التمران ، ولم يقولوا : أبرار (يعني جمع البر) ويقولون : مُصْران

(١) الكتاب : ٤٤٧/٣ .

(٢) الكتاب : ٤٤٩/٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : العين : ٤٠٢/٨ ، والكتاب : ٦١٨/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٦٨١/١ ، ودقائق التصريف : ٤٠٤ ، وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ ، وتصريف الأسماء والأفعال : ٢٢٣ ، والجهود التصريفية عند الجرجاني ، رسالة ماجستير : ١٠٨ .

ومَصَارِينُ ، كَأَبْيَاتٍ وَأَبَائِيَّتٍ وَبُيُوتٍ وَبُيُوتَاتٍ^(١) . ووافقهُ بعض النحاة^(٢) . في حين ذهب المبرد والرماني فيما عَزِي إليه^(٣) ، وابن السراج ، فأجازوا جمع بعض الألفاظ مثل (بُرّ) على (أَبْرَار) و(مُصْرَان) على (مَصَارِين) و(أبيات) وكل بناء^(٤) من أبنية الجموع ليس على مثال (مفَاعِل) و(مفَاعِيل) إذا اختلفت ضروبه ، وَرَكَنُوا إِلَى القياس^(٥) . أمَّا الأَعلَمُ الشنتمري فيبدو أكثر ميلاً إلى مذهب سيوييه وإن لم يُصِرِّح بمنع القياس في كُلِّ جمع ، وإنَّما حكم عليه (بالقلَّة والنور) جاء في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٣٧) من القصيدة (٢٤) :

هَيْهَاتَ رَوْعٍ رَوْعِهِ بِفَوَارِسٍ فِي الْحَرْبِ لَا كَشْفٌ وَلَا أَعْزَالٌ

"الرَّوْعُ : النَّفْسُ ، يَقُولُ : وَقَعَ ذَلِكَ فِي رَوْعِي وَفِي خَلْدِي ، وَالْكَشْفُ الْمُنْهَزَمُونَ ، وَيُقَالُ الَّذِينَ لَا تَرَسَ مَعَهُمْ ، وَالْأَعْزَالُ جَمْعُ عَزَلٌ ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا سِلَاحَ مَعَهُمْ ، وَاحِدُهُمْ أَعْزَلٌ ، وَهُوَ عَلَى هَذَا جَمْعُ الْجَمْعِ"^(٦) . ويرى الأَعلَمُ جواز جمع الجمع على لفظ الواحد مشيراً إلى جمعه على وزن (فُعَل) بقوله : "ويجوز أن يكون الأَعْزَالُ جمعاً لأَعْزَلٍ على أن نتناول فيه معنى فاعل ، فيكون كصاحب وأصحاب ، كما تؤول فيه

(١) الكتاب : ٦١٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢٠٨/٢ ، ودقائق التصريف : ٤٠٤-٤٠٥ ، والهمع : ١٢٣/٦ .

(٣) ينظر : الهمع : ١٢٣/٦ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٣٢-٣٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢٧٩/٢ ، والكامل : ٧٠/٣ ، والأصول في النحو : ٣٢/٣ ، والهمع : ١٢٣/٦ ، وابن السراج وخلافه النحوي ، رسالة ماجستير : ٧٦ .

(٦) شرح الديوان : ٣٠٠/١ .

ذلك فجمع على (فُعَل) فقالوا : أَعَزَلْ وَعُزَلْ ، وهذا كله نادر وقليل^(١). وهذا ما نجده في كتابه الآخر (المخترع) فقد بيّن الأعلّم أن العرب استعملوا (أفْعَالٌ وَأفْعُلٌ) في الجمع وكذلك في المفرد ، إذ يقول : "فإن قال قائل : أليس أفْعَالٌ وأفْعُلٌ مختصّين بالجمع ... قيل له أفْعَالٌ وإن كان جمعاً فهو لأدنى العدد، والواحد أول العدد ، فما دنا منه فهو مضارع له ؛ ألا ترى أنّه قد جُمِعَ كما يُجمع الواحد في قولك : أفْوَالٌ وأقَاوِيلٌ ، وأنْعَامٌ وأنْعَائِمٌ ، وتُوصَفُ به النكرة التي هي أصل ، كما توصف بالواحد في قولهم : بُزْمَةٌ أعْشَارٌ ، وثُوبٌ أسْمَالٌ وأخْلَاقٌ ، وهذا النحو موجود في كلامهم"^(٢) . وقوله في جمع الجَمْعِ على وزن (أفْعُلٌ) : "...ويجمع كما يجمع الواحد ، كقولهم : أرْهُطٌ وأرَاهِطٌ ، فهو مضارع للواحد كما كان (أفْعَالٌ)"^(٣) . وأودّ الإشارة إلى ان المجمع اللغوي المصري ، قد أجازَ القياس في جمع الجَمْعِ مُطلقاً ، وهو ما ردّه الدكتور شوقي ضيف ، واقترح تعديل قرار المجمع اللغوي بالقول : "أرى تعديل قرار المجمع القائل بقياسية جمع الجمع مطلقاً ، بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، وبحيث تُقَصِّر القاعدة على جمع التكسير ، وأنه ينقاس جمعه ثانياً جمعاً مكسراً أو جمع مؤنث سالماً ، واقترح أن تصبح القاعدة العامة بهذه الصورة : ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسّر جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنث سالماً"^(٤) . وخلص إلى أنّ (جمع الجمع مقيس عند الحاجة) ، يتّضح من ذلك إفادة المناقشين في المجمع والدكتور شوقي ضيف من مذهب المبرّد ومن تابعه من القدماء .

(١) المصدر نفسه .

(٢) المخترع : ١٨-١٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩ .

(٤) تيسيرات لغوية ، د. شوقي ضيف : ٨٠ .

- الجمع السالم :

هو ما سلم فيه واحده من التغيير ، وتأتي بلفظه البتة من غير تغيير ، ثم تزيد عليه زيادة تدلّ على الجمع . كما فعل في التثنية ويقال له : جمع سالم ؛ لسلامة لفظ واحده من التغيير^(١) . ويُسمّى أيضاً بـ(الجمع الذي على حد المثني) ، أي : على طريقة المثني ؛ لأنّه أُعْرِبَ بحرفين : الواو والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنون زائدة تحذف للإضافة^(٢) . كما ان المثني أُعْرِبَ بحرفين : الألف والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنون زائدة تحذف للإضافة^(٣) . ويُسمّى هذا اللون من الجمع أيضاً بـ(الجمع الذي على هجائين) ؛ لأنّه يكون مرّةً بالواو والنون ، ومرّةً بالياء والنون^(٤) . والمجموع جمع السلامة على ضربين : مُذكر ومؤنث ، والمذكر يكون آخره في الرفع بالواو والنون ، نحو : الزيدون ، وفي الجر والنصب بالياء المكسور ما قبلها والنون ، نحو : الزيدين ، ونقول في جمع (هِنْدٍ) علماً لمؤنث : هِنْدَات ، بزيادة ألف وتاء . كما نقول في تثنيتهما : هندان ، بزيادة ألف ونون^(٥) .

وقد تناول الأعلام الشنتمري هذا الجمع في (المخترع) وأطلق عليه (المُسَلَّم) وأشار إلى أنواع الجمع في قوله : "اعلم ان الجمع ينقسم قسمين : قسم مُسَلَّم ، وقسم

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح ، للأزهري : ٥١١/٢ ، والهمع : ٦٧/١ ، ١٥١ ، وشرح الأشموني : ٥٩/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح : ٥١١/٢ ، وشرح الأشموني : ٥٩/١-٦٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، والهمع : ١٥٢/١ ، وشرح الأشموني : ٣٧١/٣ .

(٤) ينظر : شرح التصريح : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٥٩/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٥٤/١-١٥٥ .

مُكَسَّرٌ" (١) ، ويرى الأعلام معنى السلامة في هذا النوع من الجمع في سلامة لفظ واحده ، وقد عبّر عن الزيادة التي تلحق هذا الجمع بـ(علامة الجمع) ، وذلك في قولك : "ومعنى المسلّم أن تؤدي الاسم في حال جمعه سالماً من الزيادة فيه والنقصان إلا ما يلحقه في آخره من علامة الجمع التي هي واو ونون ، أو ياء ونون، أو ألف وتاء ، كقولك ، الزيدَيْنَ والهنداتُ والهنداتِ ، فهذا القسم يُسمّى مسلماً" (٢) ، وهنا نجد الأعلام الشنتمري أجمل القول في هذا الجمع مشيراً إلى الجمعين المذكر السالم والمؤنث السالم من خلال ما مثله لهم ، وعبّر عنهما بـ(القسم الواحد) عندما ذكر مُسمّيات هذا اللون من الجمع في قوله (فهذا القسم يُسمّى مسلماً) . ثم يعلل الأعلام التسمية الأخرى للجمع السالم ويذهب إلى ان هذه العلة توجب تبعية النصب للجر في هذا الجمع بقوله : "ويُسمّى جَمعاً على حدّ التنثية؛ لأنه مركب من لفظ الواحد بزيادتين تلحقان آخره كما كانت التنثية ، ولهذا وجب أن يكون نصبه تابعاً لخفضه في قولك : رأيتُ الزيدَيْنَ ، ومررت بالزيدَيْن" (٣) . ومفهوم الجمع السالم وقياسه عند الأعلام الشنتمري كمفهوم التنثية وقياسها مؤكّداً ذلك في قوله : "والقول في هذا الجمع كالقول في التنثية ، فقسه عليها، واعتل له بمثل علّتها" (٤) . والأعلام هنا متابع لسيبويه وغيره من النحاة في هذا الحكم (٥) الحكم (٥) . ثم يقول في موضع آخر من (المخترع) مبيّناً الفرق بينهما : "والذين أتوا بالعلامة أرادوا تأكيد الفرق وتقديم الدلالة ليقع في ذهن المخاطب أن المتكلم أخذ في

(١) المخترع : ٦٢ .

(٢) المخترع : ٦٢-٦٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٦٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣/٣٩٤ ، والمقتضب : ٢/١٨٨ ، والأصول في النحو : ٢/٤٢١ ،

والخصائص : ٢/٣٠٣ .

الإخبار عن اسم مثنى أو مجموع لا عن اسم مفرد" (١) . وللتمييز بين المثنى والمجمع في جميع أحوالهما ، يقول الأعلام : "... وأن ينظر في حركة تَعَيَّن المثنى وتَبَيَّن المجموع ، في جميع أحوالهما ، فجعلت الألف علامة لرفع الاثنتين دون الواو ؛ لأنه لو جعل بالواو على القياس لوجب أن يجعل النصب بالألف على القياس أيضاً؛ لأننا قد بدأنا بالقياس ، فيجب أن نختم به ، وجعل علم الخفض الياء على القياس إذ لا أشكال يقع فيه بين المثنى والمجموع لاختلاف حركتهما" (٢) . وبهذا تتضح رؤيا الأعلام ومفهومه لهذا اللون من الجمع وعلاقته بغيره ، وتتجلى أيضاً متابعته للقدماء ، والجديد في عرضه وهو طبيعة التعبيرات التي أطلقها من مثل (الجمع المسلّم) وبراعته في التعليل إذ نجده من خلال العلة يزيل الالتباس ويجلو الغامض .

- جمع التفسير :

الاسم المكسّر ما تغير فيه بناء واحده كـ(رِجَال) (٣) . قال ابن جنّي : "جمع التفسير : هو كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبنائه وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد الصحيح ، تقول : هذه دُورٌ وقُصورٌ ، ورأيت دوراً ... ومررت بقصورٍ" (٤) . وهو كذلك اسم يدلّ على أكثر من اثنتين أو اثنتين بتغيير صورة مفردة تغييراً ظاهراً أو مقدراً ، فيتغيّر فيه بناء المفردة ، فيزيد أو ينقص أو تختلف فيه الحركات . وهو يعمّ

(١) المخترع : ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٦١ .

(٣) التعريفات : ٨٧ .

(٤) اللمع في العربية : ٧٦ ، وينظر : الخصائص : ٥٩/١ - ٦٠ .

من يَعْقِل وما لا يعقل ، نحو : (رِجَالٌ) و(أَفْرَاسٌ) ، والمذكر والمؤنث ، نحو : (هُنُود)

و(زَيْوُد) ^(١) . أمَّا الأعم الشنتمري فقد تناول هذا النوع من الجمع على وفق الآتي :

١- في البدء ، قال : "وأما الجمع المكسّر فحكمه أن يكون معرباً بالحركات، كما أعرب الواحد ؛ لأنها أسماء صيغت للجمع على حكم المفرد، ولم يقع فيها تركيب على لفظ الواحد كما وقع في التثنية والجمع الذي على حدّها" ^(٢) .
ولشبهه الجمع بالواحد كثرت أبنيته بل ان الأعم يوجب كثرة أبنيته واختلاف معانيه ، بقوله: "ولهذا وجب أن تكثر أبنية الجمع المكسّر ، وتختلف معانيه في القلة والكثرة والإبهام، كما كثرت أبنية الواحد ؛ لأنه في بابه نظير الواحد في بابه" ^(٣) .

٢- ثم بيّن معنى (المكسّر) في قوله : "ومعنى المكسّر أن تزيد في حروف الواحد ، وتنقص منه ، أو تغير حركاته وتجعله على غير صيغته ؛ ليعلم أنه جمع" ^(٤) . وضرب أمثلة لذلك : "فأما ما زاد فقولك : فُلُس وأفُلُس ، ودرَاهِم ودرَاهِم ، وكَلْب وكِلَاب ، ونحو ذلك . وأما ما نقص منه فقولك : كِتَاب وكُتُب ، ورسُول ورُسُل ، وظُلْمَة وظُلُم ، ونحوه ، وأما ما تغير حركته فقولك : سَقْف وسُقُف ، وأسَد وأُسُد" ^(٥) . وأردفه ببيان سبب تسميته بجمع (التكسير) بالقول : "وسمي تكسيراً لتغيير الواحد فيه وتكسيه عما كان عليه، كما سُمِّي الأول مسلماً لسلامة الواحد فيه وثباته على حدّه" ^(٦) .

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢١٩/٣ ، والهمع : ٨٧/٦ ، وشرح الأشموني : ٣٧٨/٣ .

(٢) المخترع : ٦٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٦٥-٦٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٦ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

٣- ثمَّ عرض الأعلام أبنية الجمع المكسَّر ، وذكر أن منه أبنية للقليل وأبنية للكثير
 ف : "أبنية أقل العدد أربعة : (أفعل) ، كقولك : أفلس وأعين وأزمن وألسن .
 و(أفعال) ، كقولك : أجمال وأحمال وأزمان وأزناد . و(أفعل) ، كقولك : أزمنة
 وألسنة وأزغفة وأحمرة . و(فعل) ، كقولك : فثية وغلمة وصيبة"^(١) . ثم ذكر
 أن عدا هذه الأبنية فهي للكثير . ثم ختم كلامه بالقول : "وربما دخلت أبنية
 الكثير على القليل ، وأبنية القليل على الكثير اتساعاً واكتفاءً ببعض الجمع عن
 بعض حيث كان كله جمعاً"^(٢) . وأودَّ الإشارة إلى ان الأعلام الشنتمري في
 كتابه (شرح الديوان) قد أورد عدداً من جموع التكسير ولاسيما أبنية الكثير ،
 من غير أن يشير إلى أنها جموع تكسير"^(٣) .

(١) المخترع : ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : شرح الديوان : ١/١٤٦ ، ١٧٣ ، ٢١٨ ، ٢٦٩ ، ٣٠٦ ، ٤١٢ ، ٥٣٠ ، و ٦/٢ ،

. ٢٠ ، ١٠٢ ، ٣١١ ، ٤١٤ .

المبحث الثالث

المباحث الدلالية

- توطئة :

تتصف اللغة العربية بسعة التعبير وكثرة المفردات ، وهي بطبيعتها لغة مرنة غنية بمعانيها ، قادرة على التعبير بأكثر من دلالة ، والبيان بأكثر من وجه ، والأصل في وضع الألفاظ ، أن يكون لكل معنى يجول بالخاطر لفظ يعبر عنه ، ويُعدّ علم الدلالة أو دراسة المعنى فرعاً من فروع اللغة المهمة ، وأحد عناصر البنية اللغوية ، وقد عرّفه علماءنا القدماء ، وتناول المحدثون دراسته في ميادين مختلفة^(١) . وقد عرّفها الشريف الجرجاني بأنها : "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال والثاني المدلول"^(٢) . أمّا الدلالة عند المحدثين فهي دراسة المعنى ، وهي : "ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو مُحَسَّس ، فالتلازم بين الكلمة ودلالاتها أمر لا بد منه للوصول إلى الغرض من الكلام"^(٣) . وقد أولى علماء العربية (علم الدلالة) عناية فائقة بما صنّفوا فيه من مصنفات ، وكان الأعلام الشنتمري واحداً من علماء العربية الذين حوت مؤلفاتهم موضوعات شتى ، ومن ذلك :

- الترادف :

-
- (١) ينظر : البحث الدلالي في التبيان ، اطروحة دكتوراه : ٦ .
 (٢) التعريفات : ١٠٤ .
 (٣) ينظر : البحث الدلالي في التبيان ، اطروحة دكتوراه : ٦-٧ .

ما اختلف لفظه واتفق معناه ، أو هو أن يدل لفظان أو أكثر على معنى واحد ،
 مثل : أسهَبَ ، وأطْنَبَ ، وأفْرَطَ ، وأسْرَفَ ، وأغْرَقَ ، بمعنى واحد^(١) . وقد تناول
 علماء العربية هذه الظاهرة ، ومن أمثلتها في الكتاب ما أورده سيبويه في باب سمّاه
 (باب اللفظ للمعاني) ، إذ يقول : "... واختلف اللفظين والمعنى واحد ، نحو : ذهب
 وانطلق"^(٢) . وكأنهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين ، وإن كان واحداً مجزياً ، أن يُوسَّعُوا
 في كلامهم وألفاظهم^(٣) . والأعلم الشنتمري أورد ألفاظاً تتدرج في ضمن ظاهرة الترادف
 ، في كتابه (شرح الديوان) ، وإن لم يطلق عليه اسم (الترادف) ، ومن ذلك ما جاء في
 شرحه للبيت (٣) من القصيدة (٤٦) :

بَدَتْ لِلنَّوَى أَشْيَاءٌ قَدْ خَلَتْ أَنَّهَا سَيِّبُذُ بِي رَيْبُ المُنُونِ إِذَا تَبَدُّو

"المنون الدهر والمنية أيضاً"^(٤) ، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد في شرح
 الأعلم للبيت (٥١) من القصيدة (٤٤) ، يقول الأعلم : "والصلُّ الداهية والحياة
 أيضاً"^(٥) .

- النحت :

(١) ينظر : المزهر : ٣١٦/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٤/١ ، والبحث الدلالي في نظم الدرر : ١٤٢ .

(٣) فقه اللغة : ٦٣ .

(٤) شرح الديوان : ٥٠٧/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٩٦/١ .

العرب تتحت من كلمتين كلمة واحدة ، وهو جنس من الاختصار ، وذلك (رجل عِبْشَمِيٍّ) منسوب إلى اسمين^(١) . وعَرَّفَه المحدثون الذين وقفوا على منحوتات كثيرة ، فصار النحت في اصطلاحهم : "أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً"^(٢) . وقد أطلق الخليل مصطلح (النحت) في كتابه العين قال : "فَبُنِي مِنَ الكَلِمَتَيْنِ كلمة ، فهذا من النحت ، فهذا من الحجة في قولهم : حَيْعَلٌ حَيْعَلَةٌ ، فَإِنَّهَا مأخوذة من كلمتين (حَيٌّ عَلِيٌّ)"^(٣) . وعَبَّرَ الخليل عنها أيضاً بلفظة (الجمع) بقوله : "فهذه كلمة جُمِعَتْ من (حَيٍّ) ومن (عَلِيٍّ)... وهذا يشبه قولهم : تَعَبَشَمَ الرجل وتَعَبَّقَسَ ، ورجل عِبْشَمِيٍّ إذا كان من عبد شمس"^(٤) . وقد وردت في الكتاب إذ استعملها سيبويه^(٥) . وقد أورد الأعلام الشنتمري ألفاظاً تتدرج في ضمن ظاهرة النحت ، إلا أنه لم يطلق عليه هذا الاسم ، ومن ذلك ما جاء في (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٥) من القصيدة (١٠) ، فأورد النحت النسبي^(٦) بقوله : "وَنَظِيرُهُ قولهم : بلحارث وبلعنبر ، يريدون بني الحارث وبني العنبر"^(٧) . وأورد الأعلام النحت

(١) ينظر : صاحبني في فقه اللغة ، لابن فارس : ٢٧١ ، والمزهر : ٣٧١/١ .

(٢) الاشتقاق ، عبد الله أمين : ٣٩١ .

(٣) العين : ٦١/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٦/١ .

(٥) الكتاب : ٣٠١/٣ و ٤٤٧/٤ .

(٦) فقه اللغة : ٨٩/٨٨ ، ينقسم النحت في اللغة على أربعة أقسام : النحت الفعلي ... والاسمي والنسبي والوصفي .

(٧) شرح الديوان : ٢٤٠/١-٢٤١ ، البيت :

أَلَا بَكَرَتْ مَعْدُولَةً حِينَ تَعْدُلُ تُخَوِّفَنِي مِ الْأَمْرِ مَا لَسْتُ أَجْهَلُ

الفعلي في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (١٠٤) بقوله : "اشْمَعُوا ، اسْرِعُوا ، وشمروا"^(١) .

- المشترك اللفظي :

هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر ، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة^(٢) . ومعنى الاشتراك أن تكون اللفظة لمعنيين أو أكثر^(٣) . ومن المشترك اللفظي ما يسمى بالوجوه والنظائر ، ومعنى الوجوه والنظائر : هو أن تكون الكلمة واحدة ، ذُكرت في مواضع من القرآن على لفظٍ واحدٍ وحركة واحدة ، وأريد بكل مكان معنى غير الآخر^(٤) . فالنظائر اسم الألفاظ ، والوجوه اسم المعاني^(٥) . وقد ذكره ذكره سيبويه في الكتاب ، وعبر عن المشترك في (باب اللفظ للمعاني) ، بقوله : "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"^(٦) ، وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في كتابيه (المُخترع وشرح الديوان) بألفاظ تدرج ضمن ظاهرة (الاشتراك اللفظي) ولم يطلق عليه هذا الاسم ، وإنما أشار إليه فيهما ، ومن أمثله في (المخترع) قول الأعلام : "تحو قولك : عين فيصْلُح لعين النظر ، وعين الماء ، وعين القبله ، وعين المطر ، وعين

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٢/٢ : البيت

فَاشْمَعُوا يُلْجِجُونَ دُؤُوبًا مَضْغًا لِلْكَلالِ فِيهَا أَيْضُ

(٢) ينظر : الصحابي : ٤٥٦ ، والمزهر : ٢٩٢/١ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، للضامن : ٦٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ .

(٥) ينظر : نزهة الأعين والنواظر ، لابن الجوزي : ٨٣ ، وفقه اللغة : ٦٦ .

(٦) الكتاب : ٢٤/١ .

الركبتين ، وعين القوم" (١) . وفي (شرح الديوان) ذكره عند شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (٤٦) :

لِيَالِينَا بِالرَّقْمَتَيْنِ وَأَهْلَهَا سَقَى الْعَهْدُ مِنْكَ الْعَهْدَ وَالْعَهْدَ الْعَهْدُ

"فالعهدُ الحفاظُ ومنه قولهم ما لفلان عهدٌ ، والعهدُ الوصية ، من قولهم عهدٌ إليَّ وعهدتُ إليه ، وأوصاني وأوصيته ، والعهدُ المطر ... والعهدُ الأمان ... والعهدُ اليمين ، وهذا كله عن أهل اللغة" (٢) .

- التماثل الدلالي :

ان علم الدلالة حديث النشأة نسبياً ، إذا ما قيس بفروع علم اللغة الأخرى ، وهو : العلم الذي يدرس المعنى (٣) . وبحوثه تشمل كل ما يتصل بدراسة الدلالة ، سواء أكانت هذه الدلالة خاصة باللفظ المفرد أم كانت خاصة بالجملة (٤) . والمقصود بـ(التمائل) : اجتماع لفظة مع أخرى في وحدة دلالية إذ (المثلُ) : "شبهُ الشيء في المِثَالِ والقَدْرِ ونحوه حتّى في المعنى" (٥) . ويذهب ابن فارس إلى أنّ أصول أصول المادة : "الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مثلُ هذا ، أي : نظيره" (٦) . فكلمة (مِثْل) بمعنى : سواء ، كما يذهب الجوهري في قوله : "مِثْلُ كلمة تسوية ، يقال : هذا مِثْلُهُ ومِثْلُهُ ، كما يُقال شِبْهُهُ وشَبَّهُهُ

(١) المخترع : ١٠٧ .

(٢) شرح الديوان : ٥٠٩/١ .

(٣) ينظر : علم اللغة ، د. محمود السعران : ٢٩١ ، وعلم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر : ١٧ .

(٤) ينظر : علم الدلالة : ٣٦ ، وفي علم الدلالة ، د. عبد الكريم محمد جبل : ٢ ، والعلاقات

الدلالية بين ألفاظ الطبيعة ، رسالة ماجستير : ٢٠-٢١ .

(٥) العين ، مثل : ٢٢٨/٨ .

(٦) مقاييس اللغة ، مثل : ٢٩٦/٥ .

معنى^(١) . أما التماثل في الاصطلاح فيُراد به : "إثبات حكم واحدٍ في جزءٍ ؛ لثبوته في جزءٍ آخر لمعنى مشترك بينهما ، والفقهاء يسمونه : قياساً"^(٢) ، فالتماثل بين اللفظين كونهما مُتحدّين تماماً في الدلالة ، إذ المماثلة : "لا تكون إلا في المتفقين ، فنقول : نحوهُ كـنحوهِ ، وفقههُ كـفقههِ ، ولوئهُ كلونهُ ، وطعمهُ كـطعمهِ . فإذا قيل : هو مثْلُهُ على الاطلاق ، فمعناه أنّه يسدُّ مسدَّهُ ، وإذا قيل : هو مثله في كذا ، فهو مساوٍ له في جهةٍ ، والعرب تقول : هو مُثْلٌ هذا ، وهم أُمَيِّئًا لَهُمْ"^(٣) .

نخلص إذن إلى أنّ التماثل يعني : مُماثلة اللفظ للفظٍ آخر في المعنى من دون أن يكون بينهما فارق فيه ، والذي بيّنه فخر الدين الرازي فيما نقله عن الزركشي بقوله : "إنّ المثل هو الذي يكون مُساوياً للشيء في تمام الماهية"^(٤) . فإذا قيل في الاصطلاح اللغوي : (المُتماثل) أو (المُماثل) . فإنّما يراد به معنى المساواة التامة في الدلالة . جاء في الصحاح : "قال الأصمعيّ : الملقُ مثلُ الملح ، وهو السير الشديد"^(٥) .

وعلاقة التماثل الدلالي بين الألفاظ نبّه عليها الأعلام الشنتمري في شرحه لديوان أبي تمام ، فقد أظهر فيه صوراً من التماثل يلمح ناظرها الشبه في معاني الألفاظ التي ماثل بينها ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (٨٠):

أوردتني العدّ الحسيفَ وقد أرى أتبرّضُ الثمدَ البكيّ تبرّضاً

(١) الصحاح في اللغة ، مثل : ١٨١٦/٥ .

(٢) التعريفات : ٤١ ، وينظر : معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. عليّة عزت عياد : ٢٠ ، والعلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١ .

(٣) الصحاح ، مثل : ١٨١٦/٥ ، وينظر : اللسان ، مثل : ١٣١/١٤ .

(٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤٩٠/١ ، والعلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١ .

(٥) الصحاح ، ملق : ١٨٠/٢ ، وينظر : العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١-٢٢ .

قال : "العِدُّ الماء الكثير ، والخسيف البئر الكثيرة الماء ، والتَّبْرُضُ المَصَّ ، يقول أغنيتني أشدَّ الغنى بعد أن كُنْتُ أنال القليل من معروف غيرك ، وضرب العِدَّ للماء الكثير ، والنَّمْدُ البُكِّيُّ مثلاً لقلته ، والنَّمْدُ الماء القليل والبُكِّيُّ مِنْهُ" (١) .

وقد تناول اللغويون هاتين اللفظتين من غير تماثل بهما ، إلا أنَّهم بيَّنوا دلالتهما ومن ذلك قولهم : "التمد الماء القليل يبقى في الأرض الجلد ويظهر في الشتاء ويذهب في الصيف" (٢) . ومن قولهم في البُكِّيِّ : "وقد بكأتِ الشاةُ : إذا قلَّ لبنها بكأً وبُكَاءً" (٣) .

وفي موضع آخر من (شرح الديوان) عرض فيه الأعلام صورة من التماثل الدلالي بين صفتين من صفات سلاح حربٍ لطالما تغنى به الشعراء ، وانماز بالصفات الكثيرة لأهميته آنذاك . إذ ورد في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (١٠٠) :

تَسْرِبَلُ سَرِبَالًا مِنَ الصَّبْرِ وَارْتَدَى عَلَيْهِ بَعْضُ فِي الْكَرْيَهَةِ قَاصِلِ

قال الأعلام : "السَّرِبَالُ القَمِيصُ ، والعَضْبُ القَاطِعُ ، والقَاصِلُ مِنْهُ" (٤) . جاء في التهذيب : "قال الليث : العَضْبُ : القَطْعُ ؛ يقال : عَضَبَهُ يَعْضِبُهُ ، أي قَطَعَهُ . والعَضْبُ : السيف القاطع" (٥) . وقد نقل ابن سيده في المخصص قول : "ابن السكيت : السكيت : صَارِمٌ أي قَاطِعٌ" (٦) ... وَسَيْفٌ قَاصِلٌ وَمَقْصَلٌ وَقَصَالٌ قَطَاعٌ" (٧) .

وقد ذكر اللغويون ما للسيف من دلالات ومعانٍ كثيرةٍ إلا أنَّهم لم يتناولوا ظاهرة التماثل اللغوية كما فعل صاحبنا . ولا بأس في أن نذكر مثلاً آخر للتماثل الدلالي في

(١) شرح الديوان : ١٥٥/٢ .

(٢) العين ، تمد : ١١٤/٢ .

(٣) المخصص ، باب ما همز وليس أصله الهمز : ٢٩٠/٣ .

(٤) شرح الديوان : ٢٤٨/٢ .

(٥) تهذيب اللغة ، عضب : ١٥٣/١ ، وينظر : الصحاح في اللغة ، عضب : ٤٧٦/١ .

(٦) المخصص ، الشق : ١٣٦/٣ .

(٧) المصدر نفسه ، باب نعوتها قبل تتلمها : ٤٧٦/١ .

(شرح الديوان) لتتضح أكثر براعة الأعلام الشنتمري فيما يعرضه من ظواهر لغوية ودلالات نبّه عليها وأثبت موسوعيته في درايته بمعاني ألفاظ العربية وقدرته على تجلية ما غمض منها ، ومن ذلك مماثلته لفظة (الأخرم) بـ(الأجدع) في شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (١) :

جُدِعَتْ لَهُمْ أَنْفُ الضَّلَالِ بِوَفْعَةٍ تَخَرَّمَتْ فِي غَمَائِهَا مَنْ تَخَرَّمَا

قال الأعلام : "الجُدْعُ قَطْعُ الأنْفِ ، ومعنى تَخَرَّمَتْ فُطِعَتْ واستأصِلَتْ ، والغَمَاءُ الشدّة ، وقوله (مَنْ تَخَرَّمَا) أي من انتمى إلى دين الخرمية وهم المجوس ... والأخرم مثل الأجدع إلا أنّه أقلُّ منه شيئاً"^(١) . جاء في الصحاح : "ورجلٌ أخرمٌ بينَ الخرمِ ، وهو الذي فُطِعَتْ وتَرَّهَ أنْفُه أو طرف أنفه ، لا يبلغ الجُدْع ، والأخرمُ أيضاً: المتقوب الأذن ..."^(٢) ، قال ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : "الجُدْعُ : قطع الأنف والأذن ونحوهما ، والجُدْعُ ما انقطع من مقادير الأنف إلى أقصاه"^(٣) . فالتشابه في المعنى بين (الأخرم والأجدع) أكده ابن دريد أيضاً^(٤) وكثير من اللغويين^(٥) . إلا أنّ الأعلام نبّه على ظاهرة ظاهرة (التماثل الدلالي) فيهما . وقد ورد (تماثل دلالي) بين لفظتي (الأخرم والأشرم) قال به أبو عبيد^(٦) : "وهي الخرماء ، ثابت ، وفيه الشرم وهو مثلُ الخرمِ شرم أنفه يشرمه شرمًا ، ورجل أشرم وامرأة شرماء"^(٧) . وفي ضوء ما تقدّم ثبت أنّ ظاهرة (التماثل الدلالي) تتبّه عليها المتقدمون فمائلوا بين الكثير من الألفاظ ومنهم الأعلام الشنتمري.

(١) شرح الديوان : ١٤٩/١ .

(٢) الصحاح ، خرم : ١٦٩/١ .

(٣) المخصص ، باب القطع للأشياء : ١٣٥/٣ .

(٤) ينظر : جمهرة اللغة ، ج-د-ع : ٢١٨/١ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة ، جده : ١٠٢/١ ، واللسان ، جده : ٤١/٨ .

(٦) ينظر : غريب الحديث ، لأبي عبيد : ٢٦٣/٤ .

(٧) ينظر : المخصص : ١٧٩/١ .

- التقابل الدلالي :

التقابل والمقابلة واحد ، ويراد بهما في اللغة المواجهة^(١) . جاء في العين : "لقيته قُبلاً ، أي : مُواجهة"^(٢) . أمّا التقابل في الاصطلاح فَيُعَرَّفُ بأنه : "وجود لفظتين تحمل إحداهما عكس المعنى الذي تحمله الأخرى ، مثل : الخير والشر ، والنور والظلمة ، والحُب والكراهية ، والصغير والكبير ، وفوق وتحت"^(٣) . وهو من الظواهر الدلالية المميزة في اللغات عامة واللغة العربية خاصة ، تقوم على أساس التقابل بين عناصر لغوية وتختلف هذه المواجهة تبعاً للمفاهيم التي تتسع لها ، إذ تتضمن دلالات متعددة تتضوي تحت الأصل اللغوي لِلْفُظَّةِ التَّقَابِلِ وهي : المُطَابِقَةُ ، والتَّضَاد ، والتَّنَاقُض ، والتخالف^(٤) . وقد ظهر مصطلح (التقابل الدلالي) في العصر الحديث ، ولا يعني ذلك أنه لم يكن معروفاً لدى اللغويين القدماء، بل عُرفت هذه الظاهرة قديماً ، فقد ذكر المبرد أن : "من كلام العرب اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين"^(٥) . إلا أَنَّهُم كَانُوا يُعَبِّرُونَ عنها بألفاظ متعددة تندرج تحت مفهوم التقابل ، مثل : (ضِدّ ، تَقْيِض ، خِلَاف) والتقابل لديهم أن يصادَ لفظ لفظاً آخر أو يناقضه ، أو يغايره بالمخالفة^(٦) . لكنّ المعاصرين عنوا بهذه الظاهرة على نحو أكثر شمولاً

(١) لسان العرب ، مادة (قبل) : ٥٧/١٤ .

(٢) العين ، قبل : ١٦٦/٥ .

(٣) ظاهرة التقابل في علم الدلالة ، أحمد الجنابي ، (بحث) : ١٥ .

(٤) ينظر: الصناعتين: ٣٤٦ ، والبحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن ، أطروحة دكتوراه:

.١٤١

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٤/١ ، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : ٣٠٢ .

(٦) ينظر : التقابل الدلالي في القرآن الكريم ، رسالة ماجستير : ٢٠١ ، والبحث الدلالي في

التبيان في تفسير القرآن ، أطروحة دكتوراه : ١٤١ .

وتنوعاً . فبحثوا ما وراء التقابل من دلالات تقود إلى تقابلات ، ووضعوا له درجات تبعاً لوضوحه ودقة دلالاته ، وعدّوا التضاد أكثر أنواع التقابل دلالة على هذا الفن^(١) . ويأتي أسلوب التقابل على نوعين :

١- تقابل لفظي : تتقابل فيه ألفاظ مع ألفاظ أخرى على سبيل التضاد أو التناقض أو التخالف ، نحو : مقابلة الحق للباطل ، والعز للذلّ ، والموت للحياة ، وهو التقابل الأصلي والمتبادر إلى الذهن عند سماع أيّ من الطرفين المتقابلين^(٢) .

٢- التقابل المعنوي : ويكون في هذا النوع مقابلة معنى بآخر ؛ إذ يحمل لفظ على معنى لفظ آخر لما بينهما من المقاربة والمواشجة^(٣) .

والتقابل اللفظي ثلاثة أنماط رئيسة^(٤) : تقابل بالضدّ ، وبالنقيض ، وبالخلاف .

١- التقابل بالضدّ : وهو تقابل لفظين متضادين أحدهما عكس الآخر في المعنى ، مثل : الحبّ والبغض ، والإيمان والكفر ، والليل والنهار .

٢- التقابل بالنقيض : يختلف التناقض عن التضادّ في طبيعته وتركيبه ، ولكنّه يلتقي معه من حيث الخلاف ، فأصل التناقض جعل الشيء على خلاف ما كان عليه . وقد سمّاه البلاغيون ، طباق سلب ، وسمّاه المناطقة تناقضاً^(٥) .

٣- التقابل بالخلاف : للخلاف مفهوم عام يُراد به المخالفة والمغايرة ، ذلك أن الخلاف أو المخالفة لا يستوجب التضادّ أو التناقض ، فليس كلّ متقابلين متضادين أو متناقضين ، فقد يكونان مختلفين فقط^(١) .

(١) ينظر : ظاهرة التقابل الدلالي في اللغة العربية : ٥٠ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٢ .

(٢) ينظر : التقابل الدلالي في القرآن الكريم : ٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣-٥ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٣ .

(٤) ينظر : البحث الدلالي في إرشاد العقل السليم : ١٦٠ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٥ .

(٥) ينظر : التبيان : ٥٦٦/٢ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٧ .

- موقف الأعلام الشنتمري :

أدرك الأعلام هذه الظاهرة اللغوية وعُني بالتنبيه عليها في مواضعها من (شرح الديوان) وغالباً ما يشفع ذلك بالتعليل ، وله في ذلك ملاحظ ذات قيمة دلالية ، فقد التفت إلى التقابل اللفظي ، وكذلك بيانه العلاقات الدلالية بين الألفاظ ، إذ حوى شرحه للديوان طائفة من تحليلاته الدلالية التي تتدرج في التقابل الدلالي ، وقد عبّر عن هذه الظاهر بـ(الضدّ) في مواضع عدّة من (شرح الديوان) ، ودلّ الأعلام أيضاً على التقابل الدلالي بلفظة (خلاف) في موضع واحد فقط . ولم يصطلح على التقابلات المتناقضة بـ(النقيض) ، إنّما يندرج هذا النوع من التقابل الدلالي ضمن مصطلح (الضدّ) في شرح الأعلام لديوان أبي تمام . وسأحاول الوقوف على طائفة من تحليلاته الدلالية في ما أورده من تقابلات على النحو الآتي :

- التقابل بالضدّ :

تقدم القول أنه تقابل بين لفظين متضادين أحدهما عكس الآخر في المعنى ، مثل الحبّ والبغض ، وكان مصطلح الضدّ متداولاً بين اللغويين الأوائل ؛ إذ يُطلق على كل لفظين لا يمكن الجمع بينهما ، قال الخليل : "الشهيق ضدّ الزفير"^(٢) . وقد اعتمد طائفة من اللغويين والمفسرين على مصطلح الضدّ في تحديد دلالات الألفاظ المتقابلة ، وبيان الفروق الدلالية بين المترادفات والمتقاربات والمتناظرات والمتماثلات ، ومنهم ابن السراج^(٣) ، والرّماني^(١) ، وتابعهم في ذلك الأعلام الشنتمري الذي عدّ التضادّ نوعاً من المقابلة ، جاء في شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٥٩) :

(١) ينظر : المصباح المنير ، (خلف) : ١٦٢/١ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٨ .

(٢) العين ، شهق : ٣٦٠/٣ .

(٣) ينظر : الاشتقاق : ٥٢ .

يَوْمَ أَفَاضَ جَوَىَّ أَغَاضَ تَعَزَبًا خَاضَ الْهَوَىَّ بَحْرِيَّ حِجَاهُ الْمَزِيدِ

قال : "... ذلك اليوم أكثر من الجوى حتى فاض وفاض العزاء فذهب ،
والغيض ضدّ الفيض" (٢) .

قول الأعلام الغيض ضدّ الفيض أراد المقابلة بين لفظين متضادين في المعنى .
فالغيض القليل والفيض الكثير ، جاء في الصحاح : "غاض الماء يغيض غيضاً ، أي
قلّ ونضب ، قال الأخفش : وقولهم : أعطاه غيضاً من قيض ، أي قليلاً من كثير" (٣) .
والتقابلات بالضدّ لدى الأعلام كثيرة في شرحه لديوان أبي تمام ، وهي تقترن
بوقوفه عند الألفاظ المتناظرة والمتقاربة والمترادفة ، فقد عدّها أساساً من أسس التفريق
الدلالي لديه ، ومن أمثلة ذلك شرح الأعلام للبيت (٢١) من القصيدة (٣) :

جَرَى لَهَا الْفَالُ بَرِحًا يَوْمَ أَنْقَرَةَ إِذْ غُودِرَتْ وَحَشَةُ السَّاحَاتِ وَالرَّحَبِ

قال : "انقرة بلدة من بلاد الروم ، وهي التي مات فيها امرؤ القيس ، وكانت قد
فتحت قبل عمورية ، والبرح من البرح وهو ضدّ السانح ، فالبارح يتشاءم به وهو
الظبي يأخذ من مياسر الرامي إلى ميامنه فلا يُمكنه رميه حتّى يدور له ، والسانح يأخذ
ميامنه إلى مياسره فيتيسر عليه رميه من غير أن يدور له فضرته العرب مثلاً لليمن ،
وضررت البارح مثلاً في الشؤم والشر ، فيقول جرى لعمورية الشيء الذي قيل لها به
بارحاً لا سانحاً حين افتتحت أنقرة وخرّبت فتركت موحشة الأقبية والرحاب" (٤) . وهنا بدأ

(١) ينظر : منهج الطوسي في تفسير القرآن : ٢٨٨ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٦ .

(٢) شرح الديوان : ٥٦/٢ .

(٣) الصحاح ، غيوض : ٣٠/٢ .

(٤) شرح الديوان : ١٧٥/١ .

الأعلم شرحه بإشارات تاريخية مهمة تُظهر لنا سعة علمه وتتنوع قدراته ، بعدها يفرّق بين لفظتين متضادتين فالسُّنْحُ بالضمِّ اليُمن والبركة^(١) ، والبرَحُ الشَّدَّة والأذى^(٢) .
وبعد هذه التفرقة الدقيقة بين الألفاظ المتقابلة يُقدِّم الأعلم تقابلاً دلاليّاً بين صورتين متضادّتين يكون التقابل عنصراً أساسياً في بنائها ويلمح فيهما موقفاً نفسياً معيّناً يتجلّى أثره في المستوى الشعوري للمتلقي لما تحمّله كلّ صورة من دلالة وأثر جعل العرب تتخذ هذا التقابل مَضْرِباً للمثل في اليُمنِ والنَّشَاءِ الذي بيّنه الأعلم . وقد أورد أصحاب المعاجم قول ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ) : "وَسَنَحَ لِي الطَّبِيُّ يَسْنَحُ سُوحاً بالضمِّ إذا مرَّ من مَيَاسِرِكَ إلى مَيَامِنِكَ وهو ضدُّ بَرَحَ ، وفي مجمع الأمثال للميداني (مَنْ لِي بالسَّانِحِ بَعْدَ البَارِحِ) أي بالمبارك بعد الشؤم"^(٣) .

– التقابل : بالنقيض :

لم يصطلح الأعلم على التقابلات المتناقضة بمصطلح (نقيض) ، إلا ان ما أورده من المتناقضات تتدرج ضمن استعماله مصطلح (ضدّ) ، ومن أمثلة التقابلات بالنقيض عند الأعلم ما أورده في شرح للبيت (٥) من القصيدة (١٦) :

وَإِسَاءَاتِ ذِي الْإِسَاءَةِ يُذَكَّرُ نَكَ يَوْمًا إِحْسَانَ ذِي الْإِحْسَانِ

قال : "يقول إساءة المسيء تذكرك إحسان المحسن لأن الشيء يتبين بضده"^(٤) ، وبذلك يُعبّر الأعلم على هذا النوع من التقابل الدلالي بالضدّ ، وهذا ما نجده عند اللغويين الأوائل ، قال الخليل : "والمحاسن من الاعمال ضدّ المساوي ، قال الله عزّ

(١) ينظر : تاج العروس ، سنح : ١/١٦٢٨ .

(٢) ينظر : الصحاح ، برح : ١/٣٧ .

(٣) ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني : ٢/٣٠١-٣٠٢ ، وتاج العروس ، سنح : ١/١٦٢٨ .

(٤) شرح الديوان : ١/٢٧١ .

وجلّ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(١) أي الجَنَّةُ وهي ضدُّ السُّوءِ^(٢) ، وفي معجم القاموس المحيط اصطلح عليه بالضد أيضاً : "والسُّوأى ضدُّ الحُسْنَى"^(٣) .

في حين عبّر آخرون عنه بالنقيض قال الجوهري : "سَاءَةٌ يَسُوءُهُ سُوءًا ، بالفتح ، ومساءةٌ ومسائِيَةٌ : نقيض سرّه ، والاسم السُّوءُ بالضم ... وأسَاءَ إليه : نقيض أحسن إليه ، والسُّوأى نقيض الحُسْنَى"^(٤) . وتكرر التعبير بالنقيض في اللسان^(٥) ، وتاج العروس^(٦) . فقد اصطلحا على تقابل هذين اللفظين بمصطلح (نقيض) وبذلك يتّضح ان مفهومي (ضد) و(نقيض) واحد في تقابل الألفاظ ودلالاتها عند الأعلام والمتقدمين . وقد سبقت الإشارة بالقول أنهما يختلفان في طبيعتهما وتركيبهما ويلتقيان من حيث الخلاف .

– التقابل بالخلاف :

تقدم القول إنّ للخلاف مفهوماً عاماً يراد به المخالفة والمغايرة . وقد فرّق الأعلام بين الخلاف والتضادّ ، إذ وقف عند هذا النوع من التقابل واصطلح عليه حين قابل بين لفظتي (السدّ) و(النَّعْر) في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (١) :

(١) يونس : ٢٦ .

(٢) العين ، حسن : ١٤٣/٣ .

(٣) القاموس المحيط ، سؤاً : ١٢/١ .

(٤) الصحاح ، سؤاً : ١٢/١ .

(٥) ينظر : لسان العرب ، سؤاً : ٩٥/١ .

(٦) ينظر : تاج العروس ، سؤاً : ١٣٩/١ .

لَقَدْ أَصْبَحَ الثَّغْرَانِ سَدَّيْنِ بَعْدَمَا رَأَوْا سُرْعَانَ الذُّلِّ فَذَا وَتَوَامًا

قال الأعلام : "الثَّغْرُ ما ولى بلاد العدو من بلاد المسلمين فخيف الناس منه ، والسدُّ خلاف الثَّغْر ، والسداد ما يسدُّ به الثَّغْر ، يقول لَمَّا وُلِّيَ هذا الممدوح أَمَرَ الثَّغْرَ حَصْنَهُ وجعله سَدًّا مَنِيْعًا بعدما كان أهله قد رأوا إذلال العدو لهم مسرعاً فَذَا أي قليله وكثيره مسرع إليهم واقع بهم ، وأراد بالثغرين ثغر المشرق الأدنى وثغر المشرق الأقصى" (١) .

نلمح مفهوم الخلاف ودلالته التقابلية في قول الأعلام (حصنه وجعله سداً منيعاً) فالمغايرة والخلاف حصل بهذا التحصين الذي غيّر الثَّغْرَ إلى سدٍّ منيع ، يتضح لنا من ذلك إمام الأعلام الشنتمري بدلالة الألفاظ ومعانيها ودقة اختياره وتفريقه بين المتضادّ والمختلف من التقابلات الدلالية ، وكذلك موافقة ما يفسره ويبينه من دلالات ومعانٍ لتفسير وبيان اللغويين القدماء ، قال ابن دريد : "الثَّغْرُ : موضع المخافة بين العدو والمسلمين" (٢) . وجاء في تهذيب اللغة : "أصل الثَّغْرُ الكسر والتلم، وقد ثَغَرْتُ الجِدَارَ إذا تَلَمَّتُهُ، ومنه قيل للموضع الذي يخاف منه اندراء العدو في جبل أو حصن ثَغَرَ لانثلامه وإعواره حتّى يُمكَّن العدو الدخول منه" (٣) .

مما تقدّم يتّضح ان الأعلام الشنتمري قد عُنِيَ بهذا النوع من أنواع الدلالة اللغوية وقد أظهر في شرحه لديوان أبي تمام ما للتقابل الدلالي من فاعلية وقدرة كبيرة على إبراز دلالات الألفاظ والتعابير ، ولاسيما في الأسلوب الشعري الذي اتّسم بسمة واضحة بإيراد تقابلات لفظية ظاهرة من خلال ورود المعنى المقابل ، فقد حفل شرح الديوان بكثرة إيراد التقابلات ، متّخذاً من هذا الأسلوب وسيلة لتفسيره معاني الألفاظ وتبيانها

(١) شرح الديوان : ١٤٨/١ .

(٢) جمهرة اللغة ، ث-ر-غ : ٢٠٢/١ .

(٣) تهذيب اللغة ، ثغر : ٦٨/٣ .

بشكل دقيق ، وذلك بإيراده المعنى المقابل ؛ لإظهار المعنى المراد ، وقد اصطلح عليه الأعلام بمصطلحات عرفت لدى القدماء بدلالاتها على التقابل ، وهي : ضد أو نقيض أو خلاف .

الفصل الرابع المباحث النحوية في كتابي الأعم الشنتمري

- المبحث الأول : مباحث الاسماء .
- المبحث الثاني : مباحث الأفعال .
- المبحث الثالث : مباحث الحروف .

الفصل الرابع

المباحث النحوية في الكتابين

- توطئة :

اعتنى الأعلام الشنتمري كغيره من العلماء بالنحو ، إذ حوى كتاباه (المخترع وشرح الديوان) مباحث على قدر من الأهمية في علم النحو . وأود الإشارة هاهنا إلى أن هذه المباحث النحوية جاءت مبنوثة في الكتابين ، وقد سبقت الإشارة في التمهيد إلى أن (المخترع) رتبته الأعلام على ثلاث مقالات في : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ولذلك أحاول أن أقف على ما عرضه الأعلام في كتابيه من مسائل تتضمن مباحث نحوية ، مرتباً إياها على وفق ترتيب الأعلام ، وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول

مباحث الأسماء

أولاً : اسم الإشارة :

هو : اسم مظهرٌ دلّ بإيماءٍ على حاضرٍ أو من نزل منزلته^(١) . ومن المعلوم أنّ أسماء الإشارة من المعارف ، قال سيبويه : "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه ، وهذان وهاتان ، وهؤلاء ... وإنما صارت معرفة ؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"^(٢) . والأصل فيها أن يشارَ بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة^(٣) .

- موقف الأعلام الشنتمري :

١. يرى الأعلام أنها من الأسماء المبهمة وإن فيها معنى الإشارة وتقع على من يعقل وما لا يعقل ، ولهذا أوجب لها البناء ، جاء ذلك في (المخترع) في حديثه عن (هؤلاء) ، قائلاً : "فأما هؤلاء فوجب له البناء من حيث كان اسماً مبهماً يقع على من تُشير إليه من جماعةٍ من يعقل وما لا يعقل ، ولتضمّنه معنى الإشارة ، وانتقاله من أن يكون اسماً مشيراً إذا فارق الحضرة ، وهو خارج بهذه الأحوال عن أصول الأسماء المتمكنة ، فبني لذلك"^(٤) .

٢. علّل الأعلام وجوب بناء (هؤلاء) على الكسر لالتقاء الساكنين ، في قوله : "وكان حقه أن يكون ساكناً ، فالتقى في آخره ساكنان ، فوجب التحريك . وخصّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، ولم يكن قبل آخره حرف يستقل

(١) كتابان في حدود النحو : ٧٣ .

(٢) الكتاب : ٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ١٤٢/١ ، ومعاني النحو : ٨٢/١ .

(٤) المخترع : ٤٥ .

بعده الكسر ، كالياء في دَيْن والواو في سَوْف ، فلم يتجاوز الكسر إلى غيره^(١)

٣. ولم يحصر الأعلم علة بناء (هؤلاء) بشبه الحرف وإنما اختار عللاً أخرى لبنائه منها الإبهام ، فقال : "ووقعت هؤلاء لكل جماعة من مذكر ومؤنث بلفظ واحد ، ولم يفرق بينها كما فُرِّق في قولك : هذا وهذه وهذان وهاتان ، لأن هؤلاء في معنى جمع وجماعة ، والجمع والجماعة يقعان على كل جمع مذكر أو مؤنث ، فاستوت الجماعتان فيهما من مذكر ومؤنث لذلك"^(٢) . وقد ذكر أستاذنا المشرف أن بناء (أولاء) عند سيبويه كعلة بناء (خمسة عشر وحادي عشر) في حديثه عن (علة البناء في الأسماء) وما نُسب إلى سيبويه ، إذ يقول : "وكذلك علة (الشبه المعنوي) والتي تظهر في قوله : وجعل كأولاء ، إذ كان مُوافقاً له في أنه مبهم يقع على كل شيء ؛ ف(حادي عشر) مشابه لـ(أولاء) من حيث المعنى لكونهما يصلحان أن يقعا على شيء ؛ لأنَّهما مبهمان"^(٣) . وهذا ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري متابعاً سيبويه إذ انه لم يحصر علل بناء (هؤلاء) في (علل شبه الحرف) فقد أوجب الأعلم بناء (هؤلاء) لإبهامه وعلل أخرى سبقت الإشارة إليها .

ثانياً : الاسم المبني على السكون :

من الأسماء المبنية على السكون : كَمَ وَمَنْ وَإِذْ ، تقول : بِكَمْ رَجُلًا مَرَرْتَ ؟
وَكَمْ رَجُلًا جَاءَكَ ؟ وَكَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ ؟ فتختلف العوامل ، ولا يختلف الآخر كما

(١) المخترع : ٤٥-٤٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٣) نحو سيبويه في كتب النحاة ، أطروحة دكتوراه : ١٠٢ ، وينظر : الكتاب : ٢٩٧/٣-٢٩٨ .

اختلفَ آخرُ المعرَب حيثُ اختلفَ العامل^(١) . وقد نبّه الأعلام الشنتمري على أصل البناء على السكون في علتين يتجلّى فيهما براعته في التعليل ، الذي انماز به كتابه (المخترع) فقد جاء فيه : "المَبْنِي بُنِيَ على السكون ، وهذا هو الأصل في كلِّ مَبْنِي . وإنّما كان السكون أصلاً فيه ؛ لأن الحركة زائدة في الكلمة ، والزيادة إنّما تتكلف لفائدة ما ، فإذا لم تُفدنا الحركة في المبني إعراباً يُفيدنا معنى ما ، فلا حاجة بنا إلى تكلف ما لا يُحتَاج إليه من الحركة ، والسكون أخفُّ من التحرك ، فهو أولى بال لزوم منه"^(٢) ، والعلّة الأخرى يُوجب فيها الأعلام أصل البناء على السكون لِضِدِّهِ الإعراب ، في قوله : "وعلة ثانية تُوجب للمبني السكون في الأصل ، وهي أنّ البناء ضِدُّ الإعراب ، فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة ، وجب أن يكون البناء بالسكون ؛ لأنَّ السكون ضِدُّ الحركة"^(٣) .

أمّا موقف الأعلام من الأسماء المبنية على السكون فإنه يتمثل في الآتي :

١- ذكر الأعلام طائفة من الأسماء المبنية على السكون، وقد مثّل لها ، ويرى أن علة بناء هذه الأسماء هي مضارعتها الحرف ، قائلاً : "ومثال المبني على السكون من الأسماء : مَنْ وَمَا وَكَمْ وَقَطْ وَإِذْ وَإِذَا وَمَتَى وَأَتَى وَيَأْ وَيَأْ وَيَأْ ، من قولك : تَأْ هِنْدٌ ، والمعنى : هَذِهِ هِنْدٌ ، وَالَّذِي وَالَّتِي ، ونحو ذلك ، فكلّ هذا البناء لمضارعته الحرف"^(٤) .

٢- فسّر الأعلام مضارعة الاسم (مَنْ) للحرف في ثلاثة موارد نحوية :

(١) الإيضاح : ٢٣٠ .

(٢) المخترع : ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه : ٣٨-٣٩ .

أحدها : وقوعها موقع الحرف في الاستفهام وتضمّنها معنى الحرف ، قال : "قَامًا مَنْ فضارعت الحرف بوقوعها موقعه في الاستفهام ، وتضمّنها لمعناه في قولك : مَنْ عِنْدَكَ ؟ وما أشبهه ، والمعنى : أَفَلَا نُنْ عِنْدَكَ ؟" (١) .

والثاني : مضارعتها له في الشرط : "تَحُوْ تلك المضارعة في قولك : مَنْ يَأْتِي آتِه ، والمعنى : إِنْ يَأْتِي أَحَدٌ آتِه ، فنابت مناب إِنْ في الشرط ، كما نابت مناب الألف في الاستفهام" (٢) .

الثالث : صلتها لنقصانها : "وضارعت (الذي) في الصلة حيث كانت ناقصة لا تتمّ إلا بصلتها ، فكانت كبعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يُعرب ؛ لأنّ الإعراب إنّما هو تابع اللفظ التامّ الذي حصل معنى المسمى ، فلما كانت (مَنْ والذي) وما أشبههما من الموصولات كبعض الكلمة لا يتمّ معناهما إلا بغيرهما صاروا مثل حرف المعنى الذي لا يتمّ بنفسه حتّى يتعلّق معناه بغيره ، فَبُنِيَا لذلك" (٣) .

ثالثاً : التمييز :

هو : اسم نكرة متضمّن معنى (مِنْ) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة (٤) . ويُعرف عند النحاة باسم التمييز ، والمُمَيِّز ، والتفسير ، والمُفَسِّر ، والتبيين ، والمُبَيِّن (٥) . وهو على ضربين (٦) :

(١) المخترع : ٣٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٦٠١/١ ، وشرح الحدود النحوية ، للفاكهي : ١١٥ .

(٥) ينظر : حاشية الأجرومية : ١٠٥-١٠٦ ، والهمع : ٦٢/٤ ، ومعاني النحو : ٧٤٥/٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٩/٢ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم : ١٣٥-١٣٦ .

- ١- مُبين إبهام ذات ، وهو الواقع بعد المقادير وشبهها وبعد الأعداد .
- ٢- مبين إبهام نسبة ، وهو ما يبيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله ، أو مفعوله .

- وتلخص تناول الأعلام الشنتمري لهذا الموضوع بالآتي :

١- عنيّ الأعلام الشنتمري بالاسم المبين لإجمال الذات الواقع بعد المقادير من الممسوحات أو المكيلات أو الموزونات أو الأعداد ، وكذلك المبين لإجمال النسبة ، في حديثه عن المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف ، قائلاً : "ومن المعاني اللازمة أن يكون تمييزاً لمقدار مبهم أو ما ضارع المقدار ، وأن يكون مفعولاً لم يكن القصد أن يخبر عنه ، كقولك في تمييز المقدار : عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَعَشْرَةُ أَرْطَالٍ لَحْمًا ، وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابًا ، فالدرهم ، واللحم ، والسحاب ، تميزات للمقادير المبهمة الأنواع"^(١). ومبين النسبة أكثر ما يكون من التمييز محولاً عن فاعل أو مفعول ، يقول الأعلام : "وأما المفعول فقولك : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَرَكِبْتُ جَمَلًا ، وَفُدْتُ فَرَسًا"^(٢).

٢- ما ينتصب على التمييز : لقد تخللت أحكام التمييز الخلافات النحوية كغيرها من الموضوعات ، ومن المسائل التي اختلف فيها في هذا الباب تمييز النكرات ، قال السيوطي : "وقد اختلف في نكرات منها : مِثْلٌ ، فمنع الكوفيون التمييز بها لإبهامها ، فلا يُبيّنُ بها ، وأجاز سيبويه ، فيقول : لي عشرون مِثْلُهُ ، وحكى : لي ملء الدَّارِ أَمْثَالُهُ"^(٣) . وقد أجاز الأعلام ذلك أيضاً فهو يرى ان

(١) المخترع : ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الكتاب : ١٧٢/١ ، والهمع : ٦٣/٤ .

(مِثْلٌ) شبيهه بالمقدار ، إذ يقول : "وكذلك قولهم : عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ؛ لِأَنَّ المِثْلَ عَلَى مقدار المُمَثَّلِ بِهِ ، وهو مقتضٍ لأنواع مبهمه ، فإذا ذكرت الزُّبْدَ مَيَّزَتِ النوع المقصود"^(١) . قال ابن الضائع : "ومما ينتصب على التمييز أيضاً وهو شبيهه بالمقدار قولهم : لي مثله رجلاً ، وذلك أنه لما حذف الموصوف (مثل) وانبهم ، أشبه المقدّر . وقد جعله سيبويه لشبهه بالمقادير منها . قال : لأنك إذا قلت : لي مثله فقد اختصت نوعاً كما أنك إذا قلت عشرون درهماً ، فقد اختصت بالدرهم النوع المقدّر بالعشرين ..."^(٢) .

٣- ورد في التمييز في (شرح الديوان) في موضعين ، فقد أشار إليه الأعلام في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٦) :

وَمَلَّانُ مِنْ ضَغْنِ كَوَاهُ تَوْقَلِي إِلَى الهِمَّةِ العُلْيَا سَنَامًا وَغَارِبًا

قال الأعلام : "التوقل العلو في الجبل ، يقول : رَبُّ حاسد ممثلي من ضغن كلما رأني أصعد في أعلى الهمم ، وأرتقي إلى أشرف الأخلاق والشيم أحرقه ذلك وكواه، وقوله (سناماً وغارياً) تمييز ، والمعنى إلى الهمة التي علت سناماً"^(٣) . وفي موضع آخر من (شرح الديوان) أورد الأعلام في شرحه للبيت (٤) من القصيدة (١٢٥) :

أُنْظِرْ إِلَيْهِ كَمْ يَسِيرُ وَرَاءَهُ ثِقْلًا مِنَ المَعْرُوفِ وَالإِحْسَانِ

قال : "يقول : إذا سار ، سار وراءه من معروفه وإحسانه خلق كثير ، وأرادكم من ثقل فلماً أسقط من نصب على التمييز"^(١) .

(١) المخترع : ٧٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٨٨/٢ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٢٦ .

(٣) شرح الديوان : ٢٠٨/١ .

ويلحظ هنا أن تناوله للتمييز في كتابه (شرح الديوان) لم يتجاوز تحديد الألفاظ التي تقع تمييزاً في الإعراب مع أنه صرح في النص الثاني أن التمييز نصب على تقدير إسقاط من .

رابعاً : النعت :

ان النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم ، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو تأكيد ، مما يدل على حليته ، أو نسبه ، أو فعله ، أو خاصة من خواصه^(٢) . وهو التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به^(٣) . وهو قسمان^(٤) :

١- يُسمى نعتاً حقيقياً ، وهو الرفع لضمير المنعوت .

٢- ويُسمى سببياً ، وهو الرفع للظاهر المضاف إلى السبب ، وهو ضمير المنعوت .

١- علة اختصاصه بالاسم :

تناول الأعلام الشنتمري علة اختصاص النعت بالاسم ، بقوله : "وإنما كان النعت مختصاً بالاسم دون الفعل ؛ لأن النعت فائدته مقاربة لفائدة حرف التعريف ؛

(١) شرح الديوان : ٣٤١/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ١٩٣/١ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٧٧/٢ ، وفتح رب البرية على الدرّة البهية : ٣٨ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ١٩٣ ، وفتح رب البرية على الدرّة البهية : ٣٨-٣٩ .

من حيث كان مخرجاً للاسم من الجنس الشائع إلى بعضه الذي هو أخص منه وأقرب إلى المعرفة ، كقولك : رَجُلٌ ، فهذا وقع على رجل واحد من صنوف الرجال ، فإن قلت : رجل كريم ، كان أخصَّ بالنصب ؛ لأنَّه لا يَقَعُ من صنوف الرجال إلا على رجل من قوم كُرَمَاء خاصة^(١) .

٢- فائدة النعت :

عَرَجَ الأَعْلَمُ في أثناء عرضه لموضوع النعت على ذكر فائدة النعت وهو إزالة اشتراك عارض ، إذ قال : "ان المعارف قد يقع فيها الاشتراك ، واللبس من حيث كان الاسم الواحد الخاص ، قد يقع على الشخصوس الكثيرة ؛ ألا ترى ان قولك : زَيْدٌ ، قد يقع على مسميين ، وكذلك قولك : الرَّجُلُ ، وَغُلَامُ الرَّحْلِ ، يقع كل واحد منهما على أي رجل ومملوكين معهودين ، فاحتيج إلى النعت ليفصل بين بعضهم عند التباسهم على المخاطب ، فاستوت المعرفة والنكرة في النعت لذلك"^(٢) .

٣- قطع النعت :

تحدث سيبويه في (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) عن قطع النعت قائلاً : "ان شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وان شئت قطعت فابتدأته ، وذلك قولك : الحمدُ لله الحميدُ هو ، والحمدُ لله أهل الحمد ، والمُلْكُ لله أهل الملك ، ولو ابتدأته فرفعت كان حسناً"^(٣) . وكرّر الأَعْلَمُ قول سيبويه فذهب إلى ان النعوت على طريق

(١) المخترع : ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٥ .

(٣) الكتاب : ٦٢/٢ .

الثناء أي التعظيم والتفخيم ، وكذلك على طريق المدح بعد أن يعرف الممدوح لمعين ،
وقرّر وجوب : "أن يقطع من أول كثيراً ، ويحمل على إضمار أعني ، أو إضمار
مبتدأ ، كما قالت الخرنق بنت هفان^(١) :

لَا يَبْعِدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرِّ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

فقطعت (النازلين) و(الطيبون) من القول ، وحملت لكل واحد منهما على
إضمار^(٢) .

فنصب (معاقد) بالطيبون^(٣) . وللنعت المقطوع دالتان : "ان النعت المقطوع
يفيد أن المنعوت أشهر بهذه الصلة ؛ لأن المخاطب يعلم من اتصافه بها ما يعلمه
المتكلم ، ولا يصح القطع في النعوت ، إذ ان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت ، وللقطع
دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب وهو المدح والذم"^(٤) . وقد جاء في (شرح
الديوان) في شرح الأعم للبيت (٢٥) من القصيدة (٢٥) :

يَدِي لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جَرَعاً مِنْ رَاحَتَيْكَ دَرَى مَا الصَّابَ وَالْعَسَلَ

قال الأعم : "يقول يدي رهن على طريق المبالغة ... والصاب شَجَرٌ مُرَّةٌ ،
فمن لم يذق ثوبك وعقابك لم يذق العسل ولا الصاب ، ولا عرف الحلاوة ولا المرارة ،
وتقدير لفظه وإعرابه يدي رهن لرجل شاء ذلك دار ما الصاب والعسل غير ذائق من

(١) ينظر : ديوانها : ٢٩ .

(٢) المخترع : ٥٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ .

(٤) معاني النحو : ٦٩ .

راحتيك جرعاً ، فمن نكرة ، وشاء ودرى في موضع النعت ، ولم يذق جعلت في موضع الحال" (١) .

وفي إقامة الصفة مقام الموصوف أورد الأعلام في شرحه للبيت (٤٢) من القصيدة (١) :

لَحِقْتَهُمَا فِي سَاعَةٍ لَوْ تَأَخَّرْتَ لَقَدْ زَجَرَ الْإِسْلَامُ طَائِرَ أَشَامَا

قال : "... لو تأخرت تلك الساعة التي أنت بها لكان الظهور على المسلمين شؤماً أشاماً ، وقوله : (طائر أشاماً) ، أي : طائر شؤوم أشام فأقام الصفة مقام الموصوف" (٢) .

المبحث الثاني

(١) شرح الديوان : ٣١٤/١-٣١٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١٥٥/١ .

مباحث الأفعال

أولاً : فعل الأمر :

أولى الأعلام الشنتمري عناية بالفعل من حيث : أقسامه ، وبنائه ، وزمنه ،
وجزئه وبيان ذلك في الآتي :

١- أقسام الفعل :

اتفق أغلب النحاة على تقسيم الفعل بحسب زمانه على ثلاثة أقسام ، ماض ،
ومضارع ، وأمر^(١) . إذ يرى البصريون ان فعل الأمر قسيم الماضي والمضارع ، وهو
لدى الكوفيين غير قسيم لهما ، بل هو من المستقبل ومقتطع منه^(٢) . ولم يرتض
الأعلم الشنتمري هذا الأمر وردّ على من زعم ذلك ، بقوله : "وإذ قد ذكرنا مضارعة
الفعل للزمان ، وعلّة انقسامه على أقسام الزمان الثلاثة ، فلنبين حقيقة أجزاء الزمان ،
والردّ على من زعم أنّ الزمان ينقسم قسمين"^(٣) . ثم ذهب إلى ان الفعل بحسب زمانه
ينقسم على ثلاثة أقسام ، قال : "ان الزمان منه ما قد مضى ، ومنه ما لم يمض ولا
وجد ، ومنه ما هو موجود غير واقع فيما قد مضى ، ولا يتوقع فيما يستقبل"^(٤) .

٢- زمن فعل الأمر :

(١) ينظر : الكتاب : ١٢/١ ، والمقتضب : ١٢٩/٢ ، والأصول في النحو : ١٤٥/٢ ، وشرح
المفصل : ٦١/٧ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للقرّاء : ٤٦٩/١ ، ودقائق التصريف : ١٠١ .
(٣) المخترع : ٨٨ .
(٤) المصدر نفسه .

كانت علة اختلاف النحويين في أقسام الفعل وتقسيمه على قسمين أو ثلاثة هو زمن فعل الأمر ، فذهب : الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة . وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل فُئْمُ : لِنَقْمُ ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . وإلى ذلك ذهب ابن هشام قائلاً : "ويقولهم أقول : لأن الأمر معنى فحقه أن يُؤدَى بالحرف ؛ لأنه أخو النهي ، وقد دلَّ عليه الحرف" (١) .

وهذا الرأي لقي قبولاً عند بعض الباحثين المعاصرين ، فالدكتور إبراهيم السامرائي يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، بالقول : "ويبدو ان الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل ؛ وذلك أن فعل الأمر طلب ، وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة ، ذلك ان الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعدَ زمان التكلم ، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث" (٢) .

ويفصل الأعلام القول في هذه المسألة ، فيذهب إلى أن لفعل الأمر زماناً ثالثاً واضح الدلالة راداً على من اعترض على هذا ، يقول : "إنَّ قولك أيها المعترض - صحيح فيما زعمت من انقسام الفعل الذي زعمنا أنه ثالث على الماضي وعلى المتوقع ؛ وذلك ان الزمان والفعل حركتان ، وانقسام الحركة ممكن في الفعل إذا كان لها أول ووسط وآخر كجميع الموجودات ، ولكن حَبْرُنَا عن وسط هذه الحركة التي انقسمت ما هو ؟ . فإن قلت : لا وسط لها إذا انقسمت ؛ لأن وسطها قد صار آخراً لزمان ماض ، وأولاً لزمان مستقبل . قيل : فإذا انقسمت وصارت جزأين فما الحاجز بين ذينك الجزأين ؟ . فإن قلت : لا حاجز بينهما فقد زعمت أنهما جزء واحد متصل بعد إقرارك

(١) مغني اللبيب : ١/١٨٥ ، وينظر : شرح الأشموني : ١/٤٥ .

(٢) المدارس النحوية أسطورة وواقع : ١١٤ ، وينظر : الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي ، رسالة ماجستير : ٤٧-٤٨ .

بأنهما جزآن منفصلان ؛ هذا تناقض منك ، فإن رجعت إلى الحق وقلت بينهما حاجز قيل لك : وما ذلك الحاجز ؟ أشيء معدوم أم موجود ؟ فإن قلت معدوم فهو إذاً غير شيء ، وإذا لم يكن شيئاً فقد عدنا الحاجز الذي أقررت به الآن ، وهذا منك تناقض ثان . فإن قلت هو موجود ، قيل لك أزمان أم غير زمان ؟ فإن قلت غير زمان فالزمان إذاً معدوم منقطع لوقوع الفاصل الذي هو غيره بين جزأيه ، وقد وجب عليك أن تبين ذلك الحاجز الفاصل ما هو ، وأنت لا تجد لذلك وجهاً من الحجة والتبيين ، وإذا لم تجد حجة لزمك الرجوع إلى الحق والإقرار بأنه زمان ثالث حاجز بين الزمانين وإن قصرت مدته ولم يدرك إلا بالعقل والتوهم . فقد تبين بحمد الله أن الأزمنة ثلاثة : زمان ماض ، وزمان حاضر ، وزمان مستقبل ، وكذلك الأفعال^(١) . ثم يقول : "قف على هذا وتدبره فإن أكثر علله مخترعة"^(٢) .

٣- جزم فعل الأمر :

والأعلم إذ يختار البناء علامة لفعل الأمر فهو يردُّ على من يرى أنه مجزوم على معنى الأمر ؛ لأن قولهم : "اضرب بمنزلة قولنا لتضرب في المعنى ، فهو مجزوم مثله في اللفظ بعامل الفعل مضمّر"^(٣) يقول : "فالجواب : أن هذا يفسد من جهتين : إحداهما : أن الفعل إنما يرفع وينصب ويجزم لمضارعه الاسم . ومضارعه إنما توجد ما كانت الزوائد الأربع موجودة في أوله وقولنا اضرب قد خلا من إحدى الزوائد التي هي سبب المضارعة والإعراب ، فيجب أن يخلو من الإعراب كما خلا من

(١) المخترع : ٨٩-٩٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٢ .

سببه" (١) . فخلو فعل الأمر من الزوائد الأربعة سبب ذهاب الإعراب منه وبنائه . ثم يقول : "والجهة الأخرى : أن عوامل الفعل أضعف من عوامل الاسم ، كما أن الفعل أضعف من الاسم ، وأضعف عوامل الفعل الجازم ، كما أن أضعف عوامل الاسم الخافض ، فإذا كان الخافض الذي هو من عوامل الاسم لا يجوز أن يعمل مضمراً فإضمار الجازم الذي هو أضعف عوامل الفعل لا يجوز ، لاسيما وهو أضعف من الخافض ، فإذا كان هذا كما وصفت لك ، فينبغي أن يكون قولنا لتضرب مجزوماً معرباً ؛ لأن حرف المضارعة موجود في أوله ؛ لأن عامل الجزم - وهو اللام - داخل عليه" (٢) . ثم يقرر بعد هذا العرض أن فعل الأمر مبني على السكون : "فينبغي أن يكون قولك اضرب مبنيّاً على الوقف ؛ لأنّ حرف المضارعة وعامل الجزم معدومان" (٣) .

ثانياً : أفعال المقاربة والرجاء :

١ - ماهية (عسى) :

تحدث الأعلام في كتابه (المخترع) عن عسى قائلاً : "وأما (عسى) ففعل على لفظ الماضي منعت من التصرف ولا تقع البتة إلا على معنى مستقبل ، فاختصت باللفظ الذي لا يكون إلا للاستقبال" (٤) . ثم تناول أحكاماً أخرى تخصها منها :

أ - علة منعها من التصرف :

-
- (١) المخترع : ١١٢ .
 (٢) المصدر نفسه : ١١٣ .
 (٣) المصدر نفسه .
 (٤) المصدر نفسه : ١١٦-١١٧ .

ذكر الأعلام منع (عسى) من التصرف لكونه نظير (لعلّ) قال : " (عسى) فعل ضُمَّنَ معنى الطمع والرجاء ما ضمنت (لعلّ) ، فلم تتصرف لذلك" ^(١) . على قاعدة حمل النظر على نظيره في العمل من بعض الوجوه ^(٢) . ولذلك يرى الأعلام أن (عسى) و(لعل) معناهما واحد ، متابعاً في ذلك سيبويه الذي ذهب إلى ان : " (لعل وعسى) طمع واشفاق" ^(٣) . وهذا التشابه هو الذي سوَّغ لعسى أن يكون لها حال تحمل فيه على نظيرها (لعلّ) ^(٤) . جاء في الكتاب : "وقد يُشَبَّهون الشيء بالشيء ، وليس مثله في جميع أحواله" ^(٥) . وبناءً على ذلك يمكن حمل الشيء على نظيره فيقع في النادر الذي كالمثل ، والذي لم يسمع إلا في قولهم : (عسى الغويُّرُ أبوساً) ، كما ذكر ثعلب ، وجعله شاذاً ^(٦) . وهذا ما أكده الأعلام في قوله : "ولو قلت : عسى زيدٌ القيامَ لم لم يَجُزْ ، وعسى زيد قائماً لم يَجُزْ إلا في الشعر ، كما قال : عسى الغويُّرُ أبوساً" ^(٧) ، وهذا مثال شاذ لا نظير له في هذا" ^(٨) . وكان القياس أن يقال : عسى الغويُّرُ أن يَبُاسَ ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : (عسى الغويُّرُ أبوساً) فنصبوه بعسى ، لأنهم أجروها مجرى (قارب) ، فكأنه قيل : (قارب الغويُّرُ أبوساً) ، وحذفوا (أن) في خبرها في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار تشبيهاً لها (بكاد) ، فإنَّ (كاد) من أفعال المقاربة كما أن (عسى) من أفعال المقاربة ، ولهذا الشبه بينهما جاز أن يحمل

(١) المخترع : ١١٦ .

(٢) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٨٦ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة ، (أطروحة دكتوراه) : ٢١٣ .

(٣) الكتاب : ٢٣٣/٤ .

(٤) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٨٦ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٢١٤ .

(٥) الكتاب : ١٨٢/١ ، و ٤١٣/٣ .

(٦) ينظر : مجالس ثعلب : ٢٠٩/١ ، ٣٠٧ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٢١٤ .

(٧) ينظر : الأمثال ، للأصمعي : ١٠٦ ، ومجمع الأمثال : ٣١/١ .

(٨) المخترع : ١١٧ .

عليها في حذف (أَنْ) من خبرها^(١) . والتزم العرب في خبر (عسى) ان يكون فعلاً مضارعاً مسبوقةً بـ(أَنْ) الناصبة^(٢) .

ب - لزوم خبر (عسى) المضارعة مسبوقةً بـ(أَنْ) :

ومما يتصل بذلك أن العرب تلتزم في خبر (عسى) فلا يستعملون المصدر^(٣)، يقول سيبويه : "واعلم أنَّهم لم يستعملوا (عسى فعلك) ، استغنوا بـ(أَنْ تَفْعَلْ) عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عَسَيَا وَعَسَوَا ، وبلَوْ أَنَّهُ ذَاهِبٌ عَنْ لَوْ ذَهَابُهُ . ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه (يَفْعَلُ) في عسى وكادَ ، فترك هذا ؛ لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"^(٤) . وتابعه المبرِّد^(٥) ، وذهب الأعمى إلى ان اختصاص (عسى) بالمضارع المسبوق بأن دون المصدر لإبهامه ، يقول : "إنَّ عسى لَمَّا كَانَتْ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي وَمَنْعَتْ مِنَ التَّصَرُّفِ ، جُعِلَ وَقُوعَ (أَنْ) وَالْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ بَعْدَهَا عَوْضاً مِنْ تَصَرُّفِهَا ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا خَالِصٌ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَالْمَصْدَرُ مَبْهَمٌ لَا يَرِدُ لَوْقَتَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِلِحُ لِلْمَاضِي وَالْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، فَلِذَلِكَ اخْتَصَّتْ (عسى) بـ(أَنْ) دُونَ الْمَصْدَرِ"^(٦) . ثم يقول : "وجواب آخر ، وهو أَنَّ (عسى) لَا تَقَعُ الْبِتَّةَ إِلَّا عَلَى مَعْنَى مُسْتَقْبَلٍ ، فَاخْتَصَّتْ بِاللَّفْظِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَهُوَ (أَنْ) وَالْفِعْلَ الْمَضَارِعَ"^(٧)

(١) ينظر : أسرار العربية : ١٢٧-١٢٨ ، وشرح المفصل : ١١٧/٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١١٦/٧ ، وشرح الكافية : ٢١٣-٢١٢/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، والمقتضب : ٦٩/٣ ، وشرح التسهيل : ٣٩٠/١ .

(٤) الكتاب : ١٥٨/٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٦٩/٣ .

(٦) المخترع : ١١٧ .

المضارع^(١) . ولذلك ذهب الأعم إلى أن علة استغنائهم عن المصدر بـ(أن) والفعل ،
للمناسبة الحاصلة بينه وبين (عسى) من حيث الاختصاص بالمستقبل ، ولما كانت
(عسى) على لفظ الماضي جامدة لا تزول عوَض المضارع في الخبر^(٢) .

ثالثاً : لَيْسَ :

١- أصل لَيْسَ :

يرى الخليل أن تركيبها من (لا أَيْسَ) ، جاء في كتاب العين : "لَيْسَ : كلمة
جُحود ، قال الخليل : معناه : لا أَيْسَ ، فطرحت الهمزة والزممت اللام بالياء ، ودليله ،
قول العرب: ائنتي به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ ، ومعناه من حيث هو ولا هو"^(٣) .
وتابعه الفراء في القول بتركيب لَيْسَ من : لا أَيْسَ مستدلاً بقول العرب ائنتي
من حيث أَيْسَ ولَيْسَ^(٤) . ان في قول الخليل والفراء إشارة إلى ان الاستعمالات العربية
العربية القديمة كانت تصرف فعل الكينونة القديم : (أَيْسَ) الذي كان وما يزال له
نظائر في اللغات الجزرية ، وإلى أن (أَيْسَ) لم يعد مستعملاً في العربية إلا في الكلمة
التي أوردها الخليل ، ولم يوجد لها وجود إلا مركبة مع (لا) في (لَيْسَ)^(٥) . وقيل : إنَّ
إنَّ أصل (لَيْسَ) (لَيْسَ) ، فخففوها وألزموها التخفيف ؛ لأنه لا يتصرف للزومه حالة
واحدة ، وإنما تختلف أبنية الأفعال باختلاف الأوقات التي تدل عليها ، وجعلوا البناء

(١) المخترع : ١١٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١١٨/٧ .

(٣) العين ، (ليس) : ٣٠٠/٧ و ٣٣٠ .

(٤) ينظر : لسان العرب ، (ليس) : ٢١٢/٦ ، ومدرسة الكوفة : ٢١٧ ، والبحث النحوي في

تهذيب اللغة ، (رسالة ماجستير) : ١٦٠ .

(٥) ينظر : معاني النحو : ٢٢٨-٢٢٩ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦١ .

ماضياً ؛ لأنه أخفُ الأبنية^(١) . وهذا ما ذهب إليه الأعمش الشنتمري في حكمه على (لَيْسَ) وأصلها في البناء ، في قوله : "وإنما حكمنا لها أن يكون بناؤها في الأصل على (فَعَلَ) دون (فَعَلَّ) و(فَعَّلَ) ، لأنَّ (فَعَلَ) في الثلاثي الذي عينه ياء معدوم أصلاً، وإنما يأتي أبداً على (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) ، إلا أنه لا ينبغي أن يكون (فَعَلَ) لأن الفتحة خفيفة ، فلا تحذف لختها ، والكسرة مستثناة تحذف استخفافاً ؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول في (عَلِمَ) : (عَلِمَ) ، وفي (جَهَلَ) : (جَهَلَ) ، ولا يجوز أن تقول في (ضَرَبَ) (ضَرَبَ) ، ولا في (قَتَلَ) (قَتَلَ) ، فلهذه قطعنا على أن أصل (لَيْسَ) (لَيْسَ)"^(٢) .

٢- القول بفعلية (لَيْسَ) :

إنَّ العرب استعملت (لَيْسَ) استعمالاً على صورة الماضي ، وهذا ما أكده الأعمش الشنتمري في قوله : "وأما (لَيْسَ) فهو فعلٌ ... وهو على لفظ الماضي"^(٣) . والقول بفعلية (لَيْسَ) إنما هو اختيار لرأي سيبويه الذي ذهب إلى أن (لَيْسَ) فعل . جاء في الكتاب في (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل ...) قوله : "وذلك قولك : كان ويكون ، وصارَ ، ومادامَ ، وليسَ ، وما كان نحوهُنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"^(٤) . وتابعه في ذلك البصريون^(٥) . ونسب أبو القاسم الرِّجَّاجي إلى الفراء والكوفيين القول بقول بحرفيتها^(٦) . والحق ان القول بفعليتها مذهب جمهور النحاة . قال الفراء : "فأمَّا

(١) ينظر : المنصف : ٢٥٨/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٨٠-١٨١ .

(٢) المخترع : ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٥ .

(٤) الكتاب : ٤٥/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١٠٠/٤ ، والأصول في النحو : ٨٢/١ ، والخصائص : ١٨٨/١ .

(٦) ينظر : اللامات : ٧ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٢ .

أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَرَأَيْتُ ، فَإِنَّ الْوَائِ فِيهِنَّ أَسْهَلُ ؛ لِأَنَّهِنَّ تَوَامُّ ، يَعْنِي تَامَّاتٌ فِي حَالٍ .
و(كَانَ) وَ(لَيْسَ) وَ(أَظَنَّ) وَ(بُنِينَ) عَلَى النَّقْصِ" (١) .

فالفراء يريد : "أَنَّ أَصْبَحَ أَمْسَى وَرَأَى ، تَكُونُ تَامَّةً وَنَاقِصَةً ، وَأَمَّا كَانَ وَلَيْسَ
وَأَظَنَّ ، فَقَدْ بُنِينَ عَلَى النَّقْصِ" (٢) ، وَهُوَ بِهَذَا يَجْعَلُ (لَيْسَ) فِعْلًا نَاقِصًا بِمَنْزِلَةِ (كَانَ)
وَ(ظَنَّ) . وَمِنَ الْكُوفِيِّينَ أَيْضًا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ بَيَّنَّ اسْتِعْمَالَ (لَيْسَ) اسْتِعْمَالَ
الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ فِي احْتِيَاجِهَا اسْمًا وَخَيْرًا ، إِذْ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَوْلَ عَنْتَرَةَ فِي مُعَلَّقَتِهِ :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

قال : "والعرض منصوب على المصدر ، والزعم أيضاً ، واسم (لَيْسَ) مضمَر
فيها من ذكر الزعم ، و(بمزعم) خبرها" (٣) .

٣- (لَيْسَ) لِنَفْيِ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ :

لَمْ يُقَيَّدْ سَبِيوِيهِ نَفْيِ (لَيْسَ) بِضَابِطٍ أَوْ زَمَنِ فَقَوْلُهُ : "وَلَيْسَ نَفْيٌ" لَيْسَ فِيهِ مَا
يُوحِي بِدَلَالَةِ زَمْنِيَّةٍ كَالِاطْلَاقِ أَوْ الْحَالِ (٤) . أَمَّا الْأَعْلَمُ فَيُذْهِبُ إِلَى أَنَّ لَيْسَ لِنَفْيِ الْحَالِ
الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ .

جاء في (المخترع) أن ليس : "ضُمَّنَّ نَفْيِ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، كَمَا فُعِلَ بِمَا
يُوجِبُ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ التَّصْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُتَّصِرُ مِنَ

(١) معاني القرآن ، للفراء : ٨٤/٢ .

(٢) ينظر : حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال : ١٩١ ، والبحث النحوي في
تهذيب اللغة : ١٦٢ .

(٣) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٣٠٠-٣٠١ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب
اللغة : ١٦٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٣٣/٤ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٩٨-١٩٩ .

معنى الحال والاستقبال ، وهو على لفظ الماضي ؛ فاستغني عن تصريحه ؛ ألا ترى أنك تقول : "لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِباً الْآنَ ، وَلَيْسَ عَمْرُوٌ مُقِيمًا غَدًا ، فيصلح للحال والاستقبال من حيثُ كَانَ نَفِيًّا لَهْمَا فِي أَصْلِ مَوْضُوعِهِمَا ، فهي وإن لم تتصرف بمنزلتها لو تصرفت" (١) . وفي استعمال ليس يقول الدكتور فاضل السامرائي : "وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الاطلاق . وإذا فُيِّدَ فَبِحَسَبِ ذَلِكَ التقييد ، تقول : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ، أي الآن ، وقال تعالى : ﴿الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٢) . أي في المستقبل ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض النحاة من أنها لا تنفي إلا الحال . بل هي كذلك إذا أُطْلِقَتْ ، فإذا فُيِّدَتْ فنفيها على حسب القيد" (٣) .

٤- تقديم خبر (لَيْسَ) عليها :

اختلف النحاة في هذه المسألة بين جواز التقديم ومنعه ، ومعه اختلفت النسبة إلى سيبويه ، واضطرب العزو إلى متقدمي النحاة (٤) . قال الأعمش : "ولو أن (كان) وأخواتها تدلّ على مثل ما دلت عليه (لَيْسَ) من الحال والاستقبال لاستغني عن تصريحها كما استغني عن تصريح (لَيْسَ) ؛ ولما قام المعنى المقصود في (لَيْسَ) مقام التصرف مع أنها فعل يعمل في جميع الأسماء ، وجب أن تُجْعَلَ عاملة في التقديم

(١) المخترع : ١١٥ .

(٢) هود : ٨ .

(٣) معاني النحو : ٢٢٨/١-٢٢٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٩٤/٤-١٩٥ ، والأصول في النحو : ١٩٠/١ ، والخصائص : ١٨٨/١ و ٣٨٤-٣٨٥ ، والانصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة : ١٨) : ١٥١/١ ، وشرح المفصل : ١١٣/٧ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم : ٥٥ ، وشرح الأشموني : ٢٣٤/١ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤ .

والتأخير ، كما جُعِلت (كان) وأخواتها ، وهو مذهب سيبويه ، وخالفه أبو العباس المبرّد ، وامتنع من تقديم الخبر عليها ، واعتلّ بامتناعها من التصرف ، والقياس مذهب سيبويه ، لما ذكرت^(١) .

ولي على ذلك عدّة تعقيبات :

أولها : إنّ الأعلم يعزو إلى سيبويه تجويز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها على وجه الحسم بقوله (وهو مذهب سيبويه) ، لكنه في كتابه النكت ذكره من غير حسم ، قال : "وقد فهمَ من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يُجيزُ (قَائِماً لَيْسَ زَيْدُ) ، ويقدم خبر لَيْسَ عليها"^(٢) .

والصواب فيما يبدو (والله أعلم) أن ليس لسيبويه نصٌّ في ذلك ، قال أبو البركات الأنباري : "وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص"^(٣) .

وأكد ذلك باحث معاصر بقوله : "ان الذي نستطيع قوله هنا ان سيبويه ليس له نصٌّ صريح يدلُّ على تجويزه تقديم خبر (لَيْسَ) عليها ، والذين يقولون بتجويزه ذلك يُعولون على ما جاء في الكتاب : "هذا بابُ ما ينصبُ في الألف تقول : أعبدَ اللهُ ضَرَبْتَهُ ، وأزِيداً مَرَزْتَهُ بِهِ ، وأَعْمَرًا قَتَلْتَ أَخَاهُ ، وأَعْمَرًا اشْتَرَيْتَ لَهُ ثَوْبًا ، ففي كُلِّ هذا قد أضمَرْتَ بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره ... فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فُسِّرَ في الابتداء ، أنك تُضمِرُ فعلاً هذا تفسيره ... ومثل ذلك : أعبدَ اللهُ كُنْتَ مِثْلَهُ ؛ لأن كنت فعلٌ والمثل مضاف

(١) المخترع : ١١٥-١١٦ .

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢٣٢/١ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٥ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٨) : ١٥١/١ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب

النحاة : ١٩٩ .

إليه وهو منصوب . ومثله : أزيداً لَسَتْ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ فَعَلٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أزيداً
أَقْبَيْتَ أَخَاهُ ، وهو قول الخليل^(١) . نخلص إذن إلى انه ليس لسبويه نصٌ يوضح رأيه
في هذه المسألة^(٢) .

ثانيهما : ان الأعمم عزا إلى المبرّد^(٣) منعه المسألة ، والصواب خلاف ذلك فالمبرّد
يجيز تقديم الخبر ، يقول : "و(لَيْسَ) تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء"^(٤) .
ثالثهما : إن الأعمم الشنتمري يُجوز تقديم خبر لَيْسَ عليها .

رابعاً : (نَعَمْ) و(بِئْسَ) :

هما فِعْلَانِ مَاضِيَا اللَّفْظِ لَا يَتَصَرَّفَانِ ، والمقصود بهما إنشاء المدح والذم . أمّا
موقف الأعمم الشنتمري منهما فإنّه يتمثل في الآتي :

١- أصلهما :

بيّن الأعمم أصل (نَعَمْ) و(بِئْسَ) وما يجوز فيهما من لغات عند العرب ، قال :
"إنّ الأصل فيهما نَعَمْ وَبِئْسَ ، ولكنّ العرب تتصرف فيما كان على (فَعِلَ) مِمَّا عِيْنُهُ
أحد حروف الحلق ، فَتَنْطِقُ بِهِ مَرَّةً عَلَى أَصْلِهِ ، فيقولون : نَعَمْ وَبِئْسَ ، وشَهِدَ ، وعلى
هذه استعملت (نَعَمْ وَبِئْسَ) في المدح والذم"^(٥) . وقد اطرد في لغة تميم في (فَعِلَ) إذا
كان فَاؤُهُ مَفْتُوحاً وَعَيْنُهُ حَلْقِيّاً أربَع لغات سواء أكان اسماً كـ(رَجُلٌ لَعِثٌ) ، أو فِعْلاً

(١) ينظر: الكتاب : ١٠١/١-١٠٢ و ٤٠٠/٢ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤-١٦٥ .

(٢) ينظر : نحو سبويه في كتب النحاة : ٢٠١ .

(٣) وسبقه ابن جني وتابعهما الأتباري . ينظر : الخصائص : ١٨٩/١ ، والإنصاف في مسائل
الخلاف ، المسألة (١٨) : ١٥١/١ .

(٤) المقتضب : ١٩٤/٤ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤-١٦٥ ، والمسائل

الخلافة في مغني اللبيب ، رسالة ماجستير : ١٢٩ .

(٥) المخترع : ١١٥ .

كـ(شَهَدَ) ؛ إحداهما : (فَعِلَ) وهي الأصل ، والثاني : (فَعَلَ) ، بإسكان العين مع فتح الفاء ، والثالثة : (فَعِلَ) بإسكان العين مع كسر الفاء ، والرابعة : (فَعِلَ) بكسر الفاء إتباعاً للعين ، والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذم ، عند بني تميم وغيرهم^(١) .

١ - علة عدم تصرفهما :

يرى الأعلام أن هذين الفعلين تَضَمَّنَا معنى المدح والذم فامتعا من التصرف ، إذ يقول : "وأما قولك : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو ، فغير متصرفين لتضمَّنهما معنى المدح والذم بعد كونهما خاليين من ذلك في الأصل ، وذلك أنهما منقولان من قولهم نِعَمَ الرَّجُلُ ، إذا أخبرت عنه أنه أصاب نعمة دون أن يتعجب منه ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب بؤساً ، وهو الفقر والشدة ، فمنزلتها في هذا الأصل منزلة قولك : اسْتَغْنَى الرَّجُلُ ، وافْتَقَرَ ، فلما دخلهما معنى الثناء والذم انتقلا عَمَّا كانا عليه من الإخبار المحض إلى الإخبار المتضمن معنى المدح والذم"^(٢) .

٣ - القول بفعليتهما :

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٨/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٨/٤ .

(٢) المخترع : ١١٤ .

خصَّ الأَعلَمُ الشنتمري (نِعَمَ وَبِئْسَ) بالفعليَّة والبناء في قوله : "وخصَّ بلفظ الفعل الماضي ... وإذا تأملت سائر الأفعال من هذا القسم وجدتها كلها مبنية على لفظ الماضي خاصة"^(١) .

٤- استعمالهما :

ذهب الأَعلَمُ إلى أنَّ استعمال (نِعَمَ وَبِئْسَ) وقع بعد نقلهما من مواضعهما إلى المدح والذم فَخُصَّ بأسماءٍ وَبِئْسًا لذلك ، قال : "وقد استعملت نِعَمَ على الأصل ، فقيل: نِعَمَ الرَّجُلُ فلانٌ ، وإنَّما لم يقع الاستعمال لنِعَمَ وَبِئْسَ على هذا اللفظ ؛ لأنَّهما أُزِيلَا عن مواضعهما بالتزام معنى المدح والذم لهما حتى امتنعا من تصرف الأفعال ؛ وَخُصَّ بأنواعٍ من الأسماء ، ولا يعملان في غيرهما ، فلما كانا بهذه الأحوال خارجين عن منهاج سائر الأفعال أُخرجا في الاستعمال عن لفظ الفعل إلى لفظ الاسم؛ فبنوهما بناء جِدْعٍ وَعِدْلٍ ونحوهما"^(٢) .

والجدير ذكره أنَّ بعض النحاة ولاسيما المتأخرين قد نقلوا أن هذه المسألة خلافية بين نحاة المصريين ، إذ نقلوا أنَّ (نِعَمَ وَبِئْسَ) فعلان عند البصريين والكسائي من الكوفيين ، وذهب الفراء وجمهور الكوفيين إلى أنَّهما اسمان^(٣) . كما نقل أصحاب مسائل الخلاف دلائل لكلِّ مذهب من الفريقين ، إذ نجد الشجري في أماليه والأنباري في كتاب الأنصاف يُثبِتَانِ الأدلة البصرية في فعليتهما ، كما أوردا حججاً للكوفيين

(١) المخترع : ١١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٥ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٤٧/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٤) :

٩٨/١ ، وشرح المفصل : ١٢٨/٧ ، وشرح التسهيل : ٥/٣ ، وشرح ابن الناظم : ١٧٩ ،

وشرح قطر الندى : ٢٧ ، والهمع : ٢٦/٥ .

باسميتهما ، ونجد أيضاً أن أغلب النحاة الذين جاؤوا بعد ابن الشجري وأبي البركات ينسبون إلى الفراء القول باسمية (نعمَ ويُسَّ) مع أنه صرَّحَ بفعليتهما^(١) . وهذا ما نبه عليه الدكتور محمد خير الحلواني من المعاصرين مشيراً إلى اضطراب النقول التي لا تخلو من مادة تثير الحيرة عند الباحث ، وقد ذكرَ أقوالاً لنحاة بصريين وكوفيين ومنهم الفراء تؤكد القول بفعلية (نعمَ ويُسَّ)^(٢) . كما هو قول صاحبنا الذي سبقت الإشارة إليه .

المبحث الثالث

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٧/١-٢٦٨ ، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، د .

محمد خير الحلواني : ٢٣١ .

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين : ٢٣١-٢٣٥ .

مباحث الحروف

تناول الأعلام الشنتمري في هذا المبحث مسائل تخص الحروف سأعرضها على

وفق الآتي :

أولاً : أل التعريف : ومنه مسائل :

١- في حروف التعريف أهي (اللام) وحدها ، أم (الألف واللام) ؟ :

اختلف النحاة في حرف التعريف أهي اللام وحدها أم الألف واللام . واضطرب العزو فيه أيضاً إلى كل من الخليل وسيبويه^(١) . ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه باحث معاصر هو أن سيبويه يوافق الخليل في الحكم على هذه المسألة في أن حرف التعريف هما (الألف واللام) معاً ، وليس اللام وحدها^(٢) .

أما الأعلام الشنتمري فيخالف سيبويه ويرى أن (اللام) بمفردها هي حرف التعريف ، ويُعلل ذلك بقوله : "وعلة زيادتها في الاسم دون غيره أن الاسم يكون معهوداً وغير معهود ، وما لم يُعهد فمذكور شائع في الجنس ، وما عرف عُهداً بمعروف خاص في الجنس . فلم يكن بُدُّ من فرق بين الشائع والخاص ، فزيدت (اللام) في أول المعهود الخاص ، لتكون فيه سمة لتخصيصه من غيره"^(٣) .

٢- في همزة (أل) أهي همزة وصل أم قطع ؟ :

-
- (١) يراجع في هذه الأقوال وتصويبها ، نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٠ .
 (٢) ينظر : الكتاب : ٣/٣٢٤-٣٢٥ و ١٤٧/٤ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٠ .
 (٣) المخترع : ٥٢ .

واضطراب العزو إلى كل من الخليل وسيبويه في تحديد حرف التعريف لديهما تَسَبَّبَ في أن يعزو إليهما بعض النحاة خطأً أن همزة (أل) هي همزة قطع ، وأنَّ ثَمَّةَ خِلافاً بين الخليل وسيبويه في ذلك ، والصواب والله أعلم أن لا خلاف بين العالمين الجليلين في هذه المسألة ، كما ذهب باحث معاصر ، فكلاهما يذهبان إلى أن الهمزة في (أل) همزة وصل^(١) .

أما الأعلام الشنتمري فإنه لم يخالف الشيخين ، إذ ذهب إلى أن همزة (أل) هي هَمْزَةٌ وَصَلٍ ، فهو يقول : "إِنَّمَا خُصَّت اللَّامُ بِأَنَّ تَكُونُ سَمَةً التَّعْرِيفِ دُونَ غَيْرِهَا لِأَنَّهَا مِنْ زَوَائِدِ الْأَسْمِ خَاصَّةً ... وَأَمَّا الْأَلْفُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ فَهِيَ أَلْفٌ وَصَلٍ ، جُلِبَتْ لِتَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ ، لِئَلَّا يُبْتَدَأَ بِسَاكِنٍ"^(٢) .

٣- علة اختصاص (أل) التعريف بالاسم :

ذكر الأعلام أنَّ من خواص الاسم لام التعريف في قولك : الرَّجُلُ ، وَالغُلَامُ ، وَالْقَائِمُ ، وَالْقَاعِدُ ، ونحوه^(٣) . ثُمَّ عَرَضَ لِعِلَّةِ اخْتِصَاصِهِ بِالْأَسْمِ ، قَائِلاً : "وَلَمْ يَقَعْ فِي الْفِعْلِ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْعَهْدِ ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ إِنَّمَا تَقَعُ فِيمَا لَمْ يَعْهَدِ الْمُخَاطَبُ ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَعْرُوفاً . وَلَوْ أَخْبَرَ عَنْهُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ كَانَ مَخْبِراً بِمَا قَدْ اسْتَقَرَّ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ فَائِدَةٌ ، فَلِهَذَا امْتَنَعَ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ وَلِزِمَ الْأَسْمُ لِلْحَاجَةِ إِلَى تَعْرِيفِهِ ؛ إِذْ كَانَتْ الْفَائِدَةُ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَسْمِ الْمَعْرِفَةِ أَتَمَّ مِنَ الْفَائِدَةِ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَسْمِ النُّكْرَةِ"^(٤) .

(١) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٤ .

(٢) المخترع : ٥٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ .

(٤) المخترع : ٥٢-٥٣ .

ثانياً : حروف الإعراب في التثنية والجمع :

١- الفرق بين الألف والواو :

يرى الأعلام الشنتمري أن : "أصل الإعراب أن تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الأحرف الثلاثة ، وهي الواو ، والياء ، والألف ، فالضمة مأخوذة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الألف"^(١) . وقد جعل النحاة الألف من حروف المد واللين علامة للرفع في المثني ، والواو منها علامة للرفع في المجموع ، فقالوا : مسلمان ومسلمون . وقد أشار الأعلام إلى علة ذلك بقوله : "وأما الرفع والخفض ، فكان يفرق بينهما في التثنية والجمع بأن يفتح ما قبل واو الاثنين ، ويضم ما قبل واو الجمع ... ولا سبيل أن يقع مثل هذا الفرق في الألف؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً البتة ، فلما كانت الألف كما وصفنا ولم يكن بُدُّ من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما وجب أن يُطرح هذا القياس الذي قدمنا ، وأن ينظر في حركة تُعَيِّن المثني ، وتُبيِّن المجموع ، في جميع أحوالهما ، فجعلت الألف علامة لرفع الاثنين دون الواو"^(٢) ، فالعلة عند الأعلام هي للفرق بين المثني والجمع، وهو في ذلك متابع سيبويه ، جاء في الكتاب : "انك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية"^(٣) . وهذا يعني أنهم رفعوا المثني بالألف للفرقة بينه وبين جمع المذكر السالم .

(١) المصدر نفسه : ٦٠ ، وينظر : الإيضاح : ٧٣ ، وعلل النحو : ١٩٦-١٩٧ .

(٢) المخترع : ٦١ .

(٣) الكتاب : ١٧/١ .

٢- في ماهية حروف الإعراب :

اختلف النحاة في الحروف التي تلحق المثني والجمع أهي حروف إعراب ؟ أم هي دلائل على الإعراب ؟ أم هي الإعراب نفسه ؟ ومعه اختلفت النسبة إلى سيبويه إذ أجمع أغلب النحاة على ان هذه الحروف عند سيبويه هي (حروف إعراب)^(١) . والأعلم الشنتمري مَمَّن عَزَا إلى سيبويه أَنَّها حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، قال : "إعلم أَنَّ هذه الأحرف الثلاثة التي تلحق المثني والمجموع على حدّه ، وإن كانت دالّة على الإعراب فهي عند سيبويه حروف إعراب بمنزلة الدال من زيد ، والراء من جعفر ، والهاء من طلحة ، والألف من قفا وعَصَا"^(٢) . وهو في أثناء ذلك يعزو إلى الأخفش أَنَّها دلائل إعراب^(٣) ، بقوله : "وكان الأخفش يزعم أَنَّها دلائل إعراب كالحركة المعقّبة في آخر الكلمة ؛ لأنّ كل حرف منها يدلّ على إعرابٍ ما كما دلّت عليه الحركة"^(٤) .

- وموقف الأعلام في الرأيين يتمثل في الآتي :

أ- أنه يوافق سيبويه فيما عزا إليه من أنها حروف إعراب إذ يقول : "والدليل على ذلك أَنَّها تؤدي معنى المثني والمجموع مع ما قبلها ، كما تؤدي الدال من زيد

(١) ينظر : المقتضب : ١٥١/٢ ، وعلل النحو : ٢٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥/٢ ، والإنصاف ، مسألة (٣) : ٣٨/١ ، وشرح المفصل : ١٨٧/٣ ، وشرح الكافية : ٧٦/١ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٩٢ .

(٢) المخترع : ٦٣ .

(٣) وتابعه في ذلك المبرّد والمازني أيضاً ، ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١٣/١-١٤ و ١٦٣/١-١٦٤ ، والمقتضب : ١٥١/٢ .

(٤) المخترع : ٦٣ .

والألف من قفا معنى الاسم المفرد مع الحروف التي قبلها" (١) . وهنا أود الإشارة إلى أن حقيقة رأي سيبويه في المسألة أجمل القول فيه باحث معاصر بعد عرضه لما عُزي إلى سيبويه ، وما أورده سيبويه في الكتاب عنها ، وخلص إلى أن هذه الحروف عند سيبويه هي : حروف إعراب وضمائر ، وعلامات رفع ، وعلامات تنثية وجمع (٢) .

ب- انه يردّ على الأخفش ويسهب في ردّه عليه بقوله : "وحجّته على سيبويه أن هذه الأحرف لو كانت بمنزلة الدال من زيد ، لوجب ألا تدلّ على رفع ولا نصب ولا خفض حتى تكون متحركة ، كما أن الدال من زيد تدلّ على ذلك بالحركة ، ونحن إذا قلنا : قام الزيدان ، علم أنه مرفوع ، وإذا قلنا : رأيت الزيدين ، علم أنه منصوب ، أو مررت بالزيدين ، علم أنه مخفوض ، ولو قلنا : زيد ، فسلمنا الحركة منه لم يعلم أمرفوع أم مخفوض أم منصوب ، فهذا يبين أن هذه الأحرف دلّائل إعراب كالحركات لا حروف إعراب كالدال من زيد وما أشبهها" (٣) . ثم يردّ حجة الأخفش قائلاً : "والاحتجاج على الأخفش أن هذه الأحرف لو كانت دلّائل إعراب كالحركات لما جاز أن تسقطها إذا ثنيا ، ومعنى المثني والمجموع ثابت قائم في نفس اللفظ ، مع أنّا نسقط الحركة من دال زيد ، فيبقى معنى الاسم ؛ ألا ترى أن معنى قولك : هذا زيد ، إذا وقفت وحذفت الحركة كمعناه إذا قلت : هذا زيد يا فتى ، ولو قلت في قولك قام الزيدان : قام زيد ، فحذفت الألف لم يبق معه المثني ، كما أنك لو قلت في زيد : زي ، فحذفت الدال ، لم يفهم معنى الواحد ، وكذلك لو قلت في قائمة : قائم

(١) المخترع : ٦٣ .

(٢) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٩٤ .

(٣) المخترع : ٦٣ .

، فحذفت الهاء ، لم يُعلم التذكير من التأنيث ، فقد تبين أن هذه الأحرف ، حروف اعراب بمنزلة الدال من زيد ، والهاء من قائمة^(١) . ويخلص الأعم إلى أن هذه الحروف هي (حروف الإعراب) ودليله في ذلك هو ما عدّه بحسب قوله من مخترعاته يوضحه قوله : "والدليل على صحة ما جلبناه من هذا أن قوماً من العرب - وهم بنو الحارث ابن كعب - ألزموا لفظ التثنية الألف في جميع أحوالها ، فقالوا : قامَ الزيدانِ ، ورأيتُ الزيدانِ ، ومررت بالزيدانِ . وحملهم على ذلك أنها حرف إعراب بمنزلة ألف قفا وعصا ، وأن للاسم عاملاً تعمل فيه تدل على المعاني الداخلة عليه الموجبة للرفع والنصب والخفض ، فاكتفوا بذلك الألف كما فعلوا في قفا وعصا ، فلو كانت هذه الأحرف دلائل إعراب كما زعم الأخصش لما جازت هذه اللغة البتة؛ لأنّنا لم نجد في دلائل الإعراب ما يكون على لفظ واحد في جميع الأحوال ، كما وجدنا ذلك في حروف الإعراب ، فقف على هذا وتدبره ؛ فإنه من الاحتجاج القاطع ومُخْتَرَع^(٢) .

ثالثاً : إعمال الحرف "ما" :

ذكر سيبويه أن : "أهل الحجاز يشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ... وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هَلْ) أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) ك(لَيْسَ) ، ولا يكون فيها إضمار"^(٣) . أما موقف الأعم الشنتمري في هذه المسألة فأبيّنه في الآتي :

١ - مفهوم عمل الحرف عند الأعم الشنتمري :

(١) المخترع : ٦٣-٦٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٥ .

(٣) الكتاب : ٥٧/١ .

جاء في (المخترع) : "اعلم أن الحرف إذا كان في دخوله مرة على الاسم ومرة على الفعل غير مستبد بأحد النوعين لم يعمل شيئاً . لخروجه عن شبه الفعل ؛ حيث لم يلزم نوعاً واحداً كما لَزِمَ الفِعْلُ الاسمَ فعمل فيه ... ومن هذه الحروف (ما) في لغة بني تميم في قولك : ما زيدٌ قائمٌ ، ونحوه ، لأنك تُدخلها مرّةً على الاسم ومرّةً على الفعل ، كما فعلت بحروف الاستفهام ..."^(١) ، ونستدلُّ على سعة مفهوم الأعلَم في ذلك بقول آخر له : "وكذلك إذا قُدِّم خبرها على اسمها زالت الرتبة عما كانت عليه في الأصل ، فوجب أن لا تعمل شيئاً لضعفها في نفسها حيث كانت حرفاً جامداً لا يتصرف ؛ ومن شرط العامل إذا كان هكذا ألا يعمل في المقدم والمؤخر ... فلما كانت (ما) حرفاً جامداً شاذّاً في العمل وجب ألا تعمل في التقديم والتأخير ، وإذا امتنعت رجعت إلى أصلها"^(٢) .

٢- عمل الحرف "ما" :

قال الأعلَم : "وأما (ما) فإن أهل الحجاز خاصة أعملوها ما كان خبرها مؤخراً منفيّاً ، على حدّ قولك: ما فلانٌ فاعلاً ، فإن قُدِّم خبرها ، أو نُقِض نَفْيُهُ بـ(إلا) فقول: ما فاعلٌ فلانٌ ، أو : ما فلانٌ إلا فاعلٌ - بطل عملها ، ورجعت إلى ما يجب لها من الإلغاء وترك العمل أصلاً"^(٣) .

٣- علّة عمل "ما" عند الحجازيين :

(١) المخترع : ١٢٦ ، ١٢٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢١-١٢٢ .

(٣) المخترع : ١٢١ .

ذهب الأعلام إلى أنّ علة إعمال الحرف (ما) عند الحجازيين هي نفي الخبر فَشُبِّهَتْ بِ(لَيْسَ) ، قال : "وعلة إعمالهم لها أنّهم رأوها تدخل في بعض المواضع على جملة من مبتدأ وخبر كما تدخل عليها (لَيْسَ) ، فتنفي عن الخبر الاستقبال كما تنفيه (لَيْسَ) ، فَشُبِّهَتْ بِ(لَيْسَ) مادامت نافية للخبر ، وكان مؤخراً بعد اسمها على رتبته الواجبة له ، فإذا وجبَ الخبر بدخولِ إلا عليه انتقض معناها ، وانتقض عملها؛ لأنّ نفيها للخبر هو سبب تشبيهها بـ(لَيْسَ) في إعمالها وعملها ، فإذا عُدِمَ السبب عدم العمل" (١) .

رابعاً : زيادة (الميم) في اسم الجلالة :

من الأسماء الخاصة بالنداء سَمَاعاً "اللَّهُمَّ" . وقد اتفق البصريون والكوفيون على أنّ كلمة "اللَّهُمَّ" هي بناء مُرَكَّب ، ولكنهم اختلفوا في طريقة التركيب هذه (٢) .

١- مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنّ الميم المشددة المفتوحة في آخر الكلمة عوض من "يا" النداء . وإنما قالوا ذلك ؛ لأنهم لم يجدوا اجتماع "يا" النداء مع ميم "اللَّهُمَّ" في القرآن الكريم ، وإن الضمة الموجودة على الهاء في "اللَّهُمَّ" بمنزلة ضمة الهاء في "يا الله" (٣) . وقد أوردَ سيبويه في الكتاب على ذلك قول الخليل : "اللَّهُمَّ نداء ، والميم ها هنا بدل

(١) المصدر نفسه : ١٢١ ، وينظر : علل النحو : ٣٦٠ ، وهمع الهوامع : ١١٠/٢ ، ومعاني النحو : ٢٢٩/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩٤-١٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، والهمع ، للسيوطي : ٦٥/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٩٦/٢ ، والمقتضب : ٢٣٩/٤ ، والأصول : ٣٣٨/١ ، وشرح السيرافي : ٨٧/٢ ، وأسرار العربية : ٢٣٢-٢٣٣ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، أطروحة دكتوراه : ١٥١ .

من ياء" (١) . قال أبو علي في التعليقة : "أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال : من الدليل على أن (الميم) بدل من (يا) في (اللَّهُمَّ) أنك لا تقول : أُخْزِي اللَّهُمَّ فلاناً ، وإنما تقول : (اللَّهُمَّ) في حال النداء" (٢) .

٢- مذهب الكوفيين :

وزهب الكوفيون إلى أن أصل "اللَّهُمَّ" هو "يَا اللَّهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ" فلما طال اللفظ وكثُر في كلامهم ، نُقِلَ على ألسنتهم . فحذَفُوا بَعْضاً منه إِيثَاراً للتخفيف ، والميم المشددة في آخر اللفظ عوض من جملة (أُمَّنَا بخير) والضممة التي في هاء "اللَّهُمَّ" منقولة إليها من همزة "أُمَّ" . واستدلوا على مذهبهم بقول الشاعر (٣) :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وكان الفراء من أوائل الكوفيين القائلين بهذا المذهب ، يتجلى ذلك في قوله : "نرى أنها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أُمَّ) نريد (يَا اللَّهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ) فكثرت في الكلام ، فاختلطت ، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمَّ) لَمَّا تُرِكَت انتقلت إلى ما قبلها" (٤) .

٣- موقف الأعلام الشتمري :

أما موقف الأعلام من هذه المسألة فيتلخص في الآتي :

أ- إنَّ الأعلام ذهب مذهب البصريين ، يتجلى ذلك في تأكيده تعويض (الميم) من (يا) في نداء اسم الجلالة . جاء ذلك في (المخترع) في حديثه عن حذف حرف

(١) الكتاب : ١٩٦/٢ .

(٢) التعليقة : ٣٤٢/١ .

(٣) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت الثقفي . ينظر : أسرار العربية : ٢٣٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، وأسرار العربية : ٢٣٢-٢٣٣ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً : ١٥٢ .

النداء من الأسماء المعارف ، قائلاً : "واعلم ان الأسماء المعارف بالعلمية أو بالإضافة إذا كنت مقبلاً عليها بالنداء ، فأصغتُ إليك واقبلت عليك لك ان تحذفَ منها حرف النداء ، قولك : زيدٌ أقبل ، غُلامَ عبدِ الله تعالى" (١) . ثم يستثني الأعلم منها اسم الجلالة ، ويشترط عوضاً للحذف في قوله : "إلا اسم الله تعالى فإنَّ حذف حرف النداء لا يجوز معه ، لا تقول : الله اغفر لي، إلا أن تُعوّض (الميم) ، فتقول: اللّهُمَّ اغْفِرْ لِي" (٢) . لأن تكرار الحذف عند النحاة يؤدي إلى الإخلال بالمعنى (٣) .

ب- يروي الأعلم عللاً لما رجّحه ومنها : "وعلة ذلك ان حرف النداء استعمل في اسم الله عزَّ وجلَّ وفيه الألف واللام على حدة الخبر عنه ، فلو حُذف حرف النداء منه ، لالتبس نداءه بالخبر عنه ، فإذا زيدت الميم في آخره كانت في الدلالة على النداء بمنزلة الحرف في أوله" (٤) . ويعلل الاختلاف في موضع التعويض بقوله : "ولم يكونوا ليضعوا العوضَ في مَوْضِعِ الْمُعْوَضِ مِنْهُ لشذوذه ، ووضعوه آخر الاسم ؛ لأنَّ الآخِرَ ضدَّ الأوَّل ، ففَرُّوا من الأوَّل الشاذ إلى ضدِّه الذي هو الآخِر ، مع أنَّ الميم قد تُزاد آخِراً في نحو : رُزِّقْ للأزرق ، وسُنِّهْم للسنَّه" (٥) ، ثم يقول الأعلم بعدها : "وشدّدت ليكون العوض على عدد

(١) المخترع : ٧٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٢٣ ، ومعاني النحو : ١٣١/١ .

(٤) المخترع : ٧٠ .

(٥) المخترع : ٧٠-٧١ .

المعوض منه ؛ لأنَّ (يا) حرفان ، والحرف المشدّد في تعدّده حرفان ، فقف على هذا وتدبره ، فإن أكثره مخترع" (١) .

ت- ويدّعي الأعلّم أن هذه العلل التي أوردتها أكثرها مخترعٌ ، والصواب والله أعلم أنّها مما ذكره النحاة قبله ، فالسيرافي مثلاً يذكر مسألة تساوي حروف العوض والمُعَوِّض منه ، في قوله : "وأما قولهم : اللّهُمَّ ، فإن (الميم) زيدت عوضاً من (يا) ، وشدّوا (الميم) ؛ لأنّ يكون على عدّة (يا) ؛ لأنّ (يا) حرفان ، وخصّوا (الميم) ؛ لأنّها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو : زُرُقُم ، وسُنْهُم ، ودِلْقُم ، ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء" (٢) .

(١) المصدر نفسه : ٧١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي : ٨٦/٢ .

الخطمة

الخاتمة

- يهدف هذا البحث إلى دراسة المباحث اللغوية والنحوية في كتابين من كتب الأعلام الشنتمري أحد الأعلام البارزين في العربية . وخلص البحث إلى ما يأتي :
- أبان البحث ان كتاب (المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو) قد ذُكِرَ له أكثر من عنوان ، إذ ذكر في (نوادير المخطوطات العربية) بعنوان : (المقالات الثلاث في الصرف والنحو) ، وآخر ذكره ناسخ الكتاب : (المقالات الثلاث في حكم الاسم والفعل والحرف) . والثالث رجّحه محقق الكتاب باسم (المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو) . وأن المصنّف لم يصرّح باسم الكتاب : إلا أنه أشار في مقدمته إلى العنوان في مواضع عدّة ، وكشف البحث عن (الاشتباه والخطأ) في إيراد كتاب (المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو) من قبل بعض الباحثين المعاصرين بعنوانين عند ذكره لمصنفات الأعلام . مرة بعنوان (المقالات الثلاث) ، وأخرى (المخترع في النحو) فعده مؤلفين وأنّه من المفقودات . وقد نبّه البحث أيضاً على اعتماد هذا التصنيف (الخطأ) من قبل بعض الباحثين .
 - وردت في كتابي الدراسة وتحديدًا في أثناء عرض الأعلام للمباحث أمثلة وشواهد في المباحث اللغوية والنحوية من القرآن الكريم متبّعاً في ذلك سنة الذين سبقوه من النحاة واللغويين في استشهادهم بآيات الذكر الحكيم . إلا أنه كان قليل الاستشهاد في هذين الكتابين وأنهما قد خلوا من الاستشهاد بالقراءات القرآنية .
 - أبان البحث الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتاب (شرح الديوان) ، وقد وظف مجمل هذه الأحاديث في التتبيه على مصادر معاني أبي تمام أو زيادة في توضيح معاني البيت الشعري ، ولم تعتمد في استدلالها في مستويات اللغة الأخرى كالنحو والصرف وغيرهما . وأبان البحث أن الكتاب الآخر (المخترع) قد خلا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف . وأثبت البحث أن الأعلام الشنتمري ممن يستشهد بالحديث الشريف وأقوال الصحابة ولكن على قلة .

- أكثر في الكتابين من الاستشهاد بالشعر ، إذ استشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين .
- أبان البحث الاستشهاد بكلام العرب في الكتابين ، وأنه قد عوّل على هذا الرافد فيهما ، فقد وجهت بعض الأحكام النحوية والصرفية في ضوء لغات العرب الاحتجاج بالشاهد المثلي وأقوال العرب دليلاً على المسائل النحوية والصرفية وغيرها .
- ان الأعم في كتابيه قد عوّل كثيراً على آراء المتقدمين من نحاة ولغويين في تثبيت الأحكام النحوية واللغوية ، وجاء الاعتماد هذا على:
 - أ- النقل عن كتب نحوية ولغوية لم يُصرّح بها .
 - ب- عزو النقل إلى علماء العربية من نحاة ولغويين ، أشار إليهم البحث .
- أثبت البحث استعمال المصطلحات الصوتية والصرفية والمصطلحات النحوية في الكتابين ، والعناية بمباحثها اللغوية والنحوية والإمام بها .
- استعمل في الكتابين المصطلحات الخاصة بالبصريين فضلاً عن استعمال المصطلحات الخاصة بالكوفيين إلا ان الملاحظ في هذا السياق هو أن الاستعمال للمصطلحات البصرية كان يفوق الاستعانة بالمصطلحات الكوفية .
- كان من دأب الأعم الشنتمري في الكتابين ، أنه لم يقتصر في تعويله على علماء مذهب معين أو مصر بعينه ، فقد اعتمد في نُقُولِهِ المبنوثة في أثنائهما - على وجه الخصوص - على علماء البصريين ، وكذلك على علماء الكوفيين ، بيد أن نقوله التي جاءت معزوة إلى علماء البصرة فاقت نقوله المعزوة إلى علماء الكوفة فيهما ، وهذا مما يُستدل به على ميله إلى مذهب البصريين .
- أبان البحث متابعة الأعم الشنتمري في الكتابين لسببويه في كثير من المسائل التي أوردها فيهما ولاسيما في (المخترع) . كما أثبت مخالفته له في موضع واحد في (المخترع) ، وقد تقصى البحث أمثلة ذلك .

- اثبت البحث من خلال عرض الأعلام لبعض مسائل الخلاف بين العلماء في كتابيه ، وفي (المخترع) - على وجه الخصوص - أنه لم يكن ناقلاً لأقوال العلماء حسب ، وإنما كان يوازن بينها مُخطئاً ومُرجحاً ومُوافقاً ، إلا ان الذي يبدو عليه هو ميله الواضح إلى ترجيح آراء البصريين . وفي أثناء البحث أمثلة لهذا الذي أزعمه .
- أكد البحث ما يحظى به الكتابان (المخترع وشرح الديوان) من قيمة علمية في حقل الدراسات اللغوية مما أشارت إليه الدراسات القديمة والحديثة ، مضيفاً بما أبرزنا من مباحث وموضوعات نحوية ذات أهمية في الدراسات النحوية .
- كشف البحث عن ظواهر صوتية ودلالة لغوية وردت في الكتابين . وهذا يدل على أن صاحبهما كان عالماً باللغة كما كان عالماً بالنحو .
- عنايته بالتعليل عناية كبيرة في كتابه (المُخترع في إذاعة سرائر النحو) فلا نكاد نقف على حكم نحوي ، أو مسألة ، أو ظاهرة نحوية ، أو صرفية ، عرضها من دون أن يعللها ، ولعل نظرة إلى عنوان الكتاب تقصح عن ذلك، إذ ذهب فيه إلى إن كثيراً من تعليقاته وصفها بالمخترعة وفي أثناء البحث أمثلة على ذلك .
- كشف البحث ان بعض العلل الواردة في كتاب المخترع التي عدّها الأعلام من المخترعات التي لم يسبق إليها ، هي في الحقيقة قد ذكرت من قبل ، فقد سبقه في إيرادها عللاً للمسائل نفسها نحاة آخرون .
- أكد البحث عدم وجود خلاف بين النحاة في المسائل :
 - ١- فعلية (نعم وبئس) .
 - ٢- جواز تقديم خبر (ليس)
- كشف البحث عن وهم الأعلام في ما عزاه إلى المبرد في عدم تجويزه تقديم خبر (ليس) ، واثبت البحث ان المبرد جوّز ذلك في ما أورده في كتابه المقتضب .

وأحسب ان ما أورده في بحثي هذا مُلبّ للكشف عن الجهد اللغوي والنحوي
لعلم بارز من أعلام الأندلس النحويين في القرن الخامس الهجري ، أدعو الله ان يوفقنا
ملتمساً مرضاته والحمد له في الأولى والآخرة .



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

المباحث اللغوية والنحوية في كتابي
(المُخترع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح
ديوان أبي تمام) للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)

رسالة قَدَّمها

عدنان أحمد رشيد

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة
ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في اللغة العربية تخصص (اللغة
والنحو)

بإشراف :

أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صدق الله العظيم

النساء : ١١٣

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث اللغوية والنحوية في كتابي «المختصر في إذاعة سرائر النحو» و«شرح ديوان أبي تمام» للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)) . التي قدّمها الطالب (عدنان أحمد رشيد) . جرى بإشرافي في كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع

اسم المشرف : أ.م. د. مازن عبد الرسول سلمان

التاريخ : / / ٢٠١٤م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

أ.د. فرات جبار سعد الله

معاون العميد للشؤون العلمية

والدراسات العليا

التاريخ : / / ٢٠١٤م

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (آل عمران : الآية ١٦٩) .

هذا جهد بذلت فيه ما استطيع . .

أهديه إلى شهداء العراق كافة . .

ولاسيما الشهيد : (دريد عدنان الجبوري) . .

تغمدهم الله برضوانه ورحمته

عدنان



إقرار المقوم العلمي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث اللغوية والنحوية في كتابي
﴿المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو﴾ و﴿شرح ديوان أبي تمام﴾ للأعلم الشنتمري
(ت ٤٧٦هـ)) . قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية بإشرافي ، ولأجله وقعت .

التوقيع :

اسم المقوم :

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / ٢٠١٤

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة
بـ (المباحث اللغوية والنحوية في كتابي «المخترع في إذاعة سرائر النحو» و«شرح
ديوان أبي تمام» للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)) التي تقدم بها الطالب
(عدنان أحمد رشيد) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفي ما له علاقة
بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها بتقدير () .

رئيساً

عضواً

الاسم : أ.م.د. مكي نومان مظلوم

الاسم : أ.م.د. محمد يحيى سالم

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

عضواً

عضواً ومشرفاً

الاسم : أ.م.د. علاء حسين علي

الاسم : أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى .

الأستاذ المساعد الدكتور

عميد كلية التربية الأساسية

جامعة ديالى

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

المحتويات

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ - ث	- المقدمة .
١ - ١٤	- التمهيد : سيرة الأعلام الشنتمري وكتابه :
١ - ٨	أولاً : سيرته .
١	أ- اسمه وكنيته ومولده ونسبه .
٢	ب- سيرته وثقافته .
٣	ج- شيوخه .
٣ - ٥	د- تلاميذه .
٥ - ٧	هـ- آثاره .
٧ - ٨	و- وفاته .
٨ - ١٤	ثانياً : وصف عام للكتابين .
٨	أ- كتاب (المُخْتَرَع في إِذَاعَة سرائر النحو) .
٨ - ٩	ب- كتاب (شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) .
٩ - ١٠	ج- عنوان الكتابين .
١١ - ١٢	د- الغاية من تأليف الكتابين .
١٢ - ١٣	هـ- أهمية الكتابين .
١٣ - ١٤	و- نظرة موازنة بين الكتابين .
١٥ - ٦٠	الفصل الأول : منهج الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين :

... المحتويات ...

الصفحة	الموضوع
٢٥ - ١٥	المبحث الأول : منهج الشنتمري في الكتابين :
١٨ - ١٥	١- ترتيب الموضوعات .
١٩	٢- الحوار والمفاتيحة .
٢٠	٣- تأجيله القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية .
٢١ - ٢٠	٤- الاختصار .
٢١	٥- التأثر بالمنطق .
٢٣ - ٢١	٦- العناية بالمعاني اللغوية .
٢٤ - ٢٣	٧- عنايته البلاغية .
٢٥ - ٢٤	٨- توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها .
٣١ - ٢٦	المبحث الثاني : موارده اللغوية :
٢٧ - ٢٦	أولاً : الأخذ من الشيوخ .
٢٧	ثانياً : النقل من الكتب .
٣١ - ٢٧	ثالثاً : الأعلام .
٢٩	- طرائق ذكر الاعلام .
٣١ - ٢٩	- طرائق الشنتمري في النقل من الشيوخ .
٦٠ - ٣٢	المبحث الثالث : أدلة الصناعة في الكتابين :
٤٩ - ٣٢	أولاً : السماع .
٣٧ - ٣٣	أ- القرآن الكريم .
٣٩ - ٣٧	ب- الحديث الشريف .

الصفحة	الموضوع
٤٩ - ٣٩	ج- كلام العرب .
٤٤ - ٣٩	١- الشعر .
٤٩ - ٤٥	٢- النثر .
٥٢ - ٥٠	ثانياً : القياس .
٥٢	ثالثاً : الاجماع .
٥٣	رابعاً : استصحاب الحال .
٦٠ - ٥٤	خامساً : العلل .
١١٩ - ٦١	الفصل الثاني : المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين :
٨٢ - ٦١	المبحث الأول : المصطلحات الصوتية :
٦٦ - ٦١	أولاً : المصطلحات العامة .
٨٢ - ٦٦	ثانياً : المصطلحات الخاصة .
٦٨ - ٦٦	أ- المصطلحات الخاصة ب(أعضاء النطق) .
٧٣ - ٦٨	ب- المصطلحات الخاصة ب(مخارج الحروف) .
٧٩ - ٧٤	ج- المصطلحات الخاصة ب(صفات الحروف) .
٨٢ - ٧٩	د- المصطلحات الخاصة ب(التعامل الصوتي) .
٩٧ - ٨٣	المبحث الثاني : المصطلحات الصرفية :
٩١ - ٨٣	أولاً : المصطلحات الخاصة بالحروف .
٩٤ - ٩١	ثانياً : المصطلحات الخاصة بالأسماء .

الصفحة	الموضوع
٩٤ - ٩٧	ثالثاً : المصطلحات الخاصة بالأفعال .
٩٨ - ١١٩	المبحث الثالث : المصطلحات النحوية :
٩٩ - ١١٠	أولاً : المصطلحات البصرية .
١١٠ - ١١٥	ثانياً : المصطلحات الكوفية .
١١٦ - ١١٨	ثالثاً : المصطلحات المشتركة .
١١٨ - ١١٩	رابعاً : مصطلحات نادرة (قليلة الاستعمال) .
١٢٠ - ١٧٥	الفصل الثالث : المباحث اللغوية في الكتابين :
١٢٠ - ١٣١	المبحث الأول : المباحث الصوتية :
١٢٠ - ١٢٢	١- الإخفاء .
١٢٢ - ١٢٤	٢- ظاهرة الإشباع .
١٢٤ - ١٢٥	٣- إدغام المتلين .
١٢٦ - ١٢٨	٤- لام المعرفة .
١٢٩ - ١٣١	٥- النون .
١٣٢ - ١٥٩	المبحث الثاني : المباحث الصرفية :
١٣٢ - ١٣٧	أولاً : العدول الصرفي .
١٣٧ - ١٤٢	ثانياً : الإبدال والإعلال .
١٤٣ - ١٤٦	ثالثاً : النسب .

الصفحة	الموضوع
١٥٢ - ١٤٦	رابعاً : التصغير .
١٥٩ - ١٥٢	خامساً : الجموع .
١٧٥ - ١٦٠	المبحث الثالث : المباحث الدلالية :
١٦٠	- توطئة .
١٦١	- الترادف .
١٦٣ - ١٦٢	- النحت .
١٦٤ - ١٦٣	- المشترك اللفظي .
١٦٨ - ١٦٤	- التماثل الدلالي .
١٧٥ - ١٦٨	- التقابل الدلالي .
٢١٢ - ١٧٦	الفصل الرابع : المباحث النحوية في الكتابين :
١٨٦ - ١٧٧	المبحث الأول : مباحث الأسماء .
٢٠١ - ١٨٧	المبحث الثاني : مباحث الأفعال .
٢١٢ - ٢٠٢	المبحث الثالث : مباحث الحروف .
٢١٦ - ٢١٣	- الخاتمة .
٢٣٨ - ٢١٧	- المصادر والمراجع .
A	- ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية .

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

وبعد .. فإنَّ أبا الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) علم من أعلام نحاة الأندلس . إمتاز بثقافة لغوية ونحوية عالية تمثلت في كثرة مصنفاته ، التي جعلت اسمه ذائعاً بين النحاة واللغويين الأندلسيين ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع فهو :

١- دراسة لكتابي عالم ذي مكانة عالية في الدرس النحوي واللغوي ، هما (المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) .

٢- بحث يكشف عن الجهد اللغوي والنحوي الذي يتضمّنه هذان الكتابان اللذان لم ينالا حظاً من الدراسة والبحث يرقى إلى مقامهما البارز في العربية ولاسيّما كتاب (المخترع) .

٣- بحث يكمل جهد باحثين معاصرين أفاضل عنوا بدراسة الأعلم الشنتمري ، وهم كل من : (محمد محمود شعبان) في أطروحته : (الأعلم الشنتمري وأثره في النحو) مع تحقيق كتابه (شرح أبيات الجمل للزجاجي) ، و(زهير عبد المحسن سلطان) في رسالته : (الأعلم الشنتمري وآثاره) مع تحقيق كتابي (النكت) و(تحصيل عين الذهب) ، و(رفاه نوري هادي) في رسالتها : (الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية) ، و(عبد الله خلف صالح) في رسالته : (الحجة النحوية عند الأعلم).

ويأتي بحثي هذا ليتمّم البحث في الجهد اللغوي والنحوي الذي بذله الأعلم في مؤلفاته من خلال دراسة كتابيه هذين .

وقد جاء في مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، تلتها خاتمة .

- ففي التمهيد تناولت بالدراسة : سيرته ، فتحدثت عن حياته ، ونشأته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره العلمية ، بإيجاز ؛ لأنّ ثمة باحثين يجيء ذكرهم قد تناولوا هذا الأمر ، وتكلموا عليه بما يغنيني عن الإطالة . وتناولت في التمهيد وصف كتابيه (المُخْتَرَع) و(شرح الديوان) وصفاً عاماً ، وتضمّن عنوان الكتابين ، والغاية من تأليفهما ، وأهميتهما ، كما عقدت نظرة موازنة بين الكتابين من حيث العنوان ، والغاية من التأليف ، وأهميتهما . كان هذا التمهيد تأسيساً للدخول في صلب موضوع البحث .

- أما الفصل الأول : فتناولت فيه (منهج الأعلام الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين) وتألّف من ثلاثة مباحث : خصصت الأوّل : لمنهج الأعلام اللغوي والنحوي ، والآخر : لموارد الأعلام اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها . وقد انحصرت موارده في السماع من شيوخه ، والنقل عن الكتب والأعلام ، مرتباً إياها على حسب وفيات مؤلفيها ، ثم تحدثت عن أساليبه في النقل عنها ، وكانت على ثلاثة أنواع ، (الأوّل) : النقل المباشر . و(الثاني) : النقل غير المباشر . و(الثالث) : النقل بالمعنى . والمبحث الثالث : خصصت به دراسة أدلة الصناعة النحوية في الكتابين مصنفاً إياه على خمسة أقسام (الأوّل) : السّماع - متمثلاً بشواهد القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر والنثر ، و(الثاني) : القياس ، و(الثالث) : الاجماع ، و(الرابع) : استصحاب الحال ، و(الخامس) : التعليل ، متحدثاً فيه عن العلل التي علّل بها الأعلام الشنتمري مسائله اللغوية والنحوية . وقدّمت في البحث أمثلة لتلك الشواهد ، ومواضع الاحتجاج بها في سياق المباحث النحوية ، وعرضت نماذج من أقيسته وعلله .

- أما الفصل الثاني : فخصصته لدراسة المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين ، بغية الكشف عن طبيعة الاستعمال الاصطلاحي فيهما ودلالات هذا

- الاستعمال ، وقُسم الفصل على مبحث للمصطلحات الصوتية ، وآخر للصرفية ، وثالث لدراسة المصطلحات النحوية .
- أما الفصل الثالث : فتناول (المباحث اللغوية في الكتابين) وكان في ثلاثة مباحث ، الأول : المباحث الصوتية ، والثاني : المباحث الصرفية ، والثالث : المباحث الدلالية .
- الفصل الرابع : وقد بحثت فيه عما جاء في الكتابين من مادة نحوية وما أسهمت به في مجال الدراسات النحوية ، وقُسم الفصل على مباحث ذات علاقة بالاسم ، والفعل ، والحرف ، متابعاً ترتيب كتاب (المُخْتَرَع) .
- وختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم ما تيسر للدراسة التوصل إليه من نتائج وما كشفت عنه من جهد نحوي ولغوي بذل في الكتابين ، ندعو الله تعالى أن ينتفع بها أهل العربية أجمعون .
- وقد عوّلت في رسالتي على كتب نحوية ولغوية قديمة ومعاصرة مبثوثة في اثنائها ومثبتة في فهرست مصادرها ، فمن كتب معاني القرآن : معاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، ومعاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ، ومن كتب اللغة : العين للخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ، وتهذيب اللغة للأزهري (ت٣٧٠هـ) ، ولسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) وغيرها ، ومن الكتب النحوية : الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، والمقتضب للمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، وغيرها من المصادر الخاصة بأصول النحو ومذاهبه ، والكتب الصوتية والصرفية ، وكتب الحديث الشريف ، وكتب الأمثال ، والدواوين الشعرية التي استعنت بها في تخريج الشواهد الحديثية والشعرية ، ومن الكتب اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية المعاصرة : علم الدلالة لأحمد مختار عمر ، وعلم اللغة ، د. محمود السعران ، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، ومعاني النحو ، د. فاضل

السامرائي ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح سليم الفاخري ،
ودروس في التصريف ، د. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ودراسات في علم أصوات
العربية ، د. داود عبده ، وعلم الأصوات ، د. كمال بشر .

وأخيراً .. أحمَدُ الله تعالى حمد معترفٍ بالفضل ، شاكرًا لجزيل النِّعمِ على ما
أولانيه من عنايةٍ وما أمدني به من صبرٍ وهدايةٍ بلطفه ومَنِّه وكرمه .

ومن دواعي الأمانة والإخلاص والاعتراف بالحسنى أن أتقدّم بثنائي وامتثاني
لأستاذي المشرف الدكتور (مازن عبد الرسول الزيدي) على جميل رعايته وحسن
مشورته وعلى ما قدّمه من جهد في قراءة فصول هذه الرسالة وشرفها بأرائه السديدة
وملاحظاته القيّمة .

شكري وثنائي لأساتذتي في قسم اللغة العربية الذين أحاطوني برعايتهم وعنايتهم
منذ سني دراستي الأولى ، وإلى أهلي جميعاً ، وأصدقائي ، وأحبتي الذين تحملوا معي
رحلة البحث الشاقة في هذا الزمن الصعب .

وبعد فهذا هو جهدي ، وقد أخلصتُ البحث فيه ، ووهبت له من صبري
وإخلاصي . فإن أكن قد أصبت فيه فبعنايةٍ من الله جلّت قدرته وبلطف منه .

وان كانت الأخرى فمن النفس ، نسأل الله تعالى العصمة من الزلل والهداية من
الزيغ .

اللهم لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من أمرنا رشداً

التمهيد

سيرة الأعلام الشنتمري

وكتابه

أولاً : سيرته العلمية .

ثانياً : وصف عام للكتابين .

التمهيد

سيرة الأعلام الشنتمري وكتابه

أولاً : سيرته :

أ- اسمه وكنيته ومولده ونسبه^(١) :

هو يوسف بن سليمان بن عيسى^(٢) ، وقد عُرف بالأعلم الشنتمري الأندلسيّ النحوي ، وجاءت شهرته بـ(الأعلم) ؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقاً واسعاً^(٣) ، وكنيته أبو الحجاج^(٤) . ولد سنة (٤١٠هـ) في شنتمرية^(٥) ، والشنتمري نسبة إلى شنتمرية الغرب ، مدينة في الأندلس ، من مدن اكشونية^(٦) ، وتسمى اليوم (فارو - FARO) ، وتقع في المنطقة الجنوبية من البرتغال^(٧) .

(١) أود أن أشير إلى أنني لن أفصل القول في سيرة الأعلام الشنتمري وأسهب الحديث عنها ، لأن ثمة باحثين أفاضل قد أفاضوا الحديث في هذا الموضوع وهم : الدكتور محمد بن شريفة محقق كتاب (شرح الديوان) : ٤١-٥٤ ، والدكتور حسن بن محمود هنداوي محقق كتاب (المخترع) : أ-ز ، والدكتور زهير عبد المحسن سلطان في أثناء تحقيقه لكتابه (النكت في تفسير كتاب سيبويه) : ٢١ ، و(تحصيل عين الذهب) : ١٢-١٣ ، وحنّا نصر الحتيّ محقق كتاب (شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل) : ٧-١٤ ، ورفاه نوري هادي في رسالتها : الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية (رسالة ماجستير) : ٩-٢١ ، وعبد الله خلف صالح في رسالته : الحجة النحوية عند الأعلام الشنتمري (رسالة ماجستير) : ٥-١١ .

(٢) معجم الأدباء : ياقوت الحموي : ٦٠/٢٠ ، وانباه الرواة ، للقفطي : ٥٩/٤ .

(٣) معجم الأدباء : ٦٠/٢٠ ، والمصباح المنير ، للرافعي : ٦٥٥/٢ .

(٤) ينظر : الصلة ، لابن بشكوال : ٩٧٦-٩٧٧ ، ووفيات الاعيان ، لابن خلكان : ٨١/٧-٨٢ .

(٥) ينظر : نفع الطيب ، للمقري : ١٥٢/٤ ، والاعلام ، للزركلي : ٢٣٣/٨ .

(٦) ينظر : الروض المعطار ، للحميري : ٣٤٧ .

(٧) ينظر : وفيات الأعيان : ٨٣/٧ .

ب- سيرته وثقافته :

كانت ولادته في مدينة شنتمريّة التي نُسب إليها ، وفيها تلقى مبادئ الدروس في اللغة والأدب^(١) ، وبعد أن قوّي عُوْده وتفتّحت عبقريته رحل إلى قرطبة في سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وأقام بها مدة ، وأخذ عن أشياخها وكان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، فعلا صبيته وشاع ذكره وكثُر تلاميذه فكانت الرحلة في وقته إليه^(٢)

ارتحل إلى أشبيلية قاعدة بلاد الأندلس - مدينة الملك والسلطان - قاصداً بلاط الملك المعتضد بالله بن عبّاد ، ليُشغل وظيفة المؤدّب لولده ، ومن بعده المعتمد ابن عبّاد^(٣) .

فبرز أبو الحجاج في الأوساط العلمية الأندلسية عالماً بارعاً ، وقد لقي عند آل عبّاد ما شجّعه على الانصراف إلى التصنيف فنصف غالب كتبه عندهم^(٤) .
وساعد شيخه أبا القاسم إبراهيم بن محمد زكريا الإفليلي (ت ٤٤١هـ) في شرح شعر المتنبيّ ، وظلّ عاكفاً على التدريس والتأليف حتى أخريات أيامه^(٥) .

(١) نفع الطيب : ١٥٢/٤ .

(٢) وفيات الأعيان : ٨١/٧ .

(٣) ينظر : الذخيرة ، لابن بسام : ٤٧٤/٢ .

(٤) ينظر : المعجب ، للمراكشي : ٧٥ ، والمغرب في حلي المغرب ، لعلي بن موسى المغربي :

٣٩٧ ، وأحكام صنعة الكلام ، محمد بن عبد الغفور الكلاعي : ٧٥ .

(٥) ينظر : الذخيرة : ٤٧٤/٢ .

ج- شيوخه :

درس الأعلام الشنتمري على ثلاثة من الأشياخ الذين انتهت إليهم رئاسة النحو واللغة والشعر في حاضرة قرطبة التي كانت قبلة الدارسين في بلاد الأندلس^(١) ، وهم :

١- أبو بكر مسلم بن أحمد الأديب المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة^(٢) .

٢- أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا ، المعروف بابن الإفليبي ، المتوفى سنة إحدى وأربعين وأربعمائة^(٣) .

٣- أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي ، المعروف بابن الحراني المتوفى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة^(٤) .

د- تلاميذه :

كان التدريس والتأليف أهم أعمال الشنتمري ، لغزارة علمه وسعة معرفته ، وعمله الدؤوب في خدمة علوم العربية وآدابها ، فأمضى فيه شطراً كبيراً من حياته، وقد اختصه آل عبّاد بتدريس أولادهم ، فكان مؤدّباً لولد المعتضد بالله ومن بعده المعتمد على الله^(٥) ، وقد ذكرت المصادر عدداً كثيراً من تلامذته الذين درسوا عليه، وهم :

١- أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨هـ)^(٦) .

(١) ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) ، للأعلام الشنتمري : ١٤ .

(٢) الصلة : ٦٤٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٢١/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٦١/١ .

(٥) ينظر : الذخيرة : ٤٧٤/٢ .

(٦) ينظر : وفيات الأعيان : ٨١/٧ .

٢- أبو بكر محمد بن سليمان الكلاعي كاتب الدولة اللثمنية ، المعروف بابن القصيرة (ت ٥٠٨هـ) (١) .

٣- محمد بن أبي العافية النحوي الاشبيلي (ت ٥٠٩هـ) (٢) .

٤- أبو عامر محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مسلمة (ت ٥١١هـ) (٣) .

٥- علي بن عبد الرحمن بن محمد بن مهدي بن عمران التتوخي ، المعروف بابن الأخضر (ت ٥١٤هـ) (٤) .

٦- أبو محمد عبد المجيد بن عبدون (ت ٥٢٠هـ) (٥) .

٧- عبد المجيد بن عبد الله بن عبد ربه الفهري (ت ٥٢٧هـ) (٦) .

٨- سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي ، المعروف بابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) (٧) .

٩- عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى الزهري الشنتريني (ت ٥٣٠هـ) (٨) .

١٠- أبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب بن عبد الغافر العامري (ت ٥٣٢هـ) (٩) .

(١) ينظر : الصلة : ٨٣٠/٣-٨٣١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣٣/٣ ، وأنباه الرواة : ٧٣/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣٢/٣ .

(٤) ينظر : الصلة : ٦١٧/٢ ، بغية الملتمس ، للضبّي : ٥٥٣/٢ ، انباه الرواة : ٢٨٨/٢ .

(٥) ينظر: فوات الوفيات، لابن شاکر الکتبی : ٣٨٨/٢ ، وقلائد العقبان ، لابن خاقان : ٤٣/١ .

(٦) ينظر : الصلة : ٥٦٦/٢ .

(٧) ينظر : فوات الوفيات : ٧٩/٢ .

(٨) ينظر : الصلة : ٦٣٨/٢ .

- ١١- أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي (ت ٥٣٣هـ) (٢) .
 ١٢- محمد بن عبد الغني بن عمر بن عبد الله بن فندلة (ت ٥٣٣هـ) (٣) .
 ١٣- أبو الوليد إسماعيل بن عيسى بن حجاج اللخمي (ت ٥٣٤هـ) (٤) .

هـ- آثاره :

للأعلام الشنتمري مؤلفات مفيدة أثرى بها المكتبة العربية ، وهي مختصة باللغة والنحو والأشعار ، ومن آثاره المطبوعة :

- ١- شرح الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) على ديوان زهير بن أبي سلمى ، بتحقيق : د. فخر الدين قباوة ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠م - والطبعة الثانية - دار العلم العربي ، ١٩٧٣م .
 ٢- شرح أبيات جمل الزجاجي للأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، بتحقيق : محمد محمود شعبان ، الطبعة الثانية ، دار العلم العربي ، حلب ، ١٩٧٣م .
 ٣- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، وقد طبعت دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ في جزأين ، الأول في تسع وخمسين وثلاثمائة صفحة ، والثاني في خمس وخمسين وثلاثمائة صفحة .
 ٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وقد طبعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، بمجلدين يقعان في سبع وسبعين وأربعمائة وألف صفحة ، مع الفهارس بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان .

(١) الصلة : ٨٤٦/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٥/١ ، وفهرسة ابن خير ، الأشبيلي : ٤٤٧ .

(٣) الصلة : ١٣٥/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٢٨/٢ ، وبغية الملتمس : ٢٨٢/١ .

٥- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، طبع على هامش كتاب سيبويه ، بمطبعة بولاق سنة (١٣١٦هـ) ، ثم نشرته دائرة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٢م ، بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان .

٦- شرح حماسة أبي تمام للأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ) : تجليّ غرر المعاني عن مثل صور الغواني ، والتحليّ بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة ، بتحقيق وتعليق : علي المفضل حمودان - دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ١٩٩٢م .

٧- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ) : قدّم له ووضع فهارسه : حنا نصر الحنّي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٨- شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، الطبع : فيديبرانت ، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب ، حققه الأستاذ إبراهيم نادن ، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) في جزأين^(١) .

٩- المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو ، وقد طُبِعَ بمطبعة - دار كنوز اشبيليا - للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧هـ ، وحققه الدكتور حسن بن محمود هنداوي ، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)^(٢) .

- المخطوطة^(٣) :

(١) عُدَّ كتاب شرح الديوان من المخطوطات .

(٢) وقد ذكر محققو مؤلفات الأعلام الشنتمري هذا الكتاب في ضمن كتبه المفقودة . ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) ، والنكت (مقدمة المحقق) .

(٣) ذكرها الدكتور زهير عبد المحسن سلطان محقق كتابي "النكت" و"تحصيل عين الذهب" .

- ١- الفرق بين المسهب والمسهب^(١) .
- ٢- المسألة الزنبورية وإجابة الأعلام الشنتمري عنها^(٢) .

- المفقودة^(٣) :

- ١- فهرسة الأعلام الشنتمري .
- ٢- شرح الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي .
- ٣- المسألة الرشيدية حول اشتقاق اسم الله عز وجل .
- ٤- رسالة في الرد على ابن السراج .
- ٥- معرفة الأنواء .
- ٦- معرفة حروف المعجم .

و- وفاته :

ذكرت مصادر كثيرة ترجمت للأعلام الشنتمري ، أنه كُفَّ بصره في آخر عمره^(٤) ، وتوفي سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة أشبيلية من جزيرة الأندلس^(٥) . رحمه الله تعالى .

وقد رثاه عبد الجليل بن وهبون المرسي بقصيدة مطلعها^(٦) :

(١) وقد ورد في كتاب (نفع الطيب) : ٧٧/٤ ، وورد أيضاً في (شرح ديوان أبي تمام) : ٥٦/١ ، نقلها عن نفع الطيب .

(٢) أوردها المقرئ في كتابه (نفع الطيب) : ٧٩-٨٦ .

(٣) في النكت : ٢١ مقدمة المحقق ، وتحصيل عين الذهب : ١٢-١٣ مقدمة المحقق .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان : ٧٩/٦ ، والصلة : ٦٨١ ، وانباء الرواة : ٦١/٤ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ٨٢/٧ ، والأعلام : ٢٣٣/٨ .

(٦) ينظر : القصيدة في الذخيرة : ٤٧٨/٢-٤٨٥ .

سَبَقَ الفَنَاءُ فَمَا يَدُومُ بَقَاءُ تَفْنَى النُّجُومِ وَتَسْقُطُ البَيْضَاءُ

إلى أن يقول :

مَاتَ ابْنُ عَيْسَى مَنْ يَقُولُ بِهِ عَسَى شَفَقاً وَلَيْسَ مَعَ الحِمَامِ رَجَاءُ

ثانياً : وصف عام للكتابين :

أ- كتاب (المُخْتَرَع فِي إِذَاعَةِ سِرَائِرِ النُّحُو) :

الكتاب صغير الحجم لا يتجاوز مئة واثنين وثلاثين صفحة ، من القطع المتوسط ، ويغلب على محتواه الجانب النحوي مع إشارته إلى علوم اللغة الأخرى ، فضلاً عن تركيز المؤلف على التعليل في عرضه للمسائل النحوية ، وإن كان لا يخلو من الموضوعات اللغوية الأخرى صوتاً وصرفاً ودلالةً ، وقد أَلَفَ الشنتمري هذا الكتاب في زمن الشباب ، كما أشار إلى ذلك بقوله : "وكان بدء صنعته يوم الجمعة من عشر ذي الحجة من عام اثنين وأربعين وأربعمائة"^(١) وكانت ولادته سنة (٤١٠هـ) (٢) .

ب- كتاب (شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) :

وهو كتاب ضخم يقع في جزأين يضمُّ مائة وسبعة وخمسين قصيدة ، يتضمَّن الجزء الأول القصيدة الأولى إلى القصيدة الواحدة والخمسين ، ويتضمَّن الجزء الثاني القصيدة الثانية والخمسين إلى القصيدة السابعة والخمسين بعد المئة ، وتجاوز عدد صفحاته الألف صفحة ، وكان الأعلام الشنتمري مركزاً عنايته في هذا الشرح على إيضاح معاني أبي تمام وتفسيرها ، مع بيان غرض الشاعر من المديح والرثاء والهجاء

(١) المخترع : ١٣٢ .

(٢) ينظر : نفع الطيب : ١٥٢/٤ ، والأعلام : ٢٣٣/٨ .

وغيرها من فنون الشعر ، وقد غلب المدح والثناء في شعر أبي تمام ، ولم يخلُ هذا الشرح من المستويات اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية، فضلاً عن إشارته إلى جوانب صوتية قليلة^(١) .

ج- عنوان الكتابين :

ذُكر لكتاب (المخترع) أكثر من عنوان ، فقد ذكره الأستاذ رمضان ششن في كتابه (نوادير المخطوطات العربية) بقوله : "إنَّ لأبي الحجاج كتاباً عنوانه (المقالات الثلاث في الصرف والنحو)"^(٢) ، أما العنوان الآخر فقد ذكره محقق الكتاب بقوله : "وبعد البحث والتفتيش ترجَّح عندي أن العنوان الصحيح لهذا الكتاب هو (المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو)"^(٣) وثمة عنوان آخر ذكره الناسخ للكتاب في آخره بقوله : "وهو كتاب (المقالات الثلاث في حكم الاسم والفعل والحرف) صنعة يوسف بن سليمان ..."^(٤) ، والمصنّف لم يُصرِّح باسم الكتاب ، إلا أنه أشار في مقدمته إلى العنوان في مواضع عدّة ، ومنها قوله : "نريد - بحمد الله وطوّله - أن نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو ، وتجليه وجوه حقائقه وإذاعة مطوي سرائره"^(٥) ، وذكر المحقق أن أعلام الشنتمري صرح في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام بأن له كتاباً اسمه : (المخترع في إذاعة سرائر النحو)^(٦) ، وخالصة القول ان الكتاب طُبِعَ ونُشِرَ بعنوان (المخترع في إذاعة سرائر النحو) ومما يجدر التنبيه عليه (الاشتباه أو الخطأ) الذي

(١) ينظر : شرح الديوان : ١٠٢/١ .

(٢) المخترع (مقدمة المحقق) : أ ، نقلاً عن : (نوادير المخطوطات العربية: ١٣٥/٢) .

(٣) المصدر نفسه : ب .

(٤) المصدر نفسه : ١٣٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٥ .

(٦) ينظر : المخترع (مقدمة المحقق) : ج .

ورد في مقدمة الدكتور زهير عبد المحسن سلطان محقق كتابي^(١) الأعلام الشنتمري ، فقد أورد كتاب (المخترع) مرتين ويعنوانين عند ذكره لمصنفات الأعلام ، مرة في تصنيفه للمخطوطات فذكره بعنوان (المقالات الثلاث) ، وأخرى في تصنيفه للمفقودات بعنوان (المخترع في النحو) فعده مؤلفين مُنفصلين^(٢).

وأما في كتابه (شرح الديوان) فلعلنا لا نحتاج إلى البحث في عنوان هذا الشرح ، فقد أشار المؤلف إليه في مقدمة الكتاب بقوله : "والذي خصصته به أعزّه الله تعالى شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، بعد أن تكلفت له قرب شرح معانيه"^(٣) نعلم أن صياغة العنوان ينبغي أن تكون "شرح الأعلام الشنتمري لديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، دون ان ننسى براعة الأعلام في صياغة عناوينه"^(٤).

د- الغاية من تأليف الكتابين :

صدر الأعلام الشنتمري مؤلفاته وشروحه بمقدمات تتضمن طريقتة في التأليف ودواعي هذا التأليف ، وهي مؤلفات كانت تؤلف دوماً بأمر من ملوك أشبيلية الذين

(١) الكتابان : النكت (مقدمة المحقق) : ٢٦-٢٧ ، وتحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) : ١٧-١٨ .

(٢) اعتمد هذا التصنيف من قبل بعض الباحثين ومنهم الباحثة رفاة نوري هادي في رسالتها : الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، الصفحة (١٧) ، وقد ذكرت كتاب (المخترع) مرتين ويعنوانين .

(٣) شرح الديوان (مقدمة الأعلام) : ١٤٢/١ .

(٤) شرح الديوان : ٩٩-١٠٠ .

خُصَّ بهم^(١) ، فقد ذكر الأعلام الشنتمري عدة أسباب دعتَه إلى تأليف كتابه (المخترع) في مقدمته ، سأوردها - بإيجاز - في نحوٍ مما يأتي :

١- أنه أَلَّفَه لكشف غوامض النحو ، وذلك في قوله : "نريد - بحمد الله وطوله - أن نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو ..."^(٢) .

٢- وإظهاراً لعلمه إذ قال : "وكان الذي دعانا إلى اختراع هذا الكتاب ، وحملنا على العناية به - أن الله عزَّ وجلَّ أخذَ على العلماء أن يبينوا للناس ما أودعهم من العلم ..."^(٣) .

٣- وألَّفَه صلة ، بقوله : "ومما قوَّى النية ، وأكَّد البصيرة في اختراعه ، والتلطف لابتداعه ... من أشهر جاه العالم إليه ، ووقفت آمال البشر عليه ، الملك الفاضل ابن الملوك الفضلاء ..."^(٤) .

أمَّا غايته من تأليف (شرح الديوان) فنجدها جليَّة في مقدمته ، إذ إنَّه خُصَّ هذا الشرح بالملك المعتضد بالله ، وقد صرَّح بذلك في قوله : "والذي خصصته به أعزه الله تعالى شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي بعد أن تكلفت له قرب شرح معانيه ، وتبيين أغراضه وتقريب مراميه ، وفتح مغالقه"^(٥) ، وغاية أخرى نجدها في رجائه الإنصاف من أهل العلم بالإقرار في تميِّز شرحه على جميع شروح ديوان أبي تمام التي أُلِّفت قبله ، وذلك في قوله : "... ما أرجو أن العالم المنصف سيقر بفضلَه على

(١) ينظر : شرح الديوان : ٥٤/١ .

(٢) المخترع : ٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٦ .

(٤) المخترع (مقدمة المؤلف) : ٦-٧ .

(٥) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

ما تقدمه من الشروح المؤلفة فيه^(١) ، ولعلنا نستدلّ من ذلك على أن الأعم الشنتمري مُطَّلَع على الشروح التي سبقته ، إذ يظهر لنا بوضوح معرفته وسعة علمه وإحاطته بفنون الشعر وسعة تصوره لمفهوم الشرح الأدبي ، ومدى تعمقه في دراسة شعر أبي تمام .

هـ- أهمية الكتابين :

تكمن أهمية كتاب (المخترع) العلمية في كونه خلاصة موجزة لآراء العلماء في الموضوعات النحوية واللغوية التي تناولها الأعم الشنتمري في هذا الكتاب ، فقد وقف على دلالات ، وأشار إلى أحكام وأبنية نحوية وصرفية وغيرها من علوم العربية ، فضلاً عن وقوفه على علل كثيرة ، وأشار إلى بعضٍ منها بأنها من اختراعه ، مما يعني أن فيها زيادات واستدراكات على الدرس النحوي السابق له ، وهو من غير شك جهد يستحق الوقوف عنده وتأمّله ، إذ لا يتأتى إلا لذوي التمكن من العلم والخبرة والدراية بدقائقه وتفصيلاته .

ويُعدُّ كتابه الآخر (شرح الديوان) مصدراً لا غنى عنه للدارس الباحث في شعر أبي تمام ، فقد اعتمد الأعم الشنتمري في شرحه للديوان على النسخة التي جلبها أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) إلى الأندلس ، وهي بخط يد أبي تمام^(٢) ، وهو ما يعطي أهمية لها كونها بيد الشاعر نفسه ، وهنا أودّ أن أشير إلى ضياع جميع نسخ الكتاب

(١) شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

باستثناء هذه النسخة المحققة التي بين أيدينا^(١) . وتميّز هذا الشرح من غيره من الشروح الأخرى ، بأنه مثلّ الأسلوب الأندلسي في تفسير النص الشعري عند أبي تمام وإبراز معانيه ، مما أكسبه أهمية لدى أهل العلم في الشرق والغرب^(٢) .

و- نظرة موازنة بين الكتابين :

إذا نظرنا في الكتابين نظرة موازنة أمكننا الإشارة بإيجاز إلى مواطن التشابه والاختلاف بينهما على النحو الآتي :

١- من حيث العنوان :

اختلف الكتابان في العنوان لاختلاف موضوعاتهما ، فنجد كتاب (المخترع) من الكتب التعليمية المختصرة ، وعنوانه يدلّ على أنه من الكتب النحوية ، أما (شرح الديوان) فهو كتاب ضخم ، وعنوانه يدلّ على أنه من الكتب الأدبية ، وهو من الكتب التي ألفت في شرح دواوين الشعر .

٢- من حيث الغاية من التأليف :

تشابهت غاية التأليف في الكتابين ، وتمثلت بكشف الغامض في العبارات ، وتبيان الأغراض والمرامي ، وتجلية الحقائق ، وإيضاح المعاني ، سواء أكان ذلك مادة نحوية أم شعرية .

٣- من حيث الأهمية :

(١) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١/١٣٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٤٧ .

تشابه الكتابان من حيث الأهمية فكتاب (المخترع) خلاصة موجزة لآراء العلماء في الموضوعات النحوية وغيرها من علوم العربية ، ويقف على دلالات بعض تركيباته وأساليبه فيقدم - بذلك - مادة تتدرج في ضمن موضوعات العربية ، في النحو والصرف والصوت والدلالة ، وكتاب (شرح الديوان) مصدرٌ مهمٌ ينهل منه الدارس والباحث في الشعر وغيره من علوم العربية ، ويقدم مادة تتدرج في ضمن المؤلفات الأدبية ولا يخلو من الموضوعات النحوية والصرفية وغيرها من علوم العربية .

إذن التشابه يكمن في الغاية من التأليف ، وأهمية الكتابين ، أمّا الاختلاف ففي

العنوان .

الفصل الأول

منهج الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين

- المبحث الأول : منهج الشنتمري في الكتابين .
- المبحث الثاني : موارد اللغوية .
- المبحث الثالث : أدلة الصناعة في الكتابين .

المبحث الأول

منهج الشننمري في الكتابين

١- ترتيب الموضوعات :

اعتمد المؤلف ترتيباً مغايراً لمنهج التبويب النحوي ، في كتابه (المخترع) وقد نبّه على ذلك في قوله : "ونضع ذلك الكتاب على غير رتبة الكتب الموضوعية في هذه الصناعة"^(١) ، معللاً ذلك بقوله : "لأن غرضه ليس من أغراضها"^(٢) ، فقد رتب الأعلام الشننمري كتابه على ثلاث مقالات في - الاسم والفعل والحرف - ورتب كل مقالة منها على فصول ، وقدم مقالة الاسم إذ بدأ بها ، وقد تضمنت عدّة فصول في تمثيل حدّ الاسم وخواصه والمعاني اللازمة له وغيرها من الموضوعات الماثورة في الكتاب ، وكذلك مقالتي الفعل والحرف ، وتناول في كلّ فصل من فصول المقالات والموضوعات النحوية والصرفية المتنوعة وغيرها من موضوعات اللغة الأخرى ، ومن أمثلة الموضوعات النحوية ، ما أورده الأعلام في المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف ، في قوله : "فمن المعاني اللازمة له أن يكون مخبراً عنه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ ، كقولك : قام زيد وعبد الله ، وضرب أخوك ورجل معه ، وزيد في الدار ، ولو أسندت شيئاً من هذه المعاني إلى الفعل أو الحرف لم يكن للكلام معنى"^(٣) .

(١) المخترع (مقدمة المؤلف) : ٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٢ .

ومن أمثلة الموضوعات الصرفية ما أورده في خواص الاسم ، وذلك في قوله :
 "ومن خواصه التصغير ، وهو على ثلاثة أبنية : فُعِيلٌ ، لكل اسم ثلاثي ، وفُعَيْعِلٌ ،
 لكل اسم رباعي أو خماسي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِيلٌ ، لكل ما زاد على الأربعة
 ورابعه حرف لين . وتمثيل هذه الأبنية فُلَيْسٌ ودُرَيْهَمٌ ودُنَيْبِيرٌ ، فكل اسم مصغر لا
 يخلو من أن يكون على أحد هذه الأمثلة"^(١) .

أما في كتابه (شرح الديوان) ، فإن ترتيب قصائده لم يكن ترتيباً على وفق
 الأغراض الشعرية والقوافي وتوالي الحروف ، كما في الشروح التي سبقته^(٢) ، فقد سار
 الأعلام الشنتمري في الشرح بحسب ترتيب القصائد في النسخة التي رواها أبو علي
 القالي ، وأكملها ابن الافليلي شيخ الأعلام ، وليس لها ترتيب معين ، وإنما جُمعت فيها
 قصائد أبي تمام منقولة من القراطيس التي كتبها الشاعر بخط يده ، وطريقة الأعلام
 الشنتمري في شرحه لهذا الديوان متماثلة الخُطوات ، ومتشابهة المراحل ، فهو يبدأ
 شرح القصيدة بمَوْجَزٍ يُعَرِّفُ فيه بغرضها مدحاً أو وصفاً أو رثاءً أو هجاءً أو غير ذلك
 ، مع تخصيص الغرض وذلك بالتببيه على الممدوح ، أو المرثي أو المهجو أو
 الموصوف ، ثم ينتقل بعد هذا إلى شرح الأبيات الشعرية ، وطريقته فيها تتأرجح بين
 شرح بيت واحد ، وبين شرح أكثر من بيت ، اثنين أو ثلاثة أو أكثر^(٣) .

(١) المخترع : ٥٧ .

(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المحقق) : ٩٣/١ ، (يقول أبو بكر الصولي في مقدمة شرحه:
 "وأنا مبتدئ بالمديح على قافية الألف ثم على تولي الحروف" أبو بكر الصولي : أخبار أبي
 تمام : ٥-٦) . وهو أول شارح لديوان أبي تمام .

(٣) ينظر : شرح الديوان : ١٠٥/١ .

ومن أمثلة شرحه لأكثر من بيت ، قوله في شرح أبيات القصيدة الثامنة والثلاثين بعد المئة :

هُوَ الدَّهْرُ لَا يُشْوِي وَهَنَّ المَصَائِبُ وَأَكْثَرَ آمَالِ النُّفُوسِ كَوَادِبُ
فِيَا غَالِبًا لَا غَالِبًا لِرِزِيَّةٍ بَلِ المَوْتُ لِاشْتِكَ الَّذِي هُوَ غَالِبُ
وَقُلْتُ أَخِي قَالُوا أَخٌ مِنْ قَرَابَةٍ فَقُلْتُ نَعَمْ إِنَّ الشُّكُولَ أَقَارِبُ
نَسِيبِي فِي رَأْيِي وَحَزْمِي وَمَذْهَبِي وَإِنْ بَاعَدْتَنَا فِي الأُصُولِ المَنَاسِبُ

"قوله "لا يشوي" أي لا يخطئ (شوى) من رمى ، وقوله فيا غالبا أراد اسم رجل فلما نونه ضرورة نصبه ، والشكول الأشكال المتشابهون في الأخلاق أي هو نسيبي مناسبة مشاكلة وإن لم يكن أصلنا واحداً" (١) .

وقد استند الأعلام الشنتمري في ترتيبه للموضوعات إلى عدد من الأسس ومنها

:

أ- الأصالة والفرعية :

فالأصل أولى بالتقديم من الفرع ، وقد وجّه الأعلام الشنتمري بهذا الأساس تقديم الاسم فبدأ في المقالة الأولى في حدّ الاسم وفصوله وخواصّه وأخر الفعل ، كما علل البدء بالنكرة قبل المعرفة ، وذلك بقوله : "والاسم أول الكلام ، والنكرة قبل المعرفة ، والفعل ثان" (٢) .

(١) المصدر نفسه : ٣٨٠/٢ .

(٢) ينظر : المخترع : ١١ .

ب- القلة والكثرة :

وقد تناول الأعلام الشنتمري جملة من الموضوعات النحوية مع موضوعات أخرى على وفق هذا الاعتبار (القلة والكثرة) ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : "وأما الفعل فغير محدود ولا معروف الكمية ؛ لإبهامه ووقوعه على القليل والكثير من جنسه؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام زيدٌ فمحمّل أن يكون قيامه مرة أو مرتين أو مراراً، وأن يكون قليلاً في ذاته وكثيراً"^(١) .

ج- الخفة والنقل :

ومما استند إليه أيضاً ، في تناوله قسماً من المسائل النحوية وغيرها ، هذا الأساس (الخفة والنقل) ومن أمثله قول الأعلام في أصل الإعراب الذي تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الواو والياء والألف : "وعلة ذلك أن الحركات أخصر وأخف من الحروف ، ولاسيما هذه الأحرف الثلاثة التي لا تحتل الحركات لثقلها في أنفسها ..."^(٢) .

٢- الحوار والمفاتيحة^(٣) :

وهو أسلوب عني به العلماء القدماء ، فكان سمة بارزة في منهج التأليف النحوي واللغوي آنذاك ، ويتمثل غالباً بطرح السؤال ثم الإجابة عنه ، وهو ما لجأ إليه

(١) المصدر نفسه : ٥٨ ، وللمزيد ينظر الصفحات : ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٦٥ ، و٦٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٠ .

(٣) ينظر : العين : ٣/٢ ، فتش : الفتش والتفتيش : طلب في بحث .

الأعلم الشنتمري أسلوباً في عرض المسائل وطرح الآراء المختلفة ، ومنه : (فإن قيل ... فالجواب ، أو فإن قال قائل ... ويقال له أيضا وغيرها) ، وقد أفاد الأعلم الشنتمري من هذا الأسلوب في تناوله للمسائل والأحكام النحوية واللغوية ، والتعليل لها وبيانها ، ومن الأمثلة على ذلك ، استعماله هذا الأسلوب في مسألة تعدّي الفعل إلى المفعول به من غير واسطة لقوة دلالة معناه وذلك في قوله : "فإن قال قائل : ما بال "مررتُ بزیدٍ" و"لقيتُ زیداً" اختلفا في التعدي ، ومعناهما متفق في أكثر المواضع ؟ فالجواب : أن لقيت إذا وقعت بمرور فهي لا تدل على مرور موافق لمرور به البتة ، ولا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يكون لقي غير واقع بملقي ، كما لا يجوز أن يكون ضرب غير واقع بمضروب ، فصارت لقيت في قوة الدلالة على المفعول به بمنزلة ضربت ، فتعدت بغير واسطة، كما تعدت ضربت ، وباينتها مررت في ذلك فلم تجر مجراها"^(١) .

٣- تأجيله القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية :

استعمل الأعلم الشنتمري هذا الأسلوب في كتابه (المخترع) فهو يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى فصولها ، إذ كان حريصاً على أن يذكرها في مواضعها ، تجنباً للاضطراب والتكرار الممل والاستطراد .

(١) المخترع : ٩٣ .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله في حدّ الاسم وفصوله وخواصه : "...
فالاعراب أصل في الاسم كما أن البناء أصل في الفعل والحرف ، وسنأتي على
تفصيل ذلك إن شاء الله" (١) .

٤- الاختصار :

اتبع الأعلام الشنتمري الإيجاز والاختصار منهجاً في عرض موضوعات كتابه
(المخترع) ، وهذا ما نجده في عدّة مواضع من هذا الكتاب ، ومثال ذلك قوله: "وذكرنا
أيضاً في ذلك الفصل حرف الأمر ، وحرف النهي ، وحرف الشرط ، وبيننا عللها في
جزمها ما بعدها ، فاستغني الآن عن ذكرها هاهنا ، فالتمس موضعها من الفصل
تجدها مبيّنة إن شاء الله" (٢) .

وأودّ ههنا أن أشير إلى أن الأعلام الشنتمري مع اعتماده أسلوب الإيجاز في
عرض المسائل والاختصار في طرح مضموناتها ؛ إلا أنه كان يسهب في عرض
بعضها إن تطلب الأمر ذلك ، ومن أمثلة ذلك قوله : "قد أتينا على آخر هذه الأقسام
مما لا ينصرف في المعرفة بعد ذكرنا ما لا ينصرف البتة ، واحتجنا إلى تطويل هذا
الفصل لكثرة تصرفه في الكلام ، وتشعب علله ولم يبق منه إن شاء الله أصلاً ولا فرعاً
إلا استوعبناه" (٣) .

(١) المخترع : ٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٤-١٢٥ .

(٣) المخترع : ٣٧ .

٥- التأثير بالمنطق :

يظهر هذا التأثير في أقوال وعبارات كان الأعلام الشنتمري يرددها ويستدل بها، وسمت تحليله النحوي أو اللغوي بالمنطق ، ومن ذلك قوله في كلامه على قوة تعدي الفعل إلى المكان : "فتعدي الفعل إلى كل مكان مبهم كتعديه إلى كل زمان مبهم ، ولم تبلغ قوة مضارعة المكان للزمان أن يكون كقوة مضارعة الزمان للفعل من أجل أن المكان جوهر موجود أبداً ؛ والزمان عرض متغير من حال إلى حال ، كما أن الفعل عرضٌ منتقل غير ثابت"^(١) .

٦- العناية بالمعاني اللغوية :

ان النظر في شرح ديوان أبي تمام يبرز طريقة الأعلام الشنتمري في الشرح الأدبي ، وهي في مكوناتها الظاهرة لا تكاد تختلف عن الطريقة المتبعة لدى أغلب الشراح ، في إيضاح معاني النصوص الشعرية ، وتقريبها من الأفهام فهو يبني نمط عرضه على مستويين أساسيين ، هما :

أ- المستوى المعجمي : الذي يُعنى بتفسير الألفاظ تفسيراً موجزاً ومركزاً ببيان دلالتها المعجمية .

ب- الغرض الشعري : ويهدف إلى إيضاح غرض الشاعر المقصود .

(١) المصدر نفسه : ١٠٢ .

مع تجزيء هذا المعنى أحياناً وإيضاح أنواع المعارف المسهمة في تكوينه^(١). وقد أكد ذلك الأعلام الشنتمري في مقدمة شرح الأشعار الستة ، بقوله : "فائدة الشعر معرفة لغته ومعناه ، وإلا فالراوي له كالناطق بما لا يفهم ، والعامل بما لا يعلم"^(٢) ، فكانت عنايته بشرح شعر أبي تمام الطائي وتقريب معناه جلية واضحة ، وهو بهذا يدل على قدرته وتمكنه من تحليل معاني شعره وإدراكه العميق لخفاياه ، فكان على إيجازه واختصاره يتصف بالدقة وعنصر الإشارة والإيحاء إلى المعنى .

وعناية الأعلام الشنتمري بالمعنى في هذا الشرح تشبه طريقته في شرحه الدواوين أو الأشعار الستة ، فقد بيّن الدكتور محمد رضوان الداية في وصفه طريقة الأعلام في شرحه لهذه الدواوين بقوله : "وهو يبدأ الشرح بإيضاح لغوي لعدد من المفردات الغريبة ، ويتبعه بشرح المعنى ، وهو لبق في شرحه الغريب من الألفاظ ، ويتوخى أن يكون ذلك ملائماً لمعنى البيت"^(٣) .

ولزيادة الاطلاع على هذه المستويات المكونة لطريقة الأعلام في شرحه ، أورد هذا المثال ، من القصيدة الأولى في شرحه للبيت الخامس يقول الأعلام : "قال أبو تمام حبيب بن أوس الطائي يمدح محمد بن يوسف الطائي :

وَمِنْ وَشِي خَدِّ لَمْ يُنَمِّمْ فِرْنِدُهُ مَعَالِمٍ يَذْكُرْنَ الْكِتَابَ الْمُتَمَنَّمَا

(١) ينظر : شرح الديوان : ١٠٢/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٠١/١ .

(٣) ينظر : شرح الديوان : ١٠٥/١ ، ود. محمد رضوان الداية : تاريخ النقد الأدبي في الأندلس :

المنم تدقيق الشيء مع تحسينه ، ومنه الوشي المنم ، والكتاب المنم تدقيق الحروف المُحَسَّن بالضَّبَط والنَّقْط ، وفرند الحد والسيف مأوَّها ورونقها ، والمعالم الآثار الباقية في الديار من آثار الحي ، وهي الرسوم من الأطلال . يقول تبدل أيضاً غاشي هذا المنزل من النظر إلى خد موشي النظر إلى هذه المعالم ، وجعل للخد وشياً لما فيه من البياض ، وماء الشباب رونقه إلا أنه غير منم أي ليس بوشي في الحقيقة ، يريد تبدل بهذا كله النظر إلى رسوم خفية لدروسها تذكره النظر إلى كتاب دقيق منم ، أي هذه الرسوم كهذا الكتاب"^(١).

٧- عناية البلاغية :

ومما عني به الأعلام الشنتمري في شرحه لديوان أبي تمام الاستعمال البلاغي في كلام الشاعر ومعانيه ، فقد تخلل الشرح عبارات : "وهذا مثل" أو "وهذه استعارة ومثل" أو "هذه كناية" أو "جعل هذا مجازاً" وغيرها . وفي مقابل هذه العبارات نجد أن هناك تمييزاً بينها وبين المعنى أو الحقيقة المقصودة من كلام الشاعر ، ومن الأمثلة على ذلك ، قول الأعلام في شرحه للبيت الثامن عشر من القصيدة الخامسة :

إِذَا كَانَتْ الْأَنْفَاسُ حُمْرًا لَدَى الْوَعَى وَضَاقَتْ ثِيَابُ الْقَوْمِ وَهِيَ فَضَافِضُ

"... وإنما جعل الأنفاس حُمْرًا وان كانت غير ملونة مرتبة إعارة وتشبيهاً بالنار

لشدة حرها ، ويروى جمرًا"^(٢) .

ومن أمثله أيضاً ما جاء في شرحه للبيت (١٥) من القصيدة (٥٩) :

(١) شرح الديوان : ١٤٥/١ .

(٢) شرح الديوان : ٢٠٣/١ .

فَانْتِاشَ مِصرَ مِنَ اللَّتْيَا وَالَّتِي بَتَجَاوَزَ وَتَعَطَّفَ وَتَعَمَّدَ

"انتاش انتقد ، واللتي والتي كناية عن الداهية الهينة والشديدة"^(١) ، وقد أحصى محقق شرح الديوان الإشارات البلاغية التي أوردتها الأعلام الشتمري في شرحه لشعر أبي تمام الطائي ، ورتبها في جدول ضمّ المصطلحات البلاغية^(٢) .

٨- توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها :

وقد عني الأعلام الشتمري بالأصل اللغوي لطائفة من الكلمات كما ذكر اشتقاق كلمات أخرى ، فمن الأمثلة على الأصل اللغوي ، ما أوردته في كتابه (شرح الديوان) ، وذلك في شرحه للبيت (٢٦) من القصيدة (٣٤) :

وَالْجَعْفَرِيُّونَ اسْتَقَلَّتْ ظَعْنُهُمْ عَنِ قَوْمِهِمْ وَهُمْ نُجُومٌ كِلَابٌ

"الظعن جمع ظعينة ، وهي المرأة في الهودج ، وقد يقال للهودج ظعينة وحده ، وللمرأة أيضاً ظعينة ، وأصله من الظعن وهو الرجل"^(٣) .

أما الاشتقاق ، فمن أمثلته ما ذكره الأعلام الشتمري ، في اشتقاق كلمة (اللؤام) إذ قال في شرحه للبيت (٣٣) من القصيدة نفسها :

وَالسَّهْمُ بِالرِّيشِ اللَّوَامِ وَلَنْ تَرَى بَيْتًا بِلا عَمَدٍ وَلَا أَطْنَابٍ

"واللؤام أحسن الريش ، وهو أن يلصقوا بطن ريشة بظهر أخرى ، واشتقاقه من الالتئام"^(١) .

(١) المصدر نفسه : ٥٧/٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٧/١ ، ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٠٤/١ .

المبحث الثاني موارده اللغوية

ليس بدعاً أن يعتمد الأعلام الشنتمري على المؤلفات السابقة له مصدراً لتأليف كتبه أو موارد لعرض مادتها ، فقد أخذ علوم اللغة العربية من معين ثر ، حين درس النحو واللغة والشعر على ثلاثة من الشيوخ الذين انتهت إليهم رئاسة هذه العلوم في

حاضرة قرطبة في الأندلس^(١) ، فاستقى المباحث ذات الطبيعة النحوية واللغوية والأدبية ، والتي جاءت مبنوثة في أثناء كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان)، معزوة إلى علماء النحو واللغة والأدب ؛ إلا أنه كان مقلداً في ذكر العلماء والتصريح بأسمائهم ، ولاسيما في كتابه (المخترع) وذلك عند استقصائه المادّة اللغوية والنحوية، ويمكن بيان مصادر الأعلام الشنتمري على النحو الآتي :

أولاً : الأخذ من الشيوخ :

اعتمد الشنتمري على النقل من المصادر التي سبقته فضلاً عن أخذه عن شيخه أبي القاسم الإفليلي (ت ٤٤١هـ) ، فقد ذكره في مقدمة شرحه لديوان أبي تمام بقوله : "واعتمدت من الروايات فيه على رواية أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي ، لصحتها وشهرة قصائدها مع ما ضمّه إليها الشيخ أبو القاسم بن الإفليلي"^(٢) . ومن الأمثلة على أخذ الشنتمري عن الشيوخ ، ما ورد في شرحه للبيت (٤٨) من القصيدة (٢٤) :

وَعَشِيَّةُ التَّلِّ الَّتِي نَعَشَ الْهُدَى أُصِلُّ لَهَا فَخْمٌ مِنَ الْأَصَالِ

"التل الجبل ، والأصل العشي ، وهو يكون واحداً حكى ذلك ابن السكّيت^(٣) ، ويكون جمع أصيل ..."^(٤) .

(١) وهم : أبو بكر مسلم بن أحمد الأديب (ت ٤٣٣هـ) ، أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا ، المعروف بابن الإفليلي (ت ٤٤١هـ) ، أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي ، المعروف بابن الحراني (ت ٤٤٢هـ) . ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) : ١٤ .
(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٠٢/١ .
(٤) المصدر نفسه .

ثانياً : النقل من الكتب :

وأودُّ أن أشير ههنا إلى أن الشنتمري لم يذكر الكتب التي رجع إليها في مسائل اللغة والنحو في كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان) ، ويبدو أنه كان يكتفي بذكر المؤلف من دون ذكر الكتاب أو الإشارة إليه ؛ لأنه اقتصر في استقصائه على آراء بعض العلماء المشهورين ، والله العالم .

ثالثاً : الأعلام :

استقصى الأعلام الشنتمري آراء بعض العلماء في اللغة والنحو ، وهم من العلماء المعروفين في هذين العلمين ؛ إلا أنه كان مقلداً في ذكر أسماء العلماء ، والتصريح بها في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وفيما يلي ذكر لأسماء العلماء وعدد المرات التي ذكروهم فيها :

رقم الجزء والصفحة	الكتاب الذي ذكر فيه	عدد مواضع ذكره	العالم
٣٠	المخترع	١	أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)
٣٦	المخترع	١	الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)
١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ١١٦	المخترع	١١	أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ)

٥٠٩/١	شرح الديوان	١	(ت٢١٠هـ)	أبو عبيدة معمر بن المثنى
٦٣ ، ١٨ ، ١٧	المخترع	٣	(ت٢١٥هـ)	سعيد بن مسعدة الأبخش الأوسط
١٦٩/٢ ، ٣٠٢/١	شرح الديوان	٢	(ت٢٤٤هـ)	ابن السكيت يعقوب بن إسحاق
١٦	المخترع	١	(ت٢٤٩هـ)	أبو عثمان بكر بن محمد المازني
١١٦ ، ٤٧ ، ٤٦	المخترع	٣	(ت٢٨٥هـ)	أبو العباس محمد بن يزيد المبرد
٥٠٩ ، ١٤٣ ، ١٤٢/١	شرح الديوان	٣	(ت٣٣٦هـ)	أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي
٣٠٢ ، ١٤٣ ، ١٤٢/١	شرح الديوان	٣	(ت٣٥٦هـ)	أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي القالي
٥١٠ ، ٤٢٦ ، ١٤٢/١	شرح الديوان	٥	(ت٤٤١هـ)	أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفريقي

- طرائق ذكر الأعلام :

اتبع الأعلام الشنتمري أسلوبين في ذكر العلماء الذين نقل عنهم مادته اللغوية

والنحوية في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) وهما :

١- ذكر كنية العالم أو لقبه .

٢- ذكر اسم العالم فقط .

ومن أمثلة الأسلوب الأول ما أورده في كتابه (المخترع) قوله في الأحرف الثلاثة : "وكان الأخفش يزعم أنها دلائل إعراب كالحركة المتعقبة في آخر الكلمة..." (١)

ومثال الأسلوب الثاني من كتابه (شرح الديوان) وذلك في شرح للبيت (٣) من القصيدة (٨٤) :

أُصِلُّ كَبْرِدِ الْعَصْبِ نَيْطٌ إِلَى ضَحَىِّ عَبَقِ بَرِيحَانِ الرِّيَاضِ مَطِيبُ

"الأصل هنا واحد وهو العشي وقد حكى يعقوب أنه يكون واحداً وجمعاً..." (٢).

- طرائق الشنتمري في النقل من مصادره :

كان للأعلم الشنتمري طرائق متعددة في كتابيه اتبعها عند نقله عن مصادره وسأذكرها على النحو الآتي :

١- النقل المباشر :

وهو ما ينقله عن كتب العلماء من دون أن يقول : نقل عن فلان ، أو رُوِيَ عن فلان ، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قول الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع): "والدليل على أن التاء في هذين الأسمين كالحرف الأصلي أن بعض العرب يقول أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ (٣) ، فينسب إليه لفظه ... " (٤) .

(١) المخترع : ٦٣ .

(٢) شرح الديوان : ١٦٩/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٦٣/٣ . وهو قول يونس .

(٤) المخترع : ٢٤-٢٥ .

٢- النقل غير المباشر :

وهو أن ينقل أقوال العلماء عن طريق آخرين ، من ذلك قول الأعم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) في كلامه عن العهد : "... حدثني إبراهيم بن المعلى ، قال : سمعت محمد بن الحسن أبا العباس الأحول يقول : العهد الملح ، ومنه قولهم : ملح فلان على ركبته ، أي عهده غير محفوظ عنده"^(١) .

٣- النقل بالمعنى :

وهو التصرف بالنص الذي ينقله من مصدره ، فيحذف منه حيناً ، ويغير بعض لفظه حيناً آخر ، من غير أن يُخِلَّ بالمعنى ، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله الأعم الشنتمري من نص كلام سيبويه في الاسم الذي على وزن (أفعل) المنصرف في النكرة ، إذ قال^(٢) : "ثم قال : (فإن قلت هذا أفعل لم تصرف ؛ لأنه صفة على وزن (الفعل) ، فعلا كان بمنزلة أربع في الانصراف ؟ " . والذي قاله سيبويه في هذه المسألة ورد في "باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف" : "إذا قلت : هذا رجلٌ أفعلٌ لم أصرفه على حال ؛ وذلك لأنك متلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كلُّ أفعلٍ زيد نصب أبداً ؛ لأنك متلت به الفعل خاصة"^(٣) .

(١) ينظر : شرح الديوان : ٥٠٩/١ .

(٢) شرح الديوان : ١٥ .

(٣) الكتاب : ٢٠٣/٣-٢٠٤ .

المبحث الثالث

أدلة الصناعة في الكنايين

أدلة الصناعة :

هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله^(١) . وحدّها السيوطي (ت ٩١١هـ) بقوله : "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحالة المستدل"^(٢) ، أما فائدة أدلة الصناعة فهي : "التعويل في

(١) ينظر : لمع الأدلة ، للأنباري : ٨٠ .

(٢) الاقتراح ، للسيوطي : ١٣ .

إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل" (١) . وقد اعتمد النحاة في تععيد الأحكام النحوية على هذه الأصول بأنواعها كالقياس والسماع والإجماع والحال (٢) ، وكان الأعلام الشنتمري واحداً من هؤلاء النحاة الذين اعتمدوا على جملة من الأصول في استقاء قواعدهم النحوية على النحو الآتي ذكره :

أولاً : السماع :

هو : "الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة" (٣) ، ويُعدُّ السماع أول أصول اللغة والنحو ، وأهمها فهو الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها ، وهو شاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها (٤) .

وقد عوّل عليه الأعلام الشنتمري في استنباط الأحكام النحوية ، وتقرير المسائل اللغوية ، وتجلي ذلك في استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب : منظومه ومنثوره في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) وسأبيّن ملامح اعتماد الأعلام الشنتمري على السماع ، وابدأ ب :

أ- القرآن الكريم :

(١) لمع الأدلة : ٨٠ ، وينظر : الاقتراح : ١٨ .

(٢) ينظر : لمع الأدلة : ٨١ ، والاقتراح : ١٤ .

(٣) لمع الأدلة : ٨١ .

(٤) ينظر : الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ١٠٤ .

هو عماد الأدلة النقلية جميعها ، و : "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"^(١)، وهو ذروة الفصاحة وأعلاها نقاءً وصفاءً وأصالةً ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم^(٢) ، فقد عني اللغويون والنحاة بالاستشهاد بآيات الذكر الحكيم ، ومنهم الأعلام الشنتمري فالناظر في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) يجده قد عوّل على الشاهد القرآني ، واعتمد عليه في توجيه الأحكام النحوية ؛ إلا أنه كان قليل الاستشهاد في هذين الكتابين^(٣) . وها أنذا أقدم بين يدي البحث أمثلة للشواهد القرآنية التي وردت في الكتابين ، ومن ذلك ما جاء بشأن حذف المضاف إذا أمن اللبس إذ قال الأعلام : "إن هذه الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتاً للزمان ... ثم اختصر لفظ الزمان ، فحذف لعلم السامع ، فقام الموقّت له مقامه ، كما حذف أهل من قوله عز وجل : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾^(٤) فقامت القرية مقامه"^(٥) . فقد اتخذ الأعلام من هذه الآية دليلاً يثبت به صحة اختياره في حذف المضاف ، وقيام المضاف إليه مقامه في الإعراب^(٦) .

(١) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١٤/١ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو ، د. خديجة الحديثي ٣١ .

(٣) إذ بلغ عدد الآيات المستشهد بها في كتابه (المخترع) خمساً ، أمّا في كتابه (شرح الديوان) فلم يتجاوز السبع .

(٤) يوسف : ٨٢ .

(٥) المخترع : ٩ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ، للرضي الاسترابادي : ٢٨٣/٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري : ٢٠/٢ .

وقد تتوعت أنماط عرض الأعلام الشنتمري للشاهد القرآني ، فقد يستدل أحياناً بأكثر من آية واحدة على المسألة التي يعرضها ، ومن ذلك ما جاء بشأن إلغاء (ما) وتقدير سقوطها ، في قوله : "كما أُلغيت مع حروف الجر في نحو قوله عز وجل : ﴿ فِيمَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيٌّ لَكَ آيَاتٌ مِنْ رَبِّكَ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُنْكَرِينَ ﴾ (١) ، و﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (٢) ، وإنما جاز هذا فيها؛ لأن (ما) لم تغير بدخولها من المعنى شيئاً فبقي اللفظ على ما كان عليه قبل سقوطها" (٣) .

وقد يأتي الأعلام الشنتمري بالشاهد القرآني تعصيماً لشاهد شعري وتقوية له ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في نعت سَوَاقٍ بِحُطْمٍ ؛ لأنه نكرة ، وليس بمعدول عن حاطم، وذلك بقوله : "وكذلك يُحکم على ثُعَلٍ وَأُدَدٍ بِحُكْمِ عُمَرُ وَقُنْمٌ حتى يأتي أمر يبين أنه منقول من باب النكرة المبنية على فُعَلٍ في أسماء الأجناس وصفاتها ، نحو جُعَلٍ وَنُغْرٍ وَحُطْمٍ ، كما قال (٤) :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٍ

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٣) المخترع : ١٢٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٢٣/٣ . هو الحُطْمُ القيسي ويروى أيضاً لرُشيد بن رميض العنزي .

ونحو ما لا لبداً ، قال الله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأَ ﴾^(١) ، وكنحو غُرَفٍ وظَلَمٍ ؛ لأن هذا في أنه اسم للجمع منكور بمنزلة جُعِلَ في الواحد منكور^(٢) ؛ لأن (فَعَلَ) لا يعدل عن (فَاعِلٍ) إلا في باب المعرفة ، نحو : عُمَرَ وَزُفْرًا^(٣) .

وقد وجدت الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) يعتمد على الشاهد القرآني دليلاً على اقتباس أبي تمام المعاني من القرآن الكريم^(٤) ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٣) من القصيدة (٦٠) :

لا تَمْنَعْنِي وَقْفَةً أَشْفِي بِهَا دَاءَ الْفِرَاقِ فَإِنَّهَا مَاعُونَ

"... ووقوفك معي بالديار حتى أبكي عليها وأشفي الداء الذي أودعني فراق أهلها ماعون ، يجب عليك إعطاؤه فلا تمنعني ذلك فتكون من الذين يمنعون الماعون ، وإنما أشار إلى قول الله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾^(٥) (٦) .

ومن منهج الأعلام الشنتمري الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم في (شرح الديوان) على المسائل النحوية ، ومن ذلك ما أورده في شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٥٩) :

يَوْمَ أَفَاضَ جَوِيَّ أَغَاضَ تَعَزَّيًّا خَاضَ الْهَوَى بِحَرِي حِجَاهُ الْمُرِيدِ

(١) البلد : ٦ .

(٢) المختار : ٢٨ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢٣/٣ .

(٤) فقد صرح الأعلام بلفظة (أشار) للدلالة على الاقتباس .

(٥) الماعون : ٧ .

(٦) شرح الديوان : ٦٣/٢ .

" ... وإنما تثنى البحر إتباعاً لقول الله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾^(١) ... وردّ المزيد على الحجى فأفرد ؛ لأنّ البحرين هما الحجى"^(٢) .

ويأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني تعزيزاً للمعنى الذي يخلص إليه من البيت الشعري ، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٥٣) من القصيدة (١) :

هو اللَّيْثُ لَيْثَ الْغَابِ بِأَسَا وَنَجْدَةً وَإِنْ كَانَ أَحْيَا مِنْهُ وَجْهًا وَأَكْرَمًا

قال الأعلم " ... وإنما جاز ان يفضله على الأسد في هذه الأخلاق ؛ لأن الأسد ينسب إليه الحياء والكرم ، وقد يجوز ان يكون تفضيلاً في الحقيقة ، وان على لفظ التفضيل ، كما تقول الإيمان خير من الكفر ، وليس في الكفر شيء من الخير البتة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾^(٣) " (٤) .

وقد يأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني دليلاً على إثبات مسألة صرفية ، ومن أمثلة ذلك ما أورده في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٥٢) :

لَمَعَتْ أَسْنَتُهُ فَهِنَّ مَعَ الضُّحَى سُرُجٌ وَهَنَّ مَعَ الظَّلَامِ نُجُومٌ

"يقول لمعت أسنة ذلك اليوم فهن مع شمس الضحى شمس ، والسرج جمع سراج وهو هنا الشمس من قوله عز وجل : ﴿ وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا ﴾^(٥) وهو مع نجوم

(١) الرحمن : ١٩ .

(٢) شرح الديوان : ٥٦/٢ .

(٣) سورة الفرقان : ٢٤ .

(٤) شرح الديوان : ١٥٧/١ .

(٥) نوح : ١٦ .

الليل نجوم ..."^(١) . ويظهر مما تقدم ان الأعلام الشنتمري قد اعتمد في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) على الشاهد القرآني ، واستدل به على صحة ما ذهب إليه من حكم أو إثبات مسألة أو تعزيز معنى ، واختتم بالإشارة إلى أن الكتابين قد خَلُوا من الاستشهاد بالقراءات القرآنية .

ب- الحديث الشريف^(٢) :

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل^(٣) . أما موقف الأعلام الشنتمري ، فقد استشهد به في كتابه (شرح الديوان) إذ بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها سبعة أحاديث^(٤) ، ووظف الأعلام الشنتمري مجمل هذه الأحاديث في التنبيه على مصادر معاني أبي تمام أو زيادة في توضيح معاني البيت الشعري ، ولم يعتمد عليها في استدلالها في موضوعات اللغة الأخرى كالنحو والصرف وغيرها . وأما كتابه (المخترع) فقد خلا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ولعل ذلك عائد إلى صغر حجمه واقتصاره على موضوعات معينة ، ومع هذا فإن الأعلام الشنتمري يُعَدُّ من المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف ، فضلاً عن استشهاده بأقوال الصحابة وزوجات النبي (رضي الله عنهن) وسأعرض لذلك لاحقاً .

(١) شرح الديوان : ٢/٢-٣ .

(٢) جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، لأن النبي ﷺ أفصح من نطق بالضاد كما أشار هو نفسه إلى ذلك . ينظر : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣٧٥ وما بعدها ، وفي أدلة النحو : ١٦ ، والشاهد وأصول النحو : ٦١ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩٧ .

(٣) ينظر الشاهد وأصول النحو : ٦١ .

(٤) ينظر : شرح الديوان ١/٣٢٢ ، و٣٥٣ ، و٣٧٥ ، و٤٢٨ ، و٤٣٣ ، و٥٤٧ ، و١٩٠/٢ .

فمن أمثلة استشهاد الأعلام بالحديث الشريف في التنبه على مصادر معاني أبي تمام ، ما جاء في شرحه للبيت (٥) من القصيدة (٣٧) :

وَبَلَّاقِعًا حَتَّى كَأَنَّ قَطِينَهَا حَلْفُوا يَمِينًا فِي بَلَاكِ غَمُوسَا

إذ قال : "حلفوا يميناً غموساً ، فخلت منهم وصارت بلاقع بعدهم . وإنما أخذ هذا من قول النبي ﷺ^(١) : (الْيَمِينُ الْغَمُوسُ تَذُرُ الدِّيَارَ بَلَّاقِعًا)"^(٢) .

وقد يأتي الأعلام بقول من أقوال الصحابة تعصيماً لشاهد شعري وتقوية له وزيادة في توضيح المعنى وتعزيز الشرح ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٣٢) من القصيدة (٣٧) :

أَلْوَى يُذِلُّ الصَّعْبَ إِنْ هُوَ سَاسَهُ وَتَلِينُ صَعْبَتُهُ إِذَا مَا سَيْسَا

" ... فإذا ساس الصعب ووليه أدله ، وإذا أصبح هو أسيس لان جانبه ، وذلت صعبتة ، وهذا كما قال الهذلي :

إِذَا سَيِّدَتُهُ سَيِّدَتِ مِطْوَاعَةً وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كَفَاهُ

ويُعرف منه حسن الطاعة إذا كان مرؤوساً ، وهذا كما قال عمر رضي الله عنه^(٣) : (قَدْ أَلَّنَا وَابِلَ عَلَيْنَا)"^(٤) .

ومنها ما يأتي كما هو دأب الأعلام في بيان مصادر كلام الشاعر ، مستشهداً بقول من أقوال زوجات النبي ﷺ ، وذلك في شرحه للبيت (٢٣) من القصيدة (٢٩) :

يَقُولُ فَيُسْمَعُ وَيَمْشِي فَيُسْرِعُ وَيَضْرِبُ فِي ذَاتِ الْإِلَاءِ فَيُوجِعُ

(١) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٧٢٤/٣ .

(٢) شرح الديوان : ٤٢٨/١ .

(٣) ينظر : الكشف والبيان ، للنيسابوري : ٨٧/١ .

(٤) شرح الديوان : ٤٣٣/١ .

"يقول هو جهير الصوت ، فإذا قال أسمع ، ومُجَدَّ في سعيه ، فإذا مشى أسرع ، ومجتهد في الدين ، فإذا ضرب في جدٍّ أوجع ، وإنما أخذ هذا من قول عائشة في عمر (رضي الله عنهما) (١) : (كان عمر إذا مشى أسرع ، وإذا كَلَّمَ أسمع ، وإذا ضَرَب أوجع)" (٢) .

نخلص مما عرضناه إلى أن الأعلام الشنتمري ممن يستشهد بالحديث الشريف وأقوال الصحابة ولكنه مقلٌّ في ذلك .

ج- كلام العرب :

هو المصدر الثالث لما يُستشهد به في اللغة والنحو ، ويُقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منشور ومنظوم (٣) . وأول فروع هذا الرافد الذي عوّل عليه العلماء هو :

١- الشعر :

وهو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم ؛ لأنه ديوانهم ومرجع أنسابهم وسجل تاريخهم ووقائعهم (٤) . وقد اعتنى الأعلام الشنتمري بالشاهد الشعري ، ولم يتجاوز في الاستشهاد عصور الاحتجاج ، فكل من أخذَ عنه كان شاعراً يُحتجُّ به ، سواء أكان من الجاهليين أم المخضرمين والإسلاميين ، فمما استشهد به في كتابه (المخترع) لإثبات المسائل النحوية ، ما أورده من كلامه على دليل الإعراب في الاسم المعتل ، وذلك في قوله:

(١) ينظر : الكامل ، لابن الأثير : ٦٠-٥٩/٣ .

(٢) شرح الديوان : ٣٥٣-٣٥٢/١ .

(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٧٧ .

(٤) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٢-٢٩ .

"فنحن نجد الاسم المعتل تدخله الحركة التي هي دليل النصب في قولك رأيت القاضي والغازي ، وتدخله الحركات الثلاث إذا اضطر الشاعر كما قال^(١) :

لا بَارِكَ اللّهُ في العَوَانِيِّ فَمَا يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهَنَّ مُطَبَّبُ

فحرك الياء بالكسر كما يُحركها في حال النصب"^(٢) . فأجرى المعتل مجرى الصحيح^(٣) ، وردّه إلى أصله^(٤) .

ومن أمثلة ما استشهد به الأعلام من الشعر على المسائل الصرفية في (المخترع) ما جاء في كلامه على المؤنث المعدول ، إذ يقول : "وفجار إنما هو معدول عن اسم المصدر ؛ وكأنه في التقدير معدول عن فَجْرَة والدليل على ذلك قول النابغة^(٥) :

إِنَّا إِقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَإِحْتَمَلَتْ فَجَارُ

فجعل بَرَّةً اسماً علماً للبرِّ ، فلم يصرفه ، ولو عدله فقال بَرَارٍ لوجب أن يبينه كما بنى فَجَارٍ حيث عدله عن فجرة"^(٦) . فاستدل بالشعر على جعل (فجار) معدولاً عن الفجرة المؤنثة (معرفة علماً)^(٧) .

والأعلام الشنتمري في بعض الأحيان ينسب البيت إلى قائله : وفي بعضها لا ينسب ، ومما نسبه من شعر ما أورده في جواز قطع الصفة في المعرفة مع الواو ، وذلك في قوله : "ان النعوت قد تذكر على طريق الثناء والمدح بعد أن يعرف الممدوح

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات . ينظر : ديوانه : ٣ .

(٢) المخترع : ٧٨-٧٩ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٥٤/٣ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٧٤/٢ ، وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ١١٥ .

(٥) ينظر ديوانه : ٥٥ .

(٦) المخترع : ٤٧ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٣ ، والمقتضب : ٣٧٤/٣ ، والخصائص : ٢٦٠/٣ .

عيناً ، ولهذا وجب أن يُقَطَّع من الأول كثيراً ، ويُحْمَل على إضمار أعني ، أو على إضمار مبتدأ ، كما قالت الخَزِينَةُ بنت هَقَّان (١) :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

فقطعت النازلين والطيبون من القول ، وحملت كل واحد منهما على إضمار (٢) . فاستدل بالشعر على نصبِ مَعَاقِدِ (الطيبون) ، وان المثني والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما نون (٣) .

وقد يسوق الأعلام في المسألة الواحدة أكثر من بيت شعري لشعراء مختلفين ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كلامه على دليل أخذ الحركات من الحروف (الألف ، والواو ، والياء) قوله : "دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها ، كقولك : أبو وأبا وأبي ؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مفتوحاً ألفاً ، كقول جرير (٤) :

بَانَ الْخَلِيْطُ وَلَوْ طُوْعْتُ مَا بَانَ وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا

وان كان مضموماً واواً ، كقول الأعشى (٥) :

هُرَيْرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمُو غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وان كان مكسوراً ياءً ، كقول زهير (٦) :

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمِي بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَتَلِّمِ (١)

(١) ينظر : ديوانها : ٢٩ .

(٢) المخترع : ٥٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ .

(٤) ينظر : ديوانه : ١٦٠ .

(٥) ينظر : ديوانه : ١٢٧ .

(٦) ينظر : ديوانه : ١٦ ، والبيت مطلع معلقته .

فاستدل الأعلام بالشاهد الشعري على وصل القافية بالألف والواو والياء في حالة الرفع والنصب والجر (٢) .

أما في كتابه (شرح الديوان) فقد وظف الأعلام الشنتمري النص الشعري لغرض بيان المعاني وزيادة إيضاح دلالتها كما في قوله في شرح البيت (٣٣) من القصيدة (٢٨) :

حَتَّى اسْتَفَادَ الْحَقُّ وَهُوَ الْمُشْتَفَى مِنْكُمْ وَمَا لِلدِّينِ فِيكُمْ تَارُ

"والمعنى أنهم يشنفون بما يدركون من نهك الإسلام ، ولا يكون للإسلام فيكم شفاء لأنهم غير أكفاء للمسلمين ، وهذا كقول زهير (٣) :

فَإِنْ يُقْتَلُوا فَيُشْتَفَى بِدِمَائِهِمْ وَكَانُوا قَدِيمًا مِنْ مَنَايَاهُمْ الْقَتْلُ" (٤)

وكذلك استشهاد الأعلام الشنتمري بالشعر لمقابلة معنى عند أبي تمام على معنى عند غيره كما في قوله في شرح البيت (٣٠) من القصيدة (٤) :

فَوَ اللَّهُ لَوْ لَمْ يُلْبَسِ الدَّهْرَ فِعْلُهُ لَأَفْسَدَتِ الْمَاءَ الْقَرَاخَ مَعَايِبُهُ

"يقول لولا أن هذا الممدوح تلافى الزمان ، وحلاه بكرمه ، وألبسه برود فضله ، لتناهي فساده ، وغير كل شيء بمعايبه حتى الماء القراح الخالص العذب ، وهذا ضد ما قال الفرزدق (٥) :

(١) المخترع : ٧٦-٧٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٠٤-٢٠٥ . ، (باب وجوه القوافي في الإنشاد) .

(٣) ينظر : ديوانه : ٣٥ .

(٤) شرح الديوان : ٣٤١/١ .

(٥) ينظر : ديوانه : ٣٥ .

وَلَوْ لَبَسَ النَّهَارَ بَنُو كَلْبٍ لَدَنَسَ لَوْمُهُمْ وَضَحَ النَّهَارِ^(١)

ويستشهد الأعلام الشنتمري بالشعر ، ليوافق به بين المعاني التي يوردها أبو تمام في أشعاره كما في قوله في شرح البيت (١٤) من القصيدة (٤٩) :

سَفِيهِ الرُّمَحِ جَاهِلُهُ إِذَا مَا بَدَا فَضْلُ السَّفِيهِ عَلَى الْحَلِيمِ

"وهو لشدة بأسه وخروجه في الحرب عن القصد يبدو من رمحه ما يظهر ، ويبدو من السفيه الجاهل في تجاوز فعله وخرقه فيه ، وهذا كقوله^(٢) :

لَهُمْ جَهْلُ السَّبَاعِ إِذَا الْمَنَايَا تَمَشَّتْ فِي الْقَنَا وَحُلُومُ عَادٍ^(٣)

ونجد الأعلام الشنتمري قد وظف النص الشعري أيضاً للإشارة إلى مصادر معاني أبي تمام ، ومن ذلك ما جاء في شرح البيت (٧) من القصيدة (٩٩) :

قَتَلْتُهُ سِرًّا ثُمَّ قَالَتْ جَهْرَةً قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ لَا بِظَبِيٍّ أَعْفَرِ

"يقول قتلنتي سراً بما أودعت قلبي من الحزن ، ثم قالت جهرة به لا بظبي أعفر ، وهذا مثل في الدعاء على الإنسان عند الشماتة به ، وإنما ذكر الفرزدق ؛ لأنه قال حين بلغه موت زياد^(٤) :

أَقُولُ لَهُ لَمَّا أَتَانِي نَعِيُهُ بِهِ لَا بِظَبِيٍّ بِالصَّرِيمَةِ أَعْفَرُ^(١)

(١) شرح الديوان : ١٩٦/١ .

(٢) وهو من قصيدة أبي تمام التي مطلعها :

سَقَى عَهْدَ الْحِمَى سَبْلُ الْعِهَادِ وَرَوْضَ حَاضِرٍ مِنْهُ وَبَادٍ .

(٣) شرح الديوان : ٥٣٠/١ - ٥٣١ .

(٤) ينظر : ديوان الفرزدق : ٢٠١/١ ، وهو من قصيدة قالها في هجو مسكين بن عامر وكان رثا زياد بن أبيه .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ، ما قاله الشنتمري في شرحه للبيت (٢٣) من

القصيدة (٤) :

سَمَا لِلْعُلَى مِنْ جَانِبَيْهَا كَلَيْهِمَا سُمُوٌّ عُبابِ الْبَحْرِ جَاشَتْ غَوَارِبُهُ

"شبه سموه إلى العلى شيئاً بعد شيء ، وتماديه في ذلك بسمو البحر إذا هاجت أمواجه وارتفعت وتتابعت شيئاً بعد شيء ، وإنما اقتدى في هذا التشبيه بقول امرئ القيس (٢) :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوٌّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالٍ" (٣)

وجدير بالذكر أن الأعم الشنتمري لم يستشهد بالشعر في كتابه (شرح الديوان) في المسائل النحوية والصرفية والصوتية .

٣- النثر :

عني علماء العربية بكلام العرب مما جاء في منثور حواراتهم ، وعلى مقتضى عاداتهم ، واتخذوا منه شواهد في تقعيد القواعد النحوية^(٤) ، ونعني بكلام العرب المنثور والمنظوم .

أ- لغات العرب :

(١) شرح الديوان : ٢٤٢/٢-٢٤٣ .

(٢) ينظر : ديوانه : ٣١ .

(٣) شرح الديوان : ١٩٤/١ .

(٤) ينظر : ارتقاء السيادة : ٤٧-٥١ .

تُعدُّ لغات العرب أحد روافد النثر التي استقى منها النحاة ، وعوّلوا عليها في مؤلفاتهم ، ومنهم الأعلام الشنتمري ، فقد عوّل على هذا الرافد النثري في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وكان في بعض الأحيان يوجّه بعض الأحكام النحوية والصرفية في ضوء لغات العرب ، وسأضع أمثلة لذلك من الكتابين : فمن أمثلة ما استشهد به من لغات العرب في كتابه (المخترع) في المسائل النحوية ، ما جاء في كلامه على الحرف الملقى عن العمل ، وذلك بقوله : "ومن هذه الحروف (ما) في لغة بني تميم ، في قولك : ما زيدٌ قائمٌ ، وعلتها أنها لا تستبد بنوع دون نوع ؛ لأنك تدخلها مرة على الاسم ومرة على الفعل" ^(١) أي لا يعملونها في شيء ^(٢) . ومن أمثلة ما استشهد به الأعلام في كتابه (المخترع) من لغات العرب من غير أن يسميهم في المسائل الصرفية ما أورده في ما امتنع صرفه من الأسماء على وزن (فَعْلان فَعَلَى) ، إذ يقول : "هو مضارع لأحمر لأنه صفة مثله ... والدليل على ذلك أن الهاء لا تلحقه ... ودليل ثان أن العرب تنسب إلى بهراء وصنعاء : بهرانيّ وصنعانيّ ، فأبدلوا الهمزة نوناً" ^(٣) .

ومن أسلوب الأعلام الشنتمري أنه يعزز استشهاده بلغات العرب بشواهد شعرية ، ومن ذلك ما جاء في كلامه على عمل (لا) وذلك في قوله : "ومن أجل ضعف (لا) تلزم عملاً واحداً في جميع اللغات ، ولا لزمها أن تكون عاملة البتة كما كانت (إنّ)

(١) المخترع : ١٢٨ .

(٢) ينظر الكتاب : ٥٧/١ .

(٣) المخترع : ١٩-٢٠ ، وينظر : الكتاب : ٣٣٦/٣ . في صنعاء : صنعاني وفي بهراء قبيلة قضاة .

وحروف الجر لازمين لعمل لا يتعديانه ، وهما مع ذلك غير مفارقين للعمل ؛ ألا ترى أن بعض العرب أعملها عمل (ليس) فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، كما فعل أهل الحجاز بـ(ما) كما قال^(١) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

رفع براح بـ(لا) وأضمر الخبر^(٢) . حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم (براح) وحذف الخبر^(٣) . أمّا في كتابه (شرح الديوان) فقد أورد لغات العرب شاهداً مرتين فقط ، أحدهما ورد في (نو) بمعنى (الذي) في شرحه للبيت (٢١) من القصيدة (٤) :

إِذَا أَنْتَ وَجَّهْتَ الرِّكَابَ لِقَصْدِهِ تَبَيَّنَتْ طَعْمَ المَاءِ ذُو أَنْتَ شَارِيهِ

"فكان في ذلك بمنزلة من نظر إلى ماء فتبين طعمه قبل أن يشربه ، وقوله : "ذو أنت شاربه" وهي لغة لطبي^(٤) .

والثاني ما استشهد به الأعم على مسألة صرفية بلغة بني تميم وذلك في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٢٥) :

بِالْقَائِمِ الثَّامِنِ المُسْتَخْلَفِ إِطَّادَتْ قَوَاعِدُ المَلِكِ مُمْتَدًّا لَهَا الطَّوْلُ

(١) وهو لسعد بن مالك القيسي . ينظر : الحماسة : ٢٦٦/١ ، وينظر : الكتاب : ٢٩٦/٢ .

(٢) المخترع : ١٢٠-١٢١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٥٨/١ و ٢٩٦ ، والمقتضب : ٣٦٠/٤ ، وشرح المفصل : ٢٦٧/١ .

(٤) شرح الديوان : ١٩٣/١-١٩٤ .

"وكان ينبغي أن يقول اطّأدت ولا يهمز ؛ لأنها منقلبة من واو ولكنه همزها ضرورة وتشبيها بالألف الزائدة التي قد يهمزها بعض العرب ، نحو احمارّ واصفارّ فيقول : أحمرّ وأصفرّ ، ويقول في دابة دأبة ، وهي لغة مشهورة"^(١) .

ب- الأمثال :

الأمثال التي تقع شواهد نثرية في النحو العربي شواهد موثقة^(٢) ، إذ يجتمع في المثل أربعة أمور : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة^(٣) . وقد احتج الأعم الشنتمري بالأمثال وأقوال العرب في كتابيه (المخترع)^(٤) و(شرح الديوان)^(٥) ، فمن أمثلة الشاهد المثلي في (المخترع) دليلاً على المسائل النحوية ما جاء في كلامه على الفعل (عسى) وذلك بقوله : "... ولضعف (عسى) لم تعمل في المقدم عليها ، ولا تُصرّف في مفعولها ، وإنما يكون مفعولها أبداً أن وصلتها ، كقولك : عسى زيد أن يقوم ، ولو قلت عسى زيد القيام لم يجز ، وعسى زيد قائماً لم يجز إلا في الشعر ، كما قال : عسى الغوير

(١) المصدر نفسه : ٣١٢/١ .

(٢) ينظر : مقدمة المستقصى للزمخشري .

(٣) ينظر : مجمع الأمثال ١٤/١ .

(٤) ينظر : المخترع : ١٣٦-١٣٩ . ذكر (المحقق) ثمانية عشر ومائة من الأمثال والأقوال من تراكيب ونماذج نحوية وهي الأغلب في فهرس الأمثال .

(٥) ينظر : شرح الديوان : ٤٣٧/٢ . ذكر محقق الكتاب سبعة من الأمثال والأقوال المأثورة فقط في فهرس الأمثال .

أَبُوسًا ، وهذا مثال شاذ لا نظير له في هذا^(١) فالشذوذ في هذا المثل ورود خبر (عسى) اسماً صريحاً مع أن المعروف في خبرها أن يكون مضارعاً مقروناً بأن أو مجرداً منها ، فأجروا فيه (عسى) مجرى (كان)^(٢) .

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) على المسائل الصرفية ، وقد أزدقه الأعلم الشنتمري بشاهد شعري ، ما جاء في شرحه للبيت (١١) من القصيدة (٣١) :

يَقُودُ نَوَاصِيهِمْ جُدَيْلُ مَشَارِقِ إِذَا آبَهُ هَمٌّ عُدَيْقُ مَغَارِبِ

"الجُدَيْلُ تصغير جَدَلٍ ، وهو عود ينصب للآيل تَحْتَكُ إليه فتشفي به ، ومن قول الأنصاري يوم السقيفة : "أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ وَعُدَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ"^(٣) والعُدَيْقُ تصغير عَدَقٍ^(٤) ، وهي النخلة ، والمُرَجَّبُ المشتد ، وهذا مثل يضرب لكل من كان عالماً بشيء ، وهذا التصغير معناه التفخيم والتعظيم ، ونحو هذا في كلامهم كثير قال لبيد^(٥) لبيد^(٥) :

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويهيَّةٌ تصفرُّ منها الأنامِلُ"^(٦)

(١) المخترع : ١١٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٣١٦/٩-٣١٧ .

(٣) ينظر : الأمثال للأصمعي : ١٠٦ ، ومجمع الأمثال : ٣١/١ .

(٤) ينظر : النخلة : أبو حاتم السجستاني : ١٥٣ ، (قال : والعَدَقُ بالفتح ، عند أهل الحجاز : النخلة . وأما العَدَقُ بالكسر ، فالقنو ، ويقال : القنا) .

(٥) ينظر : ديوانه : ١٣٢ ، والبيت من قصيدة للبيد في رثاء النعمان بن المنذر .

(٦) شرح الديوان ٣٧٢/١ .

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) أيضاً ما أورده في شرحه للبيت (٣٩) من القصيدة (٣٩) :

وَهَرَجَامًا بَطَشَتْ بِهِ فُقَلْنَا خِيَارُ الْبَزِّ جَاءَ عَلَى الْقَعُودِ

"هرجام ملك من ملوك العجم ، يقول بطشت به فأهلكته فكان بمنزلة الذي قيل فيه : (خيار البزجاء على القعود) ، وهذا المثل في حرب البسوس^(١) ، وكان رجل قد أخرج بنيه يتصيّدون ، فلقبهم أعداؤهم فقتلوهم ووضعوا رؤوسهم في أوعية الصيد على فُعود كان لهم ، ووجّهوه بينهم ، فظن أنه موقر صيداً ، فلما فتح الأوعية نظر إلى رؤوس بنيه فقال خيار البزجاء على القعود ، فذهبت مثلاً في كل هالك"^(٢) .

ثانياً : القياس :

وقد حدّه أبو البركات الأنباري بقوله : "هو حَمَلٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٣) ، وقال أيضاً : "هو حَمَلٌ فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل

(١) البسوس هي خالة جساس بن مرة الشيباني ، وكانت لها ناقة ، يُقال لها سراب ، فرأها كليب وائل في حمّاه وقد كسرت بيض حمام كان قد أجاره ، فرمى ضرعها بسهم ، فوثب جساس على كليب فقتله ، فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة ، حتى ضربت العرب بشؤمها المثل . ينظر : مجمع الأمثال : ٤٣٩/٢ ، وشرح الديوان : ٤٥٢/١ .

(٢) شرح الديوان : ٤٥٢/١ .

(٣) لمع الأدلة : ٩٥-٩٨ ، وينظر : الاقتراح ، للسيوطي : ٢٠٣ .

على الفرع^(١) . وللقياس أربعة أركان : "أصل : وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلّة جامعة"^(٢) .

فالقياس أخذ به النحويون البصريون والكوفيون وسواهم ، على تفاوت مقدار الأخذ ، وعدّ أصلاً من أصول هذا العلم^(٣) . أمّا موقف الأعلام الشنتمري من القياس في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) فقد أفاد منه وتردد ذكره في مواضع من الكتابين ، وتمثلت هذه الإفادة في الاحتكام إلى القياس في تفعيد المسائل النحوية والصرفية وغيرها .

وسأعرض أمثلة مما وقفت عليه في الكتابين ، وابدأ بـ(المخترع) :

١- بيان ما يقاس عليه :

ومن أمثله في (المخترع)^(٤) قوله : "ووجب للمضمر البناء من حيث وجب للمبهم ، وعلته كعلته ، فقس المضمر عليه"^(٥) . وجاء أيضاً : "وجب ان تأتي صفات الله عز وجل بعده على طريق الثناء عليه والتعظيم له لا على معنى التبيين لإسمه وإخراجه من الالتباس بغيره ، والذي يجري في هذا الباب مجرى المدح لأنه ضده فقسه عليه"^(٦) .

(١) المصدر نفسه : ٩٣-٩٥ .

(٢) الاقتراح : ٢٠٨ .

(٣) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٩٥ .

(٤) ينظر : أمثلة القياس في المخترع : ١٣ ، ١٥ ، ١٩ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ١١٦ .

(٥) المخترع : ٤٤ .

(٦) المخترع : ٥٥ .

٢- بيان ما كان أسهل من طريق القياس :

جاء في (المخترع) : "فلما كان الفعل فرعاً والاسم أصلاً ، كان أسهل من طريق القياس لا الاستعمال أن يدخل الفعل على الاسم في الجر" (١) .

٣- بيان ما يطرح من القياس :

ومن ذلك في (المخترع): "فلما كانت الألف كما وصفنا، ولم يكن بدّ من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما ، وجب أن يطرح هذا القياس الذي قدمنا" (٢) .

٤- بيان ما ينبغي قصره على القياس :

ومن أمثله في (المخترع) : "فلما كانت الخمسة أسماء في حال أفرادها محذوفة معربة بالحركات وكان حذفها شاذّاً ؛ لأن الذي كان يجب لها في القياس أن تكون أواخرها منقلبة إلى الألف بمنزلة (قفا وعصا) ونحوهما من الأسماء المقصورة رُدّت في حال الإضافة ، وكان ينبغي أن تكون مقصورة على القياس" (٣) .

٥- بيان ما جاء على غير قياس :

ومما ورد في (شرح الديوان) مثالان فقط ، أحدهما ما أورده الأعم في شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (٣) ، في بيان ما هو على غير قياس :

بَكَرَ فَمَا افْتَرَعَتْهَا كَفُّ حَادِثَةٍ وَلَا تَرَقَّتْ إِلَيْهَا هِمَّةُ النُّوبِ

(١) المصدر نفسه : ١٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٢ .

"ولما جعلها بكرة ذكر الافتراع وهو الافتضاض ، والنوب جمع نائبة على غير قياس" (١) . والثاني أورده الأعلام في بيان ما هو على غير قياس أيضاً (٢) .

ثالثاً : الإجماع :

والمراد به إجماع نحاة : البصرة والكوفة (٣) ، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا (٤) .

وقد استدل الأعلام الشنتمري به ، في كتابه (المخترع) في موضع واحد فقط ؛ إلا أنه لم يصرح بعبارة (الإجماع) وإنما عبر عنه بـ(متفق) ، جاء ذلك في قوله : "وأما ما فيه ألف التانيث فمتفق عليه في أنه لا ينصرف بوجه ، اسماً كان أو صفة... " (٥) .

رابعاً : استصحاب الحال :

هو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" (٦) ، وقد استدل النحاة البصريون والكوفيون بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس (٧) . واعتدَّ به الأعلام الشنتمري وتمسك به ، والألفاظ التي استعملها للدلالة عليه هي : (الأصل) و(على أصله) وغيرها ، ولم يورد لفظ

(١) شرح الديوان : ١٧٤/١ - ١٧٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣١١/٢ .

(٣) ينظر : الاقتراح : ١٨٧ .

(٤) الخصائص : ١٨٩/١ ، وما بعدها ، باب القول على إجماع أهل العربية .

(٥) المخترع : ١٨ .

(٦) لمع الأدلة : ١٤١ ، والاقتراح : ٣٧٤ .

(٧) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٤٥٠ .

(استصحاب الحال) صراحة ، وقد استدل به في مواضع كثيرة^(١) ، في كتابه (المخترع) ومن ذلك :

١- مثال التمسك باستصحاب الحال على صرف الاسم المؤنث ، قول الأعلام :
"وأما هُنْدٌ وما أشبهه فهي على أصلها ؛ لأنها لم تنزل اسماً لمؤنث ، فكانت
لذلك أخف شيء ، فلذلك جاز فيها الصرف"^(٢) .

٢- واستدل الأعلام بالأصل على تمكُّن الاسم ، بقوله : "فالتمكن على ضربين :
تمكن متناه ، وتمكن ناقص ، فالمتناهي منهما : أن يكون الاسم مُستقراً على
أصله ، غير مضارع لغيره ، والتمكن الناقص : أن يخرج الاسم عن أصله
بمضارعه الفعل"^(٣) .

٣- ومثال استصحاب الحال في فعل الأمر ، قول الأعلام : "وفعل الأمر لم يخرج
إلى مثل ما خرج إليه الفعل الماضي من المضارعة ، فلم يخرج عن السكون
الذي هو أصله"^(٤) .

خامساً : العلل :

العلة هي : "الوصف الذي يكون مظنة الحكم في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة
أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها
وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"^(٥) . وقد عني نحائنا العرب المتقدمون بالتعليل

(١) ينظر : المخترع : ١٠ ، ١٣ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٢ ،
١١٦ وغيرها .

(٢) المصدر نفسه : ٣٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١١٢ .

(٥) النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) ، د. مازن المبارك : ٩٠ .

لمسائل النحو^(١) ، ومنهم الأعلام الشنتمري إذ لا نكاد نقف في كتابه (المخترع) على حكم نحوي أو مسألة نحوية ، أو صرفية عرض لها ، إلا يذكر تعليلها ويكشف أسرارها ، وهو لا يكتفي بذلك بل يتصور اعتراضاً على ذلك الرأي ، ويجيب عن ذلك الاعتراض ، مُعلِّلاً للسؤال والجواب ، فنجد العلل في كتابه (المخترع) تُزيل ما في القواعد اللغوية والنحوية من غُموض ، فضلاً عن أنها تُيسِّر إيصال القواعد إلى أذهان الدارسين ، ومن العلل التي وردت في (المخترع) ما يأتي :

١- علة كراهية اللبس :

وهي من العلل التي توخَّاهم العرب في كلامهم ، بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ليتحاشوا ما خلط بين المعاني^(٢) ، ومِمَّا علَّله بها الأعلام الشنتمري تعليله لزوم علامة التأنيث ، بقوله : "وعلة ذلك أن الاسم المؤنث قد يقع للمذكر كما قد يقع الاسم المذكر للمؤنث ؛ فاذا أسند الفعل إلى المؤنث ألحق العلامة لئلاً يلتبس بالمذكر المسمَّى به"^(٣) .

٢- علة التخفيف :

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول ، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخالفاً بكلامهم^(٤) . ومِمَّا جاء منها في (المخترع) : "وأما أيَّان

(١) من ذلك ما ذكرته كتب التراجم أن : "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل عبد الله بن

أبي إسحاق الحضرمي" : إنباه الرواة : ١٠٢/٢ .

(٢) ينظر : علل النحو ، للورّاق : ٨٢ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٧٧ ، ٣٨٥ .

(٣) المخترع : ٥٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١١٣/٤-١١٥ ، وعلل النحو : ابن الورّاق : ٨٣ ، والشاهد وأصول النحو :

٣٧٢-٣٧٣ .

فظرف يصلح للزمان والمكان ... ووجب له السكون فحُرِّكَ لالتقاء الساكنين ، وخصَّ بالفتحة لختها مع قريبا من الذي أخذت منه ، وهو الألف" (١) .

٣- علة الشبه :

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً (٢) ، والعرب تميل إلى تشبيه الشيء بالشيء ، وتعطيه حكمه ، يقول سيبويه : "وهم ممّا يُشَبَّهون الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع الأشياء" (٣) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء على المستوى الصوتي ، إذ يقول الأعم : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان ، وهي مع ذلك أقرب حروف الزيادة شبةً بحروف المدّ واللين" (٤) .

٤- علة الفرق :

وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخياً لدقة الدلالة (٥) ، ومن ذلك ما ورد في (المخترع) ، إذ يقول الأعم الشنتمري : "قلما كان الاسم المفرد قد وجب له أن يعرب بالحركات ، وكانت الحركات مناسبة لهذه الأحرف الثلاثة ، من حيث كانت مأخوذة منها ، وجب ان يكون الاسم المثني معرباً بتلك الأحرف ؛ لأنها أصل الحركات ، مع ما أرادوا من الفرق بين اعراب الواحد والمثني" (٦) .

٥- علة كثرة الاستعمال :

(١) المخترع : ٤٥ .

(٢) ينظر : عل النحو : ٨٣ .

(٣) الكتاب : ٦٤٦/٣ .

(٤) المخترع : ٥١ .

(٥) ينظر : عل النحو : ٨٤ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٢٩ .

(٦) المخترع : ٦٠ .

وهي علة يستدل بها في الغالب ، لبيان بضعة أحكام منها الحذف^(١) ، ومن أمثلتها في (المخترع) : "... وهذا أيضاً يقوي دخول حرف النداء على الألف واللام في اسم الله تعالى مع كثرة الاستعمال ، وكون الألف واللام فيهما عوضاً من همزة إله المحذوفة"^(٢) .

٦- علة الاستئصال :

وهي ان يستقلوا عبارة أو كلمة أو حرفاً أو حركة^(٣) ، ومنها ما علله الأعلام في قوله : "... إلا أن يكون ما قبل الاسم الآخر ياء كمَعْدِي كَرِب ؛ فإن العرب تُسَكِّن الياء استئصالاً للحركة فيها لانكسار ما قبلها مع ثقل الاسم المركب"^(٤) .

٧- علة النظير :

مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ؛ حَمَلًا على الجرّ ؛ إذ هو نظيره ، أي : الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل^(٥) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء في كلام الأعلام على "قَفًا ونظائرها من الأسماء ، قائلاً : "أن قَفًا وما أشبهها، وان كانت ألفها لا تتحرك فهي على تقدير ما تحرك من سائرهما السالم الذي على وزنها ، نحو : حَجَرٍ وَحَمَلٍ وَسَفَرٍ ، وما كان على أبنيتها ، فكانت هذه الأسماء ونظائرها كأخواتها"^(٦) . ومنها أيضاً ما أورده الأعلام في حديثه عن تحريك الساكن ، وذلك بقوله بقوله : "ألا ترى أن الساكن إذا احتيج إلى تحريكه حُرِّك بالكسر ؛ لأن الكسر نظير الجر"^(٧) .

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٤٨١ ، وعلل النحو : ٨٤ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٦٨ .

(٢) المخترع : ٧٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣/٤٥٨ ، وعلل النحو : ٨٦ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٧٤ .

(٤) المخترع : ٢٤ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١/٢٩٣ ، والاقترح ، للسيوطي : ٢٦٠ .

(٦) المخترع : ٧٩ .

(٧) المصدر نفسه : ٤١ .

٨- علة كراهية التقاء الساكنين :

إنماز العرب بكراهيتهم التقاء الساكنين ، لذلك يلجؤون إلى التحريك^(١) ، قال سيبويه : "هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك ، لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بَكْرٌ ، وَمِنْ بَكْرٍ"^(٢) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلام في كلامه على المبني من الأسماء ، قائلاً : "وأما كيف فاسم يسأل به عن الأحوال ، فتضمن معنى حرف الاستفهام ، فبني لذلك ، وحرك آخره لالتقاء الساكنين"^(٣) .

٩- علة التعويض :

مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء ، ولذلك لا يُجمع بين الميم وحرف النداء المحذوف إلا في الضرورة^(٤) . وقد وردت هذه العلة في (المخترع) إذ يقول الأعلام : "... إلا اسم الله ، فإن حذف حرف النداء لا يجوز معه ، لا تقول : الله أغفر لي ، إلا أن تعوض الميم ، فتقول : اللهم اغفر لي"^(٥) .

١٠- علة الوجب :

وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه ، أي : الرفع من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة^(٦) . وقد علّل بها الأعلام الشنتمري ، ومن ذلك ما ورد في كتابه (المخترع) ، إذ يقول : "... فلما كان الاسم هو المستحق بالإضافة ، وكان الجرّ سمتها ، وجب ألا

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٣٧٠-٣٧١ .

(٢) الكتاب : ١٧٣/٤ .

(٣) المخترع : ٤٥ .

(٤) ينظر : الاقتراح : ٢٥٩ .

(٥) المخترع : ٧٠ .

(٦) ينظر : الاقتراح : ٢٦١ .

يتعدى بالجرّ الأسماء ، كما لم يتعين بالإضافة^(١) . ومنها أيضاً ما علله بقوله : "فأما إنَّ وأخواتها فبنيت على الفتح ؛ لأن منها ما ضوعف آخره ، وهو إنَّ ولكنَّ ولعلَّ وكانَّ ... وعلّة أخرى أوجبت لهذه الحروف الفتح دون غيره ، وهي ان هذه الحروف مشبهة بالأفعال الماضية ، فوجب أن تختص بحركة الفعل الماضي وهي الفتحة"^(٢) .

١١- علة النقيض :

مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملاً على نقيضها (إنَّ) و(لا) تأكيد للنفي ، و(إنَّ) تأكيد للإثبات ، وهما متناقضتان^(٣) . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلام في حديثه عن (لا) النافية ، قائلاً : "ثم خصت بالنصب ؛ لأنها نقيضة (إنَّ) حيث كانت نفيًا ، و(إنَّ) للإيجاب ، والنقيض يجري عليه حكم نقيضه في كثير من الكلام"^(٤) .

١٢- علة الأصل :

يقول السيوطي : "كـ(اسْتَحُوذَ) وقياس بابه (اسْتَحَادَ) ، لتحرك الواو فيه ، وأصلاتها ، وانفتاح ما قبلها ، لكنه بقي على الأصل تنبيهاً عليه^(٥) . وقد علل بها الأعلام الشنتمري في كتابه (المخترع) ، قائلاً : "والهمزة في عِلْبَاءِ وَقُوبَاءِ مبدلة من واو ، كرهوا ثبوتها متحركة طرفاً بعد ألف زائدة ، كما كرهوا ثبوتها في نحو بِنَاءِ وِرْدَاءِ ، والأصل بناي وِرْداي ؛ ألا ترى أنها ثبتت على أصلها إذ جاءت الهاء بعدها ..."^(٦) .

ومن أمثلة تعليل الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) الآتي :

(١) المخترع : ٥٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٩-١٣٠ .

(٣) ينظر : الاقتراح : ٢٦٠ .

(٤) المخترع : ١٢٠ .

(٥) ينظر : الاقتراح : ٢٦٤ .

(٦) المخترع : ٣٤ .

١- علة الضرورة :

ومن ذلك ما جاء في شرح الأعم للبيت (٣١) من القصيدة (٢) :

شُرِحَتْ بِدَوْلَتِكَ الصُّدُورُ وَأَصْبَحَتْ جُمُعُ العُيُونِ إِلَيْكَ وَهِيَ سَوَامٌ

"وقوله جمع العيون أراد بها العيون جمع فقَدَّم التوكيد ضرورة وأنزله منزلة كل وجميع فأضافه إلى التوكيد"^(١) .

٢- علة الوقف :

وقد علل بها الأعم في شرحه للبيت (١) من القصيدة (١٢٦) :

إِحْدَى بَنِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةٍ بَيْنَ الكَثِيبِ الفَرْدِ فَالْأَمْوَاهِ

"الكثيب كدس الرمل ، والفرد المنقطع عند معظم الرمل ، وحرك الهاء من مناة للوقف ، كما يُحرك المجزوم والموقوف ، وذلك جائز في الشعر"^(٢) .

٣- علة النقل :

ومن أمثلتها ما جاء في شرح الأعم للبيت (٢١) من القصيدة (٥٢) :

غَيْثٌ حَوَى كَرَمَ الطَّبَائِعِ سَرْمَدًا وَالغَيْثُ يَكْرُمُ تَارَةً وَيَلُومُ

"هو كالغيث إلا أنه كريم الطبع وجود أبداً ، والمطر وجود مرة ويكرم ويبخل تارة ، ويلوم ، وخفّف همزة يلوم وألقى حركتها على ما قبلها على قول من قال في المرأة مرأة"^(٣) .

٤- علة الفصل :

(١) شرح الديوان : ١٦٥/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٤٣/٢ .

(٣) شرح الديوان : ٤-٣/٢ .

ومما علله بها الأعلام الشنتمري ما ورد في شرحه للبيت (٣٤) من القصيدة (٤٥) :

وَنَادَيْتِي التَّوْبَ لَأَنْتِ إِمْرُؤُ سَلَكَ وَلَا اسْتَنْتِي سِوَاكَ بِرَافِدِ

"والباء زائدة في قوله برافد لتأكيد النفي ، وكان يجب أن يقول ولا أنا بمستن رافد سواك فلم يمكنه إدخال الباء على استثناء ؛ لأنه فصل فنقلها إلى المفعول ضرورة"^(١) .

٥- علة التخفيف :

ومن أمثلتها في (شرح الديوان) ما ذكره الأعلام في شرحه للبيت (٤٩) من القصيدة (٢) :

لَبَّاسُ سَرْدِ الصَّبْرِ مُدْرَعٌ بِهِ فِي الْحَادِثِ الْجَلِّ إِدْرَاعَ اللَّامِ

"واللام جمع لأمة وهي الدرع وأصلها بالهمز ؛ لأنها من الالتئام فخففها للردف"^(٢) .

(١) المصدر نفسه : ٥٠٣/١-٥٠٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٩/١ .

الفصل الثاني المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين

- المبحث الأول : المصطلحات الصوتية .
- المبحث الثاني : المصطلحات الصرفية .
- المبحث الثالث : المصطلحات النحوية .

المبحث الأول المصطلحات الصوتية

جاءت المصطلحات الصوتية متناثرة في كتابي الأعلام الشنتمري (المخترع وشرح الديوان) وبعد تتبعها وإحصائها تبين لي أن هذه المصطلحات في الكتابين يمكن تقسيمها على قسمين ، قسم عام خاص بالمصطلحات الصوتية العامة كالحرف والصوت ، والساكن والاستئقال ، وقسم خاص بأعضاء النطق وأسماء بعض مخارج الحروف وصفاتها ، والمصطلحات المستعملة في التعامل الصوتي من خلال الظواهر الصوتية المعروفة ، كالإدغام والإمالة والإبدال ، وغير ذلك ، وسأحاول عرض تلك المصطلحات التي وردت في الكتابين مرتباً إياها بحسب حروف الهجاء وعلى النحو الآتي :

أولاً : المصطلحات العامة :

١- الاستئقال :

الاستئقال من النقل نقيض الخفة^(١) ، واستكراه النطق بالصوت عند إجرائه على الأصل ، مما يضطر إلى المخالفة في التخفيف والإبدال^(٢) . وقد استعمله الأعلام الشنتمري ومن ذلك قوله : "وفي هِيَاك ، والأصل إِيَاك ، وإنما أُبدِلت ... من الهمز لخفتها وثقل الهمزة"^(٣) . وفي موضع آخر حَسُنَ تَتَّبِعَ الأعلام الشنتمري ما يتكلفه المتكلم ، وما يعترض النطقَ ، مُعللاً به تجنب ثقل الواو والياء ، قائلاً : "فلما كانت الواو والياء ثقيلتين ، وكان المنتهي باللفظ إلى آخر الكلمة قد جهد نفسه ولسانه في

(١) ينظر : لسان العرب ، (ثقل) : ٢٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٨٣/٤ ، ٤٨٤ ، والمقتضب : ٤٠٦/١ ، والدرس الصوتي عند المبرد ،

رسالة ماجستير غير منشورة : ٦ .

(٣) المخترع : ٦٩ .

التكلم بها من أولها إلى منتهاها ، وجب لذلك أن تجنب الياء والواو ؛ لئلاً يخرج المتكلم من تعبِ التكلم إلى ثقلِ الواو والياء" (١) ، ولذلك سلك العرب سبلاً شتى للتخلص من هذا الاستتقال ، إبدالاً ، وحذفاً ، وإدغاماً ، وقلباً ، ومفهوم مصطلح الاستتقال عند الأعلام الشنتمري لا يخرج عمّا ذكره جمهور العلماء من سابقه كالخليل (٢) وسيبويه (٣) .

٢- الحرف :

الحرف الطرف والجانب (٤) . وهو الرمز الدال على الصوت الذي يُكوّن مع غيره الكلام (٥) . وهذا المصطلح ذكره الخليل ومن ذلك قوله : "ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسّنتاه ؛ لأنهما اطلق الحروف وأضخمها جرساً" (٦) ، وأمّا سيبويه فقد ذكر في الكتاب في باب الإدغام هذا المصطلح قاصداً الصوت ، بقوله : "هذا باب الحروف العربية ، ومخارجها ، ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها" (٧) ، وقد استعمله الأعلام بمعنى الصوت ، ومن أمثلته في (المخترع) قول الأعلام : "ولكن العرب تتصرف فيما كان على (فَعَلَن) مما عينه أحد حروف الحلق" (٨) ، وفي هذا كلام صريح بأنّ المقصود بالحرف هنا الصوت ، وذلك من خلال تحديد

(١) المخترع : ٥١ .

(٢) العين : ٥٦/١ .

(٣) الكتاب : ٤٤٦/٤ .

(٤) ينظر : اللسان ، (حرف) : ٥٥/٤ .

(٥) ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، رسالة ماجستير : ١٤٠ .

(٦) العين : ٥٣/١ .

(٧) الكتاب : ٤٣١/٤ .

(٨) المخترع : ١١٥ .

الأعلم لموضع الصوت أي المخرج ، ومفهوم مصطلح (الحرف) عند الأعلام الشنتمري لا يخرج عمّا ذكره الخليل وسيبويه ، فقد استعمل (الحرف) بكلا المعنيين الصوتي والرمزي .

٣- الساكن :

ورد هذا المصطلح في كتاب العين^(١) ، واستعمله سيبويه^(٢) ، وقد أورده الأعلام الشنتمري في (المخترع) واستعمله في أكثر من موضع قاصداً به نقيض المتحرك ، وهو يرتبط عنده بمدلول صوتي ، ومن ذلك ما أورده في قوله : "فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة ، وجب أن يكون البناء بالسكون ؛ لأن السكون ضد الحركة"^(٣) . وقال الأعلام في موضع آخر في أثناء كلامه على ألف الوصل: "ووجب لها الكسر في الأصل ؛ لأنها جلبت ساكنة ، وما بعدها ساكن وكسرت لالتقاء الساكنين"^(٤) ، ومن ذلك أيضاً قول الأعلام الذي يظهر مدلولاً صوتياً: "ألف الوصل جلبت إلى اللام الساكنة ، لئلاً يُبتدأ بساكن ، وكان حقها أن تكسر في الابتداء بها على حكم التقاء الساكنين"^(٥) . يمكننا أن نستشف من كلام الأعلام في هذه النصوص ، أن علاقة الحركة والسكون بالدراسات الصوتية علاقة جوهرية تبدو واضحة من خلال حديثه في النص الأول ، الذي أشار فيه إلى التضاد بين الحركة والسكون . وفي النصين الآخرين أشار الأعلام إلى عدم إمكانية الابتداء بالساكن أو التقاء الساكنين ، ذلك أنّ

(١) ينظر : العين : ٤٩/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٣٧/٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٧٥ .

(٣) المخترع : ٣٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٣ .

إحداث شيء لم يكن موجوداً ، يعني تغيير حالة المحدث وآلة الأحداث من واقع إلى واقع آخر ، فلا بد من الحركة للانتقال عند النطق ، إذ لو استمرّ السكون على حاله لما حدث شيء آخر ، ولم يكن هناك صوت . وقد أوضح الأعلام في حديثه عن التقاء الساكنين ضرورة تحريك أحدهما لعدم إمكانية الجمع بين ساكنين ؛ لأن اجتماعهما يعني انقطاع النفس^(١) . وقد تابع الأعلام سيبويه في عرض مصطلح الساكن^(٢) .

٤- الصوت :

هو الأثر السمعي الذي يصدر طواعية عن تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم (جهاز النطق)^(٣) . وقد تردّد هذا المصطلح في الكتاب ، واستعمله سيبويه إلى جانب مصطلح (الحرف) ومن ذلك قوله : "لأن النون لم تدغم فيهن حتّى يكون صوتها من الفم وتُقلّب حرفاً بمنزلة الذي بعدها"^(٤) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، ومن ذلك في (المخترع) قوله : "والألف كقولك أزيدُ ، وهي لما دنا منك كل الدنو ... فلم تصح للبعيد ولا للنائم ولا المعرض عنك ؛ إذ كان كل واحد من هؤلاء

(١) ينظر : الكتاب : ٥٤٥/٣ ، و ٤٧٥/٤ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان : ٢٩٥ .
 إذ يقول : "لقد عرفنا ان السكون وحده في النظام الصوتي للغة العربية يقف في مقابل الحركة أيّاً كانت هذه الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ، فيكون بينهما قيمة خلافية فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف ، وهو يشتمل على السكون أيضاً في القواعد الصوتية الخاصة ، نحو (ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن) و(ليس في اللغة التقاء ساكنين) ومن قواعد اللغة الوقف بالسكون" .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٧٥/٤ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، د. خليل إبراهيم العطية : ٦ .

(٤) الكتاب : ٤٥٦/٤ .

يحتاج إلى مدّ الصوت وبيانه" (١) . فنجد الأعم في هذا النص ، وفي مواضع أخرى (٢) ، قد استعمل مصطلحي (الصوت) و(الحرف) بكلا المعنيين الصوتي والرمزي ، وقد عدّ المعاصرون هذا مأخذاً على القدماء ، وأطلقوا الحرف على الرمز الكتابي دون الصوت (٣) . ومهما يكن من أمر ، فليس العرب الأوائل وحدهم الذين خلطوا بين (الحرف) و(الصوت) فقد ظلّ كثير من العلماء الأوربيين إلى عهد قريب يسلكون المسلك نفسه (٤) .

٥- المتحرك :

قد سبقت الإشارة إلى علاقة الحركة والسكون في الدراسات الصوتية عند ذكر مصطلح (الساكن) (٥) ، وتبيّن ان الأعم الشنتمري كان يطلق (الحرف) الساكن والمتحرك ، ويريد بهما الصوت ، وممّا أورده الأعم عن المتحرك ويريد به مدلولاً صوتياً ، ما جاء في (المخترع) في كلامه على إشباع الحركات التي هي من (الواو والألف والياء) ، إذ يقول : "دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها كقولك : أبو وأبأ وأبي ، الا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت أتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الرّوي ، إن كان مضموماً وواواً وإن كان

(١) المخترع : ٦٩ .

(٢) ينظر : مصطلح (الحرف) في هذا الفصل .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٧٥ . فالدكتور تمام حسان يقول : "ومن الواضح أن سيبيويه مع تفريقه بين أصول الحروف وفروعها لم يكن يُفَرِّق بين اصطلاح (الحرف) و(الصوت) على ما يفرق علم اللغة الحديث ...".

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : ١١٢ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٣١ .

(٥) ينظر : مصطلح (الساكن) من هذا الفصل .

مفتوحاً ألفاً وإن كان مكسوراً ياءاً^(١) . وفي النص إشارة نافعة لرأي يُؤيِّدُه المحدثون ، فالفرق بين الفتحة وبين ألف المد ليس غير اختلاف في كمية الصوت ، وألف المد ليست إلا فتحة طويلة ، وكذلك الياء المدية ليست في الحقيقة غير كسرة طويلة ، وما الواو المدية إلا ضمة طويلة^(٢) . ويبدو أنهم توصلوا إلى كون الحركات أبعاض (الحروف) عن طريق دراسة (الإشباع) الذي أطلق عليه ابن جنِّي (مطل الحركات) ، وملاحظتهم أن الضمة متى أُشْبِعَتْ صارت واواً ، والفتحة متى أُشْبِعَتْ صارت ألفاً ، والكسرة تصير ياءاً عند الإشباع^(٣) .

ثانياً : المصطلحات الخاصة :

أ- المصطلحات الخاصة ب(أعضاء النطق) :

١- الحلق :

هو الفراغ الواقع بين الحنجرة والقم^(٤) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري ، كما ورد عند غيره من العلماء الأوائل ، مقسماً على ثلاث مناطق فضلاً عن أنه مخرج لطائفة من الأصوات اللغوية^(٥) . وقد ذكره الأعلام الشنتمري مرتين^(٦) ،

(١) المخترع : ٧٦ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية : ٣٨ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١/٥٠ .

(٣) ينظر : سر صناعة الاعراب : ٢٠٠/١ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١ ، قال ابن

جنِّي : "وبدلك على ان الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى اشبعت واحدة منهنّ حدث

بعدها الحرف الذي هو بعضه ..."

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية : ١٨ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٦) ينظر : المخترع : ٧٤ و ١١٥ .

ومن ذلك قوله : " ... والفتحة من الحلق ؛ لأنها من الألف" (١) ، متابعاً بذلك سيبويه (٢)

٢- الشفتان :

وهما من أعضاء النطق المتحركة ، ويساعد انطباقهما وانفراجهما في نطق طائفة من الأصوات (٣) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام وذكره مرة واحدة مُراداً به هذا العضو وذلك في قوله : "... والضمّة من الشفتين لأنها من الواو" (٤) . وما ذكره الأعلام هنا ترديد لكلام سيبويه ، إلا ان سيبويه عبر عن هذا العضو بالشفة تارة ، وبالشفتين تارة أخرى (٥) .

٣- اللسان :

اللسان عضو عضلي مرن ، وهو معقد التركيب . ومكون من مجموعة العضلات التي تمنحه مقدرة على الحركة باتجاهات مختلفة ، مما يجعله يسهم بفاعلية في إنتاج الأصوات اللغوية ، حتّى سُمّيَت اللغة باسم اللسان (٦) . وهو أكثر أعضاء

(١) المخترع : ٧٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ . قال سيبويه : "فلحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف" .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٨ .

(٤) المخترع : ٧٤ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ . قال سيبويه : "ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا مخرج الفاء ، وممّا بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو" .

(٦) أصوات اللغة ، عبد الرحمن أيوب : ٧٢-٧٧ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٥٦ .

النطق إسهاماً في العملية النطقية^(١) . ويقسم دارسو الأصوات اللسان على عدة أقسام لتسهيل تحديد مخارج الأصوات^(٢) . وهذا ما نجده في الكتاب . إذ ذكر سيبويه عبارات : ظهر اللسان ، وطرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وحافته وهي جانبه^(٣) . وقد سارَ الأعلام الشنتمري على خطى سيبويه في التعبير عن هذا العضو؛ لكنه اقتصر على ذكر عبارة (وسط اللسان) مشيراً إلى هذا العضو في قوله : "... وهي الكسرة ، وذلك انها من وسط اللسان"^(٤) .

ب- المصطلحات الخاصة بـ(مخارج الحروف) :

١- أختها في المخرج :

الحلق مهمته - لكونه - فراغاً رتانياً تضخيم الأصوات عند صدورها من الحنجرة ، فضلاً عن أنه مخرج لطائفة من الأصوات اللغوية^(٥) . وقد أشار الأعلام الشنتمري إلى مخرج (أقصى الحلق) من خلال حديثه عن إبدال (الهاء) من (الهمزة) ، إذ يقول : "وفي هِيَاك والأصل إِيَاك . وإنما أبدلت في هذه المواضع من الهمزة لِخَفْتَهَا ، وثقل الهمزة ؛ ولأنها أختها في المخرج"^(٦) ، ومخرج (الهمزة) عند الخليل (أقصى الحلق) . جاء في العين : "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق"^(٧)؛ إلا ان الخليل جعل هذا المخرج للهمزة فقط ، في حين ضمَّ المخرج نفسه عند تلميذه سيبويه ثلاثة

(١) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٥٦ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ .

(٤) المخترع : ٧٤ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٦) المخترع : ٦٩ .

(٧) العين : ٥٢/١ .

أصوات ، وأضاف إلى (الهمزة) (الهاء والألف) ، وذلك في قوله : "للحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف"^(١) .

من هذا يتضح أن الأعلام الشنتمري قد أخذ بما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن تعبيره (اختها في المخرج) يعني (أقصى الحلق) فالهمزة والهاء منه . ويُعَضَّدُ ما ذهبَتْ إليه فيما أحسب ما ورد في الكتاب ، إذ يقول سيبويه : "هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد"^(٢) .

٢- حروف الحلق :

يُعزَى أيُّ صوتٍ إلى الموضع الذي خرجَ منه ، فيسمى حنجرياً مثلاً لصدوره من الحنجرة بمساعدة أعضاء النطق الأخرى ، كما يسمى حلقياً لصدوره من الحلق^(٣) . ومن الأصوات الحلقية (الهمزة والعين) ، وقد أشار إليهما الأعلام الشنتمري ، واستعمل مصطلح (الحلق) ، وذلك في حديثه عن (نعم وبئس) ، قائلاً : "ان الأصل فيهما نَعَمَ وبئسَ ، ولكن العرب تتصرف فيما كان على فَعَلٍ مما عينه أحد حروف الحلق"^(٤) . يريد الأعلام أن (العين) في نعم ، و(الهمزة) في بئس من حروف الحلق ، ولكنه لم يذكر أو يُشِرْ إلى ان صوت (الهمزة) من مخرج غير مخرج صوت (العين) وإن كانا من حروف الحلق . يقول سيبويه : "ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً"^(٥) . وقد قسم سيبويه (الحلق) على ثلاثة مخارج هي (مخرج أقصى الحلق ، وأوسطه ،

(١) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٤٥/٤ .

(٣) في البحث الصوتي عند العرب : ١٩ .

(٤) المخترع : ١١٥ .

(٥) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

وأدناه^(١) ، فالهمزة من مخرج (أقصى الحلق) عند سيبويه ، والعين من مخرج (أوسط الحلق)^(٢) .

٣- حروف الفم :

الفم هو فراغ يحصره من الأمام الشفتان ومن الجانبين باطن اللّحيين ، ومن الخلف فتحة الحلق ، ومن أعلى سقف الحنك باجزائه المختلفة ، أما من أسفل فيحصره الفك السفلى واللسان من فوقه ، ويمثل هذا الفراغ غرفة رنين تضيق أو تتسع تبعاً لحركات هذه الأجزاء^(٣) . أما حروفه فهي خمسة عشر^(٤) . وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في (المخترع) في كلامه على إدغام (لام التعريف) . إذ يقول عنه : "حرف يدغم في أكثر حروف الفم"^(٥) .

٤- الخيشوم :

وهو فراغ يندفع فيه الهواء عند انخفاض الطبقة ليمر الهواء الخارج من الرئتين من خلاله عن طريق الأنف ، وعن طريق التجويف الأنفي تُنطق النون والميم العربيتان^(٦) . ويراد بالخياشيم التجويف الأنفي الذي تخرج منه الغنة ، وبهذا المعنى استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، وقد تحدث عنه من حيث كونه مخرجاً للنون

(١) المصدر نفسه : ٤٣٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٣٣/٤ .

(٣) أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب : ٧٧ .

(٤) علم الأصوات اللغوية ، د. مناف الموسوي : ١٦٠ . وهي : (ق ، ك ، ج ، س ، ص ، ض ، ش ، ز ، ط ، ظ ، د ، ت ، ذ ، ث ، ف) .

(٥) المخترع : ٥٣ .

(٦) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٣٢ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ١٨ .

الخفيفة ، وذلك في قوله : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان"^(١) . وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه في الكتاب في قوله :
"ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة"^(٢) .

٥- الشفتان :

وهما من أعضاء النطق المتحركة ، وتتمتعان بحرية الحركة في كل اتجاه ، وتتخذ أوضاعاً مختلفة عند نطق الأصوات اللغوية ، فمرة تنطبقان انطباقاً محكماً ، فلا يمكن للهواء عند ذلك من التسرب ثم تتفرجان بسرعة فيندفع الهواء خارجاً خلالهما ، محدثاً صوتاً انفجارياً كما هو الحال عند نطق (الباء) ، ومرة تستدير الشفتان كما هو الحال عند نطق الضمة ، وأخرى تتفرجان انفراجاً كبيراً كما هو الحال عند نطق (الكسرة)^(٣) .

وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح عاداً هذا العضو مخرجاً للواو ، وذلك في قوله : "والضمة من الشفتين ؛ لأنها من الواو"^(٤) . أما سيبويه فقد كان أكثر وضوحاً في تحديد هذا المصطلح على ما نجده في قوله : "ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو"^(٥) .

٦- المخرج :

(١) المخترع : ٥١ .

(٢) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

(٣) ينظر : أصوات اللغة : ٨٥-٨٦ ، وعلم الأصوات اللغوية ، د. مناف الموسوي : ٣٥ .

(٤) المخترع : ٧٥ .

(٥) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

والمخرج اصطلاحاً عند المتقدمين : "الموضع الذي ينشأ منه الحرف"^(١) . أو "المقطع الذي ينتهي الصوت عنده"^(٢) . وعرف عدد من دارسي الأصوات المعاصرين (المخرج) بأنه : "النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت"^(٣) ، أو هو : "مكان النطق : وهو موضع ينحبس عنده الهواء أو يَضيقُ مجراه عند النطق بالصوت"^(٤) ، وليس هناك تعارض بين هذه التعريفات ، وهي تشترك في الإشارة إلى الموضع الذي تعترض فيه آلة النطق (النَّفْس) لإنتاج الصوت ، سواء أخرج الصوت من موضع الاعتراض أم من منفذ آخر^(٥) . وقد استعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي ، في مقدمة كتاب العين مصطلح (الحَيِّز والمدرج) بجانب مصطلح (المخرج) ، وتبدو هذه المصطلحات عنده مترادفة ، وقد يكون (الحَيِّز) عنده أعمّ من (المخرج)^(٦) ، إذ يقول الخليل : "في العربية تسعة وعشرون حرفاً : منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج ... فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بحّة في الحاء ؛ لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين"^(٧) . أما سيبويه فقد استعمل مصطلح (المخرج) ، إذ عقد في آخر الكتاب باباً للإدغام ، صدّره بباب عن عدد حروف العربية ، ومخارجها وأحوالها ، قال فيه : "ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً"^(٨) . أما موقف الأعلام فقد استعمل مصطلح المخرج وأوردّه في كتابيه ومن ذلك ما جاء في

(١) التحديد ، للداني : ١٠٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٢٨/٢ .

(٢) شرح المفصل : ١٢٣/١٠ .

(٣) علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٨٠ .

(٤) علم الأصوات اللغوية : ٤٢ .

(٥) مخارج الحروف العربية ، د. غانم قدوري الحمد : ٣ .

(٦) ينظر : العين : ٥٧/١ ، ومخارج الحروف العربية : ٣ .

(٧) العين : ٥٧/١ .

(٨) الكتاب : ٤٣١/٤ ، ٤٣٣ .

كلامه على إبدال (الهاء) من (الهمزة) لثقلها ، فهو يقول : "ولأنها اختها في المخرج"^(١) . يتضح من هذا النص للأعلم أنه كان متابعاً لسيبويه ، إذ انه لم يستعمل (الحيز والمدرج) في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) .

٧- وسط اللسان :

يقسم اللسان على أربعة أقسام : أقصاه ووسطه ومقدمته (وهو الذي يلي طرفه الدقيق ، وذلك اللسان (وهو الجزء المقابل للثة)^(٢) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا هذا المصطلح الذي سبقت الإشارة إليه^(٣) في الحديث عن أعضاء النطق ، في قوله : "قلما توسطت الإضافة الحالتين ، خصت بالحركة التي بين الحركتين ، وهي الكسرة، وذلك أنها وسط اللسان ؛ لأنها من الياء"^(٤) ، قاصداً المخرج ، وهنا أيضاً نجد الأعلام قد اقتفى أثر سيبويه في عرض هذا المصطلح ، إلا ان تعبير سيبويه كان أكثر شمولاً لهذا المخرج فقد ضمَّ هذا المخرج عند سيبويه (الجيم والشين والياء) في قوله : "ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء"^(٥) .

ج- المصطلحات الخاصة بـ(صفات الحروف)

١- الجهر :

(١) المخترع : ٦٩ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٣) تنتظر : الصفحة : ٦٨ من هذا الفصل .

(٤) المخترع : ٧٣-٧٤ .

(٥) الكتاب : ٤/٤٣٣ .

الجهر رفع الصوت^(١) ، وهو اهتزاز الوترين الصوتيين حال النطق بالصوت^(٢) . ويُعرّف أيضاً الصوت المجهور بأنه الصوت الذي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به^(٣) ، ويحدث الجهر في الحنجرة حين يتضامّ الوتران الصوتيان ، ويؤدي ضغط هواء الزفير إلى فتحهما ثم انطباقهما بسرعة كبيرة ، وينتج عن ذلك نغمة صوتية واضحة هي الجهر ، الذي يصاحب نطق عدد من أصوات اللغة ، التي توصف بأنها مجهورة^(٤) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، واصفاً به بعض الحروف ، ومن ذلك ما جاء في قوله : "ان النون حرف مجهور كما ان الواو والياء مجهورتان، وهي قوية في الحروف الزائدة"^(٥) . وقد ميّز الأعلام صفة الصوت المجهور من صفة المهموس ، بقوله : "وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت"^(٦) . ويبدو ان الأعلام الشنتمري قد بنى وصفه للجهر والهمس والتفريق بينهما على ما ذكره سيبويه في وصفهما ، إذ يقول سيبويه : "فالمجهورة : حرف أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه ، وَمَنَعَ النَّقْسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت ..."^(٧) ، ووصف سيبويه الصوت المهموس ، بقوله : "وأما المهموس فحرف أُضْعِفَ

(١) ينظر : لسان العرب ، (جهر) : ٢٢٠/٥ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : ٢٠ .

(٣) ينظر : علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية ، د. غانم قدوري الحمد : ١٠٢ .

(٤) ينظر : أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب : ٥٩ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٢ .

(٥) المخترع : ٥١-٥٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٥٢ .

(٧) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه...^(١) . فالإشباع عند سيبويه يقابله القوة والإبانة عند الأعم الشنتمري ، وقد وافق الأعم سيبويه في وصف (النون والواو والياء) بالمجهورة^(٢) . ومن الجدير بالذكر ، ان الدكتور تمام حسان من المحدثين قد كرر قول الأعم الشنتمري من غير أن يطلع على وصفه للجهر بالقوة ، إذ يقول في كلامه على تعريف سيبويه لصفتي الجهر الهمس ، وما استعمله من مصطلحات ومفاهيم : "يظهر ان الإشباع والإضعاف كما يبدو من المقابلة بينهما ووضوح معنى الثاني منهما (إذ إنَّ معنى الإضعاف سلب القوة) ، يمكن فهمهما على النحو التالي :

الإشباع = التقوية

الإضعاف = إزالة القوة"^(٣) .

٢- الغنة :

(١) المصدر نفسه : ٤/٤٣٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤/٤٣٤ ، إذ يقول سيبويه : "فأما المجهورة فالهمزة ، والألف ... والياء... والنون ... والواو" .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٦٠-٦١ .

هي صوت من الخيشوم^(١) . والغُنَّةُ فَضْلُ صوت في الحرف كما أن اللَّين فَضْلُ صوت في حروف العلة^(٢) . وأصوات الغُنَّةِ (أي الأنفية) في العربية صوتان هما النون والميم^(٣) .

والتجاويف الأنفية تعمل على تضخيم النون والميم ؛ لأن الهواء يمرّ عند نطقهما بفراغات رنانة^(٤) . ويحدث النطق بالميم والنون عندما يسمح البلعوم الأنفي للهواء بالخروج منه وحده بحيث يكون الأنف دون الفم هو المخرج الوحيد للصوت^(٥) . وقد ذكر الأعلام الشنتمري هذا المصطلح مقترناً بصوت النون ، وذلك في قوله : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان"^(٦) . وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه ، إذ أطلقه على النون والميم ، وذلك بقوله : "ومنها حرف شديد يجري معه الصوت ؛ لأن ذلك الصوت غُنَّةٌ من الأنف ، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف ؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت ، وهو النون ، وكذلك الميم"^(٧) . نفهم من كلام سيبويه والأعلام الشنتمري أنهما أنهما قصدا بالغُنَّةِ خروج الصوت من الخيشوم ، والنون الخفيفة المراد بها الساكنة في نحو : مِنْكَ وَعَنْكَ ، فإذا لم يكن بعدها حرف البتة كانت من الفم وبطلت الغُنَّةُ ،

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٢٥/١٠ ، والممتع : ٦٧٨/٢ .

(٢) الممتع : ٦٨٩/٢ .

(٣) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٢٨ .

(٤) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٣٢ .

(٥) ينظر : أصوات اللغة : ٦٧ .

(٦) المخترع : ٥١ .

(٧) الكتاب : ٤٣٥/٤ .

كقولك : من وعن ونحوهما مما يوقف عليه^(١) . وقد أشار إليها مكي بن أبي طالب بقوله : "تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف ما قبلها"^(٢) .

٣- المدّ واللّين :

المد هو امتداد الصوت واستمراره لبعض الوقت^(٣) . واللّين اتساع المخرج لهواء لهواء الصوت^(٤) . وقد شاع في الدرس الصوتي العربي القديم استعمال هذا المصطلح المصطلح للدلالة على الحروف الثلاثة (الألف والواو والياء)^(٥) . فالواو والياء متى كانتا ساكنتين وسُبقتا بحركة من جنسيهما فهما مديّتان ، فإن سبقتا بحركة ليس من جنسيهما وهما ساكنتان فهما حرفا لين ، أما الألف فلا تأتي إلا ساكنة مسبوقه بحركة من جنسها وهي الفتحة ، لذا فهي مديّة خالصة^(٦) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، ومن ذلك ما جاء في كلامه على النون الخفيفة ، بقوله : "وهي مع ذلك أقرب حروف الزيادة شبيهاً بحروف المد واللين"^(٧) . وفي موضع آخر سبقت الإشارة إليه^(٨) ، تحدث فيه الأعلام عن (الهمزة) واصفاً إياها في قوله : "وإنما كانت كذلك ؛ لأنها لا مد فيها ولا لين"^(٩) . وقد وافق الأعلام سيبويه في مفهوم (المد واللين) إلا ان

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٠/١٢٦ .

(٢) ينظر : الرعاية : ٧٤ .

(٣) ينظر : علم الأصوات العام ، د. بسام بركة ١٧٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٥ .

(٥) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٣٧ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤/٤٤٢ ، والمدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٣٨ .

(٧) المخترع : ٥١ .

(٨) ينظر : مصطلح (الاستئقال) من هذا الفصل .

(٩) المخترع : ٦٩ .

سيبويه كان أكثر وضوحاً في عرضهما ، ومن ذلك ما جاء في باب الوقف في الواو والياء والألف ، إذ يقول سيبويه : "هذه الحروف غير مهموسات ، وهي حروف لين ومدّ ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت ، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفة ولا لسان ولا حلق كضمّ غيرها"^(١) .

٤- الهمس :

المهموس الصوت الذي لا يصحب نُطقَهُ اهتزاز الوترين الصوتيين^(٢) . والهمس والهمس صفة للصوت اللغوي الذي لا يتذبذب الوتران الصوتيان لدى اخراجه^(٣) ، وذلك عندما ينفرج الوتران الصوتيان بعضهما عن بعض في أثناء مرور الهواء من الرئتين ، بحيث يسمح له بالخروج دون أن يقابله أي اعتراض في طريقه ، ومن ثم لا يتذبذب الوتران الصوتيان ، وفي هذه الحالة يحدث ما يسمى بالهمس^(٤) . وقد ذكر الأعلام الشنتمري هذا المصطلح مع (الجهر) الذي سبق الحديث عنه^(٥) ، فقد أورده في (المخترع) وذلك في حديثه عن النون الخفيفة وحروف المد واللين قائلاً : "ولم يزد غيرها من حروف الزيادة ؛ لأنها لا تخلو من أن يكون بعضها مهموساً"^(٦) ، وقوله

(١) الكتاب : ١٧٦/٤ .

(٢) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٤٨ ، وأصوات العربية بين التحول والثبات ، د. حسام النعيمي : ٢٧ .

(٣) علم الأصوات العام : ١٨٠ ، وينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٢ .

(٤) علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٧٤ .

(٥) ينظر : مصطلح (الجهر) من هذا الفصل .

(٦) المخترع : ٥٢ .

أيضاً : "وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت"^(١) . وفي هذا النص للأعلم نلاحظ إشارة صوتية مهمة بقوله (أبين) مُميّزاً بهذا اللفظ بين المجهور والمهموس من الأصوات ، ويمكن القول إنَّ الأعلم فرّق بين صفتي الجهر والهمس ، إلا أنه لم يذكر السبب الذي هو ذبذبة الوترين الصوتيين التي تصحب المجهور من الأصوات، وقد تابع الأعلم سيبويه في وصف (الهمس) ، فقد عبّر عنه سيبويه بـ(الخفي) في قوله : "وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه... فأنت ترفع صوتك ان شئت ... وان شئت أخفيت"^(٢) .

د- المصطلحات الخاصة بـ(التعامل الصوتي) :

١- الإبدال :

هو إقامة صوت مقام صوت آخر لغير إدغام^(٣) . وظاهرة الإبدال لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، وان الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عملية النطق المتتابعة ، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما ، أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر ، سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة ، أو في شكل حلوله محله^(٤) . والقرابة الصوتية هي الاتحاد أو التقارب في المخرج ، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين ، فهذا المكان هو النقطة التي يتكون عندها الصوت^(٥) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري واستعمله واستعمله في إبدال (الهاء) مكان (الهمزة) لثقلها وللقرب بينهما ، إذ يقول : "أبدلت في

(١) المخترع : ٥٢ .

(٢) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

(٣) ينظر : شرح الشافية : ١٩٧/٣ .

(٤) ينظر : المنهج الصوتي في البنية العربية ، د. عبد الصبور شاهين : ١٦٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٨ .

هذه المواضع من الهمزة لخفتها وثقل الهمزة ؛ ولأنها أختها في المخرج^(١) ، ولا يختلف مفهوم هذه الظاهرة الصوتية عند الأعلام الشنتمري عنها عند سيبويه ، فحدوث ظاهرة الإبدال عندهما يكون على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، ومن أمثلة ذلك عند سيبويه ما أورده في (باب اطراد الإبدال في الفارسية) ، قائلاً : "يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم : الجيم ، لقربها منها ، ولم يكن من إبدالها بُدٌّ ؛ لأنها ليس من حروفهم ، وذلك نحو : الجُرْبُزِ ، والآجِرْ ، والجورب"^(٢) .

٢- الإدغام :

وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري ، والإدغام عنده أخفّ من الإظهار ، وقد أشار الأعلام إلى أنّ هذا النوع من التعامل الصوتي مختص بأصوات الفم ، جاء ذلك في كلامه على (لام التعريف) ، في قوله : "وحرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخفّ من الإظهار فخصّ بالاستعمال دون غيره لذلك"^(٣) . ولا يختلف مفهوم هذا المصطلح عنده عمّا عند سيبويه^(٤) ، وقد أفرد سيبويه أكثر من باب للإدغام ، ومنها باب سمّاه (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه)^(٥) .

٣- الإظهار :

(١) المخترع : ٦٩ .

(٢) الكتاب : ٣٠٥/٤ .

(٣) المخترع : ٥٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٤٨/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٣٧/٤ .

وهو في نطق النون الساكنة نطقاً خالصاً من دون تأثر بما بعدها من الأصوات ، فلا تُدْغَم ولا تُخْفَى^(١) . وكلما تقاربت المخارج وتداننت كان الإدغام أقوى ، وكلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسناً^(٢) . فالنون الساكنة مثلاً تدغم في أقرب الأصوات إليها ، وهي اللام والراء و(تظهر) عند أبعد الأصوات عنها ، وهي أصوات الحلق الستة (ء هـ - ع ح - غ خ) وتكون بين الإظهار والإدغام مع بقية الأصوات ، وهي الحالة التي تعرف بـ(الإخفاء)^(٣) . ومصطلح (الإظهار) استعمله الأعلام الشنتمري إشارةً وذلك في حديثه عن (لام التعريف) الذي سبقت الإشارة إليه^(٤) ، إذ يقول : "حرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخف من الإظهار ، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك"^(٥) . ومصطلح (الإظهار) ورد في الكتاب وقد عبّر عنه سيبويه أيضاً بـ(البيان)^(٦) ، وتبين^(٧) ، وتبين^(٨) قاصداً بها الإظهار في مواضع عدة من الكتاب . ومن أمثلة استعمال سيبويه مصطلح (الإظهار) قوله : "وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً"^(٩) .

(١) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ١٤٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٤٦/٤ ، وشرح المفصل : ١٣٢/١ .

(٣) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات اللغوية : ٢٣١ ، وعلم الأصوات اللغوية : ١٤٣ .

(٤) ينظر : مصطلح (الإدغام) .

(٥) المخترع : ٥٣ .

(٦) الكتاب : ٤٧٥/٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٥٢/٤ ، ٤٥٥ .

(٨) المصدر نفسه : ٤٥٥/٤ .

(٩) المصدر نفسه : ٤٤٦/٤ .

ومن استعمال سيبويه مصطلح (الإظهار) بلفظ (البيان) قوله : "كقولك : أُجِبَّ حَمَلًا ، البيان أحسن لاختلاف المخرجين ..."^(١) . وأود الإشارة ههنا إلى ان باحثة فاضلة ذكرت أن المبرّد هو أول من استعمل هذا المصطلح (الإظهار) في رسالتها (الدرس الصوتي عند المبرّد) إذ تقول : "والمبرّد أول من استعمل هذا المصطلح نقيضاً للإدغام والإخفاء إذ لم يذكره سيبويه في هذا الباب ، وإنما ذكره قاصداً به الإضمار أي الضمير العائد على الأسماء"^(٢) ، وهو عزو يفتقر إلى الدقة فسيبويه سبق المبرّد في الإشارة إلى هذا المصطلح كما وضحت ، فضلاً عن أنه فصلّ القول في مصطلح (الإظهار) في الجزء الرابع من الكتاب (باب الإدغام) .

(١) الكتاب : ٤٤٩/٤ .

(٢) الدرس الصوتي عند المبرّد، فاطمة عبد الصاحب مهدي، رسالة ماجستير: ٤٣-٤٤ .

المبحث الثاني المصطلحات الصرفية

استعمل الأعلام الشنتمري في كتابي (المخترع) و(شرح الديوان) مجموعة من المصطلحات الصرفية الخاصة بالحرف ، والاسم ، والفعل ، وعليه فإن هذا المبحث سيتألف من ثلاثة أقسام ، أمّا الترتيب داخل كل قسم فسيكون باعتماد الترتيب الألف بآئي على ما سيأتي :

أولاً : المصطلحات الخاصة بالحروف :

١- ألف العوض :

العوض هو أن يقع في الكلمة انتقالٌ فيتبدّارُكُ بزيادة شيء ليس في أخواتها^(١) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (١) من القصيدة (١١٢) :

أَللَّهُ أَنِّي خَالِدٌ بَعْدَ خَالِدٍ وَنَاسٌ سِرَاجُ الْمَجْدِ نَجْمُ الْمَحَامِدِ

"الألف في قوله أَللَّهُ تقرير^(٢) ، وهي عوض في العمل من حرف القسم"^(٣) . وقد ورد هذا في التراث واستعمله العلماء كسيبويه وابن السراج^(٤) ، ومن أمثلته في الكتاب في (باب ما يكون قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو) قول سيبويه :

(١) ينظر : البحث الصرفي عند ابن هشام ، (أطروحة دكتوراه) : ١٥٧ .

(٢) في المنصف في النحو ، نصير الدين فارس وعبد الجليل زكريّا : ٨ ، التقرير هو ملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عند ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره كقوله تعالى : ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَمْرِنَا يَا بَرَهَيْمُ﴾ [الأنبياء : ٦٢] .

(٣) شرح الديوان : ٢٩٦/٢ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٤٥١/٣ .

"ومن العرب من يقول : إي هَلَّه دَا ، فيحذف الألف التي بعد الهاء ... لأن قولهم ها صار عوضاً"^(١) .

٢- ألف التأنيث المقصورة :

هي التي تقع في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه^(٢) . وتوجد في اللغة العربية على الأخص في صيغة "فُعَلَى" ، مؤنث "أفعل" ، الدال على التفضيل ، مثل "كُبْرَى" مؤنث "أكْبَر"^(٣) . وهذه الألف لا ينوى بها الانفصال عن الاسم الذي هي فيه ، كما ينوى ذلك في الهاء^(٤) . والعرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنوعت للتأنيث ، ويمنعون الاسم والنعت بها الصرف^(٥) . ومن أمثلة ذلك ما أورده الأعمم الشنتمري في (المخترع) في حديثه عن امتناع الصرف في الاسم المعرفة ، مستعملاً هذا المصطلح ، بقوله : "وعلته ان كل اسم من هذه الأسماء مضارع لما فيه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : سَكْرَى ، وَغَضَبَى ، وَذِكْرَى"^(٦) . وهذا المصطلح ورد في الكتاب ، وأطلق عليه سيبويه (ألف التأنيث) ، ومن أمثلة استعماله ما ورد في (باب ما لحقته الألف في آخره ...) إذ يقول : "أما ما لا ينصرف فيها فنحو : حُبْلَى وَحُبَارَى ، وَجَمْرَى وَدِفْلَى ، وَشَرَوَى وَغَضَبَى"^(٧) ، ثم يبيِّن سيبويه سبب منعهم هذه الصفات من الصرف ، بقوله : "وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف

(١) الكتاب : ٤٩٩/٣ .

(٢) ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف ، راجي الأسمر : ١٥٣ .

(٣) المصطلح الصرفي في ميزان التنكير والتأنيث ، عصام نور الدين : ٢٤٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٧ .

(٦) المخترع : ٣٢ .

(٧) الكتاب : ٢١٠/٣ .

الذي هو من نفس الكلمة ، والألف التي تُلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث^(١) .

٣- ألف الإلحاق المقصورة :

ان الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسّع في اللغة^(٢) . فألف "فَعَلَى" على ضربين : للإلحاق وللتأنيث ، فما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنث قولهم "مِعْزَى" ، وليس فيها إلا لغة واحدة ، تتون في النكرة^(٣) ، والمعرفة^(٤) ، تقول : هذه مِعْزَى ، واشتريت مِعْزَى ونظرت إلى مِعْزَى . وإنما أُجريت (أي نونت) ؛ لأن الألف التي فيها تلحقها ببناء "هجرع" أي بالرياعي المجرد ، والصحيح الرابع ، ويقولون في تصغيرها : مِعْزَى^(٥) . ويدل على زيادة ألف "مِعْزَى" أنهم يقولون في معناه : مَعَزٌ وَمَعَزٌ وَمَعِرٌ ، فتذهب الألف في الاشتقاق^(٦) . ويدل على على ان الألف ليست للتأنيث ، أنها منونة ، ولو كانت للتأنيث لما نونت على وجه^(٧) . ومصطلح (ألف الإلحاق المقصورة) استعمله الأعلام الشنتمري ، ومن أمثلة ذلك قوله في ما لا ينصرف في المعرفة من الأسماء : "ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم في آخره ألف الإلحاق مقصورة نحو : أَرْطَى وَمِعْزَى ، وما أشبهها من أسماء الأجناس أو

(١) الكتاب : ٢١١-٢١٠/٣ .

(٢) المنصف : ٣٤/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢١١/٣ و ٢٥٥/٤ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث ، للأنباري : ١٧٦ .

(٥) ينظر : المنصف : ٣٥/١-٣٦ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦/١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦/١ .

الصفات" (١) ، وقد علل الأعلام ذلك بقوله : "وعلته ان كل اسم من هذه الأسماء مضارع لما فيه ألف التانيث المقصورة ، نحو : سَكْرَى ، غَضَبَى ، وَذِكْرَى ، من حيث كانت الألف في البناءين زائدة وان كانت الواحدة لإلحاق بنائها والثانية للتأنيث" (٢) . ومصطلح (ألف الإلحاق) استعمله سيبويه ، ومن أمثله في الكتاب قوله : "وتلحق الألف رابعة للتأنيث فيكون على (فَعْلَى) فيهما ، فالاسم : سَلَمَى ، وَعَلْفَى ، وَرَضَوَى ، والصفة : عَبْرَى ، وَعَطَشَى ، يكون على (فَعْلَى) في الأسماء نحو : ذِفْرَى ، وَذِكْرَى ، ولم يَجِيءْ صفة إلا بالهاء" (٣) .

٤- ألف التانيث الممدودة :

ويراد بها الألف التي تقع في آخر الاسم الممدودة وهي احدى علامات التانيث في الاسم . وقد فَصَّلَ الخَطُّ بينها وبين الألف المقصورة ، وكتبت الممدودة ألفاً والمقصورة ياءً (٤) . ومن الأبنية التي تلحقها الألف الممدودة للتأنيث (فَعْلَاء) وهي لا تكون أبداً إلا للتأنيث (٥) . وقد عُنِيَ الأعلام الشنتمري بإيراد مصطلحات تخص علامات علامات التانيث ومن ذلك هذا المصطلح ، جاء في (المخترع) : "أما ألف الإلحاق الممدودة فلا تشبه ألف التانيث الممدودة ؛ لأن الأبنية التي تدخل فيها لا تدخل عليها ألف التانيث الممدودة البتة" (٦) . ويرى الأعلام أن أصل همزة التانيث ألف ساكنة وذلك

(١) المخترع : ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٢-٣٣ .

(٣) الكتاب : ٢٥٥/٤ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث ، لابن فارس : ٤٦ ، والمصطلح الصرفي ، د. عصام نور الدين :

. ٢٧٥

(٥) ينظر : الكتاب : ٢١٤/٣ ، والمصطلح الصرفي : ٢٨٧ .

(٦) المخترع : ٣٤ .

بقوله : "وألف التأنيث ليست مُبدّلة من واو ولا ياء ، وإنما هي في الأصل ألف ساكنة لو أوقع قبلها حرف مد هُمِزَتِ إذ لا يمكن الجمع بين ساكنين ، ولم يحذف أحد الساكنين لئلا يُشتبه الممدود بالمقصور"^(١) . وهذا ما اكده ابن جني وصرّح بأنه مذهب سيبويه قائلًا : "ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياءٍ ولا واوٍ ؛ لأننا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء ... وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح ، ويدل على صحته أن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقليها ، خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع (صحراء : صحاريّ) ..."^(٢) .

٥- ألف الوصل :

هي همزة تلحق في أول الكلمة توصلًا إلى النطق بالساكن وهربًا من الابتداء به ، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلًا عن القياس^(٣) . وهذه الهمزة تكتب وتلفظ في أول الكلام ، وتكتب ولا تلفظ في درجه ، نحو : "اجتهد يا رجل" و"يا رجل اجتهد"^(٤) ، وسميت بذلك ؛ لأنه بها يتوصل إلى النطق بالساكن ، وتسمى أيضًا: همزة همزة الوصل ، وهمزة التوصل ، والوصل ، والصلة ، والألف الوصلية ، والألف الخفيفة ، وسُمِّم اللسان^(٥) . وقد أورد هذا المصطلح الأعلام الشنتمري في كتابه (المخترع) ، ومن امثله قوله : "وأما الألف الداخلة عليه فهي ألف وصل جُلبت ليتوصل بها إلى اللام الساكنة لئلا يبتدأ بساكن"^(٦) . وقد بيّن الأعلام أنها تدخل على

(١) المخترع : ٣٥ .

(٢) المنصف : ١٥٥/١-١٥٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٤ ، والمنصف : ٥٣/١ .

(٤) المعجم المفصل في علم الصرف : ٤٥٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٥٣ .

(٦) المخترع : ٥٣ .

الفعل في نحو اضرب واذهب ، وعلى ما ضورع بالفعل من الاسم المتمكن المعتل نحو ابن واسم ، واست وما اشبهها من الأسماء ، وأما دخولها في غير موضعها فهو دخولها على الحرف وهو (لام التعريف) ، والاسم غير المتمكن ، قال الأعلم : "هو: أيمن الله ، في القسم ، ففتحت هنا للفرق ، وكسرت هناك على ما يجب لها"^(١) . وقد استعمل هذا المصطلح سيبويه وأطلق عليه (أول الحروف) و(الألف الموصولة)^(٢) و(ألفات الوصل)^(٣) و(ألف الوصل)^(٤) ، وقد أفرد له في الكتاب باباً باسم (هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قُدمت لإسكان أول الحروف)^(٥) .

٦- الألف والنون الزائدتان :

الزائد ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً^(٦) . وأما مضاف الزيادة فما قبل الفاء وبعد الفاء وبين العين واللام ، وبعد اللام^(٧) ، ومعنى الزيادة ان يضاف الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام^(٨) . فان كان (فَعْلان) ليس له (فَعْل) ، أو كان على غير هذا الوزن مِمَّا الألف والنون فيه زائدتان انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عُنْمان ،

(١) المصدر نفسه : ٥٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨/٤ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨/٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٤/٤ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢١٨/٣ ، والمقتضب : ٣٣٥/٣ ، والمنصف : ١١/١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ١٥٩/٤ ، والممتع في التصريف : ٣٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٣٧/٦

. ٢٣٧/٦

(٨) ينظر : شرح المفصل : ١٥٦/٤ ، والهمع : ٢٣٨/٦ .

وعُزَيان ، وسِرْحان^(١) . فما كان في صدره ثلاثة أحرف من الأصل ، يحكم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل^(٢) .

وقد أكد الأعلام الشنتمري زيادة الألف والنون في (المخترع) قائلاً : "ان الألف والنون الزائدتين في سِرْحان هما الزائدتان في سَكْران في أعيانهما ، ليست النون في أخريهما مبدلة من حرف غيرهما"^(٣) .

واستعمل هذا المصطلح في موضع آخر ، بقوله : "ان عِمْران وسَلْمان بمنزلة سَكْران وعَضْبان في زيادة الألف والنون وان اختلفت حكماهما في الأصل"^(٤) . وقد ورد ورد هذا المصطلح في الكتاب وأطلق عليه سيوييه (نون بعد ألف زائدة) وأفرد له باباً سمّاه (باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة)^(٥) .

٧- أمّهات الزوائد :

ان الياء والواو والألف هن أمّهات الزوائد ، ومعنى القول أمّهات الزوائد يراد به أنها يكثر تصرفها في الكلام ، وهي فاشية وليست كالسین واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ، ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهنّ ، وبعضهنّ الحركات؛ لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات^(٦) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، وأورده في (المخترع) في كلامه على الحركات التي هي من أمّهات الزوائد ، فهو يقول : "وكانت هذه الأحرف الثلاثة أولى بذلك دون سائر الحروف لأنها أمّهات الزوائد ؛ ولأن الحركات التي هي أولى بالزيادة لخفتها

(١) ينظر : المقتضب : ٣/٣٣٥ .

(٢) ينظر : المنصف : ١/١٣٤ .

(٣) المخترع : ٣٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣/٢١٥ .

(٦) ينظر : المنصف : ١/١٥٣ ، والممتع في التصريف : ١/٢٠٨ .

واختصارها مأخوذة منها"^(١) . ثم يستدلّ الأعلام بعدها على أخذ الحركات من (أمهات الزوائد) ، بقوله : "دليل ذلك أنك إذا اشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها ، كقولك أبو وأبا وأبي ، ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مضموماً واواً ، وإن كان مفتوحاً ألفاً ، وإن كان مكسوراً ياءً"^(٢) ، وكان الأعلام الشنتمري متابعاً لسيبويه في استعماله لهذا المصطلح ، وموافقاً له في مفهومه ، إلا أن تعبير سيبويه عن هذا المصطلح كان أكثر دقة وشمولاً بإضافته لفظة (البدل) ، فالألف والواو والياء عند سيبويه حروف زيادة وبدل وهذا ما نجده في الكتاب ، إذ يقول سيبويه : "قأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات ؛ لأنها أخوات ، وهي أمهات البدل والزوائد ، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها"^(٣) .

٨- تاء التأنيث :

وهي نوعان ساكنة ومتحركة (في حالة التقاء الساكنين) ، تدخل على الاسم والفعل للدلالة على التأنيث^(٤) . ورد هذا المصطلح في (المخترع) واستعمله الأعلام ، ومن ذلك قوله في (أُخْتُ وَبِنْتُ) : "وإنما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنزلة أنّهم حذفوا لامها ، وغيروا أوائلها ، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف..."^(٥) . ومن أمثلة استعمال الأعلام لهذا المصطلح في موضع آخر قوله : "ان هاء التأنيث

(١) المخترع : ٧٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٦ .

(٣) الكتاب : ٥٤٤/٣ .

(٤) ينظر : المصطلح الصرفي : ١٦٣ ، والمعجم المفصل في علم الصرف : ١٦٥ .

(٥) المخترع : ٢٥ .

مفتوح ما قبلها والإعراب واقع عليها ، كما ان الاسم المركب من اسمين يفتح ابداً ما قبل الأخير منهما" (١) .

وقد ورد هذا المصطلح في الكتاب ، واستعمله سيبويه ومن أمثله : "ومثل هذا في الاختلاف في الحرف الذي فيه هاء التانيث ، فعلمة التانيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت الحقت الهاء" (٢) .

ثانياً : المصطلحات الخاصة بالأسماء :

١- الاشتقاق :

وهو أكبر وأصغر (٣) ، بعضهم قال : الأصغر، والكبير ، والأكبر، الكبَّار (٤) .
فالأكبر : هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جني (٥) .
والاشتقاق الأصغر : هو انشاء مركب من مادة يدلُّ عليها وعلى معناه (١) .
وفي الاشتقاق يعرض في اللفظ المشتق من المشتق منه تغييرات كزيادة حركة ، وحرف

(١) المصدر نفسه : ٢٤ .

(٢) الكتاب : ١١٦/٤ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٣٢/٢ ، والممتع في التصريف : ٤٠/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٢/١ ،
والهمع : ٢٣٠/٦ .

(٤) ينظر : فقه اللغة ، حاتم الضامن : ٧٩ ، الاشتقاق الصغير ويسمى الأصغر ، أو العام ، أو الصرفي، وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية، والاشتقاق الكبير، أو القلب، أو القلب اللغوي. والاشتقاق الأكبر ، وهو الإبدال اللغوي ، وقف ابن جني في (الخصائص : ١٤٥/٢) على هذا النوع ولكنه لم يضع له اسماً ، وقد ادخله تحت باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وأورد له كثيراً من الأمثلة ، مثل : جنف وجرف ، والصقر والسقر ، والصراط والسرط ، والإبدال في اللغة قسمان: إبدال صرفي ، والإبدال اللغوي ، ونسب (عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق : ٣٩١) النحت إلى الاشتقاق وجعله قسماً رابعاً ، وسماه (الاشتقاق الكبَّار).

(٥) ينظر : الخصائص : ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٢/١ ، والهمع : ٢٣٠/٦ .

، وزيادتهما معاً، كضَارِبٍ مع ضَرَبٍ^(٢) . والاشتقاق مصطلح استعمله القدماء ، ومنهم الخليل ، فقد ورد هذا المصطلح في كتاب العين ، ومن امثله قوله : "جَشَأَتِ الغنم ، وهو صوت يخرج من خُلُوفِهَا ، ومنه اشْتُقَّ تَجَشَّأْتُ ، والاسم الجُشَاءُ"^(٣) . واستعمله سيبويه ، وأُفرد له باباً في الكتاب سَمَّاه (باب اشتقاقك الأسماء...)^(٤) . وهذا المصطلح أورده الأعم الشنتمري في كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان) ومنه ما جاء في شرح البيت (٤) من القصيدة (٢٨) :

إِذْ لَا صُدُوفَ وَلَا كُنُودَ اسْمَاهُمَا كَالْمَعْنَيْنِ وَلَا نَوَارَ نَوَارُ

"وصدوف اسم مشتق من صدف عن الشيء ، إذا مال عنه وأعرض ، وكنود من كندت النعمة إذا كفرتها ، ويقال معناها العقوق ، ونوار من نارت تنور إذا انفرت"^(٥) .

٢- التصغير :

ويسمى التحقير ، ويأتي لتحقير شأن الشيء ، نحو : زُبَيْدٌ ، وَرُجَيْلٌ ، تضع من شأنه ، وتقليل ذاته ، نحو : كَلْبٌ ، أو كَمَيْتَةٌ ، نحو : دُرَيْهَمَاتٌ ، أو تقريب زمانه نحو : فُبَيْلٌ ، بُعَيْدٌ ، أو مسافته نحو : فُؤَيْقٌ ، تُحَيْتٌ ، أو منزلته كأخِي^(٦) . واستعمل سيبويه المصطلحين (التصغير) و(التحقير) متابعاً للخليل^(١) . وعقد سيبويه في الكتاب لهذا المصطلح أبواباً عدّة منها (باب التصغير)^(٢) واستعمل الأعم

(١) الخصائص : ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٣/١ ، والهمع : ٢٣٠/٦ .

(٢) ينظر : الهمع : ٢٣١/٦ .

(٣) العين ، (جشأ) : ١٥٨/٦-١٥٩ .

(٤) الكتاب : ٨٧/٤ .

(٥) شرح الديوان : ٣٣٦/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٣٥١/١ ، وينظر : شرح المفصل : ٣٩٤/٣ ، وشرح الاشموني : ٤١٤/٣ .

الشتنمري المصطلحين أيضاً ، ومن ذلك ما أورده في (المخترع) في كلامه على تمييز ألف الإلحاق من ألف التأنيث ، قائلاً : "أنك إذا كسرت الاسم الذي هي فيه أوحقّرتَه كسرت ما قبل الألف إن كانت رابعة ... والألف التي للتأنيث مفتوح ما قبلها في التصغير" (٣) .

٣- جمع الجمع :

قد يُجمع الجمع للتكثير والمبالغة ، وجمع الجمع ليس بقياس ، فلا يُجمع كل جَمِعٍ (٤) ، وإنما يوقف عندما جمعه من ذلك . وقد جاء ذلك في جمع القلة وفي جمع الكثرة (٥) .

وهذا المصطلح استعمله الخليل ، فقد ورد في العين ، ومن أمثلته : "والإناء ممدود : والآنية ، والأواني : جمع الجمع" (٦) . ويتردد هذا المصطلح في الكتاب ، وافرد له سيبويه باباً باسمه وذلك في قوله : "هذا باب جمع الجمع" (٧) . وأشار سيبويه إلى قلة استعمال هذا النوع من الجمع (٨) ، والغرض منه (٩) . وقد ورد هذا المصطلح

(١) العين : ١٤٢/٨ ، إذ استعمل الخليل مصطلح (التحقير) إلى جانب مصطلح (التصغير) ،

فهو يقول : "والتصغير على أربعة أنحاء : تقريب وتقليل وتصغير وتحقير" .

(٢) الكتاب : ٤١٥/٣ .

(٣) المخترع : ٣٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ ، وتصريف الأسماء والأفعال ، فخر

الدين قباوة : ٢٢٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٦١٨-٦١٩/٣ ، والمقتضب : ١٨٧/٢ ، والأصول : ١٤/٣ ، ١٧ ، ٢٠ ،

وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ .

(٦) العين : ٤٠٢/٨ .

(٧) الكتاب : ٦١٨/٣ .

(٨) المصدر نفسه : ٦١٩/٣ .

عند الأعلام الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) ، وذلك في شرحه للبيت (٣٧) من القصيدة (٢٤) :

هَيْهَاتَ رُوعَ رَوْعَهُ بِفَوَارِسٍ فِي الْحَرْبِ لَا كَشْفًا وَلَا أَعْزَالَ

"الرُّوعُ النَّفْسُ ... والأَعْزَالُ جمع عُزْلٍ ، وهم الذين لا سلاح معهم ، واحدهم أَعْزَلٌ . وهو على هذا جمع الجمع" (٢) .

ثالثاً : المصطلحات الخاصة بالأفعال :

١- فعل الأمر :

ان الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافته ، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له : أمرٌ ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له : طلب ، وان كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له : دعاء (٣) . وقد شاع هذا المصطلح وتردد كثيراً في كتب القدماء ، ومن ذلك كتاب العين ، إذ استعمله الخليل ، ومن ذلك قوله : "والعرب قد أماتت المصدر من (يَذُرُّ) والفعل الماضي ، واستعملته في (الحاضر) و(الأمر) ، فإذا أرادوا المصدر قالوا : ذَرَهُ تَرْكاً ، أي انْزُكُهُ" (٤) . وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في كتابه (المخترع) ، ومن أمثاله قول الأعلام : "إِنَّ (فَعَالَ) اطَّرَدَ بناؤها ... منها وقوعها موقع فعل الأمر في قولهم نَزَلِ بمعنى انْزَلِ ، ودَرَكَ بمعنى ادْرِكْ" (٥) .

(١) المصدر نفسه : ٦٢٣/٣ .

(٢) شرح الديوان : ٣٠٠/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢٨٩/٤ ، والهمع : ١٥/١ .

(٤) العين : ١٩٦/٨ .

(٥) ينظر : المخترع : ٤٦ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ .

٢- الثلاثي :

هو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول^(١) . ويكون مجرداً من الزيادة ، وغير مجرد منها ، فالمجرد ثلاثة أبنية : (فَعَلَ) بفتح العين ، و(فَعِلَ) بالكسرة ، و(فَعُلَ) بالضم^(٢) . وليس في الثلاثي (فَعُلَ) ساكن العين ، إنما ذلك من أبنية الأسماء، نحو : فُلْسٌ ، وكَعْبٌ^(٣) . وهو من المصطلحات التي شاع استعمالها عند القدماء بتسميات متعددة ، تدل على ما يدل عليه مصطلح (الثلاثي) ، منها : الثلاثي، ذو الثلاثة ، أولاد الثلاثة ، بنات الثلاثة ، ذوات الثلاثة^(٤) . ومن أمثله قول الخليل : "والثلاثي من الأفعال نحو قولك : ضَرَبَ ، خَرَجَ ، دَخَلَ ، مبني على ثلاثة أحرف"^(٥) .

وتردد كثيراً في الكتاب^(٦) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح ، ومن ومن أمثله في (المخترع) ما جاء في كلامه على مجيء (نَعَمْ وَيُسَّ) على لفظ الفعل قائلاً : "وأبنية الفعل الثلاثية لا تتجاوز ثلاثة أبنية ، وهي فَعَلَ ، وفَعُلَ ، وفَعِلَ"^(٧) . وفي حديثه عن (لَيْسَ) يقول : "إنما حكمنا لها أن يكون بناؤها في الأصل على فَعَلَ دون فَعُلَ فَعَلَ ؛ لأنَّ فَعُلَ في الثلاثي الذي عينه ياء معدوم أصلاً"^(٨) .

(١) التعريفات : ٧٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥/٤ ، وشرح المفصل : ٤٢٥/٤ ، والهمع : ٢/٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤٢٥/٤ ، وشرح التسهيل : ٢٥/٢ ، والهمع : ٢١/٦-٢٢ .

(٤) ينظر : العين : ٤٨/١ ، ٢١٥/٨ ، والكتاب : ٧٧/٤ ، ٧٨ ، ٣٤٥ .

(٥) العين : ٤٨/١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٧٧/٤ ، ٧٨ ، ٣٤٥ .

(٧) المخترع : ١١٤-١١٥ .

(٨) المصدر نفسه : ١١٦ .

٣- المعتل :

ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علة ، وهي الألف والواو والياء ، والفعل على ضربين : صحيح ومعتل^(١) . وقد ورد عند سيبويه كثيراً ولاسيما في باب (ما شذ من المعتل ...)^(٢) . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعم الشنتمري في كتابه (المخترع) (المخترع) ، ومن أمثله قوله في حديثه عن استحقاق الفعل لألف الوصل : "ولولا مضارعة ابن واسم ، واست ، وما أشبهها للفعل لما دخلتها ألف الوصل ، ومضارعتها له أن أواخرها حذفت استخفافاً لاعتلالها"^(٣) . ثم يقول الأعم بعدها : "وغيّرت عن منهاج نظائرها ، فضارعت الفعل في حذف أواخرها كما يحذف الفعل المعتل في الجزم ، فسكنت أوائلها اتباعاً لأواخرها في التغيير"^(٤) .

٤- المهموز :

ما كان في أحد أصوله همزة سواء أبقيت في حالها ك(سأل) ، أم قلبت ك(سأل) ، أم حذفت ، ك(سل)^(٥) . والفعل مهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب ، أما مهموز العين فيجيء من ثلاثة أبواب ، في حين يأتي مهموز اللام من خمسة أبواب^(٦) .

(١) ينظر : التعريفات : ٩ ، وشرح المفصل : ٢٢٦/٥ ، والهمع : ٥٢/١ ، ودروس التصريف : ١٤٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٠ .

(٣) المخترع : ٥٣-٥٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٤ .

(٥) التعريفات : ٢٣٧ ، والمعجم المفصل في علم الصرف : ٣٣٠ ، ودروس التصريف : ١٣٦ .

(٦) دروس التصريف : ١٣٦-١٣٧ .

استعمل هذا المصطلح الخليل ، فقد ورد في كتاب العين ومن ذلك قوله : "جَزَأً :
أَجْزَأُ الشَّيْءَ : مَهْمُوزٌ"^(١) . وعقد له سيبويه باباً عنونه بـ(باب ما الهمزة فيه في
موضع اللام ...)^(٢) .

وقد أشار الأعلام الشنتمري إلى هذا المصطلح ، ومنه في كتابه (شرح الديوان)
في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (٢٥) :

يُهْنِي الرَّعِيَّةَ أَنَّ اللَّهَ مُقْتَدِرًا أَعْطَاهُمْ بِأَبِي اسْحَاقَ مَا سَأَلُوا

" ... وقوله يهني الرعية ، لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء ، وخفف همزه
يعني ضرورة"^(٣) .

المبحث الثالث المصطلحات النحوية

ان نشأة المصطلحات كانت مقترنة بنشأة النحو ، وقد تمثلت أسباب كثيرة
عاشت فيها البيئة العربية ، دعت إلى ظهور بواجر الحاجة إلى علمٍ يَنْتَظِمُ دقائق هذه
اللغة وأسرارها . وقد مرَّ النحو بمراحل تشكَّلت فيها مادته ومُدَّ بأنظارٍ وآراءٍ لعلماء

(١) العين : ١٦٢/٦ - ١٦٣ .

(٢) الكتاب : ٣٧٦/٤ .

(٣) شرح الديوان : ٣١٣/١ .

تمتّعوا بحسّ لغويٍّ فذ^(١) . ولأنّ المصطلحات ثَمَّار العلوم وأدواتها للتعبير عن موضوعاتها ، فقد كان لا بدّ للنحو في مراحل نشأته وتطوره من صناعة مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعاته ومعالم يُدلّ بها الحدود البارزة فيه^(٢) . وكان الأعلام الشنتمري واحداً من النحويين الأندلسيين الذين برزوا في القرن الخامس الهجري الذي انماز بنضوج المصطلح ووضوحه ، ولهذا قام مذهب الأعلام الشنتمري على الانتقاء من آراء المدرستين البصرية والكوفية ، وكذلك كان استعماله للمصطلحات النحوية ، فهي عنده مزيج من مصطلحات المدرستين جميعاً ، مع ميل واضح إلى استعمال مصطلحات البصريين^(٣) . وهذا الاستعمال المشترك للمصطلحات يدل على تعدد موارد الأعلام الشنتمري التي استقى مادته منها ، فضلاً عن سعة ثقافته النحوية وشمولها ، ويدلّ أيضاً على كثرة اطلاعه على مصطلحات المدرستين ودقته في اختيار المناسب منها لِمَا يَعرِضُ له من القضايا النحوية ، وهو في هذا المنحى لا يختلف كثيراً عمَّن سبقه أو عاصره أو جاء بعده من النحاة ، فغالبيتهم كانوا قد استعملوا من المصطلحات ما يقرب الفكرة ويجلو غوامضها بأسهل العنوانات^(٤) . وقد عرضت للمصطلحات النحوية على وفق كونها بصرية وكوفية وأخرى مشتركة، مراعيّاً في عرض هذه المصطلحات الترتيب وفق حروف الهجاء ، وابدأ بـ:

أولاً : المصطلحات البصرية :

١- اسم الفاعل :

(١) ينظر : المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : ١١٤ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ،

رسالة ماجستير : ٣٩ .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة ، للمخزومي : ٣٠٣ .

(٣) ينظر : الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٤٨ .

(٤) الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٤٨ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ،

رسالة ماجستير : ٤٢ .

أطلقه البصريون^(١) ، ويُسمّى الكوفيون اسم الفاعل (الفعل الدائم) ، وذلك لانصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال^(٢) . وقد استعمل الأعم الشنتمري هذا المصطلح في (المخترع) في كلامه على مضارعة الفعل للزمان ، واختلاف أبنيته إليه ، إذ يقول : "ان اسم الفاعل المشتق من اسم الحركة وقع على المسمّى وقت فعله للحركة ، فوجب أن يُسمّى ضارياً"^(٣) .

٢- أسماء الإشارة والأسماء المبهمة :

وهما من مصطلحات الكتاب ، ومن ذلك قول سيبويه : "وأما الأسماء المبهمة فنحو : هَذَا وَهَذِهِ ، وَهَذَانِ ، وَهَاتَانِ ، وَهَؤُلَاءِ ، وَذَلِكَ وَتِلْكَ ، وَذَانِكَ وَتَانِكَ ، وَأُولَئِكَ ، وما اشبه ذلك ، وإنما صارت معرفة ؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"^(٤) . وفي هذا النص نجد سيبويه يطلق مصطلح (الإبهام) مرادفاً لمصطلح (الإشارة) وفي مواضع أخرى من الكتاب نجد سيبويه يريد بالأسماء المبهمة الأسماء الموصولة ومنها قوله : "هذا بابُ تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة ، وتلك الأسماء : دَا ، وَتَا ، وَالذِي ، وَالتِي . فإذا تثبت دَا قلت : دَانَ ، وَإِنْ تثبت تَا قلت : تَانَ ، وَإِنْ تثبت الذِي قلت : اللِّدَانِ ، وَإِنْ جمعت فألحقت الواو والنون قلت : اللِّدُون"^(٥) .

(١) الكتاب : ١٣/١ و ٣٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٨٤/١ ، والمقتضب : ٢٣٧/١ و ٢٢٣/٢ و ٩٧/٣ .

(٢) معاني القرآن للقرّاء : ١٦٥/١ ، ومجالس ثعلب : ٢٣١/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي : ١١٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي ، د. عبد الله الخثران : ٥٠ ، والمصطلح النحوي ، عوض القوزي : ١٦٢ .

(٣) المخترع : ٨٧ .

(٤) الكتاب : ٢٥/٢ ، وينظر : البحث النحوي في التهذيب : ٤٣ .

(٥) الكتاب : ٤١١/٣ و ٢٨٠/٣ .

ونجده أحياناً يطلق مصطلح (المُبهم) على (الظروف) ^(١) . وقد ذكرَ الأزهرى في التهذيب : "أهل الكوفة يسمّون : ذا ، وتا ، وتلك ، وهذا ، وهذه ، وهؤلاء ، والذي ، والذين ، والتي ، واللاتي : حروف المُثَل، وأهل البصرة يسمونها حروف الإشارة والأسماء المبهمة" ^(٢) . ومن الجدير بالذكر أن الفراء يعبرُ بـ(الإشارة) في قوله : "وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾" ^(٣) يصلحُ فيه (ذلك) من جهتين ، وتصلح فيه (هذا) من جهة ... فصلحت فيه (هذا) ؛ لأنه قد قرب من جوابه فصار كالحاضر الذي تشير إليه" ^(٤) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري المصطلحين في (المخترع) قاصداً بهما (أسماء الإشارة) فكان متابعاً لسيبويه ، إذ يقول الأعلام : "قأما (هؤلاء) فوجب له البناء من حيث كان اسماً مبهماً ، يقع على من تشير إليه من جماعة من يعقل ، ومن لا يعقل ، ولتضمنه معنى الإشارة ، وانتقاله من أن يكون اسماً مشيراً ، إذا فارق الحضرة ، وهو خارج بهذه الأحوال عن أصول الأسماء المتمكنة فبني لذلك" ^(٥) .

٣- البذل :

وهو من المُصطلحات التي شاعت عند سيبويه وغيره من النحاة البصريين ^(٦) ، ويراد به (الترجمة) عند الكوفيين ^(١) . وقد استعمله الأعلام الشنتمري ، ومن الأمثلة على

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٥/٣ . إذ يقول سيبويه : "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ...".

(٢) ينظر : التهذيب ، (ذا) : ٣٧/١٥ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٤٤ .

(٣) البقرة : ٢ .

(٤) معاني القرآن : ٢٠/١ .

(٥) المخترع : ٤٥ .

(٦) الكتاب : ١١/٢ ، ١٦ ، والمقتضب : ٣٩٧/٤ ، ٤٠٢ ، والأصول في النحو : ١٤٦/١ ، ٢٨٢ ،

٣١٣ ، والخصائص : ٤٢٨/٢ ، والمصطلح النحوي : ١٦٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٧ .

على ذلك في (المخترع) قول الأعلام : "فإذا اعتبرت النعت وجدته كما وصفنا ، فلو قلت : جاءني الرجل زيد لم يكن زيد صفة ؛ لأنه لا معنى فيه للفعل ، ولكنه بدل أو عطف بيان يقوم مقام النعت" (٢) .

٤- التمييز :

وهو من مصطلحات البصريين (٣) ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح (التفسير) (٤) ، وقد استعمل البصريون مصطلح (التفسير) أيضاً ولكن التعبير بـ(التمييز) أكثر عندهم من التعبير بـ(التفسير) (٥) ، ومن أمثلة ورود هذا المصطلح عند الأعلام الشنتمري ما ذكره في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٤) من القصيدة (٦) :

وَمَلَّانْ مِنْ ضَعْنِ كِوَاهُ تَوْقَلِي إِلَى الْهَمَّةِ الْعُلْيَا سَنَامًا وَغَارِبًا

"وقوله : سناماً ، غارِباً ، تمييز ، والمعنى إلى الهمة التي علت سناماً" (٦) . وقد ورد مصطلح (التمييز) في (المخترع) أيضاً ، وذلك في كلام الأعلام على المعاني اللازمة للاسم ، إذ يقول : "ومن المعاني اللازمة أن يكون تمييزاً لمقدار مبهم أو ما ضارع المقدار" (٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ١٦٨/١ و ١٥٩/٢ ، ومجالس ثعلب : ٢٠/١ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٧ .

(٢) المخترع : ٥٦ .

(٣) الكتاب : ١١٧/٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، والمقتضب : ٣٢/٣ وما بعدها ، والأصول في النحو : ٢٢٢/١ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، والمصطلح النحوي : ١٦٤ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٥٥/١ ، ٢٥٥ ، ٢٢٦ ، و ١٣٨/٢ ، ١٤١ ، ٣٠٨ ، وإصلاح المنطق : ٢٩٩ ، مجالس ثعلب : ٢٦٥/١ ، ٢٧٣ ، و ٤٢٥/٢ ، ٤٣٧ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٩ .

(٥) مصطلحات النحو الكوفي : ٣٠ .

(٦) شرح الديوان : ٢٠٨/١ .

(٧) المخترع : ٧٣ .

٥- حروف الإضافة :

من مصطلحات البصريين ، فقد استعمله سيبويه في أكثر من موضع في كتابه^(١) ، وتابعه المبرد وأبو بكر ابن السراج في استعمالهما إياه^(٢) ، وحروف الإضافة هي حروف الجر إذ يقول سيبويه : "وإنما فُصِلَ هذا أَنَّها أفعال تُوصَلُ بحروف الإضافة ، فتقول : اخترتُ فلانا من الرجال ، وسميته بفلان ، ما تقول : عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، واستغفرُ الله من ذلك ، فلمّا حذفوا حرف الجرّ عمِلَ الفعل"^(٣) . ويقابل هذا المصطلح عند الكوفيين مصطلح (حروف الصفات)^(٤) فقد توسع الكوفيون في مدلول (الصفة) ليدل عندهم على (الظرف والجار والمجرور)^(٥) . وجدير وجدير بالذكر أن مصطلح (حروف الصفات) بمعنى حروف الجرّ قد استعمله الخليل ، إذ يقول في كتابه العين : "إلى : حرف من حروف الصفات"^(٦) . وقد استعمل الأعلام الأعلام الشنتمري المصطلح البصري (حروف الإضافة) في (المخترع) وذلك في كلامه على الاسم المركب ، إذ يقول : "فلمّا أرادوا أن يَخْصُوا أحدهما بالثاني أُخْتُصِرَ لفظ

(١) الكتاب : ٣٨/١ ، ٣٩ ، ٩٢ ، ٢٥٤ ، و٤٩٦/٣ ، ٤٩٧ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٢٠/٢ ، والأصول : ٤١٠/١ .

(٣) الكتاب : ٣٨/١ .

(٤) معاني القرآن للقرّاء : ٢/١ ، ١٤٨ ، ١٧٨ ، و٨١/٢ ، ٤٠٤ ، واصلاح المنطق : ٨٧ ،

٢٩٩ ، ومجالس ثعلب : ٤٧٧/٢ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٧ ، ومصطلحات

النحو الكوفي : ١٢٠ .

(٥) المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٧-١٣٠ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة:

٧٧-٧٦ .

(٦) العين : ٣٥٦/٨ .

التنوين ، وحرف الإضافة^(١) وعبر عنه الأعم في موضع آخر قوله : "ولام التأكيد
ولام الإضافة للمضمر أو المستغاث في قولك يا لزيد"^(٢) .

٦- حروف المعاني :

وهو من مصطلحات البصريين التي استوحوها من كلام سيبويه ، إذ قال :
"فالكلم اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"^(٣) ، ومثل له قائلاً :
"وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ، فنحو : ثم ، وسوف ، وواو القسم ولام
الإضافة ونحوها"^(٤) ، وسرى هذا المصطلح في كلام البصريين كالمبرد الذي نقل
معنى كلام سيبويه في هذا الشأن ، إذ قال : "فالكلام كلُّه : اسم ، وفعل ، وحرف جاء
لمعنى"^(٥) ، وذكرها ابن السراج بقوله : "الحروف التي جاءت للمعاني"^(٦) ، وقد ألفت
في هذه الحروف كتب تناولتها بالبحث المفصل منها كتاب (حروف المعاني)^(٧)
للزجاجي ، وكتاب (معاني الحروف)^(٨) المنسوب للرماني وغيرها ويقابل هذا
المصطلح عند الكوفيين مصطلح (الأدوات)^(٩) ، وهو من مصطلحات العين ، إذ يقول
يقول الخليل : "وللعرب في حيث لغتان ، واللغة العالية : حيثُ ، الثاء مضمومة وهو

(١) المخترع : ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩ .

(٣) الكتاب : ١٢/١ .

(٤) المصدر نفسه : ١٢/١ .

(٥) المقتضب : ٣/١ .

(٦) الأصول في النحو : ٢٠٦/٢ .

(٧) حققه : الدكتور علي توفيق الحمد ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، الأردن ، ١٩٨٤ م .

(٨) حققه : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٨ م .

(٩) معاني القرآن للفرّاء : ١/٥٢ ، ٤٦٧ ، و ١٢/٢ ، ٢٣٦ ، ومجالس ثعلب : ١/١٥٨ ،

و ٢/٥٩٠ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ١١٧ .

أداة للرفع يرفع الاسم بعده"^(١) . وقد استعمله سيبويه إذ ورد في كتابه قوله : "وللقسم والمقسّم به أدوات في حروف الجرّ ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به"^(٢) . أما موقف الأعلام الشنتمري فقد استعمل مصطلح (حروف المعاني) ، وهذا ما نجده في كتابه (المخترع) إذ جاء في كلامه على حروف الاعراب ، قوله : "وهي تُسمّى معربة ؛ لأنها على أصولها من التمكن في الاسمية ، غير مخرجة إلى مضارعة حروف المعاني المبنية"^(٣) ، وذكره أيضاً في موضع آخر بقوله : "كما كان الاعراب فرقاً بين التمكن وغيره مما ضارع حرف المعنى"^(٤).

٧- الصرف ومنع الصرف :

شاع هذا المصطلح وتردد كثيراً في كتب البصريين^(٥) . ويقابله ما عرف عند الكوفيين بمصطلح (ما يجري وما لا يجري)^(٦) . وقد وردَ هذا المصطلح في (المخترع) (المخترع) واستعمله الأعلام الشنتمري في مواضع متعددة من ذلك قوله : "فأما الاسم الذي وصف به فأربع ، تقول : مررت بنسوة أربع ، فتصرف وهو صفة على وزن أفعل

(١) العين : ٢٨٥/٣ .

(٢) الكتاب : ٤٩٦/٣ .

(٣) المخترع : ٧٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٢/١ ، ٢٦ ، و٩٩/٢ ، و١٩٣/٣ ، ١٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش :

٩٩/١ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ٢٢٥ ، والمقتضب : ٣٢٣/٣ ، والأصول في النحو : ٤٦/١ ، ٧٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٤٢/١-٤٣ ، والمصطلح النحوي : ١٦٦ ، ومصطلحات النحو

النحو الكوفي : ٩٨ ، و٢٠/٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

، كما كان أحمد وأحمر لا ينصرف البتة^(١) ، وعبر عنه أيضاً بقوله : "أما فَعْلان فَعْلانة فمنصرف في النكرة اسماً كان أو صفة ... فإن سميت به لم ينصرف في المعرفة"^(٢) ، وقد استعمل الفراء مصطلح (الصرف والمنع في الصرف) إلى جانب مصطلح (ما يجزى وما لا يجزى) ، ومن ذلك قوله : "وأسماء البلدان لا تتصرف حَفَّت أو تُقَلَّت ، وأسماء النساء إذا حَفَّ منها شيء جَرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل رَعْدٍ وَهِنْدٍ وَجُمْلٍ ، وإنما انصرفت إذا سَمِيَ بها النساء؛ لأنها تُرَدَّد وتكثرُ بها التسمية فتخفف لكثرتها"^(٣) .

٨- الظرف :

من مصطلحات الخليل^(٤) ، وقد تردد هذا المصطلح في الكتاب ، فاتخذه البصريون مصطلحاً لهم^(١) ، قبالة ما عند الكوفيين من مصطلح (المحل أو الصفة)^(٢)

(١) المخترع : ١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٢/١-٤٣ . وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٤٨-٤٩ .

(٤) ينظر : العين ، (ظرف) : ٤٣/٢ ، والكتاب : ١٩٢/٢ . إذ نقل سيبويه عن الخليل ، قائلاً : "وسألته (يريد الخليل) عن قوله زيد أسفل منك ؟ فقال : هذا ظرف" . وينظر : الأعم الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٦٦ ، والمصطلح النحوية للقوزي : ١٦٣ ، إذ يقول : "المحل مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون ظرفاً أو مفعولاً فيه ، ويسميه الكسائي صفة كما نسب إلى الكوفيين عامة تسمية الظروف غايات ، ونسب الأزهري إلى الخليل اصطلاح الظرف وإلى الكسائي المحل وإلى الفراء الصفة" .

الصفة)^(٢) . وقد ورد هذا المصطلح في (المخترع) ، ومن ذلك ما جاء في كلام الأعلام على ما يُبنى على الفتح في قوله : "وأما (أَيْنَ) فتضمنت معنى حرف الشرط، أو حرف الاستفهام ، فبعدت عن أصل الظرف من جهة المعنى ؛ إذ ليس الظرف موضوعاً في الأصل لاستفهام ولا شرط"^(٣) ، ومن أمثلة استعمال الأعلام لهذا المصطلح في (شرح الديوان) ما جاء في شرحه للبيت (٤١) من القصيدة (٢٥) :

لَيْسَنُفِّمُ الدَّهْرَ أَوْ تُصَحَّحَ مَوَدَّتَهُ فَالْيَوْمَ أَوَّلَ يَوْمٍ صَحَّحَ لِي أَمْلُ

"... أي لأن أول يوم ، كما تقول أنا اليوم أفعل كذا وكذا ، ونصبه على الظرف ولو رفع لجاز"^(٤) .

٩- العطف :

من مصطلحات الخليل^(٥) ، التي أخذها سيبويه^(٦) ، وتبعه البصريون في استعماله^(٧) ، وأطلق عليه الخليل أيضاً (التشريك)^(٨) ، وعبر سيبويه عن هذا

(١) ينظر : الكتاب : ٤١١/١ ، و٢٦٧/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٤١/١ ، و٨٦/٣ ، والمقتضب : ١١٥/٢ ، والأصول في النحو : ٢٩١/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣٣٨/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦) : ٥٥/١ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧١ .

(٣) المخترع : ٤٢ .

(٤) شرح الديوان : ٣١٨/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٩٢/٢ ، و٥٠١/٣ ، والمصطلح النحوي للقرظي : ١٠٨ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٤٦/١ ، ٢٧٨ ، و٨٦/٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٤/١ ، ١٦٠ ، ٣٣٦/٢ ، والمقتضب : ٢٧٩/٣ ، ١٩٥/٤ ، والأصول في النحو : ٦٩/٢ ، ٧٦ .

(٨) ينظر : الكتاب : ١٨٧/٢ ، ١٨٨ ، والمصطلح النحوي : ١٠٨ ، فقد ذكر الدكتور عوض حمد القرظي أن الخليل : "قال عن الواو (واو العطف) وسمى العطف (الإشراك) كما سمي

المصطلح زيادة على ما نقله عن الخليل في الكتاب بـ(الجمع)^(١) ، ومن هذا يظهر تأثره باستاذة الخليل ، إذ انه عبّر عن مُصطلحات كثيرة في الكتاب بأكثر من اصطلاح . يقابل هذا المصطلح البصري عند الكوفيين مصطلح (الردّ)^(٢) . وقد أورد الأعم الشنتمري مصطلح (العطف) في كتابيه ، ومن أمثله في (المخترع) ما جاء في كلام الأعم على خواص التنثية والجمع في قوله : "وكان حكم هذه الأسماء إذا ضمّ إلى كل اسم منها اسم آخر يشركه في لفظه ومعناه أن يعطف عليه الواو"^(٣) . ومنه في (شرح الديوان) ما أورده الأعم في شرحه للبيت (١٣) من القصيدة (٢٥):

هَانَتْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ يُسْفِكُهَا حَتَّى الْمَنَازِلِ وَالْأَحْدَاجِ وَالْإِبِلِ

" ... ورفع المنازل بالابتداء ، وأضمر الخبر ، ويجوز عطفها على المضمر في (يسفكها)^(٤) .

١٠ - الفعل المتعدي والفعل اللازم :

وهما من مصطلحات البصريين^(٥) ، يقابلهما (الفعل الواقع وغير الواقع عند الكوفيين)^(٦) .

ومن مواضع ورودهما في (المخترع) ما نقله الأعم الشنتمري في قوله : "قسم يدل على فاعل فقط ... ولا يقع الفعل بمفعول فهذا يسمى غير متعدّ ، أي غير

- حروف العطف (حروف الإشراك) " . وهنا أود أن أنبّه على وهم وقع في رسالة الماجستير (الجهود اللغوية والنحوية للحدادي) : ٩٢ ، إذ نسبت الباحثة مصطلح (التشريك) إلى سيويه .
- (١) ينظر : الكتاب : ٤٣٨/١ ، وينظر : الجهود اللغوية والنحوية للحدادي : ٩٢ .
- (٢) ينظر : معاني القرآن للقرّاء : ١٧/١ ، ٥٦ ، و ٣٢/٢ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٣٦ .
- (٣) المخترع : ٥٨ .
- (٤) شرح الديوان : ٣١٢/١ .
- (٥) ينظر : الكتاب : ٣٣/١ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٢٠٥ ، و ١٠٤/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٦٠/١ ، ١٨٥ ، والمقتضب : ٩١/٣ ، والأصول في النحو : ٢٧٦/٢ .
- (٦) ينظر : معاني القرآن للقرّاء : ٤٠/١ ، ٤٧ ، واصلاح المنطق : ٢١٥ ، والمصطلح النحوي للقرّاء : ١٨٠ .

متجاوز فاعله إلى مفعول^(١) . ومن ذلك أيضاً ما جاء في (المخترع) : "والقسم الثاني يدل على فاعل ومفعول أو أكثر من مفعول ... وهذا يسمى المتعدي إلى مفعول به أو إلى مفعولين أو أكثر على حسب تعلقه بالاسماء وقوة دلالاته عليها"^(٢) .

١١- الفعل المضارع :

وهو من مصطلحات الكتاب^(٣) ، وشاع استعماله في كتب البصريين من بعده، إذ لاقى عندهم قبولاً^(٤) . وقد سموه (المضارع) إشارة إلى فعل الحال والاستقبال ، وفيه وفيه أيضاً إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعتة في قبول علامات الاعراب وغيرها من العلامات^(٥) . واستعمل الكوفيون في مقابل (المضارع) مصطلح (المستقبل)^(٦) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح في (المخترع)، إذ أورده الأعلام في كلامه على أقسام الفعل ، فهو يقول : "قسم معرب بالرفع والنصب والجزم ، وهو المستقبل المضارع"^(٧) ، وهنا نجد الأعلام يستعمل المصطلحين معاً قاصداً بهما معنى واحد ، إذ يقول الأعلام في موضع آخر في كلامه على عمل حرف الأمر بالجزم قائلاً : "ان الحرف الذي للأمر أوقع الفعل المستقبل المضارع موقع فعل مبني كما أوقعت لم

(١) المخترع : ٩١ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٣/١ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢١ ، ١٨٩ ، / و ٥/٣ ، ٣٥ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ٥٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٤١/١ ، و ١/٢ ، ٩٣ ، والأصول في النحو : ٣٩/١ ، ٥١ ، ١٤٥/٢ ، ١٥٧ ، والخصائص : ٤٢/٢ .

(٥) ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١١٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٦) مصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٧) المخترع : ١٠٦ .

وأخواتها ذلك الموقع ، ألا ترى أن قولك لِنَقْمِ يا زيدُ بمنزلة قولك : قُمْ يا زيد ، وقم مبنية على السكون لمفارقتها حرف المضارعة^(١) .

١٢- النفي :

شاع استعمال هذا المصطلح عند البصريين^(٢) ، وقد آثر الكوفيون مصطلح (الجدد)^(٣) ، وهما من مصطلحات العين ، إذ تردد ذكرهما فيه^(٤) ، ومن ذلك قول الخليل : "لا : حرف يُنْفَى به ويُجَدَد ، وقد تجيء زائدة"^(٥) . وجدير بالذكر ان مصطلح (النفي) وان استأثر به البصريون فقد استعمله الفراء أيضاً^(٦) . وفي (المخترع) ورد مصطلح (النفي) إذ استعمله الأعم ، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن حكم الحرف قائلاً : "ثم خصت بالنصب ؛ لأنها نقيضة لـ(إن) حيث كانت نفيًا و(إن) للإيجاب"^(٧) وفي كلام الأعم على الإعراب كونه أصلاً في الاسم دون الفعل، إذ يقول يقول : "فلو كان كل اسم مُعَرَى من دلالة إعراب يبين من آخر لاختلفت المعاني على السامع ، ولم يحصل من الإخبار على فائدة ... وتمثيل هذا أن قائلاً لو قال : ضرب زيدٌ عمرو ، وزيد ضرب عمرو ، أو قال : ما أحسن زيد ، وهو يريد التعجب أو النفي

(١) المصدر نفسه : ١١٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٣/١ ، و١١٧/٣ ، و٢٣٢/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٧٧/١ ، و٤٢٧/٢ ، والمقتضب : ١٤٦/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٥٢/١ ، ٤٣٣ ، و٨٤/٢ ، و١٣٧/٣ ، واصلاح المنطق : ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ومجالس ثعلب : ١٠١/١ .

(٤) ينظر : العين : ٣٤٨/٨ ، ٣٥٠ ، ٣٩٧ ، ٤٣٤ .

(٥) العين : ٣٤٩/٨ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٧/١ ، والمصطلح النحوي للقرظي : ١٧١ .

(٧) المخترع : ١٢٠ .

أو الاستفهام ، لم يتبين الفاعل من المفعول به ، ولا المتعجب منه من المنفي عنه ،
ولا من المستفهم عن بعضه ... " (١) .

ثانياً : المصطلحات الكوفية :

١- الاستثناء المنقطع :

من مصطلحات الفراء ، فقد تردد في كتاب معاني القرآن أكثر من مرة^(٢) ،
وليس للبصريين ما يقابله إلا عنوانات تناثرت في كتبهم تشير إليه فقد عبّر عنه
سيبويه في باب عقده لذلك في قوله : "هذا باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس
من نوع الأول"^(٣) ، وفي موضع آخر من الكتاب أشار إليه قائلاً : "هذا باب ما لا
يكون إلا على معنى ولكن ... " (٤) . وممن تابع سيبويه المبرد في المقتضب إذ أورد
فيه باباً باسم (ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله)^(٥) ، أو ما ورد في قوله :
"استثناء ليس من الأول"^(٦) . وهم في ذلك يريدون (الاستثناء المنقطع) .

وقد استعمله الأعم الشنتمري في (شرح الديوان) وذلك في شرحه للبيت (٦) من

القصيدة (٤١) :

(١) المصدر نفسه : ٧٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٤٨/٢ ، ٣١٣ ، ومجالس ثعلب : ٥٨/١ ، ١٠١ ، و٥٥٦/٢ ، وإلى
هذا أشار الباحث محمد عبد الرسول سلمان في رسالته (البحث النحوي في تهذيب اللغة
للأزهري) : ٥٨-٥٩ ، وقال : "اننا لم نجد من البصريين كالأخفش والمبرد من يستعمل هذا
المصطلح بلفظه الذي استقر في الدرس النحوي ، ولكننا في المقابل وجدناه يتردد على لسان
ثعلب وابن جرير الطبري وأبي بكر ابن الانباري مما يوحي بكونه مصطلحاً متداولاً عند الكوفيين".

(٣) الكتاب : ٣١٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٢٥/٢ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤١٢/٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٤١٧/٤ .

مَنْ لِي بَرِّعٍ مِنْهُمْ مَعْهُودٌ إِلَّا الْأَسَى وَعَزِيمَةُ الْمَجْلُودِ

"... ثم قال من لي برِّعٍ الأحبة يرده كما عهدته ثم استثنى استثناءً منقطعاً ، فقال لكن شأني وأمري الأسى والحزن ... " (١) .

٢- الفعل المستقبل :

من مصطلحات الكوفيين ، ويستعملون مصطلح (المستقبل) إذا أرادوا أن يكون الحدث دالاً على الحال والاستقبال ، وهو ما يقابل (المضارع) عند البصريين (٢) . غير ان الكوفيين يجعلون فعل الأمر مندرجاً تحت الفعل المستقبل ، ذلك ان فعل الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ، وهذا يكون مجزوماً دائماً (٣) . وقد استعمل الأعلام الشنتمري هذا المصطلح مبيئاً ان الأفعال تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ، فهو يقول : "ضرب وضرب ، وتقول : يضرب ، ويضرب ، وسيضرب وسوف يضرب فنجد كل كلمة من هذه الأمثلة دالة على معنى الحدث الذي اشتقت منه ، رابطة له بزمان محصل ، إمّا ماضٍ كأمس وما قبله ، وإمّا حاضر كالآن الذي هو حد ما بين الزمان ، وإمّا مستقبل منتظر كغد وما بعده" (٤) . وفي موضع آخر من (المخترع) يبيّن فيه الأعلام (المستقبل) وانه غير الماضي والحال الذي عبر عنه بـ(الموجود) ، فيقول : "وهو المستقبل غير الماضي ولا الموجود بعد" (٥)

(١) شرح الديوان : ٤٦٤/١ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١١٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٣) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٧٢) : ٥٩/٢ ، والمدارس النحوية اسطورة

وواقع : ١١٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٥ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٠ .

(٤) المخترع : ٨٤-٨٥ .

بعد" (١) ، ثم يؤكد ما ذهب إليه بالقول : "فقد تبين بحمد الله أنّ الأزمنة ثلاثة : زمان ماض ، وزمان حاضر ، وزمان مستقبل ، وكذلك الأفعال" (٢) .

٣- الفعل الواقع وغير الواقع :

وهو من المصطلحات التي شاعت عند الكوفيين (٣) ، في مقابل مصطلح البصريين (الفعل المتعدي) (٤) . وهما من مصطلحات كتاب العين ، إذ يقول الخليل: "والإفلاتُ يكون بمعنى الانفلات لازماً ، وقد يكون واقعاً ، يقال : أفلتُ من الهلكةِ أي خَلَصْتُه" (٥) . وهذا المصطلح ورد في (المخترع) واستعمله الأعلام الشنتمري ، ومن ذلك قوله : "ومنه ما هو موجود غير واقع فيما قد مضى" (٦) ، وأورده في موضع آخر ، بقوله : "كما لا يجوز أن يكون ضرب غير واقع بمضروب ، فصارت لَقِيْتُ في قوة الدلالة على المفعول به بمنزلة ضَرَبْتُ ، فتعدت بغير واسطة كما تعدت ضَرَبْتُ" (٧) ، وفي تقسيمه لزمان الفعل يقول الأعلام : "وأما الموجود غير الواقع فيما مضى ... فهو الوقت الذي يقع فيه الإخبار من المحدث بوقوع الفعل الواقع فيه" (٨) . وهذه الأقوال للأعلام تُعَضِّدُ نزوعه إلى إيراد مصطلح المصيرين .

(١) المصدر نفسه : ٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للقرّاء : ٢٠/١ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ١٧١/٣ ، واصلاح المنطق : ٢١٥ ، ومجالس ثعلب : ٥٨٨/٢ ، ٧٤١ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي ، للقوزي : ١٨٠ ، والمدارس النحوية ، لشوقي ضيف : ٢٠٠ .

(٥) العين ، مادة (فلت) : ١٢٣/٨ .

(٦) المخترع : ٨٨ .

(٧) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٨) المصدر نفسه : ٨٩ .

٤- الكناية والمَكْنِيّ :

مصطلح شاع استعماله عند الكوفيين^(١) ، قبالة مصطلح (الضمير) الذي استعمله البصريون^(٢) . وهذا المفهوم للكناية بدلالاته على الضمير والإشارة قد استعمله الخليل في كتابه العين ، ومنه قوله : "وأما ذِهٍ وذِي وذَا في هذه وهذِي وهذا فأسماء مكنيات ، وليس في البناء فيها غير الذال والألف التي بعدها زائدة"^(٣) . وقد ذكر ابن منظور في اللسان ان سيبويه قد استعمل الكناية في علامة المضمّر^(٤) . كما ذكر ذلك ذلك أيضاً الأعلام الشنتمري في كتابه (النكت)^(٥) . وهذا المصطلح ورد في (المخترع) ، ومن أمثله قول الأعلام في اشتراك الخفض والنصب فيما لا ينصرف : "نحو قولك : رأيتُ أحمدَ ، ومررت بأحمدَ ، واشتراكهما في الكناية في نحو قولك: رأيتك ، ومررت بك"^(٦) . ومن الجدير بالذكر أن الكوفيين يلجؤون أحياناً إلى استعمال مصطلح (الضمير) إلى جانب مصطلح (الكناية) الذي شاع عندهم ، وهذا ما نجده عند الفراء إذ استعمل المصطلح البصري في معاني القرآن^(٧) .

٥- ما لم يسم فاعله :

-
- (١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣١١/١ ، ٣٣٥ ، و ١٠٦/٢ ، و ٢٧٨/٣ ، واصلاح المنطق : ٢٨٤ ، ومجالس ثعلب : ٤٣/١ ، ٦٣ ، والمصطلح النحوي : ١٧٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٦٠ .
- (٢) ينظر : مصطلح (الضمير) من هذا الفصل .
- (٣) العين : ٢٠٩/٨ .
- (٤) ينظر : مادة (كنى) .
- (٥) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٦١٥ ، والأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٨٤ .
- (٦) المخترع : ٦٢ .
- (٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٢/٢ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٣ .

من المصطلحات التي شاعت في كتب الكوفيين^(١)، وعبر عنه البصريون بجملة تسميات منها : (المفعول الذي لم يتعدّه فعله ، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل)^(٢) ، و(المفعول الذي لا يذكر فاعله)^(٣) ، و(الفعل الذي بني للمفعول ، ولم يذكر من فعل به)^(٤) ، على ان (ما لم يُسمَّ فاعله) قد استعمله البصريون أيضاً ، كالمبرد ، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن جني^(٥) . وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في (المخترع) في معرض حديثه عن تعدّي الفعل الذي يحذف فاعله، إذ يقول: "قلما كان المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إنما هو فاعل منقول من المنصوب إلى المرفوع المشبه بالفاعل ، كان ما بعده من المفعولات باقياً على حاله إذ كان الفاعل موجوداً"^(٦) .

٦- الوَقْتُ (أو النصب على الوقت) :

وهو مصطلح يريد به الكوفيون ظرف الزمان ، والمنصوب على الوقت هو المفعول فيه عند البصريين^(٧) . وهو من مصطلحات الخليل ، فقد جاء في كتاب العين العين ما يفيد استعمال الوقت أو الموقت مراداً بها ألفاظاً دالة على الزمان . ومن ذلك قولك : "وصار في حدّهما اليوم ويومئذٍ والحروف التي وصفنا على ميزان ذلك مخصوصة بتوقيت لم يُخصَّ به سائر أسماء الأزمنة إلا بيان وقتٍ ، نحو : لقيته سنة

(١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء : ١١٢/١ ، ١١٤ ، واصلاح المنطق : ١٤٣ ، ومجالس ثعلب:

٢٠٨/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢١-١٢٢ ، ومصطلح النحو الكوفي: ٦٣.

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٤/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٥٠/٤ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٧٦/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢/٢ ، والأصول في النحو : ٨١/١ ، والجمل : ٧٦ ، وسر صناعة

الاعراب : ١٤٨/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٢ .

(٦) المخترع : ١٠٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١٣٨/١ ، ومجالس ثعلب : ١٧٥/١ ، وينظر : المدارس

النحوية اسطورة وواقع : ١٢٨-١٢٩ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٩ .

خرج ، ورأيتُه شَهْرَ يَقدُمُ الحاجُّ" (١) . وقد استعمله سيبويه وأُفرد له باباً في الكتاب باسم (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) (٢) . واستعمله الأعمش الشنتمري في (المخترع) في قوله : "إن هذه الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتاً للزمان على حدِّ قولك : زمان خلافة فلان ، ووَقْتُتَ مقدم الحاجِّ ، وزمان مضرب الشَّوْلُ ، ثم اختصر لفظ الزمان ، فَحذِفَ لعلم السامع ، فقام الموقت له مقامه" (٣) . ثم يستشهد الأعمش ممثلاً ، بقوله : "كما حذف أهل من قوله عز وجل : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾" (٤) ، فقامت القرية مقامه" (٥) . فحذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه (٦) .

ثالثاً : المصطلحات المشتركة :

ثمة مصطلحات نحوية ترددت في كتابي الأعمش الشنتمري (المخترع وشرح الديوان) وهي من المصطلحات المشتركة التي شاع استعمالها عند البصريين والكوفيين على السواء ، وهي : الاستفهام (٧) ، الاسماء المتمكنة (٨) ، والاسماء غير المتمكنة (٩) ، المتمكنة (٩) ، الإضافة (١٠) ، الإضمار (١) ، الأمر (٢) ، الترقيم (٣) ، التعجب (٤) ،

(١) العين : ٢٠٤/٨-٢٠٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٠٣/١ .

(٣) المخترع : ٩ .

(٤) سورة يوسف : الآية ٨٢ .

(٥) المخترع : ٩ .

(٦) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، للعكبري : ٢٠/٢ .

(٧) ينظر : المخترع : ٣٩ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ٩٨ ، ١٢٦ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥١ ، ٧٨ ، ٨٤ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٠ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٨ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٨ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، وينظر : شرح الديوان

. ١٦٥/١ ، و ١٥٠/٢ .

التتوين^(٥) ، الحال^(٦) ، الحذف^(٧) ، الخبر^(٨) ، الفاعل^(٩) ، الفعل^(١٠) ، الفعل الماضي^(١١) ، المبتدأ^(١٢) ، المصدر^(١٣) ، المضاف^(١٤) ، المضاف إليه^(١٥) ، المعرفة^(١٦) ، المفعول به^(١٧) ، النداء^(١٨) ، النعت^(١) ، النكرة^(٢) ، النهي^(٣) .

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٦٠/٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥٧ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٣ ، ١١٤ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٨٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٠٤ ، وينظر : شرح الديوان : ٤١/١ ، ٣٢٥ ، و٣٠٥/٢ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٧٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٥٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٥ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٠١/١ ، ٣٠٥ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٠١/١ ، و٣٠٥/٢ .

(١١) ينظر : المخترع : ٧٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٣٠ .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ ، ١٠٩ ، ١٢١ .

(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧ ، ٥٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٧ ، وينظر : شرح الديوان : ٢٤٦ ، ٢٠٥/١ .

(١٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٢ .

(١٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٢ .

(١٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٦٩ .

(١٧) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٠٥/١ .

(١٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ ، ٤٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ١٣٠ .

ومما يجدر التنبيه عليه أن مصطلح (الفعل) في (المخترع) قد يطلق مراداً به مفهومه المعروف الدال على الحدث مقترباً بزمن محصل ، ومن أمثله ما ورد فيه: "ان الفعل أداة تعمل في الاسم ، ترفعه وتتصبه"^(٤) . وقد يطلق مصطلح (الفعل) مراداً به (المصدر) ، ومن أمثله في (المخترع) : "ان قولك ضَرَبَ دالٌّ على ضَرْبٍ ، والضَّرْبُ فعل"^(٥) ومنه أيضاً : "وان لم يكن ضَرَبَ اسماً للحركة التي هي الفعل ، كما أن الضَّرْبُ اسم لها"^(٦) ، ويبدو ان اطلاق مصطلح (الفعل) مراداً به (المصدر) من قبيل تسمية الأصل بالفرع^(٧) . وهذا ما نجده في كتاب العين^(٨) ، وكذلك في كتاب سيبويه^(٩) ، (الصفة)^(١٠) ، (الضمير والمضمر)^(١١) ، (الخفض)^(١٢) .

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٥ ، ٧٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٨ ، ٧٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٩١ .

(٥) المصدر نفسه : ٨٦ .

(٦) المصدر نفسه : ٨٦ .

(٧) ينظر : المصطلح النحوي ، للقوزي : ١٣٩ ، وهذا عند البصريين الذين يعدّون المصدر

للفعل . وينظر في تفصيل ذلك : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٢٨) : ٢١٧/١ ،

والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٩٢ .

(٨) العين : ٣٦/٢ .

(٩) ينظر : الكتاب : ٤٢/٤ .

(١٠) المخترع : ٤٠ ، وشرح الديوان : ٥٥/١ ، ٣١٤-٣١٥ .

(١١) المخترع : ٤٤ ، ٥٩ .

(١٢) المصدر نفسه : ٦٠-٦١ ، ٧٩ ، وشرح الديوان : ٤٦٤/١ .

رابعاً : مصطلحات نادرة (قليلة الاستعمال) :

ورد في (المخترع) مصطلحات ندر استعمالها ، إذ لم تتردد في الكتب النحوية كثيراً ، وهي :

١- الفعل الموجود :

قال الأعلام الشنتمري : "وأما الموجود غير الواقع فيما مضى ولا المتوقع فيما يستقبل فهو الوقت الذي يقع فيه الاخبار من المحدث بوقوع الفعل الواقع فيه ، كقولك: أنت الآن تفعل ... هو ثابت في وقته"^(١) . وبهذا المصطلح عبّر الأعلام عن (المضارع (المضارع على الحال والآن) ، والذي سبقه في استعماله المتقدمين^(٢) .

٢- الفعل المتوقع أو المنتظر :

أورد الأعلام الشنتمري هذا المصطلح قاصداً به (المضارع المستقبل) ومن أمثاله قول الأعلام : "وهذا كله في خبر ما ينتظر من الزمان وهو المستقبل غير الماضي ولا الموجود"^(٣) . وفي موضع آخر يذكر الأعلام هذا المصطلح في حديثه عن زمان (المضارع الحال) ، قائلاً : "فذلك البعض في حيز ما مضى ، وبعضه لم يقع ، فهو في حيز المتوقع المنتظر ، فإذا كان هذا الذي جعلته حالاً منقسماً على الماضي وعلى المتوقع"^(٤) . ولم يخرج الأعلام في مفهوم هذا المصطلح عن سابقيه^(١) .

(١) المخترع : ٨٩ .

(٢) ينظر في استعماله: الأصول في النحو: ٣٨/١-٣٩ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤-٧٥ .
٧٥ .

(٣) المخترع : ٨٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٩ .

(١) ينظر في استعماله : الأصول في النحو : ٣٨/١-٣٩ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٥-

الفصل الثالث المباحث اللغوية في الكتابين

- المبحث الأول : المباحث الصوتية .
- المبحث الثاني : المباحث الصرفية .
- المبحث الثالث : المباحث الدلالية .

المبحث الأول

المباحث الصوتية

- من الظواهر الصوتية الخاصة بالصوامت :

تتعرض الأصوات الصامتة للتغيّر عند تجاوزها في السلسلة الكلامية ، ويتوقف مقدار ذلك التغيّر على موقع الصوت من آلة النطق ، وعلى نوع العلاقة بينه وبين الصوت المجاور له^(١) ، وتدرج في هذا الموضوع ظاهرة :

١- الخفاء :

أشار الأعلام إلى ظاهرة (الخفاء) في (المخترع) في أثناء حديثه عن إظهار النون ، قال : "ان النون حرف مجهور كما ان الواو والياء مجهورتان ، وهي قوية في الحروف الزائدة ، كثيرة التردد في الزيادة ، فلما اجتمع فيها الجهر وكثرة الاستعمال والزيادة ، وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت - وجب أن تختص بالزيادة للحاجة إلى شدة البيان وتأکید الفرق ، ولم يُزد غيرها من حروف الزيادة ؛ لأنها لا تخلو من أن يكون بعضها مهموساً ، والمهموس خفي ، أو يكون قليل الاستعمال في الزيادة وإن كان مجهوراً"^(٢) .

يظهر في نص الأعلام عدة إشارات صوتية موجزة منها :

- ١- إظهار النون كونها صوتاً مجهوراً فضلاً عن الزيادة وكثرة الاستعمال .
- ٢- ذهب الأعلام إلى أنّ ظاهرة (الخفاء) لا تختصّ بالأصوات المهموسة .

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٥٤٤ ، والمقتضب : ١/٢١٥ ، وابن الطحان وجهوده في الدراسات

الصوتية ، رسالة ماجستير : ٩٧ .

(٢) المخترع : ٥١-٥٢ .

٣- تبرز قيمة نصّ الأعم في قوله (وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت) ، إذ سبقت الإشارة إلى أن المراد بالجهر اهتزاز الوترين الصوتيين حال النطق بالصوت^(١) .

وقد أفاد الأعم من المصادر التي سبقته في تناول ظاهرة (الاخفاء) ، وكان سيبويه أقدم من تحدّث عن ذلك ، إذ قال : "... فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ ، أو بما فيها منها . وإن شئت أخفيت ... وللأصوات المجهورة فضيلتان على الأصوات المهموسة هما :

١- ان الأصوات المهموسة تحتاج إلى جهد أكبر من النطق بالأصوات المجهورة . وذلك لأن الممر يكون أمامها مفتوحاً لا عائق فيه للأوتار ، مما يحتاج إلى كمية هوائية كبيرة وجهد عضلي أكبر لدفع هذه الكمية والضغط على الهواء الخارجي لإيصال الصوت بالمستوى المطلوب ، أما الأصوات المجهورة فالعائق موجود (الأوتار الصوتية) ، والكمية المندفعة محدودة ، والطاقة المحتاج إليها في دفع تلك الكمية أقل من الحالة الأولى مما يجعل الضغط الخارجي أكبر من الأول بمجهود قليل وذلك لانتشار الهواء في الحالة الأولى ، وانحصاره في الحالة الثانية^(٢) .

٢- ان تذبذب الأوتار الصوتية لانحصار الهواء في حالة الجهر يضيف على الصوت المجهور ملمحاً رنينياً ينتج عنه نغمات موسيقية على خلاف الأصوات المهموسة التي تمتاز بضوضائية^(٣) . وذلك لانتشار الهواء فيها وتوزعه في مسافات كبيرة من تجاوب الجهاز النطقي والفضاء الخارجي ،

(١) ينظر : مصطلح (الجهر) .

(٢) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : ٩٤ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١-٥٢ .

(٣) ينظر : علم الأصوات : ١٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٦٠-٦١ .

وبذا تكون الراحة السمعية للأذن الإنسانية مع الأصوات المجهورة أكثر مما هي عليه مع الأصوات المهموسة ، ولعلّه يكون سبباً في كثرة الأصوات المجهورة في العربية مع قلة المهموسات^(١) .

٢- ظاهرة الاشباع :

وهو من الظواهر الكمية التي تلحق المصوتات عند وقوعها في التركيب ، فالزيادة في نطق الحركة هو ما سمّاه العلماء (الاشباع) ، أمّا نقصان الحركة عن حدّها فتندرج تحته أربع حالات ، وهي : الروم ، والاشمام ، والاختلاس ، والاختفاء^(٢) .

- الاشباع :

الإشباع في الاصطلاح هو : الزيادة في كمية الحركة حتى ينشأ عنها حرف من جنسها ، فينشأ عن الفتحة ألف ، وعن الضمة واو ، وعن الكسرة ياء^(٣) . وقد تُخرج المصوتات القصيرة عن طبيعتها المعتادة التي تتمثل بنطقها كوامل من غير زيادة ولا نقصان ، وهذا المفهوم عن هذه الظاهرة الصوتية ورد في (المخترع) في أثناء حديث الأعلام الشنتمري عن دلائل الإعراب من الحركات الثلاث ، إذ أشار إلى التغيرات التي تطرأ على الطول الطبيعي للمصوتات ، وأورد مجموعة من الشواهد من شعر العرب الفصحاء . قال : "دليل ذلك أنّك إذا أشبعت كلّ حركة منها حدث بعدها

(١) ينظر : الأصوات اللغوية : ٢١ ، وعلم اللغة العام - الأصوات : ١٨٨ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات ، رسالة ماجستير : ١٥٩ ، والخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أطروحة دكتوراه : ١٩٠ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٢٣/٣ ، والتحديد في الاتقان والتجويد : ٩٧ ، وفقه العربية المقارن : ٩١ ، والخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أطروحة دكتوراه : ١٩٠ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات ، رسالة ماجستير : ١٥٩-١٦٠ .

الحرف المناسب لها ، كقولك أبو وأبا وأبي ؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتَّبَعُوا الحرف المتحرِّك الذي هو حرف الروي إن كان مضموماً واواً، وإن كان مفتوحاً ألفاً ، وإن كان مكسوراً ياءً ، كقول الأعشى^(١) :

هُرَيْرَةٌ وَدَعَّهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمُو غَدَاةٌ غَدِ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وكقول زهير^(٢) :

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمِي بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَّمِ

وكقول جرير^(٣) :

بَانَ الخَلِيْطُ ، وَلَوْ طَاوَعْتَ مَا بَانَا وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانَا

وكذلك سائر الأبيات^(٤) .

وفي النص إشارة نافعة لما يؤيده المعاصرون ، فالفرق بين الفتحة وبين ألف المد ليس غير اختلاف في كمية الصوت ، وألف المد ليست إلا فتحة طويلة ، وكذلك ياء المد ليست في الحقيقة غير كسرة طويلة ، وما واو المد إلا ضمة طويلة^(٥) . وقد عقد له سيبويه باباً سماه (باب الإشباع في الجرِّ والرفع وغير الإشباع ، والحركة كما هي) قال فيه : "فأما الذين يُشْبِعُونَ فَيَمِطُّونَ ، وعلامتها واوٌ وياءٌ ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك : يَضْرِبُهَا ..."^(٦) . وكذلك فعل في (باب وجوه القوافي في

(١) وهو مطلع قصيدة في ديوانه : ١٢٧ .

(٢) وهو مطلع معلقته ، الديوان : ١٦ .

(٣) وهو مطلع قصيدة في ديوانه : ١٦٠ .

(٤) المخترع : ٧٦-٧٧ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ .

(٦) الكتاب : ٤-٢٠٢ .

الإنشاد) قال : "أما إذا تَرَنَّمُوا فإنهم يُلْحِقُونَ الألف والياء والواو وما يَنْوُنُ وما لا يَنْوُنُ ؛ لأنهم أرادوا مَدَّ الصوت ... " (١) .

وكرر ابن جنِّي في كتابه الخصائص ما ذكره سيبويه ، إذ عقد في كتابه الخصائص باباً سَمَّاهُ : (باب في مطل الحركات) (٢) . ويبدو أنهم توصلوا إلى كون الحركات أجزاء من (الحروف) عن طريق دراسة (الإشباع) الذي دعاه ابن جنِّي (مطل الحركات) وملاحظتهم "أنَّ الضمَّة متى أشبعت صارت واواً ، والفتحة متى أشبعت صارت ألفاً ، والكسرة تصير ياء عند الإشباع" (٣) . وقد أفاد الأعلام الشنتمري في تأييد فكرته في الإشباع من شواهد سيبويه وأدلته من المنظوم من كلام العرب (٤) . يقول الدكتور حسام النعيمي : "والذي يؤكد حديث الإشباع هذا ، أنَّ العرب ربما احتاجت في أشعارهم إلى حرف مجتلب لإقامة الوزن ، فتلجأ حينئذ إلى إشباع الحركة فيتولد منها حرف ... " (٥) .

٣- إدغام المثليين :

سبق الحديث عن معنى الإدغام في الفصل الذي عُنِيَ بالمصطلحات وسأذكر هنا إشارة الأعلام الشنتمري بهذا النوع من الإدغام ، إذ أورده في (المخترع) في أثناء حديثه عن بعض الأبنية التي يلحقها الاعتلال والإدغام فتتصرف ، قال : "فلما كانت

(١) الكتاب : ٢٠٤/٤ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١٢١/٣ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات : ١٦١ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/٤ .

(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنِّي : ٣٢٦ .

هذه الأبنية مختصة بالفعل دون الاسم ثقلت في كلامهم ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم ، واقترن بذلك أنه معرفة ، فلم ينصرف إلا في النكرة . فإن كل شيء من هذه الأبنية على لفظ الأسماء باعتلال يلحقه وإدغام كزُدَّ وشُدَّ ، ومثل بِيَع / وسِير - انصرف على كل حال" (١) .

وقد ذكر سيبويه في (باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه" (٢) . والإدغام بحسب نوع العلاقة بين الصوتين على ثلاثة أقسام ، يقول أبو بكر أحمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) : "فالمثلان ما اتفقا مخرجاً وصفة ، كالباء والباء ، والتاء والتاء ، والجيم والجيم ، واللام واللام" (٣) . ونجده عند المعاصرين : "يحصل بين الصوتين المتماثلين سواء أكان الأول منهما ساكناً في الأصل كالطاء الأولى من (قطّع) ، أو متحركاً كالميم الأولى من (شم) والذال الأولى في (شدّ) ... ففي (شدّ) سكنت الذال الأولى فأدغمت في الذال الثانية كي يتحرك اللسان بهما مرة واحدة كما يحصل الإدغام عند اجتماع حرفين متماثلين في كلمتين متجاورتين ويكون الأول ساكناً والثاني متحركاً ..." (٤) . وأود الإشارة هنا إلى ان مفهوم (الثقل) عند الأعلام قد سبقت الإشارة إليه في معرض الحديث عن المصطلحات الصوتية . وخلاصة القول : أنّ المعاصرين والقدامى اتفقوا على هذا النوع من الإدغام الذي أشار إليه الأعلام .

(١) المخترع : ٣٠ .

(٢) الكتاب : ٤/٤٣٧ .

(٣) المدخل إلى علم أصوات العربية : ٢٣٢ .

(٤) علم الأصوات اللغوية : ١٣٩-١٤٠ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٨١-٨٢ .

٤- لام المعرفة :

وهي ظاهرة من ظواهر المماثلة وأعمّها شيوعاً في الاستعمال^(١) . وقد جرى الاستعمال باختلافها مع ثلاثة عشر صوتاً ، هي أصوات مقدم الفم^(٢) . جاء في الكتاب : "و(لام المعرفة) تُدغمُ في ثلاثة عشر حرفاً ، لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ؛ واللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً ، منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجرز إلا الإدغام"^(٣) . يريد سيبويه ان علة إدغام اللام ترجع إلى قرب مخرج اللام من مخارج تلك الحروف وكثرة موافقة اللام لها في الاستعمال^(٤) .

وقد وافق المبرّد سيبويه في هذا موافقة بينة بل عوّل كثيراً على كلامه . إذ قال : "وهو يدغم إذا كان للمعرفة في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز معهن إلا الإدغام فمنها أحد عشر حرفاً تجاور اللام وحرفان يتصلان بها"^(٥) . يريد المبرّد ان لام التعريف إذا سبقت أحد الحروف التي تسمى الحروف الشمسية لا بد من إدغامها فيه وهذه الحروف على قسمين :

الأول : الحروف المجاورة في المخرج ، وهي (الراء والنون والطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء والزاي والصاد والسين)^(٦) .

(١) ينظر: الكتاب : ٤/٤٥٧ ، والمقتضب : ١/٢١٣ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤/٤٥٧ ، والمقتضب : ١/٢١٣ ، وشرح المفصل : ١٠/١٤٠ .

(٣) الكتاب : ٤/٤٥٧ .

(٤) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية : ٧١ ، ٧٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ١٢٨ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١/٢١٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ١٢٨ .

(٦) ينظر : المصدران أنفسهما .

والثاني : ما بَعُد عن اللام في المخرج واتصل معها في التفشي ، وذلك حرفان هما الشين والضاد^(١) .

جاء في (المخترع) : "وانما حُصَّت (اللام) بأن تكون سمة التعريف دون غيرها ؛ لأنها من زوائد الاسم خاصة ، وهي حرف مجهور ، وحرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخف من الإظهار ، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك"^(٢) . نلمح في هذا النص ملاحظ صوتية تنم عن تصور دقيق لهذا الصوت ومناسبته للاسم في التعريف وكذلك ظاهرة الإدغام . وأحاول أن أعرض لها على وفق الآتي :

١- وصف الأعلم (لام المعرفة) بالمجهور ، والأصوات المجهورة كلها يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق ، أما المهموس فتخرج أصواتها من مخارجها، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف ولا تصل إلى ذلك في المجهور . وفي هذا انسجام يبيئه قانون المماثلة الصوتي الذي يعالج الأصوات المتجاورة في الكلمات والجمل وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعاً إلى الانسجام الصوتي ، واقتصاداً في الجهد الذي يبذله المتكلم ، والأصل في الأصوات اللغوية ان يكون لكل صوت مجهور مقابل مهموس^(٣) .

٢- أشار الأعلم الشنتمري إلى ان اللام تختفي مع أصوات مقدم الفم بسبب التقارب الصوتي والمخرجي في قوله : (يُدغم في أكثر حروف الفم) أي ان لام

(١) ينظر : المقتضب : ٢١٤/١ .

(٢) المخترع : ٥٣ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٤٣ ، ٧٠ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية :

التعريف إذا سبقت أحد الحروف التي تسمى الحروف الشمسية لآبد من إدغامها فيه^(١) .

٣- ما ذهب إليه الأعمى في قوله (والإدغام أخف من الإظهار) موافق لما ذهب إليه القدماء ، إذ نجد الفراء يصف (الإدغام) بقوله : "فما نُقِلَ على اللسان إظهارُهُ فأُدْغِمَ"^(٢) . ويلاحظ في قول الأعمى أيضاً إشارته إلى خفاء اللام في أصوات مقدم الفم وظهورها مع بقية الأصوات^(٣) .

وقد ذهب الأعمى إلى أن (لام المعرفة) ساكنة والألف الداخلة عليها ألف وصل جلبت للتوصل بها إلى الساكن ، قال : "وأما الألف الداخلة عليه فهي ألف وصل ، جلبت ليتوصل بها إلى اللام الساكنة لئلا يبتدأ بساكن ، وكان حقها أن تكسر في الابتداء بها على حكم التقاء الساكنين ، ولكنها ابتدأت مفتوحة ، ليفرق بين دخولها في الموضع الذي يجب لها ودخولها في غيره"^(٤) .

وتكمن في هذا النص إشارة صوتية مهمة نجد لها صدقاً عند بعض المعاصرين ، إذ يقول الدكتور داود عبده : "... وفي رأيي أن الأصل هو الكسرة كما هو الحال في اللهجات لا الفتحة ، أي أن الأصل أن يقال : الولد نشيط ، بكسرة قبل اللام ، تماماً كما يقال : لعب ، بكسرة قبل اللام ، وأن الفتحة دخلت الفصحى من لهجة كانت تستعمل الفتحة لتجنب توالي الصالح في أول المنطوق وفي وسطه على السواء ، فيقال في تلك اللهجة : ضربت الولد ، كما يقال : الولد نشيط ..."^(٥) .

(١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٥٤/٢ ، وعلم الأصوات اللغوية : ١٣٨ .

(٣) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٤) المخترع : ٥٣ .

(٥) دراسات في علم أصوات العربية : ٧٤ .

٥- النون :

للنون أحكام خاصة بها ؛ لأن لها مخرجين أحدهما من الخياشيم محضاً لا يشركها فيه شيء ، وذلك إذا كانت ساكنة ، والآخر مما يلي مُخرج الرء واللام إذا كانت النون متحركة^(١) .

- مخرج الخيشوم :

وهو مخرج النون الخفيفة أو الخفية ، وهي النون الساكنة ، وأحد الحروف الفروع^(٢) . وقد أورد الأعم الشنتمري هذا المخرج في موضع واحد من كتابه (المخترع) جاء فيه : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بَغْنَةً وسهولة دون تكلف حركة من اللسان ..."^(٣) . ويبدو كلام الأعم في هذا المخرج أكثر تفصيلاً من كلام سيبويه^(٤) . إذ عبارة سيبويه هي : "ومن الخياشيم مُخرج النون الخفيفة"^(٥) . فقد زاد الأعم أنها خالصة من الخياشيم لا يشركها في مخرجها شيء . وقد اتفق جمهور العلماء على أن هذا المخرج إنما يختص بالنون الفرعية (النون الخفيفة) ، إلا أنّ سيبويه والمبرد وابن دريد وابن جنّي ذكروا هذا المخرج بعد الانتهاء من ذكر مخرج الشفة من غير إشارة

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٢ ، ٤٣٤ ، والمقتضب : ١/٢١٥ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٧١ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٣٢ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٧١ ، والدرس الصوتي عند المبرد : ٧٨ .

(٣) المخترع : ٥١ .

(٤) سبقت الإشارة إلى ذلك ينظر : فصل المصطلحات .

(٥) الكتاب : ٤/٤٣٤ .

إلى أنه مختص بالنون الفرعية وحدها^(١) . وذكره الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والرضي في مبتدأ الحديث عن الحروف الفروع^(٢) .

أما المعاصرون فقد اتفقوا مع القدامى في أمر هذا المخرج ، إلا ان بعضهم يرى إمكان الاستغناء عن درج هذا المخرج والاكتفاء بدرج مخرج النون المتحركة محتجاً بأن الغنة هي صفة من صفات النون المتحركة (الأصلية) ، فلا داعي لأن يفرد للغنة مخرجاً مستقلاً^(٣) . وجدير بالذكر أن القرّاء وافقوا الأعلام فيما ذهب إليه فالغنة عندهم هي صوت يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه ، ينقطع عند إمساك الأنف^(٤) .

- مخرج النون المتحركة :

وهو من المخارج التي أشار إليها الأعلام في كتابه (شرح الديوان) في أثناء شرحه للبيت الخامس من القصيدة العاشرة :

أَلَا بَكَرَتْ مَعْدُوْلَةٌ حِينَ تَعْدَلُ تُخَوِّفُنِي مِ الْأَمْرِ مَا لَسْتُ أَجْهَلُ

قال الأعلام : "وقوله م الأمر ، أي : أراد من الأمر ، فحذف النون ؛ لأنها من مخرج اللام ، ونظيره قولهم : بلحارث وبلعنبر ، يريدون بني الحارث وبني العنبر"^(٥) .

نلاحظ في هذا النصّ أمرين هما :

(١) ينظر : الكتاب : ٤٣/٤ ، والمقتضب : ١٩٣/١ ، والجمهرة : ٨/١ ، وسر صناعة الاعراب : ٥٣/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٢٥/١-١٢٦ ، وشرح الشافية : ٢٥٠/٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ٧٩ .

(٣) ينظر : علم اللغة العام - الأصوات ، د. كمال بشر : ٩٢-٩٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ٧٩-٨٠ .

(٤) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ١٤٤ .

(٥) شرح الديوان : ٢٤١/١-٢٤٢ .

١- ان مذهب الأعلام في حذف النون وإشارته إلى ما يناظره في كلام العرب موافق لمذهب القدماء . إذ وردَ في الكتاب في (باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد) : "ومن الشاذّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بَلْعَنْبَرٍ وِبْلِحَارِثٍ ، بحذف النون . وكذلك يفعلون بكلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ؛ لأنّها لما كانت مما كثر في كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتيّ المخرج ، حذفوها وشبّهوها بمسّتْ ؛ لأنّهما حرفان متقاربان ، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مسّتْ لسكون اللام . وهذا أبعد ؛ لأنه اجتمع فيه أنّه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركة . ومثل هذا قول بعضهم : (عَلْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ) ، فحذف اللام ، يريد : على الماءِ بَنُو فُلَانٍ . وهي عربية^(١) . يريد : على الماء ، فالتقت اللامان والآخرة منهما ساكنة فلم يمكن الإدغام ، لأن المتحرك لا يُدغم في الساكن ، فَحُذِفَتِ اللام طلباً للتخفيف ، كما حذفت إحدى السينين واللامين في مسّت وظلت ؛ والأصل مسست وظللت^(٢) .

٢- والأمر الثاني ينحصر في قول الأعلام (فحذف النون ؛ لأنها من مخرج اللام) وفي ذلك إشارة إلى التأثير من القرب بين الصوتين ، فهذه النون أشد ما تكون متأثراً بما يجاورها من أصوات وبين اللام والنون قرب شديد يخفى معه إدراك التمايز بين مخرجها^(٣) . ونلمح أيضاً من قول الأعلام مذهبه في مخرج (اللام والنون) إذ اختلفَ في مخرج (اللام والنون والراء) إذ ان الخليل بن أحمد عدّها من مخرج واحد ، وسيبويه وجمهور القدماء يعدّونها من ثلاثة مخرج ، وعدّها الجرمي ومن وافقه من مخرج واحد ، وبذلك يمكن القول ان الأعلام الشنتمري موافق لل خليل . وقد أخذَ بذلك كثير من المعاصرين^(٤) .

(١) الكتاب : ٤٨٤/٤-٤٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٨٥/٤ ، الهامش (١) .

(٣) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٩٣ .

(٤) ينظر : مخرج حروف العربية ، بحث : ٢٢ .

المبحث الثاني

المباحث الصرفية

أولاً : العدول الصرفي :

أوردت المعجمات العربية للفعل الثلاثي (عدل) عدَّة معانٍ منها الميل فـ"عدلتُ عن الشيء ملتُ عنه"^(١) . فالعدول إذن هو التغيُّر والميل عن الجهة إلى أخرى وهو معنى يقودنا إلى المعنى الاصطلاحي له . فالعدول اصطلاحاً : "هو أن يُشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويُغير بناؤه ، إما لإزالة معنى إلى معنى ، وإما لأن يسمَّى به . فأما الذي عدِلَ لإزالة معنى إلى معنى ، فمثنى وثلاث ورباع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه ، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ..."^(٢) . وقد ورد المصطلح في التراث بمعنى : الخروج عن الأصل أو عمّا هو متعارف عليه^(٣) . وقد أشار اللغويون في جملة مباحثهم إلى اختلاف معاني الصيغ في العربية ، ومن ذلك مباحثهم الخاصة بالكلام على خصائص العربية وطاقتها الكامنة في مباني صيغها الصرفية ، وإمكانية تبادلها من سياق إلى آخر وفق إرادة المتكلم لمعناه المقصود وغرضه المطلوب . وعلى هذا الأساس حصل العدول بين صيغ المشتقات في العربية ، ولاسيما في مستوى اللغة الصرفي ، فيما يخص صيغ المصادر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة وغيرها من الصيغ

(١) جمهرة اللغة ، (عدل) : ٣٥٥/١ ، وينظر : لسان العرب ، (عدل) : ٤٣٠/١١ .

(٢) الأصول في النحو : ٨٨/٢ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٦٢/١ ، ٣٩٩/٣ ، والكشاف ، للزمخشري : ١٣/١ ، ١٤ ، والعدول

الصرفي في القرآن الكريم ، (أطروحة دكتوراه) : ٢٩ .

لإمكانية تناولها من سياق إلى آخر لتقاربها ووجود التشابه اللفظي بين بعض صيغها^(١) . ومن ذلك :

- العدول عن اسم المصدر :

اسم المصدر على ثلاثة أنواع :

- ١- عَلم ، نحو : يَسَارٍ ، وَفَجَارٍ ، وَبِرَّةٍ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً .
- ٢- ذو ميم مَزِيْدَة لغير مفاعلة ، نحو : مضرب ، والمحمدة ، وهو ما يسمّى بالمصدر الميمي ، وهذا كالمصدر في العمل اتفاقاً ؛ لأنه مصدر حقيقة .
- ٣- إن كان اسم المصدر غيرهما ، أي : غير العلم والميمي ، نحو : مُضَارِبَة من قولك : ضارب مضاربة ، وغيرهما^(٢) .

وقد عرض الأعلام الشنتمري لأحد هذه الأنواع في كتابه (المخترع) في حديثه عن المبني على الكسر من الأسماء ، إذ قال الأعلام : "وأما (فَجَارٍ) فاسم مؤنث معدول عن اسم المصدر العلم"^(٣) . وذكر الأعلام أن (فَجَارٍ) معدول عن (فَجَرَة) في قول الشاعر تقديراً ، وذلك بقوله : "وفجارٍ إنّما هو معدول عن اسم المصدر ، وكأَنَّهُ في التقدير معدول عن فَجَرَة"^(٤) . مستندلاً على ذلك بقول النابغة^(٥) :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بِرَّةً ، وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

(١) ينظر : الكتاب : ١١٠/١ ، ٣٧٠/٣ ، والمقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٢ وتصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة : ١٣ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية ، رسالة ماجستير : ٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٢١/٣ ، وشرح التصريح : ٦٣/٢-٦٤ ، وشرح الأشموني : ٣٣٦/٢ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٦ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : ديوانه : ٥٥ .

فأورد الشاعر هنا (بَرَّة) من غير عدول ، ولم يبينه كفجار ، يقول الأعم :
 "والدليل على ذلك قول النابغة : فحملتُ بَرَّةً ، واحتلمتَ فجارٍ ، فجعل بَرَّةً اسماً علماً
 للبرِّ ، فلم يصرفه ، ولو عدله فقال برارٍ لوجب ان يبينه كما بنى فجارٍ حيث عدله عن
 فَجْرَةَ"^(١) . وما ذكره الأعم أشار إليه النحاة من قبل ، فقد عدَّ سيبويه (فجارٍ) من
 المصادر المعدولة وتبعه جمع من النحاة كالزجاج وابن جنِّي^(٢) .

ثم يعلل الأعم الشنتمري سبب كسر ما كان على وزن (فَعَالٍ) مردداً قول
 سيبويه والزجاج ، في قوله : "وكان حقُّ هذا كله أن يُسكَّنَ آخره ، ولكنه حُرِّكَ لالتقاء
 الساكنين ، وُحِصَّ بالكسر ؛ لأنه مؤنث ، والكسر من علامات التأنيث ، كما كان
 الحرف الذي منه الكسرة من علامة التأنيث ، وهو الياء"^(٣) .

- العُدُولُ عن فاعلةٍ إلى فَعَالٍ :

وهذا نوع آخر مما جاء معدولاً على وزن (فَعَالٍ) ، وهو الأعلام المؤنثة ، فإذا
 سميت امرأة بـ(حَدَامٍ) أو (قَطَامٍ) أو (رَقَاشٍ) فإنها مبنية على الكسر في لغة أهل
 الحجاز ، تقول : (هذه قَطَامٍ قد جاءت) و(حَدَامٍ)^(٤) . قال سيبويه : "بنو تميم يقولون :
 هذه قُطَامٌ وهذه حُدَامٌ ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة ، وقَطَامٌ معدولة عن قَاطِمة أو
 قَطْمة ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو عَلمٌ ليس عن صفة ، كما

(١) المخترع : ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٢ ، والخصائص :
 ٢٦١/٣ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٧٧-٢٧٨/٣ ، والمقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ،
 للزجاج : ٧٥ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٩ .

أن عُمَرَ معدول عن عامِرٍ عِلْمًا لا صفة ... وأمَّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يُغَيِّرُوهُ ؛ لأنَّ البناء واحد ، وهو ههنا اسم للمؤنث^(١) . وقد تابعه جمع من النحاة^(٢) . ومنهم الأعلام الشنتمري فقد ذكر أن هذا العدول يجيء في الأعلام المؤنثة إذ قال : "وأما حَدَامٌ وَقَطَامٌ فاسمانِ علمانِ مؤنثانِ معدولانِ ، والأصل فيهما حَاذِمَةٌ وَقَاطِمَةٌ ، وهما في التأنيث نظير عُمَرَ وَقُتْمٌ في التذكير"^(٣) ، وفي موضع آخر يؤكد الأعلام هذا العدول بقوله : "إنَّ حَدَامٍ وما أشبهها من أسماء النساء معدولة عن فاعلة"^(٤) . وأشار الأعلام في موضع آخر إلى علل وجوب بناء (حذام وقطام) وأورد لذلك علتين عزا أولهما للمبرِّد ، وهو أنهما بعد أن عُدِلَا زادا ثقلاً خروجاً عن الأصل وتباعداً منه . وعزا الأخرى إلى سيبويه، وهو أن فعالِ اطَّرَدَ بناؤها في مواضع وجب لها فيها البناء : منها وقوعها موقع فعل الأمر كقولهم : نَزَلِ بمعنى إنزِلْ ، ووقوعها موضع النداء ، كقولهم : يَا حَبَاتِ، وَيَا عَدَارِ ، فلما اطَّرَدَ هذا في فعال ، وكانت في هذه المواضع معرفة معدولة مؤنثة أُجْرِي عليها حكم ما كان من المعدول على لفظها ، وان لم تكن علة بنائه كعلتها^(٥) . ثم ردَّ تعليل المبرِّد ورجَّح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنَّ رأي المبرِّد عنده : "فيه دخل لأنه ليس كل ما اجتمع فيه ثلاث علل يمتنع من الإعراب"^(٦) . وعزَّزَ رده رأي قول المبرِّد ، وترجيحه قول سيبويه بقوله

(١) الكتاب : ٢٧٧/٣-٢٧٨ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥ ، وشرح السيرافي

للكتاب : ١١٣/٤-١١٥ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٨٥/٣ .

(٣) المخترع : ٤٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٦) المصدر نفسه .

: "ألا ترى أنك تقول : نِسْوَةٌ ضَوَارِبٌ وَشَوَاتِمٌ ، فلا تبنيهما وفيهما ثلاث علل : الصفة ، والجمع الذي لا مثال له في الواحد ، والتأنيث ، ونحوهن كثير في العربية"^(١) . وأوْدُ الإشارة إلى أن ثَمَّةَ نحاة قد سبقوا الأعلم في ترجيح قول سيبويه ومنهم الزجاج ، وكذلك تبعهم من المتأخرين السيوطي وأبو حيان^(٢) .

- العدول في النداء (في ذمّ الاناث حال النداء) :

وهذا نوع ثالث من أنواع العدول الأربعة على الوزن (فَعَالٍ) ، ويقع عن (فَاعِلَةٌ) و(فَعِيلَةٌ) و(فَعْلَاءٌ) إلى (فَعَالٍ)^(٣) ، نحو : يَا فَسَاقِ ، أَي : يَا فَاسِقَةً ، وَيَا خَبَاثِ ، أَي : يَا خَبِيثَةً ، وَيَا لَكَاعِ ، أَي : يَا لَكُعَاءَ . وهو الصفة المؤنثة ، ولم يَجِئْ في صفة المذكر ، وجميعها تستعمل من دون الموصوف ، وهي بعد ذلك على ضربين : إمَّا لازمة للنداء ، نحو : يَا لَكَاعِ ، ولا تجيء هذه اللازمة للنداء علماً للجنس ، وإمَّا غير لازمة ، وهي على ضربين : أحدهما ما صار بالغلبة علماً جنسياً ، كما في (أَسَامَةٌ) وهو الأكثر ، وذلك نحو : لَاقِ لِلْمَنِيَّةِ ، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يخلق به ، ثُمَّ اخْتَصَّتْ بالغلبة بجنس المَنَايَا . والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقيت على وَصْفِيَّتِهَا ، نحو : قَطَاطِ ، أَي : قَاطَةٌ كَافِيَةٌ^(٤) .

وقد حدّه سيبويه في الكتاب في ذكره لأنواع العدول على وزن (فَعَالٍ) قائلاً : "واسماً للوصف المنادى المؤنث كما كان فسق ونحوه مذكر ، وقد يكون اسماً للوصف

(١) المخترع : ٤٦ .

(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥-٧٦ ، والهمع : ٩٣/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٧٠/٣ ، والمقتضب : ٣٧٤/٣ ، وشرح الكافية : ١٩٥/٣-١٩٦ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٩-١٥٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١٩٦/٣ ، وشرح الأشموني : ١٦٨/٣ .

غير المنادى^(١) . وتابعه كلُّ من المبرد والزجاج وابن السراج^(٢) ، وقد تابع الأعلام الشنتمري هؤلاء النحاة مؤكداً وقوع هذا النوع من العدول في النداء ، كما وقع في الاعلام المؤنثة ، وأنه نظير (فُعَلُ) في المذكر ، جاء في (المخترع) : "وأما لكاع فوق في النداء معدولاً عن المؤنث كما وقع حذام في باب التسمية ، ونظيره من المذكر قولهم يا لُكَعُ ، كما أن نظير حذام عُمَرُ"^(٣) .

واستدلَّ الأعلام على بناء هذا المعدول ببناء المنادى المذكر بقوله : "قلما كان المنادى المذكر المفرد المعرفة مبنياً في النداء ، كان هذا المعدول المؤنث المعرفة أحقَّ منه بالبناء"^(٤) .

ثانياً : الإبدال والإعلال :

أ- الإبدال :

هو أن تقيم حرفاً مقام حرف آخر في موضعه ، إما ضرورة ، وإما صنعة واستحساناً^(٥) . نحو تاء (تراث) فهي بدل من الواو ؛ لأنها من (ورث) . وشرط الإبدال ألا يكون لأجل العوض ك(تاء عدة) فهي عوض من الواو في (وعد) وهذا ليس بإبدال ؛ لأن شرط الإبدال أن يقوم (المبدل) مقام (المبدل منه) ، ويحمل حركته، وأما العوض

(١) الكتاب : ٢٧٠/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٧٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥ ، والأصول في النحو : ٨٩/٢ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٧/١٠ ، والممتع في التصريف : ٢١٣/١ ، وشرح الشافية : ١٩٧/٣ ، والصرف وعلم الأصوات ، د. ديزيره سقال : ١٣٩ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، (أطروحة دكتوراه) : ١٢١ .

فهو أن تقيم حرفاً مقام حرف في غير موضعه^(١) . وقد أُطلق على الإبدال الذي يحصل في تاء الافتعال (أبداً قياسياً) ، إذ تبدل تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاؤه زائياً أو ذالاً أو دالاً^(٢) . وتبدل تاء الافتعال طاءً إذا كانت فاؤه أحد أحرف الاطباق الأربعة وهي (الضاد والصاد والطاء والظاء)^(٣) .

وقد تناول الأعلام الشنتمري عدداً من مظاهر الإبدال في كتابه (المخترع) سأعرضها :

- إبدال الهاء من الهمزة :

جاء في حديث الأعلام الشنتمري عن حروف الدعاء إبدال (الهاء) من (الهمز) في (هيا) إذ قال : "وهيَا ، وهي بمنزلة أيَا والهاء فيها مبدلة من الهمزة ، كما أبدلت في مُهَيِّمِن ، ومعناه مُؤَيِّمِن ، وهو بمعنى أمين ، وكما أبدلت في هَرَقْتُ ، والأصل : أَرَقْتُ ، وفي هِيَّاك والأصل إِيَّاك"^(٤) . ثمَّ علل هذا الإبدال بقوله : "وإنما أبدلت في هذه المواضع من الهمزة لخفتها وثقل الهمزة ؛ ولأنها اختها في المخرج

(١) ينظر : شرح المفصل : ٧/١٠ ، والصرف وعلم الأصوات : ١٣٩-١٤٠ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، (أطروحة دكتوراه) : ١٢١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٣٩/٤ ، وشرح المفصل : ١٠ / ، والجهود اللغوية والنحوية ، للحدادي ، رسالة ماجستير : ١٨٥ .

(٣) ينظر : شرح الشافية : ١٩٩/٣ ، وشذا العرف في فن الصرف : ١٤٨ ، والمهذب في علم التصريف : ٣١٥ .

(٤) المخترع : ٦٩ .

وبمنزلتها في الزيادة والبدل" (١) . والحديث عن إبدال الهاء من الهمزة قد ورد عند متقدمي النحاة ومتأخريهم ، إذ فصلوا الحديث عنه ، وذكروا له أمثلة وشواهد (٢) .

- إبدال الميم من الواو :

ذكر سيبويه أنّ هذا النوع من الإبدال قليل ، إذ قال : "وقد أبدلت من الواو في فم ، وذلك قليل" (٣) . وكذلك ورد عن النحاة من بعده فلم يمثلوا له إلا بلفظ الفم وحده وذكروا : "أن الأصل فيه (فَوْهٌ) عينه واو ، ولامه هاء ، يدلُّ على ذلك قولهم في التصغير : (فُؤِيهٌ) ، وفي التكسير : (أفَوَاهٌ) ، ووزنه (فَعْلٌ) بفتح الأول وسكون الثاني" (٤) . وقد تناول الأعلام الشنتمري هذا النوع من الإبدال في (المخترع) ، وذلك في حديثه عن علة إعراب الأسماء الخمسة بالأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) ، وحذف أواخرها في حال الافراد ، فتكون معربة بالحركات ، يقول الأعلام : "إلا نو مال وحده فإنّه لا يفرد من الإضافة لذلك ، وكذلك (فو زيد) إلا أن يبذل من الواو الميم. فيفرد حينئذ لقوة الميم بالحركة" (٥) .

- إبدال الهمزة من الياء :

-
- (١) المصدر نفسه .
 (٢) ينظر على سبيل المثال : الكتاب : ٢٣٨/٤ . "وأما الهاء ... وقد أبدلت من الهمزة في هَرَفَتْ ، وهَمَرَتْ ، وهَرَحَتْ" . وينظر : المقتضب : ٦٥/١ ، والمنصف : ١٤٤/٢-١٤٥ ، وشرح المفصل : ٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني : ٨٤/٤ .
 (٣) الكتاب : ٢٤٠/٤ .
 (٤) شرح المفصل : ٣٣/١٠ .
 (٥) المخترع : ٨١ .

ورد هذا النوع من الإبدال في الكتاب في (باب حروف البديل) إذ يقول سيبويه مكتفياً بالإشارة إليه من غير تفصيل : "ف(الهمزة) تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قِضَاءٍ وشِقَاءٍ ونحوهما"^(١) . وتابعه المبرد ، الذي أفرد باباً في (المقتضب) وسمّاها أيضاً (هذا باب حروف البديل) ، وممّا تناوله فيه هذا النوع من الإبدال قائلاً: "وأما الهمزة فإنها تبدل مكان كل ياء أو واو تقع طرفاً بعد ألف زائدة ، وذلك قولك: شِقَاءٌ وِغْرَاءٌ"^(٢) .

وقد تناول الأعلام الشنتمري إبدال الهمزة من الياء مفصلاً القول فيه ، ومن ذلك قوله : "والهمزة في عِلْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ مبدلة من ياء ، كرهوا ثبوتها متحركة طرفاً بعد ألف زائدة ، كما كرهوا ثبوتها في نحو : بِنَاءٍ وِرْدَاءٍ ، والأصل بِنَايٍ وِرْدَايٍ"^(٣) . ثم يعلل بعدها ثبوت الياء على أصلها بدخول هاء التانيث ، قائلاً : "ألا ترى أنها نُبُتَّتْ على أصلها إذ جاءت الهاء بعدها ، فخرجت إلى الكون ، فقالوا : دِرْحَايَةٍ ، ولو لم تكن بعدها الهاء لقليل دِرْحَاءٍ كما قيل : عِلْبَاءٍ"^(٤) . بعدها يُبيِّن الأعلام أصل الإبدال في الهمزة مُعَلَّلاً ، وذلك بقوله : "وألف التانيث ليست مُبدلة من واو ولا ياء ، وإنما هي في الأصل ألف ساكنة لو أُوقِعَ قبلها حرف مدٍّ هُمَزَّتْ إذ لا يمكن الجمع بين ساكنين ، ولم

(١) الكتاب : ٢٣٧/٤ .

(٢) المقتضب : ٢٠٠/١ .

(٣) المخترع : ٣٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٥ .

يحذف أحد الساكنين ، لئلاً يُشتبه الممدود بالمقصور...^(١) . وقد ردّد هذا الكلام بعض النحاة المتأخرين كابن يعيش ، وابن عصفور ، والأشموني وغيرهم^(٢) .

ب- الإعلال :

الإعلال اصطلاحاً : هو التغيير الذي يطرأ على أحرف العلة (الألف والواو والياء) وتُلحق بها (الهمزة) ، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى قلب الحرف أو حذفه أو إسكانه^(٣) . ومعنى الإعلال التغيير ، والعلة تغير المعلول عما هو عليه ، وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغييرها ، وهذه الحروف تقع في الأضرب الثلاثة ، الأسماء والأفعال والحروف^(٤) . فالاعلال: ظاهرة صرفية تعامل معها الدارسون وفق ما يطرأ على بنية الكلمة من حركة وسكون ، حذفاً أو قلباً ، أو نقلاً ، ممّا هيا لها أبنية ، إذ إنهم قد يخصون المعتل بالبناء ولا يخصون غيره^(٥) . ومن أنواع الاعلال التي وردت عند الأعلام الشنتمري ما اصطلح عليه الصرفيون (القلب المكاني) وهو ظاهرة لغوية تقوم على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يكون في المهموز والمعتل ، وقد جاء في غيرها قليلاً ، نحو : إِمْضَحَلَّ في إِضْمَحَلَّ ، اَكْرَهَفَّ في اِكْفَهَرَّ^(٦) . أو هو جعل حرف من حروف الكلمة مكان غيره جعل ذلك الغير مكان

(١) المصدر نفسه .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٠/٩-١٠ ، والممتع في التصريف : ٢١٧/١ ، وشرح الأشموني : ٨٨-٨٩/٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥٤/١٠ ، وشرح الشافية ، للرضي : ٦٦/٣ ، والصرف وعلم الأصوات : ١٣٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥٤/١٠ ، وتيسير الإعلال والإبدال : ٦ ، والجهود اللغوية والنحوية ، للحدادي : ١٧٨ .

(٥) ينظر : تيسير الإعلال والإبدال : ٦ ، والجهود التصريفية عند الجرجاني ، رسالة ماجستير : ٢٨٠ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤٦٥/٣ ، والمقتضب : ٢٩٠/١ ، والمزهر : ٣٦٧/١-٣٦٨ .

ذلك الحرف^(١) . والقلب المكاني سماعي يكتفى فيه بما ورد عن العرب، فلا يجوز إحداثه في كلمة لم يُسمع فيها إلا إذا أدى تركه إلى اجتماع همزتين^(٢) . وللقلب المكاني خمسة أنواع: تقديم (العين) على (الفاء) ، وتقديم (اللام) على (الفاء)، وتقديم (اللام) على (العين) ، وتأخير (الفاء) عن (اللام) ، وتقديم اللام الأولى على (العين) في غير الثلاثي^(٣) . وقد أورد الأعلام الشنتمري أحد هذه الأنواع من القلب وهو :

- تقديم (اللام) على (العين) :

عرض سيبويه لهذا النوع من القلب ، قال : "إنَّما قلبوا كراهية الواو والياء ، كما همزوا كراهية الواو والياء ، ومن ذلك قال الشاعر^(٤) :

وكلُّ خليلٍ راعني فهو قائلٌ من أجلك : هذا هامةٌ اليوم أو غد

وإنما أراد (رأني) ولكنه قلب^(٥) .

وقد ذكر الأعلام الشنتمري هذا النوع من القلب في أثناء شرحه للبيت (٣) من

القصيدة (١) :

كَيُوسُفَ لَمَّا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ وَقَدْ هَمَّ أَنْ يَعْرُورِيَ الذَّنْبَ أَحْجَمًا

"... فاستحيا منه بمنزلة يوسف ﷺ ، حين هم بامرأة العزيز فرجع عن ركوب

المعصية لما رأى برهان ربه ، وقوله رأى مقلوب راء ، ومعنى قوله (يعروري) أي

يركب الذنب وما يأتيه ومعنى أحجم وأججم كع وتأخر^(٦) . وقد ورد هذا المثال أعني :

(١) ينظر: الخصائص : ٧١/٢-٧٢ ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح

الفاخري : ٥٩ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ٢٤/١ ، وتصريف الأفعال والمصادر : ٦٤ .

(٣) ينظر : تصريف الأفعال والمصادر : ٦٥-٦٦ .

(٤) وهو كثير عزة والبيت في ديوانه : ١١١/١ ، وينظر : الكتاب : ٤٦٧/٣ .

(٥) الكتاب : ٤٦٧/٣ .

(٦) شرح الديوان : ١٥٢/١ .

: تقديم الهمزة على الألف في لفظة (رأى) عند جمع من النحاة المتأخرين وكذلك المعاصرين^(١) .

ثالثاً : النسب :

اسم ملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة ، كـ(هاشمي وبصري)^(٢) . وقد عني العلماء المتقدمون بدراسته فخصّوه بمباحث مستفيضة ابرزوا فيها دلالاته المعنوية ، واحكامه وما يطرأ على الاسم عند النسب إليه من تغييرات لفظية ومعنوية وحكمية^(٣) . جاء في شرح المفصل : "النسبة التي يقصدها النحويون ، ويُسمّيها سيبويه الإضافة"^(٤) ، هو ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك ، يقال : نَسَبْتُه إلى بني فلان ، إذا عَزَوْتُهُ إليهم ، فهي إضافة من جهة المعنى ، وان كانت مخالفة لها من جهة اللفظ"^(٥) .

فالنسب فيه ذكر المنسوب إليه وحده مع زيادة تدلُّ على النسب بإضافة ياء مشددة وكسر ما قبلها فيما قلّت حروفه أو كثرت ، نحو قولك في النسب إلى (هاشم) : هاشمي ، وإلى (واسط) : واسطي ، وإلى من يبيع الدقيق : دقيقي ، والغرض من النسب أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه ، أو من أهل تلك المدينة، أو الضيعة ، وفائدتها فائدة الصفة^(٦) . والنسب على قسمين : سماعي وقياسي ، يقول سيبويه : "فمنه ما يجيء على غير قياس ، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم ... قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء

(١) ينظر : الهمع : ٢٧٦/٦-٢٧٧ ، وتصريف الأفعال والمصادر : ٦٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٤٣٨/٣ ، وشرح الشافية : ٤/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٥٣/٣ ، والمقتضب : ١٣٣/٣-١٣٤ ، والأصول في النحو : ٦٣/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٥٣/٣ .

(٥) شرح المفصل : ٤٣٨/٣-٤٤٠ .

(٦) ينظر : أسرار العربية : ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٣٤٩/٣ ، وتوجيه اللمع ، رسالة ماجستير :

تماماً لم تُحدِث العرب فيه شيئاً فهو على القياس" (١) . وسأعرض لطبيعة ورود هذا المبحث في كتابي الأعم الشنتمري على وفق الآتي :

- اسم تُسب إليه :

الأسماء تنقسم في النسب على خمسة أقسام منها اسم يُسب إليه فسلم بناؤه (٢) .
ومنه ما جاء في (شرح الديوان) وذلك في شرح الأعم للبيت (٣٤) من القصيدة (١):

أشاح بِفِتْيَانِ الصَّبَاحِ فَأَكْرَهُوا صُدُورَ القَنَا الخَطِيَّ حَتَّى تَحَطَّمَا

قال : "القنا جمع قناة الرمح ، وصدوره ما وَلِيَ الأسنَّة ، والخَطِيُّ منسوب إلى الخَطُّ ، جزيرة بالبحرين كانت تُوقَد إليها سفائن فيها الرِّمَاح ، فُنُسِبَ كلُّ رمح إليها" (٣) .
وفي موضع آخر من (شرح الديوان) نسب الأعم نوعاً من الإبل إلى حَيٍّ من اليمن .
أورد ذلك في أثناء شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٣٢) :

إلى خَالِدٍ رَاحَتْ بِنَا أَرْحَبِيَّةٌ مَرافِقُهَا مَن عَنْ كَرَاحِهَا نَكَبُ

يقول الأعم : "الأَرْحَبِيَّةُ إِبِلٌ منسوبة إلى (أَرْحَب) ، حَيٍّ من اليمن ، والنكب المتجافية المفتولة من السير ... " (٤) .

- النسبة إلى "بنتٍ" و"أختٍ" :

أُخْتُفَ في النسب إلى (بنت) و(أخت) ، فذهب الخليل وسيبويه إلى ان القياس فيهما أن يقال : أَخَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ ، وذلك بأن تضيف ياء النسب بعد حذف التاء وَرَدَّ لام

(١) الكتاب : ٣/٣٣٥ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٦٣/٣ .

(٣) شرح الديوان : ١٥٢/١-١٥٣ ، وقد ورد في (العين : ١٣٦/٤) قول الخليل في باب الخاء والطاء : الخَطُّ أرضٌ تُنسب إليها الرِّمَاحُ ، يقال : رِمَاحٌ خَطِيَّةٌ .

(٤) شرح الديوان : ٣٨١/١ .

الكلمة إلى أصلها^(١) . وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ، ولا تحذف التاء ، فنقول : أُخْتِي وَبِنْتِي ، وألزمه الخليل أن يَنْسِبَ إلى هُنْتِ وَمَنْتِ ، باثبات التاء ، وهو لا يقول به^(٢) . وقد أنكر سيبويه ما ذهب إليه يونس ، بأنه ليس بقياس ؛ لأنه يلزمه في هذه الحالة إذا قال : أُخْتِي أن يقول هُنْتِي . وذلك ان التاء في (هَنْت) هي بدل من الواو^(٣) . وقد وافق بعض النحاة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه^(٤) . وقد رأى ابن جنِّي أن لرأي يونس ما يسوغه ، إذ قال : "... فقلت في الإضافة إليها بَنَوِي وَأَخَوِي ، كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها البتة ، نحو : حَمْرَاوِي وَطَلْحِي ، وَحُبْلَوِي ، فأما قول يونس بِنْتِي وَأُخْتِي فمردود عند سيبويه ، وليس هذا الموضوع موضوعاً للحكم بينهما ، وان كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوغه"^(٥) . وقد نسب الزمخشري إلى الأخفش في المسألة مذهباً ثالثاً إذ قال : "أما أبو الحسن الأخفش ، فإنه يرد الكلمة إلى أصلها عند ردِّ ما سقط منها ، فكأنه ينسب إلى (وَشِيَّة) فيقول : وَشِيِي ، كما تقول في (طَبِيَّة) : طَبِيِي"^(٦) . ولم يرتض قوله ورجَّح قول سيبويه قائلاً : "والمذهب ما قاله سيبويه ، لأن الشين متحركة ، والضرورة لا توجب أكثر من ردِّ الحرف الذاهب ، فلم يُحْتَجَّ إلى تغيير البناء"^(٧) . أمَّا موقف الأعلام الشنتمري في

(١) ينظر : الكتاب : ٣٦٠/٣-٣٦١ ، والتعليقة : ١٨٤/٣-١٨٥ ، وشرح المفصل : ٤٦٧/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٦١/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦١/٣ ، والمنصف : ١٣٩/٣ .

(٤) وهم : المبرد في المقتضب : ١٥٤/٣ ، وأبو علي في التكملة : ٢٥١ .

(٥) الخصائص : ٢٠٠/١-٢٠١ .

(٦) شرح المفصل : ٤٦٦/٣ ، وممن عزاه إليه ابن يعيش في شرحه : ٤٦٣/٣ ، والسيوطي في

همع الهوامع : ٣٦٦/٣ ، وينظر : شرح الاشموني : ٤٤٩/٣ .

(٧) شرح المفصل : ٤٦٦/٣ .

النسبة إلى (بُنْتُ وأُخْتُ) فَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ بما ذهب إليه يونس في تائهما ، قائلاً : "والدليل على أن التاء في هذين الاسمين كالحرف الأصلي ، أن بعض العرب يقول أُخْتِيُّ وَبُنْتِيُّ ، فينسب إليه على لفظه"^(١) . وعلل الأعلام الشنتمري ثبوت التاء في النسبة في (أُخْتُ وَبُنْتُ) وحذفها في النسبة في سائر التاءات ، بقوله : "ولا يقول أحد منهم طَلْحَتِيُّ وَلَا بُنْتِيُّ ، ألا ترى التاء في أُخْتُ وَبُنْتُ لا تعاقبهما ياء النسبة كما عاقبت سائر التاءات"^(٢) . وقد سَوَّغَ الأعلام ثبوت التاء في نسبة (أُخْتُ وَبُنْتُ) بأنَّها عوض من اللام المحذوفة ، في قوله : "وإنَّما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنزلة ، أنَّهم حذفوا لامها ، وغيرَوا أوائلها ، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ، وألحقوهما بالاسم الثلاثي الساكن الأوسط"^(٣) .

وخلاصة القول أنَّ التاء في النسبة إلى (أُخْتُ وَبُنْتُ) على مذهبين ، أحدهما : ترك التاء ورَدَّ الواو الذي هو لام الكلمة ، وإعادة الكلمة إلى أصلها الذي هو (فعل). والثاني : إثبات التاء^(٤) .

رابعاً : التصغير :

التصغير والتحقير واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه ، فهو حلية وصفة الاسم^(٥) . وقيل بأنه : "زيادة تدلّ على ان

(١) المخترع : ٢٥ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش : ٤٠٢ .

(٥) شرح المفصل : ١١٣/٥ .

مدلول المزيد فيه مُحَقَّرٌ" (١) . وقيل هو : "تغيير صيغة الكلمة ، لتحقيق فائدة ترتبط بمعناه اللغوي أو ثق ارتباط ، لأجل تغيير المعنى تحقيراً أو تقليلاً أو تقريباً أو تكريماً أو تلطيفاً" (٢) . وذكر سيبويه أن أمثلة التصغير ثلاثة هي : على (فُعَيْلٍ) ، و (فُعَيْعِلٍ) ، و (فُعَيْعِلٍ) (٣) .

وتابعه جمع من النحاة (٤) . أما ورود التصغير في كتابي الأعم فكان على النحو الآتي :

١- كرر أمثلة سيبويه الثلاثة ، قال : "وهو على ثلاثة أبنية : فُعَيْلٍ ، لكل اسم ثلاثي، وفُعَيْعِلٍ ، لكل اسم رباعي أو خماسي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِلٍ ، لكل ما زاد على الأربعة ورابعه حرف لين" (٥) . ثم مثل بالقول : "وتمثيل هذه هذه الأبنية : فُلَيْسٍ ، ودُرَيْهَمٍ ، ودُنَيْبِيرٍ ، فكل اسم مصغر لا يخلو من ان يكون على أحد هذه الأمثلة" (٦) .

٢- انه ذكر علة اختصاص الاسم بالتصغير ، وهو : "أنه مضارع للنعته ، وذلك أن قولك عُبَيْدٌ وَعُلَيْمٌ بمنزلة قولك : عَبْدٌ حَقِيرٌ ، وغلّامٌ صَغِيرٌ ، فلما كان النعت لازماً للاسم وكان التصغير مضارعاً للنعته لم يُتَّعَدَ به الاسم كما لم يتعد بالنعته" (٧) . ثم ذكر الأعم أنه لو اعترض أحد بالقول أن العرب قد قالت

(١) ينظر : شرح التصريح : ٥٥٩/٢ .

(٢) التعريفات : ٦٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤١٥/٣-٤١٦ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢٣٤/٢ ، والأصول في النحو : ٦٠/٣-٦١ ، والمنصف : ٨٨/٢ .

(٥) المخترع : ٥٧ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه .

قالت : ما أَحْيَيْسِنَ عَمْرًا ، وما أَمِيلِحَه ، فَصَغَّرَتْ : أَحْسَنَ وَأَمْلَحَ ، وهما فَعْلَانِ . ثم أجاب عنه بالقول : "فالجواب في ذلك : أنَّ فعل التعجب مضارع للاسم من جهة اللفظ ، وذلك أنه غير متصرف كما أن الاسم لا يتصرف ، وهو غير عامل ، ولا مجموع ، ولا مؤنث ، فنقصَ بذلكَ عن قوة الفعل من حيث العمل ، وكما نقص عمله زادت مُضارَعته للاسم قوة ، فلما كان فعل التعجب بهذه المنزلة ، وكان التصغير في كلامهم قد يستعمل على معنى تلطيف الشيء والإخبار عن قربه من النفس والاتصال بها ، أُدخل على فعل التعجب التصغير ، والمقصود في الحقيقة المتعجب منه لا الفعل . وجاز أن يُخص لفظ الفعل بذلك ؛ لأنه دال على المتعجب منه وسبب له ، والسبب قد يجري عليه في كلام العرب ما يجري على المسبب إليه ، فَصَغَّرَ فعل التعجب والمقصود بالتصغير المتعجب منه ، لهذه العلة ، ولا نظير له في الأفعال البتة"^(١) . وذكر بُعيد قوله هذا أن كلامه هذا مُخْتَرَعٌ ، أي لم يشر إليه أحد من النحاة . والحق ان النحاة المتقدمين سبقوا الأعم في ذلك ، ومنهم ابن الوراق فقد علَّلَ فعلية صيغة التعجب وإن تضمَّنت التصغير الخاص بالأسماء ، قال : "فإن قال قائل : فمن أين زعمتم أن (أحسن) في التعجب فعل ، وما تتكرون أن يكون اسماً لوجهين : أحدهما : أن التصغير يدخله ، كقولك : ما أُحْيَيْسِنَ زَيْدًا ..."^(٢) وقوله أيضاً : "وأما احتجاجهم بالتصغير فساقط ، وذلك أن فعل التعجب قد لزم طريقة واحدة ، فجرى في اللفظ مجرى الأسماء ، فأدخلوا عليه التصغير تشبيهاً بالاسم ، وليس يجب أن يكون الشيء إذا حُمِلَ

(١) المخترع : ٥٧ .

(٢) علل النحو : ٤٤٩-٤٥٠ .

على غيره لشبهه بينهما أن يخرج من جنسه ، إلا أن اسم الفاعل قد عملَ عملَ الفعل ، ولم يُخرجه ذلك أن يكون اسماً ، وكذلك فعل التعجب ، وإنْ صُغِرَ تشبيهاً بالاسم ، فلا يجب أن يكون اسماً ، ووجه آخر : وهو ان الفعل يدلّ على مصدره ، وإذا زادوا ياء التصغير أرادوا تحقير الجنس الذي وقع فيه التعجب ... " (١) .

- تصغير ما شدّ من الرباعي :

ذكر النحاة^(٢) أن ما شدّ من الرباعي اسمان هما : (قُدَيْمَةٌ ، وَوَرِيئَةٌ) ، تصغير (قُدَامٌ) و(وَرَاءٌ) .

وقد جاء في (المخترع) تصغير ما خالفَ بابَه من الظروف (قُدَامٌ) و(وَرَاءٌ) ولزومهما علامة التأنيث ، إذ يقول الأعلام : "ان قُدَامٌ وَوَرَاءٌ خالفنا بابهما في خروجهما إلى التأنيثِ دونَ سائر ظروف الأمانة ، ألا ترى ان الظروفَ مذكورة كلها، وتصغيرها بغيرِ هاء إلا قُدَامٌ وَوَرَاءٌ ، فإنهما مُؤنثانِ ، فلما خالفنا بابهما ووجب دخول التصغير عليهما لزمتهما علامة التأنيث ليشعر بتأنيثهما"^(٣) . وبعد كلامه على الهاء التي تكون في المؤنث الثلاثي للفرق بينه وبين المذكر ، يقول الأعلام : "واعلم ان قُدَامٌ وَوَرَاءٌ

(١) علل النحو : ٤٥١-٤٥٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢٧٢/٢ ، وشرح المفصل : ٤١٧/٣-٤١٨ ، وشرح الأشموني : ٤٢٩/٣ .

(٣) المخترع : ٢٧ .

شاذتان في تصغيرهما بالهاء كما شدّتا في تخصيصهما بالتأنيث من بين سائر الظروف" (١) .

- تصغير ما حذف لامه :

جاء في (المخترع) في حديث الأعم الشنتمري عن تصغير الاسم الثلاثي الذي حُذِفَ لامه ، إذ يقول : "وُحِصَّ بذلك التصغير دون غيره لأن من شأن التصغير أن يردّ الثلاثية المنقوصة ، نحو : يَدٍ وِدَمٍ إلى أصولها ، فيقال : يَدِيَّةٌ وِدْمِيٌّ ، فكما رُدَّ إلى يَدٍ وِدَمٍ ما وجب لهما في الأصل كذلك رُدَّ إلى جُمْلٍ وِدَعْدٍ ما يجب له من علامة التأنيث في الحكم" (٢) . والأعم الشنتمري هنا متابع سيبويه في ردّ الاسم الذي على حرفين إلى أصله جاء في الكتاب : "اعلم ان كل اسم كان على حرفين فصغرت رددته إلى أصله حتى يصير على فُعَيْلٍ" (٣) . ثم كرر ذلك في (باب ما ذهب لامه) قائلاً : "فمن ذلك دَمٌ ، تقول : (دُمِيٌّ) ، يدلُّك (دماء) على أنه من الياء أو من الواو ، ومن ذلك أيضاً يَدٌ ، تقول : (يَدِيَّةٌ) يدلُّك (أيدٍ) على أنه من ذوات الياء أو الواو ، وِدِمَاءٍ وأيدٍ دليلان على أن ما ذهب منهما لام" (٤) .

(١) المصدر نفسه : ٢٧ .

(٢) المخترع : ٢٧ .

(٣) الكتاب : ٤٤٩/٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٥١/٣ ، وينظر : المقتضب : ٢٣٥/٢ ، وشرح المفصل : ٤٠١/٣ ،

وشرح الاشموني : ٤٢٥/٣ .

- ما يستغنى عنه في التصغير :

ان كل اسم كان في أوله همزة وصل ، فإن همزته تسقط في التصغير ، سواء أكان الاسم تاماً أم ناقصاً . فمثال التام قولك في (انطلاق) و(اقتدار) : (نُطَيِّلِق) و(قُتَيِّدِر) ، ومثال الناقص قولك في (ابن) : (بُنِّي) وفي (اسم) : (سُمِّي) وفي (است) : (سُتَيِّهَة) حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأنها إنما دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن ، وما بعد الأصول في التصغير يكون أبداً مُحَرَّكاً ، فلم يُحتج إلى الهمزة ، ولمَّا حُذِفَتْ رُدَّ المحذوف ؛ لأن الباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كان حرفين^(١) . وقد تناول الأعلام الشنتمري في (المخترع) هذا النوع من التصغير ، في كلامه على ألف الوصل التي تدخل على الأسماء التي أولها همزة وصل ، في قوله : "قادخلت ألف الوصل عليها كما دخلت على الأفعال ، كأنهم قصدوا بتسكين أوائلها إلى أن يجدوا السبيل إلى إدخال ألف الوصل عليها ، فتكون كالعوض من المحذوف منها"^(٢) . ثم يستدل الأعلام على صحة تعليقه بما يطرأ على هذا النوع من الاسماء من تغيير أصابها في التصغير بردّ الشيء إلى أصله للاستغناء عن ألف الوصل . قائلاً : "والدليل على صحة هذا أنهم إذا صغروا هذه الاسماء ردّوا أواخرها في التصغير ؛ إذ كان التصغير يردّ الشيء إلى أصله ، فلما ردّوا أواخرها حرّكوا أولها ، فقالوا : سُمِّي ، وبُنِّي ، وسُتَيِّهَة"^(٣) . ثم أشار الأعلام إلى أن هذا القول من مخترعاته ، والحق أنّ سيبويه قد سبقه في ذلك ، إذ أفرد لهذا النوع من التصغير في كلامه على تصغير الاسم الرباعي باباً سمّاه (باب تحقير ما أوله ألف الوصل ...) قال فيه :

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤٥٠/٣ ، وشرح الأشموني : ٤٢٥/٣-٤٢٦ .

(٢) المخترع : ٥٤ .

(٣) المصدر نفسه .

"وذلك اِحْرَاجًا ، تقول : حُرِيْجِيْم ، فتحذف الألف؛ لأن ما بعدها لا بد من تحريكه ، وتحذف النون حتى يصير ما بقي مثل فُعَيْعِيْل" (١) . وفي (باب تحقير بنات الحرفين) يقول سيبويه : "اعلم أنّ كلّ اسمٍ كان على حرفين فحَقَّرْتَهُ رددته إلى أصله حتّى يصير على مثال فُعَيْلٍ" (٢) . وعن تصغير الاسم الثلاثي وردّه إلى أصله ، يقول سيبويه أيضاً : "... لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة ، فلو لم تَزِدْهُ لخرج عن مثال التحقير ، وصار على أقل من مثال فُعَيْلٍ" (٣) .

خامساً : المجموع :

- جمع الجمع :

هو كل ما جُمِعَ جَمْعاً مُكْسِراً أو مُصَحَّحاً ، أو ما هو اسم جنس أو اسم جمع بالنظر إلى ما يشبهه أو ما يقابله من المفردات ، ليجمع على ما يجمع عليه ذلك المفرد . وجمع الجمع ليس بقياس مطّرد ، فلا يُجمع كل جَمْع ، وإنما يوقف عند ما سمعوه من ذلك ، ولا يتجاوز إلى غيره (٤) . قال سيبويه : "واعلم أنه ليس كلّ جَمْع يُجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب : ألا ترى أنّك لا تجمع الفكر والعلم والنظر . كما أنّهم لا يجمعون كلّ اسم يقع على الجميع نحو : التمر ، وقالوا : التمران ، ولم يقولوا : أبرار (يعني جمع البر) ويقولون : مُصْران

(١) الكتاب : ٤٤٧/٣ .

(٢) الكتاب : ٤٤٩/٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : العين : ٤٠٢/٨ ، والكتاب : ٦١٨/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٦٨١/١ ، ودقائق التصريف : ٤٠٤ ، وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ ، وتصريف الأسماء والأفعال : ٢٢٣ ، والجهود التصريفية عند الجرجاني ، رسالة ماجستير : ١٠٨ .

ومَصَارِينُ ، كَأَبْيَاتٍ وَأَبَائِيَّتٍ وَبُيُوتٍ وَبُيُوتَاتٍ^(١) . ووافقهُ بعض النحاة^(٢) . في حين ذهب المبرد والرماني فيما عزي إليه^(٣) ، وابن السراج ، فأجازوا جمع بعض الألفاظ مثل (بُرّ) على (أَبْرَار) و(مُصْرَان) على (مَصَارِين) و(أبيات) وكل بناء^(٤) من أبنية الجموع ليس على مثال (مفَاعِل) و(مفَاعِيل) إذا اختلفت ضروبه ، وَرَكَّنُوا إِلَى الْقِيَاسِ^(٥) . أمَّا الأَعلَمُ الشنتمري فيبدو أكثر ميلاً إلى مذهب سيوييه وإن لم يُصرِّح بمنع القياس في كُلِّ جمع ، وإنَّما حكم عليه (بالقلَّة والنور) جاء في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٣٧) من القصيدة (٢٤) :

هَيْهَاتَ رَوْعٍ رَوْعِهِ بِفَوَارِسٍ فِي الْحَرْبِ لَا كَشْفٌ وَلَا أَعْزَالٌ

"الرَّوْعُ : النَّفْسُ ، يَقُولُ : وَقَعَ ذَلِكَ فِي رَوْعِي وَفِي خَلْدِي ، وَالْكَشْفُ الْمُنْهَزَمُونَ ، وَيُقَالُ الَّذِينَ لَا تَرَسَ مَعَهُمْ ، وَالْأَعْزَالُ جَمْعُ عَزَلٌ ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا سِلَاحَ مَعَهُمْ ، وَاحِدُهُمْ أَعْزَلٌ ، وَهُوَ عَلَى هَذَا جَمْعُ الْجَمْعِ"^(٦) . ويرى الأَعلَمُ جواز جمع الجمع على لفظ الواحد مشيراً إلى جمعه على وزن (فُعَل) بقوله : "ويجوز أن يكون الأَعْزَالُ جمعاً لأَعْزَلٍ على أن نتناول فيه معنى فاعل ، فيكون كصاحب وأصحاب ، كما تؤول فيه

(١) الكتاب : ٦١٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢٠٨/٢ ، ودقائق التصريف : ٤٠٤-٤٠٥ ، والهمع : ١٢٣/٦ .

(٣) ينظر : الهمع : ١٢٣/٦ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٣٢-٣٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢٧٩/٢ ، والكامل : ٧٠/٣ ، والأصول في النحو : ٣٢/٣ ، والهمع : ١٢٣/٦ ، وابن السراج وخلافه النحوي ، رسالة ماجستير : ٧٦ .

(٦) شرح الديوان : ٣٠٠/١ .

ذلك فجمع على (فُعَل) فقالوا : أَعَزَلْ وَعُزَلْ ، وهذا كله نادر وقليل^(١). وهذا ما نجده في كتابه الآخر (المخترع) فقد بيّن الأعلّم أن العرب استعملوا (أفْعَالٌ وَأفْعُلٌ) في الجمع وكذلك في المفرد ، إذ يقول : "فإن قال قائل : أليس أفْعَالٌ وأفْعُلٌ مختصّين بالجمع ... قيل له أفْعَالٌ وإن كان جمعاً فهو لأدنى العدد، والواحد أول العدد ، فما دنا منه فهو مضارع له ؛ ألا ترى أنّه قد جُمِعَ كما يُجمع الواحد في قولك : أفْوَالٌ وأقَاوِيلٌ ، وأنْعَامٌ وأنْعَائِمٌ ، وتُوصَفُ به النكرة التي هي أصل ، كما توصف بالواحد في قولهم : بُزْمَةٌ أعْشَارٌ ، وثُوبٌ أسْمَالٌ وأخْلَاقٌ ، وهذا النحو موجود في كلامهم"^(٢) . وقوله في جمع الجَمْعِ على وزن (أفْعُلٌ) : "...ويجمع كما يجمع الواحد ، كقولهم : أرْهُطٌ وأرَاهِطٌ ، فهو مضارع للواحد كما كان (أفْعَالٌ)"^(٣) . وأودّ الإشارة إلى ان المجمع اللغوي المصري ، قد أجازَ القياس في جمع الجَمْعِ مُطلقاً ، وهو ما ردّه الدكتور شوقي ضيف ، واقترح تعديل قرار المجمع اللغوي بالقول : "أرى تعديل قرار المجمع القائل بقياسية جمع الجمع مطلقاً ، بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، وبحيث تُقَصِّر القاعدة على جمع التكسير ، وأنه ينقاس جمعه ثانياً جمعاً مكسراً أو جمع مؤنث سالماً ، واقترح أن تصبح القاعدة العامة بهذه الصورة : ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسّر جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنث سالماً"^(٤) . وخلص إلى أنّ (جمع الجمع مقيس عند الحاجة) ، يتّضح من ذلك إفادة المناقشين في المجمع والدكتور شوقي ضيف من مذهب المبرّد ومن تابعه من القدماء .

(١) المصدر نفسه .

(٢) المخترع : ١٨-١٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩ .

(٤) تيسيرات لغوية ، د. شوقي ضيف : ٨٠ .

- الجمع السالم :

هو ما سلم فيه واحده من التغيير ، وتأتي بلفظه البتة من غير تغيير ، ثم تزيد عليه زيادة تدلّ على الجمع . كما فعل في التثنية ويقال له : جمع سالم ؛ لسلامة لفظ واحده من التغيير^(١) . ويُسمّى أيضاً بـ(الجمع الذي على حد المثني) ، أي : على طريقة المثني ؛ لأنّه أُعْرِبَ بحرفين : الواو والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنون زائدة تحذف للإضافة^(٢) . كما ان المثني أُعْرِبَ بحرفين : الألف والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنون زائدة تحذف للإضافة^(٣) . ويُسمّى هذا اللون من الجمع أيضاً بـ(الجمع الذي على هجائين) ؛ لأنّه يكون مرّةً بالواو والنون ، ومرّةً بالياء والنون^(٤) . والمجموع جمع السلامة على ضربين : مُذكر ومؤنث ، والمذكر يكون آخره في الرفع بالواو والنون ، نحو : الزيدون ، وفي الجر والنصب بالياء المكسور ما قبلها والنون ، نحو : الزيدين ، ونقول في جمع (هِنْدٍ) علماً لمؤنث : هِنْدَات ، بزيادة ألف وتاء . كما نقول في تثنيتهما : هندان ، بزيادة ألف ونون^(٥) .

وقد تناول الأعلام الشنتمري هذا الجمع في (المخترع) وأطلق عليه (المُسَلَّم) وأشار إلى أنواع الجمع في قوله : "اعلم ان الجمع ينقسم قسمين : قسم مُسَلَّم ، وقسم

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح ، للأزهري : ٥١١/٢ ، والهمع : ٦٧/١ ، ١٥١ ، وشرح الأشموني : ٥٩/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح : ٥١١/٢ ، وشرح الأشموني : ٥٩/١-٦٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، والهمع : ١٥٢/١ ، وشرح الأشموني : ٣٧١/٣ .

(٤) ينظر : شرح التصريح : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٥٩/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٥٤/١-١٥٥ .

مُكَسَّرٌ" (١) ، ويرى الأعلام معنى السلامة في هذا النوع من الجمع في سلامة لفظ واحده ، وقد عبّر عن الزيادة التي تلحق هذا الجمع بـ(علامة الجمع) ، وذلك في قولك : "ومعنى المسلّم أن تؤدي الاسم في حال جمعه سالماً من الزيادة فيه والنقصان إلا ما يلحقه في آخره من علامة الجمع التي هي واو ونون ، أو ياء ونون، أو ألف وتاء ، كقولك ، الزيدَيْنَ والهنداتُ والهنداتِ ، فهذا القسم يُسمّى مسلماً" (٢) ، وهنا نجد الأعلام الشنتمري أجمل القول في هذا الجمع مشيراً إلى الجمعين المذكر السالم والمؤنث السالم من خلال ما مثله لهم ، وعبّر عنهما بـ(القسم الواحد) عندما ذكر مُسمّيات هذا اللون من الجمع في قوله (فهذا القسم يُسمّى مسلماً) . ثم يعلل الأعلام التسمية الأخرى للجمع السالم ويذهب إلى ان هذه العلة توجب تبعية النصب للجر في هذا الجمع بقوله : "ويُسمّى جَمعاً على حدّ التنثية؛ لأنه مركب من لفظ الواحد بزيادتين تلحقان آخره كما كانت التنثية ، ولهذا وجب أن يكون نصبه تابعاً لخفضه في قولك : رأيتُ الزيدَيْنَ ، ومررت بالزيدَيْن" (٣) . ومفهوم الجمع السالم وقياسه عند الأعلام الشنتمري كمفهوم التنثية وقياسها مؤكداً ذلك في قوله : "والقول في هذا الجمع كالقول في التنثية ، فقسه عليها ، واعتل له بمثل علّتها" (٤) . والأعلام هنا متابع لسيبويه وغيره من النحاة في هذا الحكم (٥) الحكم (٥) . ثم يقول في موضع آخر من (المخترع) مبيّناً الفرق بينهما : "والذين أتوا بالعلامة أرادوا تأكيد الفرق وتقديم الدلالة ليقع في ذهن المخاطب أن المتكلم أخذ في

(١) المخترع : ٦٢ .

(٢) المخترع : ٦٢-٦٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٦٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣/٣٩٤ ، والمقتضب : ٢/١٨٨ ، والأصول في النحو : ٢/٤٢١ ،

والخصائص : ٢/٣٠٣ .

الإخبار عن اسم مثنى أو مجموع لا عن اسم مفرد" (١) . وللتمييز بين المثنى والمجمع في جميع أحوالهما ، يقول الأعلام : "... وأن ينظر في حركة تَعْيُنِ المثنى وتَبَيُّنِ المجموع ، في جميع أحوالهما ، فجعلت الألف علامة لرفع الاثنين دون الواو ؛ لأنه لو جعل بالواو على القياس لوجب أن يجعل النصب بالألف على القياس أيضاً؛ لأننا قد بدأنا بالقياس ، فيجب أن نختم به ، وجعل علم الخفض الياء على القياس إذ لا أشكال يقع فيه بين المثنى والمجموع لاختلاف حركتهما" (٢) . وبهذا تتضح رؤيا الأعلام ومفهومه لهذا اللون من الجمع وعلاقته بغيره ، وتتجلى أيضاً متابعته للقدمات ، والجديد في عرضه وهو طبيعة التعبيرات التي أطلقها من مثل (الجمع المسلّم) وبراعته في التعليل إذ نجده من خلال العلة يزيل الالتباس ويجلو الغامض .

- جمع التفسير :

الاسم المكسّر ما تغير فيه بناء واحده كـ(رِجَال) (٣) . قال ابن جنّي : "جمع التفسير : هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبنائه وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد الصحيح ، تقول : هذه دُورٌ وقُصورٌ ، ورأيت دوراً ... ومررت بقصورٍ" (٤) . وهو كذلك اسم يدلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير صورة مفردة تغييراً ظاهراً أو مقدراً ، فيتغير فيه بناء المفردة ، فيزيد أو ينقص أو تختلف فيه الحركات . وهو يعمّ

(١) المخترع : ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٦١ .

(٣) التعريفات : ٨٧ .

(٤) اللمع في العربية : ٧٦ ، وينظر : الخصائص : ٥٩/١ - ٦٠ .

من يَعْقِل وما لا يعقل ، نحو : (رِجَالٌ) و(أَفْرَاسٌ) ، والمذكر والمؤنث ، نحو : (هُنُود)

و(زَيْوُد) ^(١) . أمَّا الأعم الشنتمري فقد تناول هذا النوع من الجمع على وفق الآتي :

١- في البدء ، قال : "وأما الجمع المكسّر فحكمه أن يكون معرباً بالحركات، كما أعرب الواحد ؛ لأنها أسماء صيغت للجمع على حكم المفرد، ولم يقع فيها تركيب على لفظ الواحد كما وقع في التثنية والجمع الذي على حدّها" ^(٢) .
ولشبهه الجمع بالواحد كثرت أبنيته بل ان الأعم يوجب كثرة أبنيته واختلاف معانيه ، بقوله: "ولهذا وجب أن تكثر أبنية الجمع المكسّر ، وتختلف معانيه في القلة والكثرة والإبهام، كما كثرت أبنية الواحد ؛ لأنه في بابه نظير الواحد في بابه" ^(٣) .

٢- ثم بيّن معنى (المكسّر) في قوله : "ومعنى المكسّر أن تزيد في حروف الواحد ، وتنقص منه ، أو تغير حركاته وتجعله على غير صيغته ؛ ليعلم أنه جمع" ^(٤) . وضرب أمثلة لذلك : "فأما ما زاد فقولك : فُلُسٌ وأفُلُسٌ ، ودرَاهِمٌ ودرَاهِمٌ ، وكَلْبٌ وكِلَابٌ ، ونحو ذلك . وأما ما نقص منه فقولك : كِتَابٌ وكُتُبٌ ، ورسُولٌ ورسُلٌ ، وظُلْمَةٌ وظُلُمٌ ، ونحوه ، وأما ما تغير حركته فقولك : سَقْفٌ وسُقُفٌ ، وأسَدٌ وأسُدٌ" ^(٥) . وأردفه ببيان سبب تسميته بجمع (التكسير) بالقول : "وسمي تكسيراً لتغيير الواحد فيه وتكسيه عما كان عليه، كما سُمِّي الأول مسلماً لسلامة الواحد فيه وثباته على حدّه" ^(٦) .

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢١٩/٣ ، والهمع : ٨٧/٦ ، وشرح الأشموني : ٣٧٨/٣ .

(٢) المخترع : ٦٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٦٥-٦٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٦ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

٣- ثمَّ عرض الأعلام أبنية الجمع المكسَّر ، وذكر أن منه أبنية للقليل وأبنية للكثير
 ف : "أبنية أقل العدد أربعة : (أفعل) ، كقولك : أفلس وأعين وأزمن وألسن .
 و(أفعال) ، كقولك : أجمال وأحمال وأزمان وأزناد . و(أفعل) ، كقولك : أزمنة
 وألسنة وأزغفة وأحمرة . و(فعل) ، كقولك : فثية وغلمة وصبيبة"^(١) . ثم ذكر
 أن عدا هذه الأبنية فهي للكثير . ثم ختم كلامه بالقول : "وربما دخلت أبنية
 الكثير على القليل ، وأبنية القليل على الكثير اتساعاً واكتفاءً ببعض الجمع عن
 بعض حيث كان كله جمعاً"^(٢) . وأودَّ الإشارة إلى ان الأعلام الشنتمري في
 كتابه (شرح الديوان) قد أورد عدداً من جموع التكسير ولاسيما أبنية الكثير ،
 من غير أن يشير إلى أنها جموع تكسير"^(٣) .

(١) المخترع : ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : شرح الديوان : ١/١٤٦ ، ١٧٣ ، ٢١٨ ، ٢٦٩ ، ٣٠٦ ، ٤١٢ ، ٥٣٠ ، و٦/٢ ،

. ٢٠ ، ١٠٢ ، ٣١١ ، ٤١٤ .

المبحث الثالث

المباحث الدلالية

- توطئة :

تتصف اللغة العربية بسعة التعبير وكثرة المفردات ، وهي بطبيعتها لغة مرنة غنية بمعانيها ، قادرة على التعبير بأكثر من دلالة ، والبيان بأكثر من وجه ، والأصل في وضع الألفاظ ، أن يكون لكل معنى يجول بالخاطر لفظ يعبر عنه ، ويُعدّ علم الدلالة أو دراسة المعنى فرعاً من فروع اللغة المهمة ، وأحد عناصر البنية اللغوية ، وقد عرّفه علماءنا القدماء ، وتناول المحدثون دراسته في ميادين مختلفة^(١) . وقد عرّفها الشريف الجرجاني بأنها : "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال والثاني المدلول"^(٢) . أمّا الدلالة عند المحدثين فهي دراسة المعنى ، وهي : "ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو مُحَسَّ ، فالتلازم بين الكلمة ودلالاتها أمر لا بد منه للوصول إلى الغرض من الكلام"^(٣) . وقد أولى علماء العربية (علم الدلالة) عناية فائقة بما صنّفوا فيه من مصنفات ، وكان الأعلام الشنتمري واحداً من علماء العربية الذين حوت مؤلفاتهم موضوعات شتى ، ومن ذلك :

- الترادف :

-
- (١) ينظر : البحث الدلالي في التبيان ، اطروحة دكتوراه : ٦ .
 (٢) التعريفات : ١٠٤ .
 (٣) ينظر : البحث الدلالي في التبيان ، اطروحة دكتوراه : ٦-٧ .

ما اختلف لفظه واتفق معناه ، أو هو أن يدل لفظان أو أكثر على معنى واحد ،
 مثل : أسهَبَ ، وأطْنَبَ ، وأفرَطَ ، وأسرفَ ، وأغرَقَ ، بمعنى واحد^(١) . وقد تناول
 علماء العربية هذه الظاهرة ، ومن أمثلتها في الكتاب ما أورده سيبويه في باب سمّاه
 (باب اللفظ للمعاني) ، إذ يقول : "... واختلف اللفظين والمعنى واحد ، نحو : ذهب
 وانطلق"^(٢) . وكأنهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين ، وإن كان واحداً مجزياً ، أن يُوسَّعُوا
 في كلامهم وألفاظهم^(٣) . والأعلم الشنتمري أورد ألفاظاً تتدرج في ضمن ظاهرة الترادف
 ، في كتابه (شرح الديوان) ، وإن لم يطلق عليه اسم (الترادف) ، ومن ذلك ما جاء في
 شرحه للبيت (٣) من القصيدة (٤٦) :

بَدَتْ لِلنَّوَى أَشْيَاءٌ قَدْ خَلَتْ أَنَّهَا سَيِّبُذُ بِي رَيْبُ المُنُونِ إِذَا تَبَدُّو

"المنون الدهر والمنية أيضاً"^(٤) ، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد في شرح
 الأعلم للبيت (٥١) من القصيدة (٤٤) ، يقول الأعلم : "والصلُّ الداهية والحياة
 أيضاً"^(٥) .

- النحت :

(١) ينظر : المزهر : ٣١٦/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٤/١ ، والبحث الدلالي في نظم الدرر : ١٤٢ .

(٣) فقه اللغة : ٦٣ .

(٤) شرح الديوان : ٥٠٧/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٩٦/١ .

العرب تتحت من كلمتين كلمة واحدة ، وهو جنس من الاختصار ، وذلك (رجل عِبْشَمِيٍّ) منسوب إلى اسمين^(١) . وعَرَّفَه المحدثون الذين وقفوا على منحوتات كثيرة ، فصار النحت في اصطلاحهم : "أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً"^(٢) . وقد أطلق الخليل مصطلح (النحت) في كتابه العين قال : "فَبُنِيَ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ كَلِمَةٌ ، فَهَذَا مِنَ النَّحْتِ ، فَهَذَا مِنَ الْحِجَةِ فِي قَوْلِهِمْ : حَيْعَلٌ حَيْعَلَةٌ ، فَإِنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ (حَيٌّ عَلِيٌّ)"^(٣) . وعَبَّرَ الخليل عنها أيضاً بلفظة (الجمع) بقوله : "فهذه كلمة جُمِعَتْ مِنْ (حَيٍّ) وَمِنْ (عَلِيٍّ)... وهذا يشبه قولهم : تَعَبَشَمَ الرجل وتَعَبَّقَسَ ، ورجل عِبْشَمِيٍّ إذا كان من عبد شمس"^(٤) . وقد وردت في الكتاب إذ استعملها سيبويه^(٥) . وقد أورد الأعلام الشنتمري ألفاظاً تتدرج في ضمن ظاهرة النحت ، إلا أنه لم يطلق عليه هذا الاسم ، ومن ذلك ما جاء في (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٥) من القصيدة (١٠) ، فأورد النحت النسبي^(٦) بقوله : "وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ : بِلْحَارِثٍ وَبِلَعْنَبِرٍ ، يَرِيدُونَ بَنِي الْحَارِثِ وَبَنِي الْعَنْبَرِ"^(٧) . وأورد الأعلام النحت

(١) ينظر : الصاحبى فى فقه اللغة ، لابن فارس : ٢٧١ ، والمزهر : ٣٧١/١ .

(٢) الاشتقاق ، عبد الله أمين : ٣٩١ .

(٣) العين : ٦١/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٦/١ .

(٥) الكتاب : ٣٠١/٣ و ٤٤٧/٤ .

(٦) فقه اللغة : ٨٨/٨٩ ، ينقسم النحت فى اللغة على أربعة أقسام : النحت الفعلى ... والاسمى والنسبى والوصفى .

(٧) شرح الديوان : ٢٤٠/١-٢٤١ ، البيت :

أَلَا بَكَرَتْ مَعْدُولَةً حِينَ تَعْدُلُ تُخَوِّفَنِ مِ الْأَمْرِ مَا لَسْتُ أَجْهَلُ

الفعلي في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (١٠٤) بقوله : "اشْمَعُوا ، اسْرِعُوا ، وشمروا"^(١) .

- المشترك اللفظي :

هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر ، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة^(٢) . ومعنى الاشتراك أن تكون اللفظة لمعنيين أو أكثر^(٣) . ومن المشترك اللفظي ما يسمى بالوجوه والنظائر ، ومعنى الوجوه والنظائر : هو أن تكون الكلمة واحدة ، ذُكرت في مواضع من القرآن على لفظٍ واحدٍ وحركة واحدة ، وأريد بكل مكان معنى غير الآخر^(٤) . فالنظائر اسم الألفاظ ، والوجوه اسم المعاني^(٥) . وقد ذكره ذكره سيبويه في الكتاب ، وعبر عن المشترك في (باب اللفظ للمعاني) ، بقوله : "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"^(٦) ، وهذا المصطلح أورده الأعلام الشنتمري في كتابيه (المُخترع وشرح الديوان) بألفاظ تدرج ضمن ظاهرة (الاشتراك اللفظي) ولم يطلق عليه هذا الاسم ، وإنما أشار إليه فيهما ، ومن أمثله في (المخترع) قول الأعلام : "تحو قولك : عين فيصْلُح لعين النظر ، وعين الماء ، وعين القبلة ، وعين المطر ، وعين

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٢/٢ : البيت

فَاشْمَعُوا يُلْجِجُونَ دُؤُوبًا مَضْغًا لِلْكَلالِ فِيهَا أَيْضُ

(٢) ينظر : الصحابي : ٤٥٦ ، والمزهر : ٢٩٢/١ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، للضامن : ٦٦ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ .

(٥) ينظر : نزهة الأعين والنواظر ، لابن الجوزي : ٨٣ ، وفقه اللغة : ٦٦ .

(٦) الكتاب : ٢٤/١ .

الركبتين ، وعين القوم" (١) . وفي (شرح الديوان) ذكره عند شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (٤٦) :

لِيَالِينَا بِالرَّقْمَتَيْنِ وَأَهْلَهَا سَقَى الْعَهْدُ مِنْكَ الْعَهْدَ وَالْعَهْدَ الْعَهْدُ

"فالعهدُ الحفاظُ ومنه قولهم ما لفلان عهدٌ ، والعهدُ الوصية ، من قولهم عهدٌ إليَّ وعهدتُ إليه ، وأوصاني وأوصيته ، والعهدُ المطر ... والعهدُ الأمان ... والعهدُ اليمين ، وهذا كله عن أهل اللغة" (٢) .

- التماثل الدلالي :

ان علم الدلالة حديث النشأة نسبياً ، إذا ما قيس بفروع علم اللغة الأخرى ، وهو : العلم الذي يدرس المعنى (٣) . وبحوثه تشمل كل ما يتصل بدراسة الدلالة ، سواء أكانت هذه الدلالة خاصة باللفظ المفرد أم كانت خاصة بالجملة (٤) . والمقصود بـ(التمائل) : اجتماع لفظة مع أخرى في وحدة دلالية إذ (المثلُ) : "شبهُ الشيء في المِثَالِ والقَدْرِ ونحوه حتّى في المعنى" (٥) . ويذهب ابن فارس إلى أنّ أصول أصول المادة : "الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مثلُ هذا ، أي : نظيره" (٦) . فكلمة (مثلُ) بمعنى : سواء ، كما يذهب الجوهري في قوله : "مثلُ كلمة تسوية ، يقال : هذا مثلُهُ ومثْلُهُ ، كما يُقال شِبْهُهُ وشَبَّهُهُ

(١) المخترع : ١٠٧ .

(٢) شرح الديوان : ٥٠٩/١ .

(٣) ينظر : علم اللغة ، د. محمود السعران : ٢٩١ ، وعلم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر : ١٧ .

(٤) ينظر : علم الدلالة : ٣٦ ، وفي علم الدلالة ، د. عبد الكريم محمد جبل : ٢ ، والعلاقات

الدلالية بين ألفاظ الطبيعة ، رسالة ماجستير : ٢٠-٢١ .

(٥) العين ، مثل : ٢٢٨/٨ .

(٦) مقاييس اللغة ، مثل : ٢٩٦/٥ .

معنى^(١) . أما التماثل في الاصطلاح فيُراد به : "إثبات حكم واحدٍ في جزءٍ ؛ لثبوته في جزءٍ آخر لمعنى مشترك بينهما ، والفقهاء يسمونه : قياساً"^(٢) ، فالتماثل بين اللفظين كونهما مُتحددين تماماً في الدلالة ، إذ المماثلة : "لا تكون إلا في المتفقين ، فنقول : نحوهُ كـنحوهِ ، وفقههُ كـفقههِ ، ولوئهُ كلونهُ ، وطعمهُ كـطعمهِ . فإذا قيل : هو مثْلُهُ على الاطلاق ، فمعناه أنه يسدُّ مسدَّهُ ، وإذا قيل : هو مثله في كذا ، فهو مساوٍ له في جهةٍ ، والعرب تقول : هو مُثْلٌ هذا ، وهم أُمَيِّئًا لَهُمْ"^(٣) .

نخلص إذن إلى أن التماثل يعني : مُماثلة اللفظ للفظٍ آخر في المعنى من دون أن يكون بينهما فارق فيه ، والذي بيّنه فخر الدين الرازي فيما نقله عن الزركشي بقوله : "إنّ المثل هو الذي يكون مُساوياً للشيء في تمام الماهية"^(٤) . فإذا قيل في الاصطلاح اللغوي : (المُتماثل) أو (المُماثل) . فإنما يراد به معنى المساواة التامة في الدلالة . جاء في الصحاح : "قال الأصمعيّ : الملقُ مثلُ الملح ، وهو السير الشديد"^(٥) .

وعلاقة التماثل الدلالي بين الألفاظ نبّه عليها الأعلام الشنتمري في شرحه لديوان أبي تمام ، فقد أظهر فيه صوراً من التماثل يلمح ناظرها الشبه في معاني الألفاظ التي ماثل بينها ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (٨٠):

أوردتني العِدَّ الحَسِيفَ وَقَدْ أرى أتبرّضُ التَّمَدَّ البُكِيَّ تَبْرُضاً

(١) الصحاح في اللغة ، مثل : ١٨١٦/٥ .

(٢) التعريفات : ٤١ ، وينظر : معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. عليّة عزت عياد : ٢٠ ، والعلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١ .

(٣) الصحاح ، مثل : ١٨١٦/٥ ، وينظر : اللسان ، مثل : ١٣١/١٤ .

(٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤٩٠/١ ، والعلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١ .

(٥) الصحاح ، ملق : ١٨٠/٢ ، وينظر : العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١-٢٢ .

قال : "العِدُّ الماء الكثير ، والخسيف البئر الكثيرة الماء ، والتَّبْرُضُ المَصَّ ، يقول أغنيتني أشدَّ الغنى بعد أن كُنْتُ أنال القليل من معروف غيرك ، وضرب العِدُّ للماء الكثير ، والنَّمْدُ البُكِّيُّ مثلاً لقلته ، والنَّمْدُ الماء القليل والبُكِّيُّ مِنْهُ" (١) .

وقد تناول اللغويون هاتين اللفظتين من غير تماثل بهما ، إلا أنَّهم بيَّنوا دلالتهما ومن ذلك قولهم : "التمد الماء القليل يبقى في الأرض الجلد ويظهر في الشتاء ويذهب في الصيف" (٢) . ومن قولهم في البُكِّيِّ : "وقد بكأتِ الشاةُ : إذا قلَّ لبنها بكأً وبُكَاءً" (٣) .

وفي موضع آخر من (شرح الديوان) عرض فيه الأعلام صورة من التماثل الدلالي بين صفتين من صفات سلاح حربٍ لطالما تغنى به الشعراء ، وانماز بالصفات الكثيرة لأهميته آنذاك . إذ ورد في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (١٠٠) :

تَسْرِبَلُ سَرِبَالًا مِنَ الصَّبْرِ وَارْتَدَى عَلَيْهِ بِعَضْبٍ فِي الْكْرِهَةِ قَاصِلٍ

قال الأعلام : "السَّرِبَالُ القَمِيصُ ، والعَضْبُ القَاطِعُ ، والقَاصِلُ مِنْهُ" (٤) . جاء في التهذيب : "قال الليث : العَضْبُ : القَطْعُ ؛ يقال : عَضَبَهُ يَعَضِبُهُ ، أي قَطَعَهُ . والعَضْبُ : السيف القاطع" (٥) . وقد نقل ابن سيده في المخصص قول : "ابن السكيت : السكيت : صَارِمٌ أي قَاطِعٌ" (٦) ... وَسَيْفٌ قَاصِلٌ وَمَقْصَلٌ وَقَصَّالٌ قَطَّاعٌ" (٧) .

وقد ذكر اللغويون ما للسيف من دلالات ومعانٍ كثيرةٍ إلا أنَّهم لم يتناولوا ظاهرة التماثل اللغوية كما فعل صاحبنا . ولا بأس في أن نذكر مثلاً آخر للتماثل الدلالي في

(١) شرح الديوان : ١٥٥/٢ .

(٢) العين ، تمد : ١١٤/٢ .

(٣) المخصص ، باب ما همز وليس أصله الهمز : ٢٩٠/٣ .

(٤) شرح الديوان : ٢٤٨/٢ .

(٥) تهذيب اللغة ، عضب : ١٥٣/١ ، وينظر : الصحاح في اللغة ، عضب : ٤٧٦/١ .

(٦) المخصص ، الشق : ١٣٦/٣ .

(٧) المصدر نفسه ، باب نعوتها قبل تتلمها : ٤٧٦/١ .

(شرح الديوان) لتتضح أكثر براعة الأعلام الشنتمري فيما يعرضه من ظواهر لغوية ودلالات نبّه عليها وأثبت موسوعيته في درايته بمعاني ألفاظ العربية وقدرته على تجلية ما غمض منها ، ومن ذلك مماثلته لفظة (الأخرم) بـ(الأجدع) في شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (١) :

جُدِعَتْ لَهُمْ أَنْفُ الضَّلَالِ بِوَفْعَةٍ تَخَرَّمَتْ فِي غَمَائِهَا مَنْ تَخَرَّمَا

قال الأعلام : "الجُدْعُ قَطْعُ الأنْفِ ، ومعنى تَخَرَّمَتْ فُطِعَتْ واستأصِلَتْ ، والغَمَاءُ الشدّة ، وقوله (مَنْ تَخَرَّمَا) أي من انتمى إلى دين الخرمية وهم المجوس ... والأخرم مثل الأجدع إلا أنّه أقلُّ منه شيئاً"^(١) . جاء في الصحاح : "ورجلٌ أخرمٌ بينَ الخرمِ ، وهو الذي فُطِعَتْ وتَرَّةُ أنْفِهِ أو طرف أنفه ، لا يبلغ الجُدْع ، والأخرمُ أيضاً: المتقوب الأذن ..."^(٢) ، قال ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : "الجُدْعُ : قطع الأنف والأذن ونحوهما ، والجُدْعُ ما انقطع من مقادير الأنف إلى أقصاه"^(٣) . فالتشابه في المعنى بين (الأخرم والأجدع) أكدّه ابن دريد أيضاً^(٤) وكثير من اللغويين^(٥) . إلا أنّ الأعلام نبّه على ظاهرة ظاهرة (التماثل الدلالي) فيهما . وقد ورد (تماثل دلالي) بين لفظتي (الأخرم والأشرم) قال به أبو عبيد^(٦) : "وهي الخرماء ، ثابت ، وفيه الشرم وهو مثلُ الخرمِ شرم أنفه يشرمه شرمًا ، ورجل أشرم وامرأة شرماء"^(٧) . وفي ضوء ما تقدّم ثبت أنّ ظاهرة (التماثل الدلالي) تتبّه عليها المتقدمون فمائلوا بين الكثير من الألفاظ ومنهم الأعلام الشنتمري.

(١) شرح الديوان : ١٤٩/١ .

(٢) الصحاح ، خرم : ١٦٩/١ .

(٣) المخصص ، باب القطع للأشياء : ١٣٥/٣ .

(٤) ينظر : جمهرة اللغة ، ج-د-ع : ٢١٨/١ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة ، جده : ١٠٢/١ ، واللسان ، جده : ٤١/٨ .

(٦) ينظر : غريب الحديث ، لأبي عبيد : ٢٦٣/٤ .

(٧) ينظر : المخصص : ١٧٩/١ .

- التقابل الدلالي :

التقابل والمقابلة واحد ، ويراد بهما في اللغة المواجهة^(١) . جاء في العين :
 "لقيته قُبلاً ، أي : مُواجهة"^(٢) . أمّا التقابل في الاصطلاح فَيُعَرَّفُ بأنه : "وجود
 لفظتين تحمل إحداهما عكس المعنى الذي تحمله الأخرى ، مثل : الخير والشر ،
 والنور والظلمة ، والحُب والكراهية ، والصغير والكبير ، وفوق وتحت"^(٣) . وهو من
 الظواهر الدلالية المميزة في اللغات عامة واللغة العربية خاصة ، تقوم على أساس
 التقابل بين عناصر لغوية وتختلف هذه المواجهة تبعاً للمفاهيم التي تتسع لها ، إذ
 تتضمن دلالات متعددة تتضوي تحت الأصل اللغوي لِلْفُظَّةِ التَّقَابِلِ وهي : المُطَابِقَةُ ،
 والتَّضَاد ، والتَّنَاقُض ، والتخالف^(٤) . وقد ظهر مصطلح (التقابل الدلالي) في العصر
 الحديث ، ولا يعني ذلك أنه لم يكن معروفاً لدى اللغويين القدماء، بل عُرِفَتْ هذه
 الظاهرة قديماً ، فقد ذكر المبرّد أنّ : "من كلام العرب اختلاف اللفظتين لاختلاف
 المعنيين"^(٥) . إلا أنّهم كانوا يُعَبَّرُونَ عنها بألفاظ متعددة تندرج تحت مفهوم التقابل ،
 مثل : (ضِدّ ، تَقْيِض ، خِلَاف) والتقابل لديهم أن يضادّ لفظ لفظاً آخر أو يناقضه ،
 أو يغايره بالمخالفة^(٦) . لكنّ المعاصرين عنوا بهذه الظاهرة على نحو أكثر شمولاً

(١) لسان العرب ، مادة (قبل) : ٥٧/١٤ .

(٢) العين ، قبل : ١٦٦/٥ .

(٣) ظاهرة التقابل في علم الدلالة ، أحمد الجنابي ، (بحث) : ١٥ .

(٤) ينظر: الصناعتين: ٣٤٦ ، والبحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن ، أطروحة دكتوراه:

.١٤١

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٤/١ ، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : ٣٠٢ .

(٦) ينظر : التقابل الدلالي في القرآن الكريم ، رسالة ماجستير : ٢٠١ ، والبحث الدلالي في

التبيان في تفسير القرآن ، أطروحة دكتوراه : ١٤١ .

وتنوعاً . فبحثوا ما وراء التقابل من دلالات تقود إلى تقابلات ، ووضعوا له درجات تبعاً لوضوحه ودقة دلالاته ، وعدّوا التضاد أكثر أنواع التقابل دلالة على هذا الفن^(١) . ويأتي أسلوب التقابل على نوعين :

١- تقابل لفظي : تتقابل فيه ألفاظ مع ألفاظ أخرى على سبيل التضاد أو التناقض أو التخالف ، نحو : مقابلة الحق للباطل ، والعز للذلّ ، والموت للحياة ، وهو التقابل الأصلي والمتبادر إلى الذهن عند سماع أيّ من الطرفين المتقابلين^(٢) .

٢- التقابل المعنوي : ويكون في هذا النوع مقابلة معنى بآخر ؛ إذ يحمل لفظ على معنى لفظ آخر لما بينهما من المقاربة والمواشجة^(٣) .

والتقابل اللفظي ثلاثة أنماط رئيسة^(٤) : تقابل بالضدّ ، وبالنقيض ، وبالخلاف .

١- التقابل بالضدّ : وهو تقابل لفظين متضادين أحدهما عكس الآخر في المعنى ، مثل : الحبّ والبغض ، والإيمان والكفر ، والليل والنهار .

٢- التقابل بالنقيض : يختلف التناقض عن التضادّ في طبيعته وتركيبه ، ولكنّه يلتقي معه من حيث الخلاف ، فأصل التناقض جعل الشيء على خلاف ما كان عليه . وقد سمّاه البلاغيون ، طباق سلب ، وسمّاه المناطقة تناقضاً^(٥) .

٣- التقابل بالخلاف : للخلاف مفهوم عام يُراد به المخالفة والمغايرة ، ذلك أن الخلاف أو المخالفة لا يستوجب التضادّ أو التناقض ، فليس كلّ متقابلين متضادين أو متناقضين ، فقد يكونان مختلفين فقط^(١) .

(١) ينظر : ظاهرة التقابل الدلالي في اللغة العربية : ٥٠ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٢ .

(٢) ينظر : التقابل الدلالي في القرآن الكريم : ٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣-٥ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٣ .

(٤) ينظر : البحث الدلالي في إرشاد العقل السليم : ١٦٠ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٥ .

(٥) ينظر : التبيان : ٥٦٦/٢ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٧ .

- موقف الأعلام الشنتمري :

أدرك الأعلام هذه الظاهرة اللغوية وعُني بالتنبيه عليها في مواضعها من (شرح الديوان) وغالباً ما يشفع ذلك بالتعليل ، وله في ذلك ملاحظ ذات قيمة دلالية ، فقد التفت إلى التقابل اللفظي ، وكذلك بيانه العلاقات الدلالية بين الألفاظ ، إذ حوى شرحه للديوان طائفة من تحليلاته الدلالية التي تتدرج في التقابل الدلالي ، وقد عبّر عن هذه الظاهر بـ(الضدّ) في مواضع عدّة من (شرح الديوان) ، ودلّ الأعلام أيضاً على التقابل الدلالي بلفظة (خلاف) في موضع واحد فقط . ولم يصطلح على التقابلات المتناقضة بـ(النقيض) ، إنّما يندرج هذا النوع من التقابل الدلالي ضمن مصطلح (الضدّ) في شرح الأعلام لديوان أبي تمام . وسأحاول الوقوف على طائفة من تحليلاته الدلالية في ما أورده من تقابلات على النحو الآتي :

- التقابل بالضدّ :

تقدم القول أنه تقابل بين لفظين متضادين أحدهما عكس الآخر في المعنى ، مثل الحبّ والبغض ، وكان مصطلح الضدّ متداولاً بين اللغويين الأوائل ؛ إذ يُطلق على كل لفظين لا يمكن الجمع بينهما ، قال الخليل : "الشهيق ضدّ الزفير"^(٢) . وقد اعتمد طائفة من اللغويين والمفسرين على مصطلح الضدّ في تحديد دلالات الألفاظ المتقابلة ، وبيان الفروق الدلالية بين المترادفات والمتقاربات والمتناظرات والمتماثلات ، ومنهم ابن السراج^(٣) ، والرّماني^(١) ، وتابعهم في ذلك الأعلام الشنتمري الذي عدّ التضادّ نوعاً من المقابلة ، جاء في شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٥٩) :

(١) ينظر : المصباح المنير ، (خلف) : ١٦٢/١ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٨ .

(٢) العين ، شهق : ٣٦٠/٣ .

(٣) ينظر : الاشتقاق : ٥٢ .

يَوْمَ أَفَاضَ جَوَىَّ أَغَاضَ تَعَزَبًا خَاضَ الْهَوَىَّ بَحْرِيَّ حِجَاهُ الْمَزِيدِ

قال : "... ذلك اليوم أكثر من الجوى حتى فاض وفاض العزاء فذهب ،
والغيض ضدّ الفيض" (٢) .

قول الأعلام الغيض ضدّ الفيض أراد المقابلة بين لفظين متضادين في المعنى .
فالغيض القليل والفيض الكثير ، جاء في الصحاح : "غاض الماء يغيض غيضاً ، أي
قلّ ونضب ، قال الأخفش : وقولهم : أعطاه غيضاً من قيض ، أي قليلاً من كثير" (٣) .
والتقابلات بالضدّ لدى الأعلام كثيرة في شرحه لديوان أبي تمام ، وهي تقترن
بوقوفه عند الألفاظ المتناظرة والمتقاربة والمترادفة ، فقد عدّها أساساً من أسس التفريق
الدلالي لديه ، ومن أمثلة ذلك شرح الأعلام للبيت (٢١) من القصيدة (٣) :

جَرَى لَهَا الْفَالُ بَرَحًا يَوْمَ أَنْقَرَةَ إِذْ غُودِرَتْ وَحَشَةُ السَّاحَاتِ وَالرَّحَبِ

قال : "انقرة بلدة من بلاد الروم ، وهي التي مات فيها امرؤ القيس ، وكانت قد
فتحت قبل عمورية ، والبرح من البرح وهو ضدّ السانح ، فالبارح يتشاءم به وهو
الظبي يأخذ من مياسر الرامي إلى ميامنه فلا يُمكنه رميه حتّى يدور له ، والسانح يأخذ
ميامنه إلى مياسره فيتيسر عليه رميه من غير أن يدور له فضرته العرب مثلاً لليمن ،
وضررت البارح مثلاً في الشؤم والشرّ ، فيقول جرى لعمورية الشيء الذي قيل لها به
بارحاً لا سانحاً حين افتتحت أنقرة وخرّبت فتركت موحشة الأقبية والرحاب" (٤) . وهنا بدأ

(١) ينظر : منهج الطوسي في تفسير القرآن : ٢٨٨ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٦ .

(٢) شرح الديوان : ٥٦/٢ .

(٣) الصحاح ، غيوض : ٣٠/٢ .

(٤) شرح الديوان : ١٧٥/١ .

الأعلم شرحه بإشارات تاريخية مهمة تُظهر لنا سعة علمه وتتنوع قدراته ، بعدها يفرّق بين لفظتين متضادتين فالسُّنْحُ بالضمِّ اليُمن والبركة^(١) ، والبرح الشدّة والأذى^(٢) .
وبعد هذه التفرقة الدقيقة بين الألفاظ المتقابلة يُقدّم الأعلم تقابلاً دلاليّاً بين صورتين متضادّتين يكون التقابل عنصراً أساسياً في بنائها ويلمح فيهما موقفاً نفسياً معيّناً يتجلّى أثره في المستوى الشعوري للمتلقّي لما تحمّله كلّ صورة من دلالة وأثر جعل العرب تتخذ هذا التقابل مَضْرِباً للمثل في اليُمن والنشأم الذي بيّنه الأعلم . وقد أورد أصحاب المعاجم قول ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ) : "وسنح لي الطّبيّ يسنح سُوحاً بالضمّ إذا مرّ من مياسرك إلى ميامنك وهو ضدُّ برح ، وفي مجمع الأمثال للميداني (من لي بالسّانح بعدّ البّارح) أي بالمبارك بعد الشؤم"^(٣) .

– التقابل : بالنقيض :

لم يصطلح الأعلم على التقابلات المتناقضة بمصطلح (نقيض) ، إلا ان ما أورده من المتناقضات تتدرج ضمن استعماله مصطلح (ضدّ) ، ومن أمثلة التقابلات بالنقيض عند الأعلم ما أورده في شرح للبيت (٥) من القصيدة (١٦) :

وَإِسَاءَاتِ ذِي الْإِسَاءَةِ يُذَكَّرُ نَكَ يَوْمًا إِحْسَانَ ذِي الْإِحْسَانِ

قال : "يقول إساءة المسيء تذكرك إحسان المحسن لأن الشيء يتبين بضده"^(٤) ، وبذلك يُعبّر الأعلم على هذا النوع من التقابل الدلالي بالضدّ ، وهذا ما نجده عند اللّغويين الأوائل ، قال الخليل : "والمحاسن من الاعمال ضدّ المساوي ، قال الله عزّ

(١) ينظر : تاج العروس ، سنح : ١/١٦٢٨ .

(٢) ينظر : الصحاح ، برح : ١/٣٧ .

(٣) ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني : ٢/٣٠١-٣٠٢ ، وتاج العروس ، سنح : ١/١٦٢٨ .

(٤) شرح الديوان : ١/٢٧١ .

وجلّ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(١) أي الجنة وهي ضدُّ السوءى^(٢)، وفي معجم القاموس المحيط اصطلح عليه بالضد أيضاً : "والسوأى ضدُّ الحُسنى"^(٣) .

في حين عبّر آخرون عنه بالنقيض قال الجوهري : "سَاءَهُ يَسُوءُهُ سُوءًا ، بالفتح ، ومساءةً ومسائيةً : نقيض سرّه ، والاسم السوءُ بالضم ... وأساء إليه : نقيض أحسن إليه ، والسوأى نقيض الحُسنى"^(٤) . وتكرر التعبير بالنقيض في اللسان^(٥) ، وتاج العروس^(٦) . فقد اصطلحا على تقابل هذين اللفظين بمصطلح (نقيض) وبذلك يتّضح ان مفهومي (ضد) و(نقيض) واحد في تقابل الألفاظ ودلالاتها عند الأعلام والمتقدمين . وقد سبقت الإشارة بالقول أنهما يختلفان في طبيعتهما وتركيبهما ويلتقيان من حيث الخلاف .

– التقابل بالخلاف :

تقدم القول إنّ للخلاف مفهوماً عاماً يراد به المخالفة والمغايرة . وقد فرّق الأعلام بين الخلاف والتضادّ ، إذ وقف عند هذا النوع من التقابل واصطلح عليه حين قابل بين لفظتي (السدّ) و(النَّعْر) في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (١) :

(١) يونس : ٢٦ .

(٢) العين ، حسن : ١٤٣/٣ .

(٣) القاموس المحيط ، سواً : ١٢/١ .

(٤) الصحاح ، سواً : ١٢/١ .

(٥) ينظر : لسان العرب ، سواً : ٩٥/١ .

(٦) ينظر : تاج العروس ، سواً : ١٣٩/١ .

لَقَدْ أَصْبَحَ الثَّغْرَانِ سَدَّيْنِ بَعْدَمَا رَأَوْا سُرْعَانَ الذُّلِّ فَذَا وَتَوَامًا

قال الأعلام : "الثَّغْرُ ما ولى بلاد العدو من بلاد المسلمين فخيف الناس منه ، والسدُّ خلاف الثَّغْر ، والسداد ما يسدُّ به الثَّغْر ، يقول لَمَّا وُلِّيَ هذا الممدوح أَمَرَ الثَّغْرَ حَصْنَهُ وجعله سَدًّا مَنِيعًا بعدما كان أهله قد رأوا إذلال العدو لهم مسرعاً فَذَا أي قليله وكثيره مسرع إليهم واقع بهم ، وأراد بالثغرين ثغر المشرق الأدنى وثغر المشرق الأقصى" (١) .

نلمح مفهوم الخلاف ودلالته التقابلية في قول الأعلام (حصنه وجعله سداً منيعاً) فالمغايرة والخلاف حصل بهذا التحصين الذي غَيَّرَ الثَّغْرَ إلى سدٍّ منيع ، يتضح لنا من ذلك إمام الأعلام الشنتمري بدلالة الألفاظ ومعانيها ودقة اختياره وتفريقه بين المتضادِّ والمختلف من التقابلات الدلالية ، وكذلك موافقة ما يفسره ويبينه من دلالات ومعانٍ لتفسير وبيان اللغويين القدماء ، قال ابن دريد : "الثَّغْرُ : موضع المخافة بين العدوِّ والمسلمين" (٢) . وجاء في تهذيب اللغة : "أصل الثَّغْرُ الكسر والتلم، وقد ثَغَرْتُ الجِدَارَ إذا تَلَمَّتُهُ، ومنه قيل للموضع الذي يخاف منه اندراء العدوِّ في جبل أو حصن ثَغَرَ لانثلامه وإعواره حتَّى يُمَكِّنَ العدوَّ الدخول منه" (٣) .

مما تقدّم يتَّضح ان الأعلام الشنتمري قد عُنِيَ بهذا النوع من أنواع الدلالة اللغوية وقد أظهر في شرحه لديوان أبي تمام ما للتقابل الدلالي من فاعلية وقدرة كبيرة على إبراز دلالات الألفاظ والتعابير ، ولاسيما في الأسلوب الشعري الذي اتَّسم بسمة واضحة بإيراد تقابلات لفظية ظاهرة من خلال ورود المعنى المقابل ، فقد حفل شرح الديوان بكثرة إيراد التقابلات ، متَّخذاً من هذا الأسلوب وسيلة لتفسيره معاني الألفاظ وتبيانها

(١) شرح الديوان : ١٤٨/١ .

(٢) جمهرة اللغة ، ث-ر-غ : ٢٠٢/١ .

(٣) تهذيب اللغة ، ثغر : ٦٨/٣ .

بشكل دقيق ، وذلك بإيراده المعنى المقابل ؛ لإظهار المعنى المراد ، وقد اصطلح عليه الأعلام بمصطلحات عرفت لدى القدماء بدلالاتها على التقابل ، وهي : ضد أو نقيض أو خلاف .

الفصل الرابع المباحث النحوية في كتابي الأعم الشنتمري

- المبحث الأول : مباحث الاسماء .
- المبحث الثاني : مباحث الأفعال .
- المبحث الثالث : مباحث الحروف .

الفصل الرابع

المباحث النحوية في الكتابين

- توطئة :

اعتنى الأعلام الشنتمري كغيره من العلماء بالنحو ، إذ حوى كتاباه (المخترع وشرح الديوان) مباحث على قدر من الأهمية في علم النحو . وأود الإشارة هاهنا إلى أن هذه المباحث النحوية جاءت مبنوثة في الكتابين ، وقد سبقت الإشارة في التمهيد إلى أن (المخترع) رتبه الأعلام على ثلاث مقالات في : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ولذلك أحاول أن أقف على ما عرضه الأعلام في كتابيه من مسائل تتضمن مباحث نحوية ، مرتباً إياها على وفق ترتيب الأعلام ، وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول

مباحث الأسماء

أولاً : اسم الإشارة :

هو : اسم مظهرٌ دلّ بإيماءٍ على حاضرٍ أو من نزل منزلته^(١) . ومن المعلوم أنّ أسماء الإشارة من المعارف ، قال سيبويه : "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه ، وهذان وهاتان ، وهؤلاء ... وإنما صارت معرفة ؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"^(٢) . والأصل فيها أن يشارَ بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة^(٣) .

- موقف الأعلام الشنتمري :

١. يرى الأعلام أنها من الأسماء المبهمة وإن فيها معنى الإشارة وتقع على من يعقل وما لا يعقل ، ولهذا أوجب لها البناء ، جاء ذلك في (المخترع) في حديثه عن (هؤلاء) ، قائلاً : "فأما هؤلاء فوجب له البناء من حيث كان اسماً مبهماً يقع على من تُشير إليه من جماعةٍ من يعقل وما لا يعقل ، ولتضمّنه معنى الإشارة ، وانتقاله من أن يكون اسماً مشيراً إذا فارق الحضرة ، وهو خارج بهذه الأحوال عن أصول الأسماء المتمكنة ، فبني لذلك"^(٤) .

٢. علّل الأعلام وجوب بناء (هؤلاء) على الكسر لالتقاء الساكنين ، في قوله : "وكان حقه أن يكون ساكناً ، فالتقى في آخره ساكنان ، فوجب التحريك . وخصّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، ولم يكن قبل آخره حرف يستقل

(١) كتابان في حدود النحو : ٧٣ .

(٢) الكتاب : ٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ١٤٢/١ ، ومعاني النحو : ٨٢/١ .

(٤) المخترع : ٤٥ .

بعده الكسر ، كالياء في دَيْن والواو في سَوَف ، فلم يتجاوز الكسر إلى غيره^(١)

٣. ولم يحصر الأعلم علة بناء (هؤلاء) بشبه الحرف وإنما اختار عللاً أخرى لبنائه منها الإبهام ، فقال : "ووقعت هؤلاء لكل جماعة من مذكر ومؤنث بلفظ واحد ، ولم يفرق بينها كما فُرِّق في قولك : هذا وهذه وهذان وهاتان ، لأن هؤلاء في معنى جمع وجماعة ، والجمع والجماعة يقعان على كل جمع مذكر أو مؤنث ، فاستوت الجماعتان فيهما من مذكر ومؤنث لذلك"^(٢) . وقد ذكر أستاذنا المشرف أن بناء (أولاء) عند سيبويه كعلة بناء (خمسة عشر وحادي عشر) في حديثه عن (علة البناء في الأسماء) وما نُسب إلى سيبويه ، إذ يقول : "وكذلك علة (الشبه المعنوي) والتي تظهر في قوله : وجعل كأولاء ، إذ كان مُوافقاً له في أنه مبهم يقع على كل شيء ؛ ف(حادي عشر) مشابه لـ(أولاء) من حيث المعنى لكونهما يصلحان أن يقعا على شيء ؛ لأنَّهما مبهمان"^(٣) . وهذا ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري متابعاً سيبويه إذ انه لم يحصر علل بناء (هؤلاء) في (علل شبه الحرف) فقد أوجب الأعلم بناء (هؤلاء) لإبهامه وعلل أخرى سبقت الإشارة إليها .

ثانياً : الاسم المبني على السكون :

من الأسماء المبنية على السكون : كَمَ وَمَنْ وَإِذْ ، تقول : بِكَمْ رَجُلًا مَرَرْتَ ؟ وَكَمْ رَجُلًا جَاءَكَ ؟ وَكَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ ؟ فتختلف العوامل ، ولا يختلف الآخر كما

(١) المخترع : ٤٥-٤٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٣) نحو سيبويه في كتب النحاة ، أطروحة دكتوراه : ١٠٢ ، وينظر : الكتاب : ٢٩٧/٣-٢٩٨ .

اختلفَ آخِرُ الْمُعْرَبِ حَيْثُ اختلفَ العاملُ^(١) . وقد نَبَّهَ الأَعْلَمُ الشنتمري على أصل البناء على السكون في علتين يتجلى فيهما براعته في التعليل ، الذي انماز به كتابه (المخترع) فقد جاء فيه : "المَبْنِي بُنِيَ على السكون ، وهذا هو الأصل في كلِّ مَبْنِي . وإِنَّمَا كان السكون أصلاً فيه ؛ لأن الحركة زائدة في الكلمة ، والزيادة إِنَّمَا تتكَلَّفُ لفائدة ما ، فإذا لم تُفدنا الحركة في المبني إعراباً يُفِيدُنَا معنى ما ، فلا حاجة بنا إلى تكَلَّفِ ما لا يُحْتَاجُ إليه من الحركة ، والسكون أخفُّ من التحرك ، فهو أولى بال لزوم منه"^(٢) ، والعللة الأخرى يُوجب فيها الأَعْلَمُ أصل البناء على السكون لِضِدِّهِ الإعراب ، في قوله : "وعلة ثانية تُوجب للمبني السكون في الأصل ، وهي أَنَّ البناء ضِدُّ الإعراب ، فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة ، وجب أن يكون البناء بالسكون ؛ لأنَّ السكون ضِدُّ الحركة"^(٣) .

أما موقف الأَعْلَمُ من الأسماء المبنية على السكون فإنه يتمثل في الآتي :

١- ذكر الأَعْلَمُ طائفة من الأسماء المبنية على السكون، وقد مثَّل لها ، ويرى أن علة بناء هذه الأسماء هي مضارعتها الحرف ، قائلاً : "ومثال المبني على السكون من الأسماء : مَنْ وَمَا وَكَمْ وَقَطْ وَإِذْ وَإِذَا وَمَتَّى وَأَتَّى وَيَأْ وَيَأْ وَيَأْ ، من قولك : تَأْ هِنْدٌ ، والمعنى : هَذِهِ هِنْدٌ ، وَالَّذِي وَالَّتِي ، ونحو ذلك ، فكلُّ هذا البناء لمضارعته الحرف"^(٤) .

٢- فَسَّرَ الأَعْلَمُ مضارعة الاسم (مَنْ) للحرف في ثلاثة موارد نحوية :

(١) الإيضاح : ٢٣٠ .

(٢) المخترع : ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه : ٣٨-٣٩ .

أحدها : وقوعها موقع الحرف في الاستفهام وتضمّنها معنى الحرف ، قال : "قَامًا مَنْ فضارعت الحرف بوقوعها موقعه في الاستفهام ، وتضمّنها لمعناه في قولك : مَنْ عِنْدَكَ ؟ وما أشبهه ، والمعنى : أَفَلَا نُنْ عِنْدَكَ ؟" (١) .

والثاني : مضارعتها له في الشرط : "تَحُوْ تلك المضارعة في قولك : مَنْ يَأْتِي آتِه ، والمعنى : إِنْ يَأْتِي أَحَدٌ آتِه ، فنابت مناب إِنْ في الشرط ، كما نابت مناب الألف في الاستفهام" (٢) .

الثالث : صلتها لنقصانها : "وضارعت (الذي) في الصلة حيث كانت ناقصة لا تتم إلا بصلتها ، فكانت كبعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يُعرب ؛ لأنَّ الإعراب إنّما هو تابع اللفظ التام الذي حصل معنى المسمى ، فلما كانت (مَنْ والذي) وما أشبههما من الموصولات كبعض الكلمة لا يتمّ معناهما إلا بغيرهما صاروا مثل حرف المعنى الذي لا يتمّ بنفسه حتّى يتعلق معناه بغيره ، فَبُنِيَا لذلك" (٣) .

ثالثاً : التمييز :

هو : اسم نكرة متضمّن معنى (مِنْ) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة (٤) . ويُعرف عند النحاة باسم التمييز ، والمُمَيِّز ، والتفسير ، والمُفَسِّر ، والتبيين ، والمُبَيِّن (٥) . وهو على ضربين (٦) :

(١) المخترع : ٣٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٦٠١/١ ، وشرح الحدود النحوية ، للفاكهي : ١١٥ .

(٥) ينظر : حاشية الأجرومية : ١٠٥-١٠٦ ، والهمع : ٦٢/٤ ، ومعاني النحو : ٧٤٥/٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٩/٢ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم : ١٣٥-١٣٦ .

- ١- مُبين إبهام ذات ، وهو الواقع بعد المقادير وشبهها وبعد الأعداد .
- ٢- مبين إبهام نسبة ، وهو ما يبيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله ، أو مفعوله .

- وتلخص تناول الأعلام الشنتمري لهذا الموضوع بالآتي :

١- عني الأعلام الشنتمري بالاسم المبين لإجمال الذات الواقع بعد المقادير من الممسوحات أو المكيلات أو الموزونات أو الأعداد ، وكذلك المبين لإجمال النسبة ، في حديثه عن المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف ، قائلاً : "ومن المعاني اللازمة أن يكون تمييزاً لمقدار مبهم أو ما ضارع المقدار ، وأن يكون مفعولاً لم يكن القصد أن يخبر عنه ، كقولك في تمييز المقدار : عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَعَشْرَةُ أَرْطَالٍ لَحْمًا ، وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابًا ، فالدرهم ، واللحم ، والسحاب ، تميزات للمقادير المبهمة الأنواع"^(١). ومبين النسبة أكثر ما يكون من التمييز محولاً عن فاعل أو مفعول ، يقول الأعلام : "وأما المفعول فقولك : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَرَكِبْتُ جَمَلًا ، وَفُدْتُ فَرَسًا"^(٢).

٢- ما ينتصب على التمييز : لقد تخللت أحكام التمييز الخلافات النحوية كغيرها من الموضوعات ، ومن المسائل التي اختلف فيها في هذا الباب تمييز النكرات ، قال السيوطي : "وقد اختلف في نكرات منها : مِثْلٌ ، فمنع الكوفيون التمييز بها لإبهامها ، فلا يُبيّنُ بها ، وأجاز سيبويه ، فيقول : لي عشرون مِثْلُهُ ، وحكى : لي ملء الدار أمثاله"^(٣) . وقد أجاز الأعلام ذلك أيضاً فهو يرى ان

(١) المخترع : ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الكتاب : ١٧٢/١ ، والهمع : ٦٣/٤ .

(مِثْلٌ) شبيهه بالمقدار ، إذ يقول : "وكذلك قولهم : عَلَى النَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ؛ لِأَنَّ المِثْلَ عَلَى مقدار المِثْلُ بِهِ ، وهو مقتضٍ لأنواع مبهمه ، فإذا ذكرت الزُّبْدَ مَيَّزَتِ النوع المقصود"^(١) . قال ابن الضائع : "ومما ينتصب على التمييز أيضاً وهو شبيهه بالمقدار قولهم : لي مثله رجلاً ، وذلك أنه لما حذف الموصوف (مثل) وانبهم ، أشبه المقدّر . وقد جعله سيبويه لشبهه بالمقادير منها . قال : لأنك إذا قلت : لي مثله فقد اختصت نوعاً كما أنك إذا قلت عشرون درهماً ، فقد اختصت بالدرهم النوع المقدّر بالعشرين ..."^(٢) .

٣- ورد في التمييز في (شرح الديوان) في موضعين ، فقد أشار إليه الأعلام في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٦) :

وَمَلَّانُ مِنْ ضَغْنِ كَوَاهُ تَوْقَلِي إِلَى الهِمَّةِ العُلْيَا سَنَامًا وَغَارِبًا

قال الأعلام : "التوقل العلو في الجبل ، يقول : رَبُّ حاسد ممثلي من ضغن كلما رأني أصعد في أعلى الهمم ، وأرتقي إلى أشرف الأخلاق والشيم أحرقه ذلك وكواه، وقوله (سناماً وغارياً) تمييز ، والمعنى إلى الهمة التي علت سناماً"^(٣) . وفي موضع آخر من (شرح الديوان) أورد الأعلام في شرحه للبيت (٤) من القصيدة (١٢٥) :

أُنْظُرْ إِلَيْهِ كَمْ يَسِيرُ وَرَاءَهُ ثِقْلًا مِنَ المَعْرُوفِ وَالإِحْسَانِ

قال : "يقول : إذا سار ، سار وراءه من معروفه وإحسانه خلق كثير ، وأرادكم من ثقل فلماً أسقط من نصب على التمييز"^(١) .

(١) المخترع : ٧٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٨٨/٢ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٢٦ .

(٣) شرح الديوان : ٢٠٨/١ .

ويلحظ هنا أن تناوله للتمييز في كتابه (شرح الديوان) لم يتجاوز تحديد الألفاظ التي تقع تمييزاً في الإعراب مع أنه صرح في النص الثاني أن التمييز نصب على تقدير إسقاط من .

رابعاً : النعت :

ان النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم ، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو تأكيد ، مما يدل على حليته ، أو نسبه ، أو فعله ، أو خاصة من خواصه^(٢) . وهو التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به^(٣) . وهو قسمان^(٤) :

١- يُسمى نعتاً حقيقياً ، وهو الرفع لضمير المنعوت .

٢- ويُسمى سببياً ، وهو الرفع للظاهر المضاف إلى السبب ، وهو ضمير المنعوت .

١- علة اختصاصه بالاسم :

تناول الأعلام الشنتمري علة اختصاص النعت بالاسم ، بقوله : "وإنما كان النعت مختصاً بالاسم دون الفعل ؛ لأن النعت فائدته مقاربة لفائدة حرف التعريف ؛

(١) شرح الديوان : ٣٤١/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ١٩٣/١ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٧٧/٢ ، وفتح رب البرية على الدرّة البهية : ٣٨ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ١٩٣ ، وفتح رب البرية على الدرّة البهية : ٣٨-٣٩ .

من حيث كان مخرجاً للاسم من الجنس الشائع إلى بعضه الذي هو أخص منه وأقرب إلى المعرفة ، كقولك : رَجُلٌ ، فهذا وقع على رجل واحد من صنوف الرجال ، فإن قلت : رجل كريم ، كان أخصاً بالنصب ؛ لأنه لا يقع من صنوف الرجال إلا على رجل من قوم كُرماء خاصة^(١) .

٢- فائدة النعت :

عَرَجَ الأَعْلَمُ في أثناء عرضه لموضوع النعت على ذكر فائدة النعت وهو إزالة اشتراك عارض ، إذ قال : "ان المعارف قد يقع فيها الاشتراك ، واللبس من حيث كان الاسم الواحد الخاص ، قد يقع على الشخص الكثرة ؛ ألا ترى ان قولك : زَيْدٌ ، قد يقع على مسميين ، وكذلك قولك : الرَّجُلُ ، وَغُلَامُ الرَّحْلِ ، يقع كل واحد منهما على أي رجل ومملوكين معهودين ، فاحتيج إلى النعت ليفصل بين بعضهم عند التباسهم على المخاطب ، فاستوت المعرفة والنكرة في النعت لذلك"^(٢) .

٣- قطع النعت :

تحدث سيبويه في (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) عن قطع النعت قائلاً : "ان شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وان شئت قطعت فابتدأته ، وذلك قولك : الحمدُ لله الحميدُ هو ، والحمدُ لله أهل الحمد ، والمُلْكُ لله أهل الملك ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً"^(٣) . وكرّر الأَعْلَمُ قول سيبويه فذهب إلى ان النعوت على طريق

(١) المخترع : ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٥ .

(٣) الكتاب : ٦٢/٢ .

الثناء أي التعظيم والتفخيم ، وكذلك على طريق المدح بعد أن يعرف الممدوح لمعين ،
وقرّر وجوب : "أن يقطع من أول كثيراً ، ويحمل على إضمار أعني ، أو إضمار
مبتدأ ، كما قالت الخرنق بنت هفان^(١) :

لَا يَبْعِدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرِّ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

فقطعت (النازلين) و(الطيبون) من القول ، وحملت لكل واحد منهما على
إضمار^(٢) .

فنصب (معاقد) بالطيبون^(٣) . وللنعت المقطوع دالتان : "ان النعت المقطوع
يفيد أن المنعوت أشهر بهذه الصلة ؛ لأن المخاطب يعلم من اتصافه بها ما يعلمه
المتكلم ، ولا يصح القطع في النعوت ، إذ ان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت ، وللقطع
دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب وهو المدح والذم"^(٤) . وقد جاء في (شرح
الديوان) في شرح الأعم للبيت (٢٥) من القصيدة (٢٥) :

يَدَيَّ لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جَرَعاً مِنْ رَاحَتَيْكَ دَرَى مَا الصَّابَ وَالْعَسَلَ

قال الأعم : "يقول يدي رهن على طريق المبالغة ... والصاب شَجَرٌ مُرَّةٌ ،
فمن لم يذق ثوبك وعقابك لم يذق العسل ولا الصاب ، ولا عرف الحلاوة ولا المرارة ،
وتقدير لفظه وإعرابه يدي رهن لرجل شاء ذلك دار ما الصاب والعسل غير ذائق من

(١) ينظر : ديوانها : ٢٩ .

(٢) المخترع : ٥٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ .

(٤) معاني النحو : ٦٩ .

راحتيك جرعاً ، فمن نكرة ، وشاء ودرى في موضع النعت ، ولم يذق جعلت في موضع الحال" (١) .

وفي إقامة الصفة مقام الموصوف أورد الأعلام في شرحه للبيت (٤٢) من القصيدة (١) :

لَحِقْتَهُمَا فِي سَاعَةٍ لَوْ تَأَخَّرْتَ لَقَدْ زَجَرَ الْإِسْلَامُ طَائِرَ أَشَامَا

قال : "... لو تأخرت تلك الساعة التي أنت بها لكان الظهور على المسلمين شؤماً أشاماً ، وقوله : (طائر أشاماً) ، أي : طائر شؤوم أشام فأقام الصفة مقام الموصوف" (٢) .

المبحث الثاني

(١) شرح الديوان : ٣١٤/١-٣١٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١٥٥/١ .

مباحث الأفعال

أولاً : فعل الأمر :

أولى الأعلام الشنتمري عناية بالفعل من حيث : أقسامه ، وبنائه ، وزمنه ،
وجزئه وبيان ذلك في الآتي :

١- أقسام الفعل :

اتفق أغلب النحاة على تقسيم الفعل بحسب زمانه على ثلاثة أقسام ، ماض ،
ومضارع ، وأمر^(١) . إذ يرى البصريون ان فعل الأمر قسيم الماضي والمضارع ، وهو
لدى الكوفيين غير قسيم لهما ، بل هو من المستقبل ومقتطع منه^(٢) . ولم يرتض
الأعلم الشنتمري هذا الأمر وردّ على من زعم ذلك ، بقوله : "وإذ قد ذكرنا مضارعة
الفعل للزمان ، وعلّة انقسامه على أقسام الزمان الثلاثة ، فلنبين حقيقة أجزاء الزمان ،
والردّ على من زعم أنّ الزمان ينقسم قسمين"^(٣) . ثم ذهب إلى ان الفعل بحسب زمانه
ينقسم على ثلاثة أقسام ، قال : "ان الزمان منه ما قد مضى ، ومنه ما لم يمض ولا
وجد ، ومنه ما هو موجود غير واقع فيما قد مضى ، ولا يتوقع فيما يستقبل"^(٤) .

٢- زمن فعل الأمر :

-
- (١) ينظر : الكتاب : ١٢/١ ، والمقتضب : ١٢٩/٢ ، والأصول في النحو : ١٤٥/٢ ، وشرح
المفصل : ٦١/٧ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للقرّاء : ٤٦٩/١ ، ودقائق التصريف : ١٠١ .
(٣) المخترع : ٨٨ .
(٤) المصدر نفسه .

كانت علة اختلاف النحويين في أقسام الفعل وتقسيمه على قسمين أو ثلاثة هو زمن فعل الأمر ، فذهب : الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة . وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل فُئْمٌ : لِنَقْمٌ ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . وإلى ذلك ذهب ابن هشام قائلاً : "ويقولهم أقول : لأن الأمر معنى فحقه أن يُؤدَّى بالحرف ؛ لأنه أخو النهي ، وقد دلَّ عليه الحرف" (١) .

وهذا الرأي لقي قبولاً عند بعض الباحثين المعاصرين ، فالدكتور إبراهيم السامرائي يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، بالقول : "ويبدو ان الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل ؛ وذلك أن فعل الأمر طلب ، وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة ، ذلك ان الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعدَ زمان التكلم ، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث" (٢) .

ويفصل الأعلام القول في هذه المسألة ، فيذهب إلى أن لفعل الأمر زماناً ثالثاً واضح الدلالة راداً على من اعترض على هذا ، يقول : "إنَّ قولك أيها المعترض - صحيح فيما زعمت من انقسام الفعل الذي زعمنا أنه ثالث على الماضي وعلى المتوقع ؛ وذلك ان الزمان والفعل حركتان ، وانقسام الحركة ممكن في الفعل إذا كان لها أول ووسط وآخر كجميع الموجودات ، ولكن حَبْرُنَا عن وسط هذه الحركة التي انقسمت ما هو ؟ . فإن قلت : لا وسط لها إذا انقسمت ؛ لأن وسطها قد صار آخراً لزمان ماضٍ ، وأولاً لزمان مستقبل . قيل : فإذا انقسمت وصارت جزأين فما الحاجز بين ذينك الجزأين ؟ . فإن قلت : لا حاجز بينهما فقد زعمت أنهما جزء واحد متصل بعد إقرارك

(١) مغني اللبيب : ١/١٨٥ ، وينظر : شرح الأشموني : ١/٤٥ .

(٢) المدارس النحوية أسطورة وواقع : ١١٤ ، وينظر : الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي ، رسالة ماجستير : ٤٧-٤٨ .

بأنهما جزآن منفصلان ؛ هذا تناقض منك ، فإن رجعت إلى الحق وقلت بينهما حاجز قيل لك : وما ذلك الحاجز ؟ أشيء معدوم أم موجود ؟ فإن قلت معدوم فهو إذاً غير شيء ، وإذا لم يكن شيئاً فقد عدنا الحاجز الذي أقررت به الآن ، وهذا منك تناقض ثان . فإن قلت هو موجود ، قيل لك أزمان أم غير زمان ؟ فإن قلت غير زمان فالزمان إذاً معدوم منقطع لوقوع الفاصل الذي هو غيره بين جزأيه ، وقد وجب عليك أن تبين ذلك الحاجز الفاصل ما هو ، وأنت لا تجد لذلك وجهاً من الحجة والتبيين ، وإذا لم تجد حجة لزمك الرجوع إلى الحق والإقرار بأنه زمان ثالث حاجز بين الزمانين وإن قصرت مدته ولم يدرك إلا بالعقل والتوهم . فقد تبين بحمد الله أن الأزمنة ثلاثة : زمان ماض ، وزمان حاضر ، وزمان مستقبل ، وكذلك الأفعال^(١) . ثم يقول : "قف على هذا وتدبره فإن أكثر علله مخترعة"^(٢) .

٣- جزم فعل الأمر :

والأعلم إذ يختار البناء علامة لفعل الأمر فهو يردُّ على من يرى أنه مجزوم على معنى الأمر ؛ لأن قولهم : "اضرب بمنزلة قولنا لتضرب في المعنى ، فهو مجزوم مثله في اللفظ بعامل الفعل مضمّر"^(٣) يقول : "فالجواب : أن هذا يفسد من جهتين : إحداهما : أن الفعل إنما يرفع وينصب ويجزم لمضارعه الاسم . ومضارعه إنما توجد ما كانت الزوائد الأربع موجودة في أوله وقولنا اضرب قد خلا من إحدى الزوائد التي هي سبب المضارعة والإعراب ، فيجب أن يخلو من الإعراب كما خلا من

(١) المخترع : ٨٩-٩٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٢ .

سببه" (١) . فخلو فعل الأمر من الزوائد الأربعة سبب ذهاب الإعراب منه وبنائه . ثم يقول : "والجهة الأخرى : أن عوامل الفعل أضعف من عوامل الاسم ، كما أن الفعل أضعف من الاسم ، وأضعف عوامل الفعل الجازم ، كما أن أضعف عوامل الاسم الخافض ، فإذا كان الخافض الذي هو من عوامل الاسم لا يجوز أن يعمل مضمراً فإضمار الجازم الذي هو أضعف عوامل الفعل لا يجوز ، لاسيما وهو أضعف من الخافض ، فإذا كان هذا كما وصفت لك ، فينبغي أن يكون قولنا لتضرب مجزوماً معرباً ؛ لأن حرف المضارعة موجود في أوله ؛ لأن عامل الجزم - وهو اللام - داخل عليه" (٢) . ثم يقرر بعد هذا العرض أن فعل الأمر مبني على السكون : "فينبغي أن يكون قولك اضرب مبنيّاً على الوقف ؛ لأنّ حرف المضارعة وعامل الجزم معدومان" (٣) .

ثانياً : أفعال المقاربة والرجاء :

١ - ماهية (عسى) :

تحدث الأعلام في كتابه (المخترع) عن عسى قائلاً : "وأما (عسى) ففعل على لفظ الماضي منعت من التصرف ولا تقع البتة إلا على معنى مستقبل ، فاختصت باللفظ الذي لا يكون إلا للاستقبال" (٤) . ثم تناول أحكاماً أخرى تخصها منها :

أ - علة منعها من التصرف :

-
- (١) المخترع : ١١٢ .
 (٢) المصدر نفسه : ١١٣ .
 (٣) المصدر نفسه .
 (٤) المصدر نفسه : ١١٦-١١٧ .

ذكر الأعلام منع (عسى) من التصرف لكونه نظير (لعلّ) قال : " (عسى) فعل ضُمَّنَ معنى الطمع والرجاء ما ضمنت (لعلّ) ، فلم تتصرف لذلك" ^(١) . على قاعدة حمل النظر على نظيره في العمل من بعض الوجوه ^(٢) . ولذلك يرى الأعلام أن (عسى) و(لعل) معناهما واحد ، متابعاً في ذلك سيبويه الذي ذهب إلى ان : " (لعل وعسى) طمع واشفاق" ^(٣) . وهذا التشابه هو الذي سوَّغ لعسى أن يكون لها حال تحمل فيه على نظيرها (لعلّ) ^(٤) . جاء في الكتاب : "وقد يُشَبَّهون الشيء بالشيء ، وليس مثله في جميع أحواله" ^(٥) . وبناءً على ذلك يمكن حمل الشيء على نظيره فيقع في النادر الذي كالمثل ، والذي لم يسمع إلا في قولهم : (عسى الغويُّرُ أبوساً) ، كما ذكر ثعلب ، وجعله شاذاً ^(٦) . وهذا ما أكده الأعلام في قوله : "ولو قلت : عسى زيدٌ القيامَ لم لم يَجُزْ ، وعسى زيد قائماً لم يَجُزْ إلا في الشعر ، كما قال : عسى الغويُّرُ أبوساً" ^(٧) ، وهذا مثال شاذ لا نظير له في هذا" ^(٨) . وكان القياس أن يقال : عسى الغويُّرُ أن يَبُاسَ ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : (عسى الغويُّرُ أبوساً) فنصبوه بعسى ، لأنهم أجروها مجرى (قارب) ، فكأنه قيل : (قارب الغويُّرُ أبوساً) ، وحذفوا (أن) في خبرها في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار تشبيهاً لها (بكاد) ، فإنَّ (كاد) من أفعال المقاربة كما أن (عسى) من أفعال المقاربة ، ولهذا الشبه بينهما جاز أن يحمل

(١) المخترع : ١١٦ .

(٢) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٨٦ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة ، (أطروحة دكتوراه) : ٢١٣ .

(٣) الكتاب : ٢٣٣/٤ .

(٤) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٨٦ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٢١٤ .

(٥) الكتاب : ١٨٢/١ ، و ٤١٣/٣ .

(٦) ينظر : مجالس ثعلب : ٢٠٩/١ ، ٣٠٧ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٢١٤ .

(٧) ينظر : الأمثال ، للأصمعي : ١٠٦ ، ومجمع الأمثال : ٣١/١ .

(٨) المخترع : ١١٧ .

عليها في حذف (أَنْ) من خبرها^(١) . والتزم العرب في خبر (عسى) ان يكون فعلاً مضارعاً مسبوqاً بـ(أَنْ) الناصبة^(٢) .

ب - لزوم خبر (عسى) المضارعة مسبوقة بـ(أَنْ) :

ومما يتصل بذلك أن العرب تلتزم في خبر (عسى) فلا يستعملون المصدر^(٣) ، يقول سيبويه : "واعلم أنَّهم لم يستعملوا (عسى فعلك) ، استغنوا بـ(أَنْ تَفْعَلْ) عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عَسَيَا وَعَسَوَا ، وبلو أنه ذاهب عن لَوْ ذهابه . ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه (يَفْعَلُ) في عسى وكادَ ، فترك هذا ؛ لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"^(٤) . وتابعه المبرِّد^(٥) ، وذهب الأعمى إلى ان اختصاص (عسى) بالمضارع المسبوق بأن دون المصدر لإبهامه ، يقول : "إنَّ عسى لما كانت على لفظ الماضي ومنعت من التصرّف ، جعل وقوع (أَنْ) والفعل المستقبل بعدها عوضاً من تصرفها ؛ لأنَّ (أَنْ) تدل على أنَّ ما بعدها خالص للاستقبال ، والمصدر مبهم لا يرد لوقت ؛ لأنَّه يصلح للماضي والحال والاستقبال ، فلذلك اختصت (عسى) بـ(أَنْ) دون المصدر"^(٦) . ثم يقول : "وجواب آخر ، وهو أنَّ (عسى) لا تقع البتة إلا على معنى مستقبل ، فاختصت باللفظ الذي لا يكون إلا للاستقبال ، وهو (أَنْ) والفعل المضارع"^(٧)

(١) ينظر : أسرار العربية : ١٢٧-١٢٨ ، وشرح المفصل : ١١٧/٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١١٦/٧ ، وشرح الكافية : ٢١٣-٢١٢/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، والمقتضب : ٦٩/٣ ، وشرح التسهيل : ٣٩٠/١ .

(٤) الكتاب : ١٥٨/٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٦٩/٣ .

(٦) المخترع : ١١٧ .

المضارع^(١) . ولذلك ذهب الأعمى إلى أن علة استغنائهم عن المصدر بـ(أن) والفعل ،
للمناسبة الحاصلة بينه وبين (عسى) من حيث الاختصاص بالمستقبل ، ولما كانت
(عسى) على لفظ الماضي جامدة لا تزول عوَض المضارع في الخبر^(٢) .

ثالثاً : لَيْسَ :

١- أصل لَيْسَ :

يرى الخليل أن تركيبها من (لا أَيْسَ) ، جاء في كتاب العين : "لَيْسَ : كلمة
جُحود ، قال الخليل : معناه : لا أَيْسَ ، فطرحت الهمزة والزممت اللام بالياء ، ودليله ،
قول العرب: ائنتي به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ ، ومعناه من حيث هو ولا هو"^(٣) .
وتابعه الفراء في القول بتركيب لَيْسَ من : لا أَيْسَ مستدلاً بقول العرب ائنتي
من حيث أَيْسَ ولَيْسَ^(٤) . ان في قول الخليل والفراء إشارة إلى ان الاستعمالات العربية
العربية القديمة كانت تصرف فعل الكينونة القديم : (أَيْسَ) الذي كان وما يزال له
نظائر في اللغات الجزرية ، وإلى أن (أَيْسَ) لم يعد مستعملاً في العربية إلا في الكلمة
التي أوردها الخليل ، ولم يوجد لها وجود إلا مركبة مع (لا) في (لَيْسَ)^(٥) . وقيل : إنَّ
إنَّ أصل (لَيْسَ) (لَيْسَ) ، فخففوها وألزموها التخفيف ؛ لأنه لا يتصرف للزومه حالة
واحدة ، وإنما تختلف أبنية الأفعال باختلاف الأوقات التي تدل عليها ، وجعلوا البناء

(١) المخترع : ١١٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١١٨/٧ .

(٣) العين ، (ليس) : ٣٠٠/٧ و ٣٣٠ .

(٤) ينظر : لسان العرب ، (ليس) : ٢١٢/٦ ، ومدرسة الكوفة : ٢١٧ ، والبحث النحوي في

تهذيب اللغة ، (رسالة ماجستير) : ١٦٠ .

(٥) ينظر : معاني النحو : ٢٢٨-٢٢٩ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦١ .

ماضياً ؛ لأنه أخفُ الأبنية^(١) . وهذا ما ذهب إليه الأعمش الشنتمري في حكمه على (لَيْسَ) وأصلها في البناء ، في قوله : "وإنما حكمنا لها أن يكون بناؤها في الأصل على (فَعَلَ) دون (فَعَلَّ) و(فَعَّلَ) ، لأنَّ (فَعَلَ) في الثلاثي الذي عينه ياء معدوم أصلاً، وإنما يأتي أبداً على (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) ، إلا أنه لا ينبغي أن يكون (فَعَلَ) لأن الفتحة خفيفة ، فلا تحذف لختها ، والكسرة مستثناة تحذف استخفافاً ؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول في (عَلِمَ) : (عَلِمَ) ، وفي (جَهَلَ) : (جَهَلَ) ، ولا يجوز أن تقول في (ضَرَبَ) (ضَرَبَ) ، ولا في (قَتَلَ) (قَتَلَ) ، فلهذه قطعنا على أن أصل (لَيْسَ) (لَيْسَ)"^(٢) .

٢- القول بفعلية (لَيْسَ) :

إنَّ العرب استعملت (لَيْسَ) استعمالاً على صورة الماضي ، وهذا ما أكده الأعمش الشنتمري في قوله : "وأما (لَيْسَ) فهو فعلٌ ... وهو على لفظ الماضي"^(٣) . والقول بفعلية (لَيْسَ) إنما هو اختيار لرأي سيبويه الذي ذهب إلى أن (لَيْسَ) فعل . جاء في الكتاب في (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل ...) قوله : "وذلك قولك : كان ويكون ، وصارَ ، ومادامَ ، وليسَ ، وما كان نحوهُنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"^(٤) . وتابعه في ذلك البصريون^(٥) . ونسب أبو القاسم الرِّجَّاجي إلى الفراء والكوفيين القول بقول بحرفيتها^(٦) . والحق ان القول بفعاليتها مذهب جمهور النحاة . قال الفراء : "فأما

(١) ينظر : المنصف : ٢٥٨/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٨٠-١٨١ .

(٢) المخترع : ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٥ .

(٤) الكتاب : ٤٥/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١٠٠/٤ ، والأصول في النحو : ٨٢/١ ، والخصائص : ١٨٨/١ .

(٦) ينظر : اللامات : ٧ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٢ .

أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَرَأَيْتُ ، فَإِنَّ الْوَائِ فِيهِنَّ أَسْهَلُ ؛ لِأَنَّهِنَّ تَوَامُّ ، يَعْنِي تَامَّاتٌ فِي حَالٍ .
و(كَانَ) وَ(لَيْسَ) وَ(أَظَنَّ) وَ(أُظِنَّ) بِنَيْنٍ عَلَى النَّقْصِ" (١) .

فالفراء يريد : "أَنَّ أَصْبَحَ أَمْسَى وَرَأَى ، تَكُونُ تَامَّةً وَنَاقِصَةً ، وَأَمَّا كَانَ وَلَيْسَ
وَأُظِنَّ ، فَقَدْ بُنِينَ عَلَى النَّقْصِ" (٢) ، وَهُوَ بِهَذَا يَجْعَلُ (لَيْسَ) فِعْلًا نَاقِصًا بِمَنْزِلَةِ (كَانَ)
وَ(ظَنَّ) . وَمِنَ الْكُوفِيِّينَ أَيْضًا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ بَيَّنَّ اسْتِعْمَالَ (لَيْسَ) اسْتِعْمَالَ
الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ فِي احْتِيَاجِهَا اسْمًا وَخَيْرًا ، إِذْ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَوْلَ عَنْتَرَةَ فِي مُعَلَّقَتِهِ :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

قال : "والعرض منصوب على المصدر ، والزعم أيضاً ، واسم (لَيْسَ) مضمَر
فيها من ذكر الزعم ، و(بمزعم) خبرها" (٣) .

٣- (لَيْسَ) لِنَفْيِ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ :

لَمْ يُقَيَّدْ سَبِيوِيَهْ نَفْيِ (لَيْسَ) بِضَابِطٍ أَوْ زَمَنِ فَقَوْلُهُ : "وَلَيْسَ نَفْيٌ" لَيْسَ فِيهِ مَا
يُوحِي بِدَلَالَةِ زَمْنِيَّةٍ كَالْإِطْلَاقِ أَوْ الْحَالِ (٤) . أَمَّا الْأَعْلَمُ فَيُذْهِبُ إِلَى أَنَّ لَيْسَ لِنَفْيِ الْحَالِ
الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ .

جاء في (المُخْتَرَع) أَنَّ لَيْسَ : "ضُمَّنَ نَفْيِ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، كَمَا فُعِلَ بِمَا
يُوجِبُ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ التَّصْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُتَّصِرُ مِنَ

(١) معاني القرآن ، للفراء : ٨٤/٢ .

(٢) ينظر : حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال : ١٩١ ، والبحث النحوي في
تهذيب اللغة : ١٦٢ .

(٣) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٣٠٠-٣٠١ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب
اللغة : ١٦٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٣٣/٤ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٩٨-١٩٩ .

معنى الحال والاستقبال ، وهو على لفظ الماضي ؛ فاستغني عن تصريحه ؛ ألا ترى أنك تقول : "لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِباً الْآنَ ، وَلَيْسَ عَمْرُوٌ مُقِيماً غداً ، فيصلح للحال والاستقبال من حيثُ كَانَ نَفياً لهما في أصلِ موضوعهما ، فهي وإن لم تتصرف بمنزلتها لو تصرفت" (١) . وفي استعمال ليس يقول الدكتور فاضل السامرائي : "وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الاطلاق . وإذا فُيِّدَ فَبِحَسَبِ ذلك التقييد ، تقول : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً ، أي الآن ، وقال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٢) . أي في المستقبل ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض النحاة من أنها لا تنفي إلا الحال . بل هي كذلك إذا أُطْلِقَتْ ، فإذا فُيِّدَتْ فنفيها على حسب القيد" (٣) .

٤- تقديم خبر (لَيْسَ) عليها :

اختلف النحاة في هذه المسألة بين جواز التقديم ومنعه ، ومعه اختلفت النسبة إلى سيبويه ، واضطرب العزو إلى متقدمي النحاة (٤) . قال الأعمش : "ولو أن (كان) وأخواتها تدلّ على مثل ما دلت عليه (لَيْسَ) من الحال والاستقبال لاستغني عن تصريحها كما استغني عن تصريح (لَيْسَ) ؛ ولما قام المعنى المقصود في (لَيْسَ) مقام التصرف مع أنها فعل يعمل في جميع الأسماء ، وجب أن تُجْعَلَ عاملة في التقديم

(١) المخترع : ١١٥ .

(٢) هود : ٨ .

(٣) معاني النحو : ٢٢٨/١-٢٢٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٩٤/٤-١٩٥ ، والأصول في النحو : ١٩٠/١ ، والخصائص : ١٨٨/١ و ٣٨٤-٣٨٥ ، والانصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة : ١٨) : ١٥١/١ ، وشرح المفصل : ١١٣/٧ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم : ٥٥ ، وشرح الأشموني : ٢٣٤/١ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤ .

والتأخير ، كما جُعِلت (كان) وأخواتها ، وهو مذهب سيبويه ، وخالفه أبو العباس المبرّد ، وامتنع من تقديم الخبر عليها ، واعتلّ بامتناعها من التصرف ، والقياس مذهب سيبويه ، لما ذكرت^(١) .

ولي على ذلك عدّة تعقيبات :

أولها : إنّ الأعلم يعزو إلى سيبويه تجويز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها على وجه الحسم بقوله (وهو مذهب سيبويه) ، لكنه في كتابه النكت ذكره من غير حسم ، قال : "وقد فهمَ من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يُجيزُ (قَائِماً لَيْسَ زَيْدُ) ، ويقدم خبر لَيْسَ عليها"^(٢) .

والصواب فيما يبدو (والله أعلم) أن ليس لسيبويه نصٌّ في ذلك ، قال أبو البركات الأنباري : "وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص"^(٣) .

وأكد ذلك باحث معاصر بقوله : "ان الذي نستطيع قوله هنا ان سيبويه ليس له نصٌّ صريح يدلُّ على تجويزه تقديم خبر (لَيْسَ) عليها ، والذين يقولون بتجويزه ذلك يُعولون على ما جاء في الكتاب : "هذا بابُ ما ينصبُ في الألف تقول : أعبدَ اللهُ ضَرَبْتَهُ ، وأزِيداً مَرَزْتَهُ بِهِ ، وأَعْمَرًا قَتَلْتَ أَخَاهُ ، وأَعْمَرًا اشْتَرَيْتَ لَهُ ثَوْبًا ، ففي كُلِّ هذا قد أضمَرْتَ بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره ... فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فُسِّرَ في الابتداء ، أنك تُضمِرُ فعلاً هذا تفسيره ... ومثل ذلك : أعبدَ اللهُ كُنْتَ مِثْلَهُ ؛ لأن كنت فعلٌ والمثل مضاف

(١) المخترع : ١١٥-١١٦ .

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢٣٢/١ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٥ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٨) : ١٥١/١ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب

النحاة : ١٩٩ .

إليه وهو منصوب . ومثله : أزيداً لَسَتْ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ فَعَلٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أزيداً
أَقْبَيْتَ أَخَاهُ ، وهو قول الخليل^(١) . نخلص إذن إلى انه ليس لسبويه نصٌ يوضح رأيه
في هذه المسألة^(٢) .

ثانيهما : ان الأعلم عزا إلى المبرّد^(٣) منعه المسألة ، والصواب خلاف ذلك فالمبرّد
يجيز تقديم الخبر ، يقول : "و(لَيْسَ) تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء"^(٤) .
ثالثهما : إن الأعلم الشنتمري يُجوز تقديم خبر لَيْسَ عليها .

رابعاً : (نعم) و(بئس) :

هما فعلاّن ماضيا اللَّفْظ لا يتصرّفان ، والمقصود بهما إنشاء المدح والذم . أمّا
موقف الأعلم الشنتمري منهما فإنّه يتمثل في الآتي :

١- أصلهما :

بيّن الأعلم أصل (نعم) و(بئس) وما يجوز فيهما من لغات عند العرب ، قال :
"إنّ الأصل فيهما نَعَمَ وَبَيْسَ ، ولكنّ العرب تتصرف فيما كان على (فَعِلَ) مِمَّا عِيْنُهُ
أحد حروف الحلق ، فَتَنْطِقُ بِهِ مَرَّةً عَلَى أَصْلِهِ ، فيقولون : نَعَمَ وَبَيْسَ ، وشَهِدَ ، وعلى
هذه استعملت (نعمَ وَبئسَ) في المدح والذم"^(٥) . وقد اطّرد في لغة تميم في (فَعِلَ) إذا
كان فاءه مفتوحاً وعينه حلقياً أربع لغات سواء أكان اسماً كـ(رجلٌ لَعِثٌ) ، أو فعلاً

(١) ينظر: الكتاب : ١٠١/١-١٠٢/١ و ٤٠٠/٢ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤-١٦٥ .

(٢) ينظر : نحو سبويه في كتب النحاة : ٢٠١ .

(٣) وسبقه ابن جني وتابعهما الأتباري . ينظر : الخصائص : ١٨٩/١ ، والإنصاف في مسائل
الخلاف ، المسألة (١٨) : ١٥١/١ .

(٤) المقتضب : ١٩٤/٤ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤-١٦٥ ، والمسائل

الخلافة في مغني اللبيب ، رسالة ماجستير : ١٢٩ .

(٥) المخترع : ١١٥ .

كـ(شَهَدَ) ؛ إحداهما : (فَعِلَ) وهي الأصل ، والثاني : (فَعَلَ) ، بإسكان العين مع فتح الفاء ، والثالثة : (فَعِلَ) بإسكان العين مع كسر الفاء ، والرابعة : (فَعِلَ) بكسر الفاء إتباعاً للعين ، والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذم ، عند بني تميم وغيرهم^(١) .

١ - علة عدم تصرفهما :

يرى الأعلام أن هذين الفعلين تَضَمَّنَا معنى المدح والذم فامتعا من التصرف ، إذ يقول : "وأما قولك : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو ، فغير متصرفين لتضمَّنهما معنى المدح والذم بعد كونهما خاليين من ذلك في الأصل ، وذلك أنهما منقولان من قولهم نِعَمَ الرَّجُلُ ، إذا أخبرت عنه أنه أصاب نعمة دون أن يتعجب منه ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب بؤساً ، وهو الفقر والشدة ، فمنزلتها في هذا الأصل منزلة قولك : اسْتَغْنَى الرَّجُلُ ، وافْتَقَرَ ، فلما دخلهما معنى الثناء والذم انتقلا عمّا كانا عليه من الإخبار المحض إلى الإخبار المتضمَّن معنى المدح والذم"^(٢) .

٣ - القول بفعليتهما :

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٨/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٨/٤ .

(٢) المخترع : ١١٤ .

خصَّ الأَعلَمُ الشنتمري (نِعَمَ وَبِئْسَ) بالفعليَّة والبناء في قوله : "وخصَّ بلفظ الفعل الماضي ... وإذا تأملت سائر الأفعال من هذا القسم وجدتها كلها مبنية على لفظ الماضي خاصة"^(١) .

٤- استعمالهما :

ذهب الأَعلَمُ إلى أنَّ استعمال (نِعَمَ وَبِئْسَ) وقع بعد نقلهما من مواضعهما إلى المدح والذم فَخُصَّ بأسماءٍ وَبُنيَا لذلك ، قال : "وقد استعملت نِعَمَ على الأصل ، فقيل: نِعَمَ الرَّجُلُ فلانٌ ، وإنَّما لم يقع الاستعمال لنِعَمَ وَبِئْسَ على هذا اللفظ ؛ لأنَّهما أُزيلا عن مواضعهما بالتزام معنى المدح والذم لهما حتى امتنعا من تصرف الأفعال ؛ وَخُصَّ بأنواعٍ من الأسماء ، ولا يعملان في غيرهما ، فلما كانا بهذه الأحوال خارجين عن منهاج سائر الأفعال أُخرجا في الاستعمال عن لفظ الفعل إلى لفظ الاسم؛ فبنوهما بناء جِدْعٍ وَعِدْلٍ ونحوهما"^(٢) .

والجدير ذكره أنَّ بعض النحاة ولاسيما المتأخرين قد نقلوا أن هذه المسألة خلافية بين نحاة المصريين ، إذ نقلوا أنَّ (نِعَمَ وَبِئْسَ) فعلان عند البصريين والكسائي من الكوفيين ، وذهب الفراء وجمهور الكوفيين إلى أنَّهما اسمان^(٣) . كما نقل أصحاب مسائل الخلاف دلائل لكلِّ مذهب من الفريقين ، إذ نجد الشجري في أماليه والأنباري في كتاب الأنصاف يُثبتان الأدلة البصرية في فعليتهما ، كما أوردا حججا للكوفيين

(١) المخترع : ١١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٥ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٤٧/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٤) : ٩٨/١ ، وشرح المفصل : ١٢٨/٧ ، وشرح التسهيل : ٥/٣ ، وشرح ابن الناظم : ١٧٩ ، وشرح قطر الندى : ٢٧ ، والهمع : ٢٦/٥ .

باسميتهما ، ونجد أيضاً أن أغلب النحاة الذين جاؤوا بعد ابن الشجري وأبي البركات ينسبون إلى الفراء القول باسمية (نعمَ وبئسَ) مع أنه صرّح بفعاليتها^(١) . وهذا ما نبّه عليه الدكتور محمد خير الحلواني من المعاصرين مشيراً إلى اضطراب النقول التي لا تخلو من مادة تثير الحيرة عند الباحث ، وقد ذكرَ أقوالاً لنحاة بصريين وكوفيين ومنهم الفراء تؤكد القول بفعالية (نعمَ وبئسَ)^(٢) . كما هو قول صاحبنا الذي سبقت الإشارة إليه .

المبحث الثالث

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٧/١-٢٦٨ ، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، د .

محمد خير الحلواني : ٢٣١ .

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين : ٢٣١-٢٣٥ .

مباحث الحروف

تناول الأعلام الشنتمري في هذا المبحث مسائل تخص الحروف سأعرضها على

وفق الآتي :

أولاً : أل التعريف : ومنه مسائل :

١- في حروف التعريف أهي (اللام) وحدها ، أم (الألف واللام) ؟ :

اختلف النحاة في حرف التعريف أهي اللام وحدها أم الألف واللام . واضطرب العزو فيه أيضاً إلى كل من الخليل وسيبويه^(١) . ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه باحث معاصر هو أن سيبويه يوافق الخليل في الحكم على هذه المسألة في أن حرف التعريف هما (الألف واللام) معاً ، وليس اللام وحدها^(٢) .

أما الأعلام الشنتمري فيخالف سيبويه ويرى أن (اللام) بمفردها هي حرف التعريف ، ويُعلل ذلك بقوله : "وعلة زيادتها في الاسم دون غيره أن الاسم يكون معهوداً وغير معهود ، وما لم يُعهد فمذكور شائع في الجنس ، وما عرف عُهداً بمعروف خاص في الجنس . فلم يكن بُدُّ من فرق بين الشائع والخاص ، فزيدت (اللام) في أول المعهود الخاص ، لتكون فيه سمة لتخصيصه من غيره"^(٣) .

٢- في همزة (أل) أهي همزة وصل أم قطع ؟ :

-
- (١) يراجع في هذه الأقوال وتصويبها ، نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٠ .
 (٢) ينظر : الكتاب : ٣/٣٢٤-٣٢٥ و ١٤٧/٤ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٠ .
 (٣) المخترع : ٥٢ .

واضطراب العزو إلى كل من الخليل وسيبويه في تحديد حرف التعريف لديهما تَسَبَّبَ في أن يعزو إليهما بعض النحاة خطأً أن همزة (أل) هي همزة قطع ، وأنَّ ثَمَّةَ خِلافاً بين الخليل وسيبويه في ذلك ، والصواب والله أعلم أن لا خلاف بين العالمين الجليلين في هذه المسألة ، كما ذهب باحث معاصر ، فكلاهما يذهبان إلى أن الهمزة في (أل) همزة وصل^(١) .

أما الأعم الشنتمري فإنه لم يخالف الشيخين ، إذ ذهب إلى أن همزة (أل) هي هَمْزَةٌ وَصَلٍ ، فهو يقول : "إِنَّمَا خُصَّت اللَّامُ بِأَنَّ تَكُونُ سَمَةً التَّعْرِيفِ دُونَ غَيْرِهَا لِأَنَّهَا مِنْ زَوَائِدِ الْأَسْمِ خَاصَّةً ... وَأَمَّا الْأَلْفُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ فَهِيَ أَلْفٌ وَصَلٍ ، جُلِبَتْ لِتَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ ، لِئَلَّا يُبْتَدَأَ بِسَاكِنٍ"^(٢) .

٣- علة اختصاص (أل) التعريف بالاسم :

ذكر الأعم أن من خواص الاسم لام التعريف في قولك : الرَّجُلُ ، وَالغُلَامُ ، وَالْقَائِمُ ، وَالْقَاعِدُ ، ونحوه^(٣) . ثُمَّ عَرَضَ لِعِلَّةِ اخْتِصَاصِهِ بِالْأَسْمِ ، قَائِلاً : "وَلَمْ يَقَعْ فِي الْفِعْلِ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْعَهْدِ ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ إِنَّمَا تَقَعُ فِيمَا لَمْ يَعْهَدِ الْمُخَاطَبُ ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَعْرُوفاً . وَلَوْ أَخْبَرَ عَنْهُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ كَانَ مَخْبِراً بِمَا قَدْ اسْتَقَرَّ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْخَبْرِ فَائِدَةً ، فَلِهَذَا امْتَنَعَ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ وَلِزِمَ الْأَسْمُ لِلْحَاجَةِ إِلَى تَعْرِيفِهِ ؛ إِذْ كَانَتْ الْفَائِدَةُ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَسْمِ الْمَعْرِفَةِ أَتَمَّ مِنَ الْفَائِدَةِ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَسْمِ النُّكْرَةِ"^(٤) .

(١) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٤ .

(٢) المخترع : ٥٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ .

(٤) المخترع : ٥٢-٥٣ .

ثانياً : حروف الإعراب في التثنية والجمع :

١- الفرق بين الألف والواو :

يرى الأعلام الشنتمري أن : "أصل الإعراب أن تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الأحرف الثلاثة ، وهي الواو ، والياء ، والألف ، فالضمة مأخوذة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الألف"^(١) . وقد جعل النحاة الألف من حروف المد واللين علامة للرفع في المثني ، والواو منها علامة للرفع في المجموع ، فقالوا : مسلمان ومسلمون . وقد أشار الأعلام إلى علة ذلك بقوله : "وأما الرفع والخفض ، فكان يفرق بينهما في التثنية والجمع بأن يفتح ما قبل واو الاثنين ، ويضم ما قبل واو الجمع ... ولا سبيل أن يقع مثل هذا الفرق في الألف؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً البتة ، فلما كانت الألف كما وصفنا ولم يكن بُدُّ من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما وجب أن يُطرح هذا القياس الذي قدمنا ، وأن ينظر في حركة تُعَيِّن المثني ، وتُبيِّن المجموع ، في جميع أحوالهما ، فجعلت الألف علامة لرفع الاثنين دون الواو"^(٢) ، فالعلة عند الأعلام هي للفرق بين المثني والجمع، وهو في ذلك متابع سيبويه ، جاء في الكتاب : "انك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية"^(٣) . وهذا يعني أنهم رفعوا المثني بالألف للفرقة بينه وبين جمع المذكر السالم .

(١) المصدر نفسه : ٦٠ ، وينظر : الإيضاح : ٧٣ ، وعلل النحو : ١٩٦-١٩٧ .

(٢) المخترع : ٦١ .

(٣) الكتاب : ١٧/١ .

٢- في ماهية حروف الإعراب :

اختلف النحاة في الحروف التي تلحق المثني والجمع أهي حروف إعراب ؟ أم هي دلائل على الإعراب ؟ أم هي الإعراب نفسه ؟ ومعه اختلفت النسبة إلى سيبويه إذ أجمع أغلب النحاة على ان هذه الحروف عند سيبويه هي (حروف إعراب)^(١) . والأعلم الشنتمري مَمَّن عَزَا إلى سيبويه أَنَّها حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، قال : "إعلم أَنَّ هذه الأحرف الثلاثة التي تلحق المثني والمجموع على حدّه ، وإن كانت دالّة على الإعراب فهي عند سيبويه حروف إعراب بمنزلة الدال من زيد ، والراء من جعفر ، والهاء من طلحة ، والألف من قفا وعَصَا"^(٢) . وهو في أثناء ذلك يعزو إلى الأخفش أَنَّها دلائل إعراب^(٣) ، بقوله : "وكان الأخفش يزعم أَنَّها دلائل إعراب كالحركة المعقّبة في آخر الكلمة ؛ لأنّ كل حرف منها يدلّ على إعرابٍ ما كما دلّت عليه الحركة"^(٤) .

- وموقف الأعلام في الرأيين يتمثل في الآتي :

أ- أنه يوافق سيبويه فيما عزا إليه من أنها حروف إعراب إذ يقول : "والدليل على ذلك أَنَّها تؤدي معنى المثني والمجموع مع ما قبلها ، كما تؤدي الدال من زيد

(١) ينظر : المقتضب : ١٥١/٢ ، وعلل النحو : ٢٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥/٢ ، والإنصاف ، مسألة (٣) : ٣٨/١ ، وشرح المفصل : ١٨٧/٣ ، وشرح الكافية : ٧٦/١ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٩٢ .

(٢) المخترع : ٦٣ .

(٣) وتابعه في ذلك المبرّد والمازني أيضاً ، ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١٣/١-١٤ و ١٦٣/١-١٦٤ ، والمقتضب : ١٥١/٢ .

(٤) المخترع : ٦٣ .

والألف من قفا معنى الاسم المفرد مع الحروف التي قبلها" (١) . وهنا أود الإشارة إلى أن حقيقة رأي سيبويه في المسألة أجمل القول فيه باحث معاصر بعد عرضه لما عُزي إلى سيبويه ، وما أورده سيبويه في الكتاب عنها ، وخلص إلى أن هذه الحروف عند سيبويه هي : حروف إعراب وضمائر ، وعلامات رفع ، وعلامات تنثية وجمع (٢) .

ب- انه يردّ على الأخفش ويسهب في ردّه عليه بقوله : "وحجّته على سيبويه أن هذه الأحرف لو كانت بمنزلة الدال من زيد ، لوجب ألا تدلّ على رفع ولا نصب ولا خفض حتى تكون متحركة ، كما أن الدال من زيد تدلّ على ذلك بالحركة ، ونحن إذا قلنا : قام الزيدان ، علم أنه مرفوع ، وإذا قلنا : رأيت الزيدين ، علم أنه منصوب ، أو مررت بالزيدين ، علم أنه مخفوض ، ولو قلنا : زيد ، فسلمنا الحركة منه لم يعلم أمرفوع أم مخفوض أم منصوب ، فهذا يبين أن هذه الأحرف دلّاتل إعراب كالحركات لا حروف إعراب كالدال من زيد وما أشبهها" (٣) . ثم يردّ حجة الأخفش قائلاً : "والاحتجاج على الأخفش أن هذه الأحرف لو كانت دلّاتل إعراب كالحركات لما جاز أن تسقطها إذا ثنيا ، ومعنى المثني والمجموع ثابت قائم في نفس اللفظ ، مع أنّا نسقط الحركة من دال زيد ، فيبقى معنى الاسم ؛ ألا ترى أن معنى قولك : هذا زيد ، إذا وقفت وحذفت الحركة كمعناه إذا قلت : هذا زيد يا فتى ، ولو قلت في قولك قام الزيدان : قام زيد ، فحذفت الألف لم يبق معه المثني ، كما أنك لو قلت في زيد : زي ، فحذفت الدال ، لم يفهم معنى الواحد ، وكذلك لو قلت في قائمة : قائم

(١) المخترع : ٦٣ .

(٢) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٩٤ .

(٣) المخترع : ٦٣ .

، فحذفت الهاء ، لم يُعلم التذكير من التأنيث ، فقد تبين أن هذه الأحرف ، حروف اعراب بمنزلة الدال من زيد ، والهاء من قائمة^(١) . ويخلص الأعم إلى أن هذه الحروف هي (حروف الإعراب) ودليله في ذلك هو ما عدّه بحسب قوله من مخترعاته يوضحه قوله : "والدليل على صحة ما جلبناه من هذا أن قوماً من العرب - وهم بنو الحارث ابن كعب - ألزموا لفظ التثنية الألف في جميع أحوالها ، فقالوا : قامَ الزيدانِ ، ورأيتُ الزيدانِ ، ومررت بالزيدانِ . وحملهم على ذلك أنها حرف إعراب بمنزلة ألف قفا وعصا ، وأن للاسم عاملاً تعمل فيه تدل على المعاني الداخلة عليه الموجبة للرفع والنصب والخفض ، فاكتفوا بذلك الألف كما فعلوا في قفا وعصا ، فلو كانت هذه الأحرف دلائل إعراب كما زعم الأخصش لما جازت هذه اللغة البتة؛ لأنّنا لم نجد في دلائل الإعراب ما يكون على لفظ واحد في جميع الأحوال ، كما وجدنا ذلك في حروف الإعراب ، فقف على هذا وتدبره ؛ فإنه من الاحتجاج القاطع ومُخْتَرَع^(٢) .

ثالثاً : إعمال الحرف "ما" :

ذكر سيبويه أن : "أهل الحجاز يشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ... وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هَلْ) أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) ك(لَيْسَ) ، ولا يكون فيها إضمار"^(٣) . أما موقف الأعم الشنتمري في هذه المسألة فأبيّنه في الآتي :

١ - مفهوم عمل الحرف عند الأعم الشنتمري :

(١) المخترع : ٦٣-٦٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٥ .

(٣) الكتاب : ٥٧/١ .

جاء في (المخترع) : "اعلم أن الحرف إذا كان في دخوله مرة على الاسم ومرة على الفعل غير مستبد بأحد النوعين لم يعمل شيئاً . لخروجه عن شبه الفعل ؛ حيث لم يلزم نوعاً واحداً كما لَزِمَ الفِعْلُ الاسمَ فعمل فيه ... ومن هذه الحروف (ما) في لغة بني تميم في قولك : ما زيد قائمٌ ، ونحوه ، لأنك تُدخلها مرّةً على الاسم ومرّةً على الفعل ، كما فعلت بحروف الاستفهام ..."^(١) ، ونستدلُّ على سعة مفهوم الأعلَم في ذلك بقول آخر له : "وكذلك إذا قُدِّم خبرها على اسمها زالت الرتبة عما كانت عليه في الأصل ، فوجب أن لا تعمل شيئاً لضعفها في نفسها حيث كانت حرفاً جامداً لا يتصرف ؛ ومن شرط العامل إذا كان هكذا ألا يعمل في المقدم والمؤخر ... فلما كانت (ما) حرفاً جامداً شاذّاً في العمل وجب ألا تعمل في التقديم والتأخير ، وإذا امتنعت رجعت إلى أصلها"^(٢) .

٢- عمل الحرف "ما" :

قال الأعلَم : "وأما (ما) فإن أهل الحجاز خاصة أعملوها ما كان خبرها مؤخراً منفياً ، على حدّ قولك: ما فلانٌ فاعلاً ، فإن قُدِّم خبرها ، أو نُقِض نَفْيُهُ بـ(إلا) فقول: ما فاعلٌ فلانٌ ، أو : ما فلانٌ إلا فاعلٌ - بطل عملها ، ورجعت إلى ما يجب لها من الإلغاء وترك العمل أصلاً"^(٣) .

٣- علّة عمل "ما" عند الحجازيين :

(١) المخترع : ١٢٦ ، ١٢٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢١-١٢٢ .

(٣) المخترع : ١٢١ .

ذهب الأعلام إلى أنّ علة إعمال الحرف (ما) عند الحجازيين هي نفي الخبر فَشُبِّهَتْ بِ(لَيْسَ) ، قال : "وعلة إعمالهم لها أنّهم رأوها تدخل في بعض المواضع على جملة من مبتدأ وخبر كما تدخل عليها (لَيْسَ) ، فتنفي عن الخبر الاستقبال كما تنفيه (لَيْسَ) ، فَشُبِّهَتْ بِ(لَيْسَ) مادامت نافية للخبر ، وكان مؤخراً بعد اسمها على رتبته الواجبة له ، فإذا وجب الخبر بدخول إلا عليه انتقض معناها ، وانتقض عملها؛ لأنّ نفيها للخبر هو سبب تشبيهها بـ(لَيْسَ) في إعمالها وعملها ، فإذا عُدِمَ السبب عدم العمل"^(١) .

رابعاً : زيادة (الميم) في اسم الجلالة :

من الأسماء الخاصة بالنداء سَمَاعاً "اللَّهُمَّ" . وقد اتفق البصريون والكوفيون على أنّ كلمة "اللَّهُمَّ" هي بناء مُرَكَّب ، ولكنهم اختلفوا في طريقة التركيب هذه^(٢) .

١- مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنّ الميم المشددة المفتوحة في آخر الكلمة عوض من "يا" النداء . وإنما قالوا ذلك ؛ لأنهم لم يجدوا اجتماع "يا" النداء مع ميم "اللَّهُمَّ" في القرآن الكريم ، وإن الضمة الموجودة على الهاء في "اللَّهُمَّ" بمنزلة ضمة الهاء في "يا الله"^(٣) . وقد أورد سيبويه في الكتاب على ذلك قول الخليل : "اللَّهُمَّ نداء ، والميم ها هنا بدل

(١) المصدر نفسه : ١٢١ ، وينظر : علل النحو : ٣٦٠ ، وهمع الهوامع : ١١٠/٢ ، ومعاني النحو : ٢٢٩/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩٤-١٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، والهمع ، للسيوطي : ٦٥/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٩٦/٢ ، والمقتضب : ٢٣٩/٤ ، والأصول : ٣٣٨/١ ، وشرح السيرافي : ٨٧/٢ ، وأسرار العربية : ٢٣٢-٢٣٣ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، أطروحة دكتوراه : ١٥١ .

من ياء" (١) . قال أبو علي في التعليقة : "أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال : من الدليل على أن (الميم) بدل من (يا) في (اللَّهُمَّ) أنك لا تقول : أُخْزِي اللَّهُمَّ فلاناً ، وإنما تقول : (اللَّهُمَّ) في حال النداء" (٢) .

٢- مذهب الكوفيين :

وزهب الكوفيون إلى أن أصل "اللَّهُمَّ" هو "يَا اللَّهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ" فلما طال اللفظ وكثُر في كلامهم ، نُقِلَ على ألسنتهم . فحذَفُوا بَعْضاً منه إِيثَاراً للتخفيف ، والميم المشددة في آخر اللفظ عوض من جملة (أُمَّنَا بخير) والضممة التي في هاء "اللَّهُمَّ" منقولة إليها من همزة "أُمَّ" . واستدلوا على مذهبهم بقول الشاعر (٣) :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وكانَ الفراء من أوائل الكوفيين القائلين بهذا المذهب ، يتجلى ذلك في قوله : "نرى أنَّها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أُمَّ) نريد (يَا اللَّهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ) فكثرت في الكلام ، فاختلطت ، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمَّ) لَمَّا تُرِكَت انتقلت إلى ما قبلها" (٤) .

٣- موقف الأعلام الشتمري :

أما موقف الأعلام من هذه المسألة فيتلخص في الآتي :

أ- إنَّ الأعلام ذهب مذهب البصريين ، يتجلى ذلك في تأكيده تعويض (الميم) من (يا) في نداء اسم الجلالة . جاء ذلك في (المخترع) في حديثه عن حذف حرف

(١) الكتاب : ١٩٦/٢ .

(٢) التعليقة : ٣٤٢/١ .

(٣) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت الثقفي . ينظر : أسرار العربية : ٢٣٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، وأسرار العربية : ٢٣٢-٢٣٣ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً : ١٥٢ .

النداء من الأسماء المعارف ، قائلاً : "واعلم ان الأسماء المعارف بالعلمية أو بالإضافة إذا كنت مقبلاً عليها بالنداء ، فأصغتُ إليك واقبلت عليك لك ان تحذفَ منها حرف النداء ، قولك : زيدٌ أقبل ، غُلامٌ عبدِ الله تعالى" (١) . ثم يستثني الأعلم منها اسم الجلالة ، ويشترط عوضاً للحذف في قوله : "إلا اسم الله تعالى فإنَّ حذف حرف النداء لا يجوز معه ، لا تقول : الله اغفر لي، إلا أن تُعوِّضَ (الميم) ، فتقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي" (٢) . لأن تكرار الحذف عند النحاة يؤدي إلى الإخلال بالمعنى (٣) .

ب- يروي الأعلم عللاً لما رجّحه ومنها : "وعلة ذلك ان حرف النداء استعمل في اسم الله عزَّ وجلَّ وفيه الألف واللام على حدة الخبر عنه ، فلو حُذف حرف النداء منه ، لالتبس نداءه بالخبر عنه ، فإذا زيدت الميم في آخره كانت في الدلالة على النداء بمنزلة الحرف في أوله" (٤) . ويعلل الاختلاف في موضع التعويض بقوله : "ولم يكونوا ليضعوا العوضَ في موضعِ المعوضِ مِنْهُ لشذوذه ، ووضعوه آخر الاسم ؛ لأنَّ الآخِرَ ضدَّ الأوَّل ، ففَرُّوا من الأوَّل الشاذ إلى ضدِّه الذي هو الآخِر ، مع أنَّ الميم قد تُزاد آخِراً في نحو : رُزِّقْ للأزرق ، وسُئِمْ للاستئه" (٥) ، ثم يقول الأعلم بعدها : "وشدّدت ليكون العوض على عدد

(١) المخترع : ٧٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٢٣ ، ومعاني النحو : ١٣١/١ .

(٤) المخترع : ٧٠ .

(٥) المخترع : ٧٠-٧١ .

المعوض منه ؛ لأنَّ (يا) حرفان ، والحرف المشدّد في تعدّده حرفان ، فقف على هذا وتدبره ، فإن أكثره مخترع" (١) .

ت- ويدّعي الأعلّم أن هذه العلل التي أوردتها أكثرها مخترعٌ ، والصواب والله أعلم أنّها مما ذكره النحاة قبله ، فالسيرافي مثلاً يذكر مسألة تساوي حروف العوض والمُعوض منه ، في قوله : "وأما قولهم : اللّهمّ ، فإن (الميم) زيدت عوضاً من (يا) ، وشدّدوا (الميم) ؛ لأنّ يكون على عدّة (يا) ؛ لأنّ (يا) حرفان ، وخصّوا (الميم) ؛ لأنّها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو : زُرُقُم ، وسنّهمّ ، ودلّقم ، ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء" (٢) .

(١) المصدر نفسه : ٧١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي : ٨٦/٢ .

المصادر والمراجع

- ☞ القرآن الكريم .
- ☞ احكام صنعة الكلام ، لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي ، بتحقيق : محمد رضوان الداية ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٧ م .
- ☞ أخبار أبي تمام ، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي ، حققه وعلق عليه : محمد عبده عزام ، خليل محمود شاكر ، نظير الإسلام الهندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ☞ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ☞ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، أبو زكريا الشاوي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأئبار ، العراق ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ☞ أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٩٧٥ م .
- ☞ الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ☞ الاشتقاق ، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق ، د. محمد صالح التكريتي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٣ م .
- ☞ الاشتقاق ، عبد الله أمين ، دار النشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- ☞ اصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، تح : احمد محمد شاكر (ت ١٩٥٨م) وعبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، دار المعارف - مصر ، ط ٢ ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

- ☞ أصوات العربية بين التحول والثبات ، د. حسام سعيد النعيمي ، سلسلة بيت الحكمة ٤ ، بغداد ، ١٩٨٩ م .
- ☞ أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب ، مطبعة دار التأليف بمصر ، ط ١ ، ١٩٦٣ م .
- ☞ الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٨م) ، مكتبة الانجلو المصرية ، مطبعة دار وهدان ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .
- ☞ الأصول : دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ☞ الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتليّ (ت ١٩٩٨م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ☞ الاعلام ، الزركلي خير الدين (ت ١٩٧٦م) ، ط ٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ☞ الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد سليم الحمصي وأحمد محمد قاسم ، جروس برس ، طرابلس - لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- ☞ أمالي ابن الشَّجَرِيّ ، هبة الله بن عليّ بن محمد بن حمزة الحَسَنِي العَلَوِيّ (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحيّ (ت ١٩٩٩م) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ☞ الأمثال ، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) ، جمع نصوصه وحققها : د. محمد جبار المعبيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .

☞ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٢م .

☞ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد (ت ٩٧٣م) ، ط ٤ ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

☞ الايضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان (ت ١٩٩٢م) ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

☞ البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت-لبنان ، ط ٢ ، د.ت.

☞ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، الضبّي ، أحمد بن يحيى (ت ٥٩٩هـ) ، مطبعة روخس ، مدريد ، ١٨٨٤م .

☞ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تح : مصطفى حجازي وآخرين ، سلسلة التراث العربي ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م .

☞ تاريخ النقد الأدبي في الأندلس ، د. محمد رضوان الداية ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

☞ التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيّميّ من نحاة القرن الرابع ، تح : د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- ☞ التبيان في اعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، بيروت - لبنان ، ٢٠١٠م .
- ☞ التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ) ، تحقيق : أحمد شوقي الأمين وأحمد حبيب قصير ، المطبعة العلمية ، ومطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٥٧م .
- ☞ التحديد في الاتقان والتجويد - للداني ، أبي عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : د. غانم قدوري الحمد ، دار الانبار ، مطبعة الخلود ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م .
- ☞ تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، ط ١ ، العراق - بغداد ، ١٩٩٢م .
- ☞ تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٨م .
- ☞ تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح سليم الفاخري ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م .
- ☞ التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، المطبعة الخيرية ، مصر ، ط ١ ، ١٣٠٦هـ .
- ☞ التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تح : د. عوض بن حمد القوزي ، جامعة الملك سعود - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

- ☞ التكملة ، أبو علي الفارسي ، تح : كاظم بحر المرجان ، مطبعة مديرية الكتب ، العراق ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ☞ تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تح : محمد عوض مرعب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
- ☞ تيسير الإعلال والإبدال ، عبد العليم إبراهيم ، مكتبة غريب ، القاهرة ، د.ت .
- ☞ تيسيرات لغوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- ☞ جمهرة اللغة ، ابن دريد (ت ٣٢١هـ) ، تح : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
- ☞ حاشية الاجرومية ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (ت ٧٢٣هـ) ، وهو أبو عبد الله الصهانجي المعروف بابن اجروم مغربي ولد بفاس ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ☞ الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د. محمد ضاري حمادي ، ط ١ ، مؤسسة المطبوعات العربية للطباعة والنشر والاعلان ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ☞ حروف المعاني ، لأبي القاسم الزجاجي ، تح : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ☞ الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق : د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، دائرة المعارف الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ☞ خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- ☞ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
- ☞ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الأنصاف ، د. محمد خير الحلواني ، دار القلم العربي ، حلب ، د.ت .
- ☞ دراسات في علم أصوات العربية ، داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ت .
- ☞ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .
- ☞ دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، مطبعة سجل العرب ، مصر ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ☞ دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، دار الطلائع ، مكتبة الساعي ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
- ☞ دروس في علم التصريف ، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم الخفاجي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ☞ دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد سعيد المؤدب ، تح : د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم صالح الضامن ، ود. حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧م .
- ☞ ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، تحقيق وشرح : د. محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤م .
- ☞ ديوان امرئ القيس ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، د.ت .
- ☞ ديوان جرير ، تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م .

- ☞ ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة ثعلب ، القاهرة ، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م .
- ☞ ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان ، تحقيق : د. حسين نصار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- ☞ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق : د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٣٧٨هـ - ١٩٨٥م .
- ☞ ديوان الفرزدق ، جمعه وطبعه وعلق عليه : عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي ، مصر ، د.ت .
- ☞ ديوان ليبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م .
- ☞ ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- ☞ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، لابن بسام علي بن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- ☞ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. احمد حسن فرحات ، دار عمار ، الأردن ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ☞ الروض المعطار في خبر الأقطار ، لأبي عبد الله محمد ابن عبد الله الحميري (ت القرن الثامن الهجري) ، تحقيق : إحسان عباس ، ط ٢ ، مؤسسة ناصر للثقافة ، ١٩٨٠م .
- ☞ سر صناعة الاعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
- ☞ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

- ☞ شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملوي (ت١٣١٥هـ) ، قدم له وعلق عليه : د. محمد بن عبد المعطي ، دار الكليات ، الرياض ، د.ت .
- ☞ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- ☞ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت٩٢٩هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٠م .
- ☞ شرح الأعم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) على ديوان زهير بن ابي سلمى ، بتحقيق: د. فخر الدين قباوة ، حلب ، ط١ ، ١٩٧٠م ، ط٢ ، دار العلم العربي، حلب ، ١٩٧٣م .
- ☞ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، طبعة جديدة ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- ☞ شرح التسهيل ، ابن مالك الطائي الجباني (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ☞ شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت٩٠٥هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٩٥٣م .
- ☞ شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل - العراق ، ١٩٨٠م .
- ☞ شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد الفاكي (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق : زكي فهمي الألوسي (ت١٩٩٦م) ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، د.ت .

- ☞ شرح حماسة أبي تمام ، تجلّي غرر المعاني عن مثل صور الغواني ، والتحلّي بالقلائد من جواهر الفوائد في شرح الحماسة ، بتحقيق وتعليق : علي المفضل حمودان ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ١٩٩٢م .
- ☞ شرح ديوان أبي تمام ، للأعلم الشنتمري ، دراسة وتحقيق : الأستاذ إبراهيم نادان ، قدّم له وراجعته : الدكتور محمد بن شريفة ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- ☞ شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري ، قدّم له ووضع فهارسه حنا نصر الحتيّ ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ☞ شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأباضي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ٩٧٣م) ، دار الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ☞ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون (ت ٩٨٨م) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦١م .
- ☞ شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ٩٧٣م) ، دار احياء التراث العربي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط ١١ ، ١٩٦٣م .
- ☞ شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترأباضي (ت ٦٨٦هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ☞ شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه : الدكتور رمضان عبد التواب (ت ٢٠٠٣م) ، والدكتور

محمود فهمي حجازي ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .

☞ شرح المفصل ، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

☞ شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٧٣ م .

☞ الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النائلة (ت ٢٠٠٤م) ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م .

☞ الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ - ١٩١٠ م .

☞ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ م .

☞ الصرف وعلم الأصوات ، د. ديزه سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

☞ الصلاة ، لابن بشكوال خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ) ، صححه : عزة العطار الحسيني ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، المكتبة الأندلسية (٤) ، ١٩٦٦ م .

☞ الصناعتين ، الكتابة والشعر ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد ٤٠٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧١ م .

☞ علل النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود محمد نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ،

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

- علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- علم الأصوات العام - أصوات اللغة العربية - ، د. بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، لبنان ، ١٩٨٨م .
- علم الأصوات اللغوية ، د. مناف مهدي الموسوي ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ط ٣ ، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٧م .
- علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت .
- علم اللغة العام - الأصوات ، د. كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر ، ط ٥ ، ١٩٧٥م .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د.ت .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- فقه العربية المقارن - دراسة في أصوات العربية ونحوها وصرفها على ضوء اللغات السامية ، د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- فقه اللغة ، د. حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، الموصل ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- فهرسة ، ابن خير الاشبيلي ، المكتب التجاري - بيروت ، مكتبة المثني - بغداد ، مؤسسة الخانجي - القاهرة ، ط ١١ ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

- ☞ فوات الوفيات ، لابن شاکر الکتبی ، تحقیق : محمد محی الدین عبد الحمید ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٥١ م .
- ☞ في أدلة النحو ، د. عفاف حسنين ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- ☞ في البحث الصوتي عند العرب ، د. خليل إبراهيم العطية ، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد - العراق ، ١٩٨٣ م .
- ☞ في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات ، د. عبد الكريم محمد حسن جبل ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٧ م .
- ☞ القاموس المحيط ، الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ، راجعه واعتنى به : أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- ☞ قلائد العقيان ، لابن خاقان ، ط ١ ، مصر ، ١٣٢٠ هـ .
- ☞ الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، راجعه وصححه : د. محمد يوسف الدقاق ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ☞ الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ☞ الكتاب ، سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ☞ كتابان في حدود النحو ، الآبدي (ت ٨٦٠هـ) ، والفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، تح : د. علي توفيق الحمد ، د.ت .
- ☞ الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح : عبد الرزاق المهدي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .

- الكشف والبيان ، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ، تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : الأستاذ نظير الساعدي ، دار النشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، مطبعة الهاشمية ، دمشق ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، تح : هاشم محمد الشاذلي وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٦ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، قدم له وحققه : الأستاذ سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٧ م. (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب) .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢ م .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، محمد بن يزيد المبرد ، بعناية عبد العزيز الميمني ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، ط ٢ ، ١٩٦٤ م .

- ☞ مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) ، ط٢ ، مطبعة السعادة مصر ، ١٩٥٩م .
- ☞ مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ) ، تح : محمود خاطر ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ☞ المُخْتَرُ في إذاعة سرائر النحو ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور : حسن بن محمود هنداوي ، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
- ☞ المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف (بابن سيده) (ت٤٥٨هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- ☞ المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠١م) ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٧٧م .
- ☞ المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي ، دار الأمل - الأردن ، ط٣ ، ٢٠٠١م .
- ☞ المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف (ت٢٠٠٥م) ، ط٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
- ☞ المدخل إلى علم أصوات العربية ، د. غانم قدوري الحمد ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي ، ٢٠٠٢م .
- ☞ المدخل إلى علم اللغة والنحو والصرف ، د. عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٧٤م .
- ☞ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي (ت١٩٩٣م) ، دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان ، ط٣ ، ١٩٨٦م .

- المذكر والمؤنث ، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد، ط ١ ، ١٩٧٨م .
- المذكر والمؤنث ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، حققه : د. رمضان عبد التواب (ت٢٠٠٣م) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٩م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- المستقصى في أمثال العرب ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري (ت٧٧٠هـ) ، ط ٣ ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٩١٢م .
- المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ، عصام نور الدين ، دار الكتاب العالمي ، مكتبة المدرسة ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، د. عبد الله بن حمد الخثران ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، لعوض حمد القوزي ، شركة الطباعة السعودية ، الرياض ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ) ، تح : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

- ☞ معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، حققه : د. فائز فارس ، دار البشير - دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م .
- ☞ معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ☞ معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ١٩٨٩م .
- ☞ المعجب في تلخيص اخبار المغرب ، للمراكشي ، تحقيق : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، ط ١ ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
- ☞ معجم الأدياء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، طبع بمطبعة دار المأمون ، سلسلة الموسوعات العربية ، ١٩٣٦م .
- ☞ معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. عليّة عزت عياد ، دار المريخ للنشر ، طبعة الرياض ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ☞ المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة : د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ☞ المغرب في حلي المغرب ، لعلي بن موسى بن سعيد المغربي ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، ذخائر العرب (١٠) ، القاهرة ، ١٩١٩م .
- ☞ مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تح : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٥م .
- ☞ مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، راجعه وعلّق عليه ، أنس محمد الشامي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ☞ المقتضب ، للمبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب ، ط٥ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- المنصف في شرح التصريف - لابن جني ، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- المنصف في النحو واللغة والإعراب ، نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا ، دار المعارف ، حمص ، ط٢ ، ١٩٩٠م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- المهذب في علم التصريف ، تأليف : د. هشام طه شلاش ود. صلاح مهدي الفرطوسي ، ود. عبد الجليل عبيد حسين ، بيت الحكمة - وزارة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩م .
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- النخلة ، أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد (ت٢٥٥هـ) ، ضمن مجموعة (نصوص محققة في اللغة والنحو) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، مطابع دار الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٩١م .
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ، ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن (ت٥٩٧هـ) ، تح : محمد عبد الكريم الراضي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقري ، تحقيق : د. احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م .

- ☞ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ☞ النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي (ت ٩٩٩ م) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ☞ نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، د. رمضان ششن ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ☞ النواسخ في كتاب سيبويه ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ☞ ابن هشام وأثره في النحو العربي ، د. يوسف عبد الرحمن الضبع ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ☞ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٩٨٠ م .
- ☞ وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان ، لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣ م) ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .

- الرسائل والأطاريح :

- ☞ أبو البقاء العكبري صرفياً ، مجيد خير الله راهي الزامل ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة القادسية ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

- ☞ الأعلام الشنتمري وآثاره ، زهير عبد المحسن سلطان ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٨٥ م .
- ☞ الأعلام الشنتمري وأثره في النحو ، محمد محمود شعبان ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٢ م . (جزءان)
- ☞ الأعلام الشنتمري وجهوده النحوية ، رفاة نوري هادي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٤٣٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ☞ البحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، ابتهاج كاصد ياسر الزيدي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية للبنات - جامعة بغداد ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ☞ البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت ٨٨٥ هـ) ، عزيز سليم القرشي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ☞ البحث الصرفي عند ابن هشام الأنصاري ، فليح خضير شني ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ☞ البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري ، محمد عبد الرسول سلمان الزيدي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ☞ النقابل الدلالي في القرآن الكريم ، منال الصفار ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة الموصل ، ١٩٩٤ م .
- ☞ توجيه اللمع لابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) دراسة لغوية ونحوية ، رعد كريم حسن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية - جامعة ديالى ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

✍ الجهود التصريفية عند عبد القاهر الجرجاني ، سها عبد محمد حسن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

✍ جهود علماء العربية في دراسة المصوتات في ضوء الدرس الصوتي الحديث، حسين خلف صالح الجبوري ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية - جامعة تكريت ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

✍ الجهود اللغوية والنحوية لأبي نصر الحدادي (ت نحو ٤٢٠ هـ) ، شيماء عبد الحليم إسماعيل الحلاق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية - جامعة ديالى ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .

✍ الحجة النحوية عند الأعلام الشنتمري ، عبد الله خلف صالح الجبوري ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة تكريت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

✍ الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أحمد عطية علو الجبوري ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية - جامعة تكريت ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

✍ الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي ، حسين علي فرحان العقيلي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

✍ الدرس الصوتي عند المبرّد ، فاطمة عبد الصاحب مهدي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

✍ ابن السراج وخلافه النحوي مع البصريين والكوفيين ، غالب علي حسن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م .

✍ ابن الطحان وجهوده في الدراسات الصوتية ، سوسن غانم قدوري الحمد ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات - جامعة تكريت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

✍ ظاهرة التقابل الدلالي في اللغة العربية ، عبد الكريم محمد العبيدي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ م .

✍ ظاهرة العدول في اللغة العربية ، محمد إبراهيم عبد السلام ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

✍ العدول الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية ، هلال علي محمود الجحيشي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة الموصل ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

✍ العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة في القرآن الكريم ، آلان سمين مجيد زنگنة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات - جامعة بغداد ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

✍ المسائل الخلفية في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، محمود سليمان عليوي ناصر الصبيعي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

✍ المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، عبد العزيز سعيد الصيغ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

✍ منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم ، كاصد ياسر الزبيدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ م .

✍ نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة وتحقيق ، مازن عبد الرسول سلمان الزبيدي،
أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٧ هـ -
٢٠٠٦ م .

ثالثاً : البحوث :

✍ حقيقة رأي الكوفيين في إعراب المستثنى من كلام تام غير موجب ، د. عبد
الرسول سلمان إبراهيم الزبيدي ، بحث منشور في مجلة كلية التربية - الجامعة
المستنصرية ، عدد (١) ، لسنة ١٩٩٤ م .

✍ ظاهرة التقابل في علم الدلالي ، أحمد نصيف الجنابي ، مجلة آداب المستنصرية
، العدد العاشر ، ١٩٨٤ م .

✍ مخارج الحروف العربية ، د. غانم قدوري الحمد ، منشور في مجلة الحكمة ،
المدينة المنورة ، العدد ٣٨ ، محرم ١٤٣٠ هـ .